الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة –01–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

الحوكمة الشبكية للتنمية المستدامة في الدول النامية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية

تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

إعداد الطـــالب: عبد الناصر نونة

إشراف الأستاذ الدكتور : صـــالح زيـــاني

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أحمد باي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة –1–	رئيسا
صالح زياني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة –1–	مشرفا ومقررا
عبد النور ناجي	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابة	عضوا مناقشا
عبد الله هوادف	أستاذ محاضر أ	جامعة لمسيلة	عضوا مناقشا
نور الصباح عكنوش	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
هشام عبد الكريم	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة –1–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

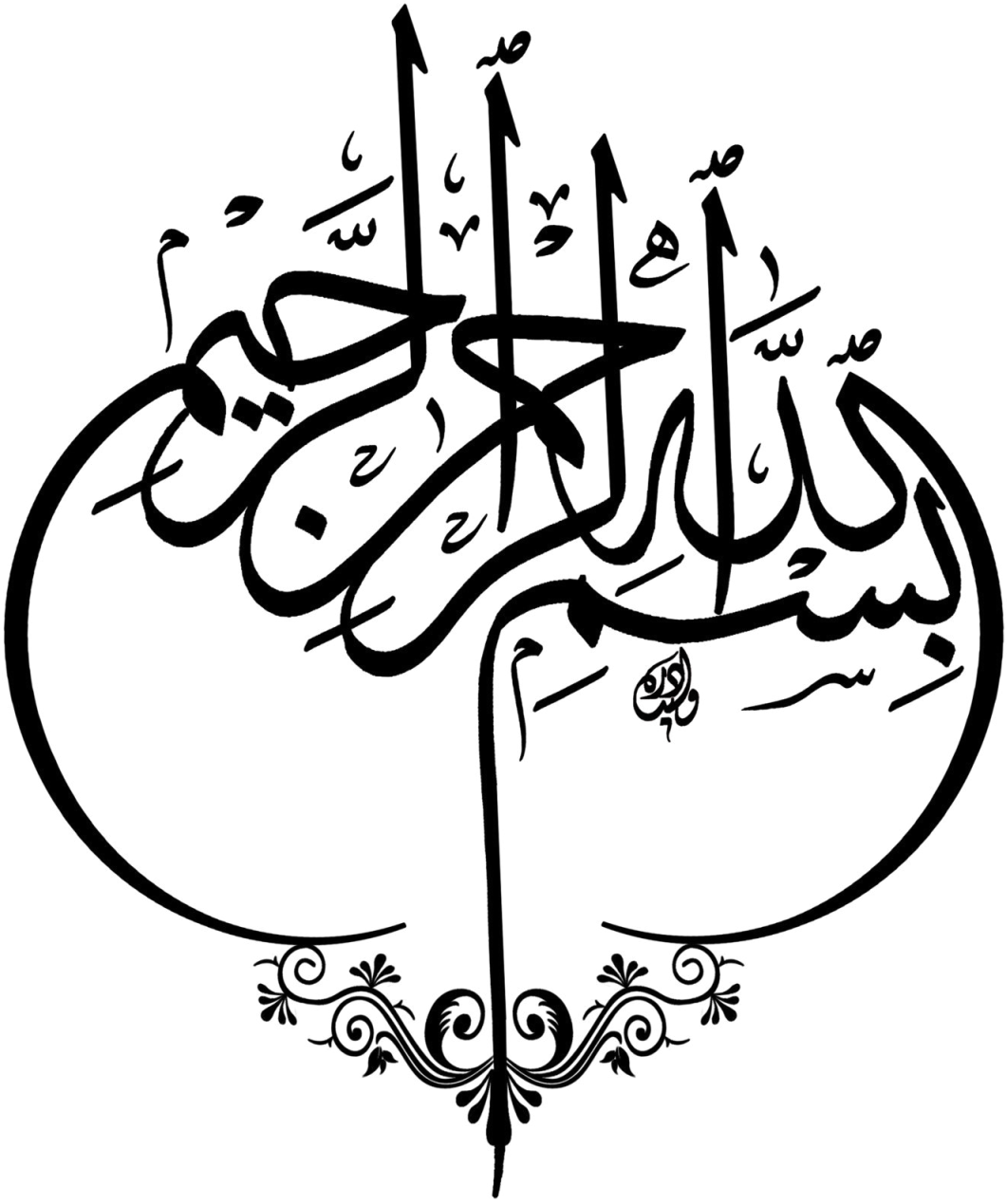
بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص:

لقد أفرزت العولمة شبكة هائلة من علاقات القوة لاحتواء سيادة الدولة الوطنية. وتولت الشركات العابرة للقوميات هذه المهمة عبر أشكال وآليات متقدمة مباشرة وغير مباشر اهمها المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ووكالات الأمم المتحدة في ميادين التنمية خاصة عندما يتعلق الامر بالدول النامية.

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبالتحديد في مرحلة التطور الهائل لحركة رؤوس الأموال، حصل تغير خذري آليات السيطرة فقد اتخذ الرأسمالية خطوات جديدة مغايرة لمنهجياتها السابقة يأتي في مقدمتها تجاوز حدود الدولة الوطنية، متخطيه بذلك الحاجز الذي دأبت على الاحتماء به لتحفظ جغرافياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية من الاختراقات .

لقد احتل عامل الزمن المقام الأول في ديناميات عمل الفواعل الجديدة غير الدولاتية. فالسرعة الهائلة لعملاياتها الاختراقية للدول النامية كانت من القوة بحيث لم تدع مجال لهذه الدول كي تضع استراتيجياتها التنموية للتكيف مع الوضع الجديد، وأرغمتها على تبني أنماط حكم ونماذج تنمية تم تصميمها في مخابر نيولبيرالية كصفة للرأسمالية المابعدية وأبرز هذه الأنماط والنمادج الحوكمة والتنمية المستدامة .

Abstract :

Globalization has produced a huge network of relationships of force to contain the national sovereignty of the State. Transnational corporations assumed this task through advanced forms and mechanisms directly and indirectly, the most important international financial institutions such as the International Monetary Fund, the World Bank and the United Nations agencies in the fields of development, especially when it comes to developing countries.

In the post-cold war, specifically in the development stage of the movement of capital, the change of mechanisms for the control of capital has taken new steps the previous EIA have done differently in the forefront of exceeding the limits of the national state, so the barrier which has been to shelter in one of the reservation of the economic, poli tical, cultural and security breaches.

The time factor has occupied the first place in the dynamics of new non-State actors. The enormous Attractor penetrometer test for developing countries was so strong that it did not allow for these States to formulate development strategies to adapt to the new situation, forcing them to adopt the patterns of development models have been designed in laboratories Attributively capitalism and highlighted these patterns and Where geographically feasible governance and sustainable development.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: تأصيل مفاهيمي ونظري للعولمة، الحوكمة والتنمية: تعدد المفاهيم وتشابك المضامين.

المبحث الأول: العولمة مسار تاريخي أم ظاهرة متجددة

المطلب الأول: العولمة ظاهرة قديمة حديثة

المطلب الثاني : النظريات المفسرة للعولمة

المطلب الثالث: المضامين النظرية لمفهوم العولمة

المبحث الثاني: مفهوم الحوكمة من المحلية الى العالمية

المطلب الاول: تعريف الحوكمة

المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة

المطلب الثالث: ظروف ظهور الحوكمة الشبكية

المطلب الرابع: الحوكمة ونقاشات ما دون وما فوق الدولة

المبحث الثالث: التنمية في نظريات الفكر الاقتصادي

المطلب الأول: نظريات النمو والتنمية قبل الحرب العالمية الثانية

المطلب الثاني: النظرة الحديثة لمفاهيم التنمية الاقتصادية

المطلب الثالث: التنمية المستدامة كانبثاق فكري

خلاصة:

الفصل الثاني: الدول النامية بين المرتكزات النظرية ورهانات العمل المحلية

المبحث الأول: طبيعة المرتكزات النظرية في تحديد مفهوم الدولة.

المطلب الأول: مرتكزات المداخل النظرية الغربية

المطلب الثاني: الدولة النامية وإشكالية المفهوم والنظرية:

المبحث الثاني: الجدل النظري حول مفهوم ودور الدولة.

المطلب الاول: أطروحات نظرية التحديث حول مفهوم الدولة.

المطلب الثاني: أطروحات نظرية التبعية.

المطلب الثالث: التعريف بالخصائص والأركان المميزة للدولة الوطنية.

المبحث الثالث: رهان السيادة في الدول النامية.

المطلب الأول: الدولة الوطنية وفواعل السياسة العالمية.

المطلب الثاني: جدلية وتعددية مفهوم السيادة.

المبحث الرابع: رهانات العولمة الاقتصادية في الدول النامية

المطلب الأول: الجدل النظري في تأصيل العلاقة: العولمة الاقتصادية/ الدولة الوطنية.

المطلب الثاني: العولمة الاقتصادية من مركزية الدولة الى مركزية السوق

خلاصة

الفصل الثالث: الدول النامية وتحديات التفكير العالمي: العمليات والعناصر التشاركية للحوكمة الشبكية

المبحث الأول: ازمة الدولة ما بعد الاستعمار وعمليات التحول الديمقراطي في الدول النامية

المطلب الأول: الانتقال الديمقراطي في الدول النامية

المطلب الثاني: المجتمع المدني كعامل حاسم في التحول الديمقراطي

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية والانتقال من المشروطية الاقتصادية الى السياسية

المطلب الاول: المشروطية السياسية

المطلب الثاني: المشروطية الاقتصادية

المبحث الثالث: الحوكمة الشبكية كسياسة تنموية وفق النمط النيو ليبرالي.

خطة البحث

المطلب الاول: الحوكمة وشبكة السياسة

المطلب الثاني: الحوكمة كسياسة جديدة لاتخاذ القرارات وصنع السياسات في الدول النامية

المطلب الثالث: الحوكمة كتصور نيو ليبرالي للحوكمة والتنمية

المبحث الرابع: تنامي دور مؤسسات اقتصاد العولمة.

المطلب الاول: تنامي دور الشركات العابرة للقوميات

المطلب الثاني: انعكاسات واستراتيجيات المؤسسات المالية والمنظمات العالمية على الدولة الوطنية.

المطلب الثالث: تأثير المنظمة العالمية للتجارة

خلاصة

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

مقدمة:

ظهر مفهوم العولمة في العقد الأخير من القرن العشرين للترويج لظاهرة التحولات العميقة التي يشهدها العالم، خاصة بعد انهيار الأنظمة الاشتراكية المتزامن مع نهاية الحرب الباردة ليشرع العالم بعدها في إعادة بناء نظام جديد، تدعمه مفاهيم جديدة تخص كل من الحكم، التنمية الدولة ،الديمقراطية، الإصلاحات الاقتصادية، حقوق الإنسان، المجتمع المدني.....فهي بذلك أي (العولمة) ليست ظاهرة اقتصادية أو سياسية أو تقنية فحسب، بل هي أساسا ظاهرة تاريخية مستمرة تعبر عن رغبة الدول المتقدمة في مواصلة سيطرتها على الدول النامية وفق مسار تاريخي للرأسمالية الاستعمارية.

إن ما يمكن تسجيله الأن في اطار هذا التباين الكبير بين ما يعرف الأن بالدول المتقدمة، وتلك المعروفة بالدول النامية، هي تلك التحديات الجديدة التي أفرزتها هذه الظاهرة والتي أثرت وبقوة على سيادة وأدوار الدول وظائفها التقليدية، فتنامي ظاهرة العولمة شكل صورة جديدة لنسق عام تحكمه مجموعة من علاقات التأثير والتأثر، وتدعمه طرق واليات جديدة للحكم ونماذج وسياسات جديدة للتنمية، مرتبطة جميعها بمفاهيم جد معقدة متصلة بعناصر متشابكة ذات بنيات مختلفة يختلف تأثيرها حسب درجة تأثير الفاعلين فيها.

كل ذلك ادى إلى بروز ادوار جديدة لفواعل غير تقليدية، تمهيدا لإعادة بناء منظومة حكم عالمي سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي، في إطار حوكمة شبكية جاءت كسياسة جديدة أعادت النظر في بناء الهيكلة التوزيعية لموازين القوى العالمية، نظرا للتحولات الكبيرة التي طرأت على مركزية الدولة في المنظومة العالمية.

إن السياق العام الذي يأتي في إطاره هذا البحث والذي يأخذ عنوان " **الحوكمة الشبكية للتنمية المستدامة في الدول النامية**" ينبع أساسا من تلك التعقيدات الجديدة التي أفرزتها ظاهرة العولمة وأفضت إلى جغرافيا متشابكة من مجموعة فواعل، تظهر فيها الدولة كفاعل حقيقي مهم، لكنها ليست الوحيدة، بحكم تنامي، التداخل المصلحي بين مجموع الدول، وكذلك تنامي الدور التكنولوجي والمعلوماتي، هذه الأخيرة احدثت نقلة نوعية في طبيعة التفاعلات وأفرزت نوعا جديدا من المصالح، أدى إلى تراجع ثلاثية ويستفاليا(الطبيعة القانونية للدولة ومناعتها، السيادة، التساوي القانوني بين الدول)

وبحسب هذا العنوان فمضمونه العام يتأسس على مبدأ البحث وتفكيك لتلك العلاقات التفاعلية بين مجموعة من العناصر التشاركية، تعبر عنها فواعل دولاتية واخرى غير دولاتية والتي تتحكم فيها أيضا مجموعة من العمليات التشاركية، شكلت جملة من التحديات على الدول النامية أبرزها تلك المتعلقة بطبيعة الدولة في حد ذاتها وآليات تشكلها، وأخرى متعلقة بنزاعات أثنية وحالات الهجرة غير الشرعية وتنامي ظاهرة الارهاب والجريمة المنظمة، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بالبيئة و حقوق الإنسان وضغوط المؤسسات المالية الدولية ، وتنامي دور المنظمات غير الحكومية وبروز خطابات جديدة تسوق لمفاهيم مستحدثة أعادت النظر في طبيعة الدولة وأدوارها.

أسباب اختيار الموضوع:

على اعتبار أن موضوع التنمية في الدول النامية يمثل تحديا كبيرا ومستمرا سواء من حيث مفرداته المرتبطة بالكثير من النظريات الاقتصادية، ذات الصياغة الرأسمالية، أو من حيث محاولات استباقية لبناء نماذج مستقلة في ظل تحولات عميقة أفرزتها العولمة، وجاءت مرتبطة بقضايا سياسة (طبيعة الحكم) واقتصادية (اصلاحات، التثبيت والتكييف) وأخرى ذات طبيعة اجتماعية وثقافية، من هنا كانت أسباب الاختبار تتخلص في مجموع النقاط التالية:

- الزغبة في فهم السياق التاريخي لمفهوم الدولة (الدولة النامية)
- محاولة فهم السياسات الجديدة للتنمية التي تشيد إلى نقاشات نظرية ترويجية تندرج ضمن تأكيد صعود أدوار جديدة لمجموعة من الفواعل الجدد غير الدولاتية.
- اختيار الحوكمة الشبكية للتنمية المستدعية كإحدى هذه السياسات لاختبار تفاعلها مع مكونات الدولة في الدول النامية.

أهمية الدراسة:

منذ الحرب العالمية الثانية وقضية التنمية مطروحة بصورة قوية على الساحتين الاكاديمية والسياسية، فالتنموية كحركة علمية أفرزتها المدرسة السلوكية استطاعت إعادة تشكيل حقل العلوم السياسية على مدى ثلاثة عقود من الزمن، إلى غاية ظهور نظرية التبعية، التي مثلت تحديا نظريا لمقولاتها، وتشكيكا فلسفيا في صحة مسلماتها، أما على المستوى السياسي فقد كانت التنمية من أهم العوامل الفاعلة في إعادة تشكيل وهندسة السياسات الدولية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

لهذه الدراسة أهمية **علمية** كبيرة تتجلى من خلال محاولة توضيح أهم المفاهيم العلمية المتعلقة بالعولمة، الدولة، التنمية الحوكمة، وكذلك محاولة معرفة طبيعة العلاقة التفاعلية بين مجموع الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية، وابراز مدى هيمنة المؤسسات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية، أو ما يعرف بمؤسسات اقتصاد العولمة على صياغة الاجندة العلمية للاقتصاد العالمي في ظل سيطرة خطابات الليبرالية الجديدة .

أما الاهمية **العملية** ، فتبرز من خلال الاتساع المتزايد لحجم التفاعلات التي عرفتها ظاهرة العولمة ، ما ادى الى زيادة لحجم التدفقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ما اثر على الدولة، وغير من أدوارها خاصة بعد تشكل حوكمة شبكية للعالمي والمحلي، من اجل ايجاد ترتيبات جديدة لاستراتيجيات خاصة تغيرت عبر الزمن، وأصبحت بعد الحرب العالمية الثانية من خلال جدول اعمال كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ترمي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي وإعادة تشكيل النمط التنظيمي الرأسمالي الجديد ،لمرحلة ما بعد الاستعمار.

إشكالية الدراسة:

من خلال اساسيات البحث وكلمات الدالة (العولمة، الحوكمة ،التنمية، الدولة) يتضح أن اشكالية الدراسة تمتد إلى حقول معرفية مختلفة، فمتغيراتها تقع في نطاق علم الاقتصاد، والسياسة والاجتماع والقانون، ولما كانت ظاهرة العولمة قد أفرزت العديد من التحولات على المستويات الفكرية والتنظيمية، وجدت الدول نفسها مجبرة على إعادة التكيف مع مفاهيم جديدة وسياسات جديدة ، فالتنمية كمفهوم، وحوكمة التنمية كسياسة، يخضعان الآن لعملية استكمال بنائي للمفاهيم، توحي بضرورة احداث ترتيبات جديدة تضمن مشاركة فواعل غير دولاتية، في ضبط المفاهيم ورسم السياسات.

مما سبق، فالدراسة تعالج الاشكالية التالية:" هل يمكن للحكومة الشبكية للتنمية المستدامة في الدول النامية أن تعني شيئا غير التنمية حسب النمط الرأسمالي المعولم؟ "

انطلاقا من هذه الاشكالية تتفرع مجموعة من التساؤلات الفرعية تمس مختلف جوانب الموضوع كما يلي:

ـ إلى اي مدى ساهمت البناءات النظرية والمفاهيمية في تحديد طبيعة العلاقات التفاعلية بين مجموعة من المضامين المتداخلة (العولمة، الحوكمة، التنمية، الدولة) ؟

ـ هل يمكن للدول النامية في ظل رهانات العمل المحلي وتحديات التفكير العالمي أن تكون قوة فاعلة في حوكمة تنميتها ؟

ـ إلى إي مدى تساهم الفواعل الاخرى غير الدولاتية من خلال مجموعة من الأليات والسياسات في تجاوز ادوار الدولة، وضبط عمليات تشاركية تضمن تحقيق أهدافها وفق اجندات عالمية؟

إن الاجابة على هذا الاشكالية والتساؤلات الأخرى المرتبطة بها، تعتمد على البحث في عديد الجوانب ذات الصلة بالموضوع، وتنطلق الإجابة من صياغة فرضية أساسية وهي: إن غياب الارادة السياسية والمبادرات الفعالة لدى الدول النامية في أداء ادوارها في مجال حوكمة التنمية سمح بإجاد فواعل أخرى غير دولاتية، تعمل على لعب تلك الأدوار.

وللتحقق من هذه الفرضية ثم تجزئتها إلى فرضيتين، تقوم الأولى على فكرة محدودية قدرة الدول النامية السياسية والاقتصادية والثانية في تحديد استراتيجياتها التنموية والثانية تنطلق من فكرة: أن الحوكمة الشبكية للتنمية المستدامة، تعبر عن تطور تفاعلي لعناصر وعمليات تشاركية لفواعل غير دولاتية تسير وفق نمط رأسمالي معولم.

منهجية البحث:

من أجل اختبار هذه الفرضيات ، تم اختيار منهجية بحث تقوم على مجموعة من المقتربات.

فالمفاهيم مثل العولمة والحوكمة والتنمية والدولة، تستقي مدلولاتها من تطور العديد من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتبعا لذلك سيتم الاعتماد على ثلاث مقاربات اساسية:

المقترب الأول: مقاربة الحوكمة: كحقل متعدد المناهج تساهم فيه العديد من العلوم الاجتماعية والانسانية والتقنية، والتي تضع الظاهرة محل الدراسة في إطار نسقها الجزئي والكلي.

المقترب الثاني: مقاربة الشبكية: التي تعبر غن منطق متشابك متعدد المستويات تم فيه الدراسة وفق تحليلات شبكية تبرز اهمية العقد والروابط.

المقترب الثالث: مقاربة نيو ليبرالية مؤسساتية: لوصف الفواعل غير الدولاتية للنظام الدولي المنوط بها، ضبط التفاعلات الدولية واعطاء تفسير لنتائجه والمساهمة في تحليل بعض الظواهر فوق الدولة والعابرة للحدود وتأثيرها من خلال بروز نماذج وسياسات جديدة.

الصعوبات التي واجهت البحث:

إن أي موضوع بحثي يتناول قضايا التنمية والدولة، تكون بدايته صعبة، والصعوبة تكمن خاصة في تعدد تلك المداخل النظرية، والمفاهيم التي تتناول هذا النوع من المواضيع ذات الصلة بأكثر من حقل معرفي واحد، فثنائية(حوكمة التنمية/ الدول النامية) له دلالاته الخاصة بالنظر لتلك المتعلقة بالدلالات اللغوية والاصطلاحية والايديولوجية .

ومن جانب أخر ادت كثرة الدراسات التي تناولت مثل هذه المواضيع إلى اضفاء نوع من الذاتية في الدراسة والتحليل وبالتالي كانت النتائج ذات صبغة تعميمية.

يبقى أن تناول الموضوع وفق هذا المنظور الشبكي التفاعلي في إطار نسق جزئي وكلي أدى الى نوع اخر من الصعوبات، وهي الوصول إلى نتائج ذات قيمة خاصة الدراسات باللغة العربية.

تقديم وتبرير هندسة الموضوع:

الدراسة التي نقدمها يتم تناولها في إطار ثلاثة فصول، مقسمة إلى مباحث ومطالب جاءت مقيدة بمواضيع البحث الأساسي بعيدا عن التفصيلات والمذاهب المخلة بأهداف البحث ونتائجه المقصودة

الفصل الأول : يهتم بتحديد الاطار النظري والمفاهيمي ، من خلال دراسة مفاهيم ومدلولات العولمة والحوكمة والتمية ،وذلك بالخوض في معانيها المتجددة في سياق تاريخي يعرفها على أساس منطق التداخل ، وينظر إليها كظاهرة عالمية، ومفاهمية رمزية وكمدخل لفهم ظواهر اقتصادية سياسية واجتماعية وفي نفس المستوى يتم تتبع العولمة في إطار المستويات المختلفة التي ينظر إليها من خلالها وهل هي قديمة أم جديدة، في طروحات تصب إجمالا في ضبط جملة الابعاد المتعددة للعولمة ومحاولة تقييمها وتنميطها.

الفصل الثاني: وجاء كتحصيل لسابقه من خلال بحث تجليات الدولة وطروحاتها، في مواجهة إشكاليات بنائها، التي تحدثها على مستوى الممارسات الديمقراطية، وتدخل السوق وهيمنته على أدوارها.

الفصل الثالث: يستعرض مجموع العمليات والعناصر التشاركية المحددة لأدوار الفواعل غير الدولاتية التي أحدثت تحولا جذريا في عمليات ممارسة الحكم وصناعة القرار ورسم السياسات على مستوى

منظومة الحكم في الدول النامية، خاصة مع انتشار النموذج الرأسمالي بأدواته المختلفة، وظهور ما اطلق عليه فيما بعد النظام العالمي الجديد(سيادة مفاهيم الليبيرالية الجديدة)، الذي أعاد توظيف مفاهيم ممارسة الحكم ، ورسم استراتيجيات التنمية وفق منظور تضبطه قواعد لعبة تتحكم فيها عناصر جديدة، اعادت التشكيل الهندسي لمفاهيم الحكم الراشد والتحول الديمقراطي والإصلاحات الاقتصادية في ظل ضبط مفهوم التنمية المستدامة ، خاصة على المستوى التطبيقي بين المحلي و العالمي.

كان الاعتماد في دراستنا لهذا الموضوع على مجموعة كبيرة من المصادر والمراجع باللغتين العربية والأجنبية، بالإضافة إلى المجلات المحكمة المتخصصة والكثير من المواقع الإليكترونية التي تناولت الموضوع من قريب أو بعيد.

اما بالنسبة للمصادر والمراجع فكانت تركز على تاريخ الفكر السياسي والاقتصادي، لتتبع تشكل مفاهيم العولمة، الحوكمة، الدولة، التنمية، والعديد من المصطلحات ذات الصلة.

وبقدر ما كانت هذه المصادر والمراجع دافع ومحفز لإتمام هذه الدراسة فقد كانت كذلك من أبرز الصعوبات التي واجهت اكمال هذا العمل لندرتها وعدم توفرها أحيانا في الوقت المناسب صعوبة أخرى تمثلت في الترجمة باعتبار جديد الموضوع كله باللغة الأجنبية ورغم ذلك كانت المحاولة بقدر الإمكان والإمكانيات من اجل إعطاء الموضوع تفاصيل نظرية وعملية متكاملة.

الفصل الأول

تأصيل مفاهيمي ونظري للعولمة، الحوكمة والتنمية: تعدد المفاهيم وتشابك المضامين

ان تأويل تاريخ العولمة مختلف فيه بشدة لقد تأثرت وجهات نظر مختلفة بالعديد من الخطابات الأيديولوجيات قليلة هي الاعمال التي تناولت موضوع العولمة من خلا ل استعمال أدلة تجريبية

فالعولمة كظاهرة تنمو وتتكامل وفي خضم ذلك تحصل عملية التمايز والتعدد والانفصال والتناقض داخل الظاهرة نفسها وبالرغم من أنه لا يوجد هناك اتفاق حول مفهوم العولمة فإن جميع الدراسات المتعلقة بموضوعها تؤكد على أنها موجودة فعليا باعتبارها عملية تغيير واسعة النطاق وأن لها مفاهيم مختلفة تفسر كل منها كانعكاس لتطور النقاشات الشيء الذي يعطينا معنى وجوهرا وانعكاسا للظواهر التي تؤيد او تشكك تفسيراتها.

من هذا المنطلق فان القضايا التي أثارتها العولمة ولا تزال تثيرها ربما تعد الأبرز –بالنسبة لنا– مقارنة لما أثارته من صخب من الناحية التفاعلية وتمركزها التاريخي، وبالتالي لا تكفي دراستها باعتبارها بارزة ومؤثرة ولها جوانب مختلفة ولكن يقتضي الأمر التعمق في دراستها وكشف حقائقها من خلال تقصي مقوماتها النظرية والمعرفية والسلوكية، أو بالأحرى دراسة المشكلات الأبستمولوجيا الأساسية التي تطرحها من خلال تفسير العلاقة القائمة بين النظريات العلمية والواقع المحسوس، والكشف عن حقيقة العولمة وأهدافها.

المبحث الأول: العولمة مسار تاريخي أم ظاهرة متجددة

يقدم المشهد العالمي في سياق الحركية والتفاعل المستمر للعناصر والفواعل المختلفة داخليا وخارجيا العديد من التفسيرات للعولمة وأبعادها ما أدى إلى خلق عدد من العولمات ما ترتب عنه أيضا عدة موضوعات تشكل في حد ذاتها تصورات ومقاربات مختلفة.

وكما تتعدد العولمات تتعدد مستويات الاقتراب من العولمة سواء باعتبارها متغير أو مفهوم أو عملية أو ظاهرة أو إيديولوجية ارتباطا بكونها تمثل ظاهرة عالمية ومفهوماتية رمزية تندمج فيها كل صور التغير والتحول و التشابك.

المطلب الأول: العولمة ظاهرة قديمة حديثة

في ضوء تعدد المجالات والسياقات التي تؤثر فيها العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، فإنه لكل مجال من هذه المجالات عولمته الخاصة التي قد تتميز بسمات فارقة عن المعلومات الأخرى وبالتالي لا يمكن فهمها بشكل أحادي مما يقتضي الحديث عن عولمات بالجمع بدلا من العولمة بالمفرد.

فالعولمات المقصودة هنا هي الجوانب التي تنسب للعولمة في العادة، مع التركيز على أن عمق التغير الذي شهده ويشهده عالم اليوم يتمثل في حدوث عولمات في كل مجالات الحياة الإنسانية والتداخل العضوي الذي يربط بين مجالات التغيير هو المميز الأول للعولمات ويصبح بذلك أي فصل بينها بعيد عن التحليل السوسيولوجي الموضوعي والمتمكن.

من جهة أخرى تشير العولمة إلى مجموعة من السيرورات المؤدية إلى مجتمع عالمي واحد وهذه السيرورات تشكل عولمات كثيرة، وهكذا فإن هناك في العلوم الاجتماعية عددا من التصورات النظرية للعولمة يوازي عدد المدارس والاجتهادات، ففي الاقتصاد تشير العولمة إلى التدويل الاقتصادي وانتشار علاقات السوق الرأسمالية والاقتصاد العالمي، أما في العلاقات الدولية فيكون التركيز على الكثافة المتزايدة للعلاقات في مابين الدول وتطور السياسة العالمية، في السوسيولوجيا يكون الاهتمام منصبا على الكثافات الاجتماعية العالمية المتزايدة وصولا إلى بروز مجتمع عالمي، أما في الدراسات الثقافية فنجد أن التركيز متجه نحو الاتصالات العالمية والتنميط الثقافي الشامل للعالم فضلا عن التركيز على ثقافة ما بعد الاستعمال، وفي التاريخ ينصب الاهتمام على أساس نظري لنوع من التاريخ العالمي[1].

مفهوم العولمات يتمظهر من خلال الزمان والمكان وكذا من حيث الماهية والموضوع وبالتالي لا يمكن فهم العولمة بشكل أحادي، سواء أكان ذلك من زاوية اقتصادية أم سياسية، اجتماعية، أم ثقافية وليس من الضروري تزامن عولمة هذه المجالات إذ يمكن أن تسبق عولمة مجال معين عولمة المجالات الأخرى، كما أنه من جهة أخرى فقد أثبت تاريخ العلاقات الدولية أن هناك عولمات كثيرة لكنها لم تكن بارزة بالشكل الذي برزت به العولمة الحالية، كانت متضمنة بصورة غير واضحة في مفاهيم أخرى.

إن تناول العولمة بصيغة الجمع أي باعتبارها عولمات تشمل عددا من العمليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وليست مجرد آلية ذات إجراء واحد، فالعولمة كمتغير يمكن أن تغطي عددا غير محدود من أوجه الحياة الاجتماعية ويمكن أن يتعدى مداها إلى الكون بأكمله، كما أنه من الممكن أن تحركها آليات مختلفة فهي عمليات متعددة الأشكال وباختصار فإن المفهوم يشير إلى تعددية العمليات الاجتماعية.

حسب جوران توربون فإن هناك ست موجات للعولمة: انتشار الأديان، الغزوات الاستعمارية الأوروبية، صراعات قوى أوروبية داخلية خالصة، ما بعد الحرب العالمية الثانية والآليات السياسية للحرب

(1)مايكل هاردت، أنطونيو نيغري، الإمبراطورية، إمبراطورية العولمة الجديدة، ترجمة: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص 189.

الباردة، آليات العولمة المالية والثقافية[1]، هذه الموجات تفضي إلى تعدد أشكال العولمة وصورها وبالتبعية تعدد المقاربات النظرية بين مقاربة تركز على الجوانب الاقتصادية وتجعلها طاغية على الجوانب الأخرى وبين مقاربة مركزة على الجوانب السياسية والثقافية وغيرها، ومجمل هذه المقاربات –على حد تعبير برتران بادي– التقت في فكرة "الفاعل" وتجاهلت "النسق" رغم أن العولمة هي ملك لنسق أو لنظام أو لإطار يحدد مجال حركة الفواعل سواء كانت الفواعل فردا في سلوكياته اليومية أو دولة.

كذلك أضحت كل دولة تتعامل مع العولمة بأسلوبها الخاص النابع من ثقافتها ومن معتقداتها في محاولات هادفة للتحكم فيها مما كشف عن عولمات متنوعة، تتبع أساسا من منابع مختلفة سواء في أنظمة ديمقراطية أو تسلطية كما الحال بالنسبة لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية أو الصين أو دول لا تدخل ضمن هذا النماذج وتسعى لإضفاء بدائل مناسبة لها كالدول النامية وغيرها، أو بمعنى آخر لم يعد مفهوم العولمات يكتفي بالموجات والأبعاد المختلفة للعولمة بل أصبح يرتبط أيضا بالنماذج المختلفة التي تقدمها وتطرحها الدول في علاقتها بهذه الظاهرة.

ما يؤكد النزوع لفكرة العولمات هو الدراسة التي قدم لها كل من بيتر إل. بيرغر وساموبل هنتنغتون بعنوان: عولمات كثيرة (التنوع الثقافي في العالم المعاصر) وهي دراسة دامت ثلاث سنوات حول موضوع العولمة في عشرة بلدان هي: التشيلي، اليابان، جنوب إفريقيا، ألمانيا، تركيا، المجر، تايوان، الهند، والولايات المتحدة الأمريكية بالاشتراك مع حشد من الباحثين من سائر أرجاء العالم.

تم التركيز في هذه الدراسة على التنوع الثقافي كوجه من أوجه العولمات بتسليط الضوء على ظاهرة العولمة والتنوع الثقافي في العالم المعاصر، وذلك بالإشارة إلى أن هناك بالفعل ثقافة عالمية ناشئة، ثقافة أمريكية إلى حد كبير من حيث الجذور والمضمون غير أنها ليست قوة موجهة مركزيا مثل الامبريالية القديمة، ويقوم الباحثون بمعاينة جملة التيارات التي تحمل هذه الثقافة، جنبا إلى جنب مع تاثير العولمات الفرعية – حركات ذات نطاق إقليمي لا عالمي غير أنها وسائل تساعد على إقامة الجسور بين المجتمعات التي تحتك بها وبين الثقافة العالمية الناشئة – التي تمكن الأقاليم من التماسك، مع لفت الأنظار في نفس الوقت إلى قوى وفاوعل بقيت خارج دائرة الاهتمام من قبيل الدور الذي تضطلع به الحركات الدينية.

(1) جوران توربون، "العولمات: الأبعاد، الموجات التاريخية، المؤثرات الإقليمية، وتوجيه الحكم المعياري"، ترجمة: بدر الرفاعي، في مجلة الثقافة العالمية، العدد، 106، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ،ماي 2001 ص 13.

فالصين مثلا تكشف عن نمط جديد من العولمة الثقافية: عملية تضطلع فيها الدولة بدور قيادي وتتعاون النخبة والقاعدة الشعبية لتعلنا بصوت مسموع ملكية الثقافة العالميةالناشئة، فقد تمت إعادة تفسير العولمة بوصفها جزءا من مسعى التحديث، وهو أحد المكونات المهمة لأهداف الدولة الحزبية وتعتبر أكثر النخبة الثقافية عن تأييدها للسير باتجاه الالتحاق بركب العولمة وقد اضطلعت بدور مفتاحي على صعيد الترجمة والأقلمة الثقافيتين، وظلت الدولة الحزبية الصينية تلعب دورا قياديا فعالا في جل مناحي العملية وهي ترمي من وراء ذلك إلى ضمان مشروعيتها وسلطتها

الفرع الاول: العولمة عملية تاريخية قديمة

برغم وضوح معالم العولمة بشكل جلي في أواخر القرن العشرين الذي شهد تواتر مجموعة من التطورات النوعية، إلا أنه من المؤكد أن مثل هذه الحقبة تمثل امتدادا لسابقاتها على صعيد كل المناهج، وعلى هذا النحو فإن مقولات وطموحات هذا المفهوم لا تتسم بالحداثة حيث تعكس استمرار لتحولات وتغيرات تبدت ملامحها في فترات سابقة واستنادا الى هذه الفرضية فإن تنامي العلاقات بين الأفراد على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية مع الانتشار الهائل للمعلومات والأفكار يؤكد أن العولمة لا تمثل نموذجا حديثا بقدر ما تمثل شكلا للتعامل بين المجتمعات ترجع إرهاصاته الأولى على نحو ما ارتأى البعض للقرن الخامس عشر.

في هذا السياق يرى جانب من الباحثين أن العولمة عملية تاريخية قديمة مرت عبر الزمن بمراحل ترجع كما أسلفنا إلى بداية القرن الخامس عشر وزمن النهضة الأوروبية الحديثة حيث نشأت المجتمعات القومية، فقد بدأت ببزوغ ظاهرة الدولة القومية عندما حلت الدولة محل الإقطاعية مما زاد في توسيع نطاق السوق ليشمل الأمة بأسرها بعد أن كان محدودا بحدود المقاطعة.

بينما ذهب جانب آخر من الباحثين إلى أن نشأة العولمة كان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين إلا أنها في السنوات الأخيرة شهدت تناميا سريعا، فلقد تنامت الظاهرة في النصف الثاني من القرن العشرين وهي حاليا في أوج الحركة فلا يكاد يمر يوم واحد دون أن نسمع أو نقرأ عن اندماج شركات كبرى أو انتزاع شركة السيطرة على شركة ثانية.

في دراسته للتطور التاريخي للعولمة اعتمد بيتر ستيرنز على جملة من القضايا أهمها: العوامل التي ساهمت في تشكيل العولمة بما في ذلك الاقتصاد والهجرة وانتقال الأمراض والثقافة والبيئة والسياسة

متسائلا: كيف ولماذا تختلف ردود الفعل على العولمة عبر المجتمعات والمناطق التي شملتها الدراسة (اليابان والشرق الأوسط وافريقيا والصين) ثم أخيرا ما هي المزايا والعيوب الناتجة عن العولمة؟[1] .

ويتتبع "ستيرنز" أنماط العولمة تباعا موضحا سيرورتها على شكل كائن من نوع جديد قديم تتبع أصوله في خضم مراحل مترامية وفي كل مرحلة تتجدد أطرها وأبعادها متسائلا كيف أنها في كل مرة تختفي لتعاود الظهور مرة أخرى في شكل جديد وصولا إلى المرحلة الأخيرة التي تماهت فيها كل العراقيل وتبدت الدعائم الإنسانية والتكنولوجية والقانونية لتصبح العولمة واقعا مستمرا ومتسارعا ويوضح ذلك كما يلي:

1. المرحلة التحضيرية: 1200قبل الميلاد
2. المرحلة التحضيرية وأنماط الاتصال الناشئة: 1200 قبل الميلاد –1000م.
3. نقطة التحول (ولادة العولمة): 1000م.
4. نقطة التحول (ولادة العولمة): 1500م.
5. نقطة التحول (ولادة العولمة): 1850م.
6. العولمة منذ 1940 تاريخ عالمي جديد.

يؤكد "ستيرنز" أيضا أنه بالرغم من كون مصطلح العولمة جديد نسبيا إلا أن عملية العولمة لها جذور تعود لأزمنة طويلة وتتبع التغير هذه تمكننا من فهم العولمة اليوم[2].

تبعا لما سلف يتضح بأن هناك شبه إجماع لدى معظم الباحثين بخصوص تاريخ العولمة بأنها قديمة وليست جديدة حتى أن مفهوم العولمة لم يتشكل فقط مع انتهاء الحرب الباردة نتيجة مجموع التطورات التي حدثت، فهذه التغيرات حدثت في الواقع بشكل سابق على التنظير وكانت واقعا معاشا يبقى أن الإشكال ينبع من وتيرة تسارعها وتقدمها ظهورها وضمورها.

فزكي العايدي يرى أن العولمة الحالية هي عولمة رأس المال على عكس العولمات السابقة التي كانت عولمات العمل والهجرة، فهناك نسبية تاريخية تتحكم في العولمة منذ زمن الحداثة حيث تشكلت مسارات متتالية لم تتوقف إلا في الحربين العالميتين، وبالتالي نقول بأن العولمة هي عودة للأصل بعد

(1) Peter N. Stearns, Globalization in World History, UK : Rout ledge, 2010, p2.
(2) Ibid, P.13.

عملية توقف اضطراري[1]. ويشاطر "بيار دوسيناركلان" زكي العايدي فيما ذهب إليه ويؤكد بأن القرن التاسع عشر شهد أوج الاقتصاد ولم يكن قد بلغ حد العولمة بعد، وإنما امتد عالميا إلى حد بعيد والنتيجة أن أصبحت التأثيرات الاقتصادية لهذه العولمة لاسيما في الوقت الحالي أكثر حدة ووضوحا منها على الثقافات القومية، لقد ظهر الاعتماد والتبادل بين الدول مع ازدهار المدن التجارية في أوربا ونستطيع أن نحدد المراحل الأولى للعولمة بمفترق الطرق للتبادل الثقافي والمادي والسياسي المعقد الذي وجد أساسه في أوربا النهضة والإصلاح، كما أن الاكتشافات البحرية والفتوحات الكولونيالية في القرن 19 هي التي سمحت باندماج الأمريكيين في نظام الاقتصاديات الأوروبية وأن تنمية أنماط الإنتاج والتبادلات الرأسمالية كون مرحلة مهمة لهذه الحركة مما يجعلنا نقول ما مدلوله ارتسام العولمة مع الثورة الصناعية[2].

وقد بين "باتريك فالري" في مؤلفه Léchelle du monde كيف أن الاقتصاد الغربي قد أخذ في اندفاعه وتطوره الكوني في الفترة الممتدة بين 1730- 1750 إلى سنوات 1880- 1890 بداية القرن التاسع عشر، فقد كان المنتجون الحرفيون لمعظم دول العالم معنيون بتقدم إنتاجية الصناعة الغربية كما ساهم في ذلك إنشاء الطرق النهرية، و تحسين الرحلات البحرية، طرق السكك الحديدة التي سهلت عملية نقل البضائع، و زادت التبادلات الدولية للثروات والأفراد وخاصة حركة رؤوس الأموال هذه التي تزامنت مع موجات جديدة للغزو الرأسمالي الجديد والذي سهله التطور التكنولوجي و التسلح وبصورة عامة تفوق الصناعات والأنظمة الإدارية للمستعمر[3].

لقد تخوف كارل ماركس من هذه الحركة في البيان الشيوعي المنشور في 1848، ثم بعد ذلك لينين وتبعته كتابات اخرى حول دور الأسواق المالية، هذا التوسع للنظام الرأسمالي تباطأ ما بين الحربين العالميتين قبل أن يعاود بشدة بعد هزيمة ألمانيا واليابان حيث عرفت التبادلات التجارية منذ ذلك الوقت تقدما سريعا عن طريق تشجيع اندماجات الفضاءات الاقتصادية الوطنية في السوق العالمية، التطورات في مجال النقل الجوي والبحري خلال العشر سنوات الأخيرة و انخفاض تكلفة المبادلات الدولية التحسينات العامة للمنشآت القاعدية للاتصالات، كما ساهمت أيضا أدوات التأمين والقروض في توسيع

(1) Zaki laidi, " La Mondialisation Comme Phénoménologie Du Monde " ,REVUE PROJET, PARIS,2000
https://www.cairn.info/revue-projet-2000-5.htm>
(2) Pierre De Senerclens,La Mondialisation : théories, enjeux et débats, 2e édition. Paris : Armand Colin, 2001). P.72.
(3) Ibid.P.73

جديد لتبادل الثروات والخدمات بين مختلف مناطق العالم وسهلت رحلات الأعمال والتنقلات السياحية تدفقات الهجرة من مختلف الصور[1].

وعلى حد قول " امارتيا كومار سن" فإن العولمة ليست شيئا جديدا، كما أنها ليست مرادفة للتحول إلى النمط الغربي: "العولمة كانت وما تزال تمضي في طريقها على امتداد آلاف السنين من خلال الترحال والتجارة والهجرة وانتشار التأثيرات الثقافية ونشر المعرفة وإشاعة التفاهم بما في ذلك نشر العلم والتكنولوجيا. كانت العولمة منصفة، فهي إذا في صالح الجميع"[2].

الفرع الثاني: العولة عملية تاريخية حديثة

يجمع الباحثون الذين تحدثوا نعن نشأة العولمة أن العولمة عملية تراكمية، أي أن هناك عولمات صغيرة سبقت ومهدت للعولمة التي نشهدها اليوم، والجديد فيها هو تزايد وتيرة تسارعها في الفترة الأخيرة بفضل تقدم وسائل الإعلام والاتصال ووسائل النقل والمواصلات والتقدم بشكل عام ومع ذلك فهي لم تكتمل بعد.

واستقراء للبعد التاريخي للعولمة يرى جورج هنري سوتو أن العولمة مفهوم يثير انتباه الاقتصاديين والسياسيين أكثر من المؤرخين لأن مسار الظاهرة التاريخي لا يهم الباحثين مقارنة بحاضرها رغم أن مفهوم العولمة يحتاج إلى تحليل تاريخي بحت حتى لا يصطدم مع مفاهيم أخرى كالحداثة، فالمقاربات التاريخية من حيث منهجية العولمة نادرة رغم أنها مفهوم يشمل مستويات عديدة كما أنه مفهوم عام ومركب تتداخل فيه مستويات وحركات التجارة والاتصال والتكنولوجيا والثقافة، ويتطلب التعامل معه كبرنامج إيديولوجي أو اقتصادي أكثر منه كأمر واقع[3].

حسب جورج هنري سوتو تمتد العولمة تاريخيا في شكل ثلاث عولمات:

1- منذ القرن 18 من الحرب العالمية الأولى.

2- خلال العشرينيات.

3- بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن.

([1]) Pierre De Senerclens, Op Cit, p. 73.
([2]) Amartya Sen, « Dix Vérités sur la mondialisation », traduit de l'anglais par :sylvellegleize, le monde.fr. "http://www.lemonde.fr/imprimer-article/0.6063.208272.00.html".(02/01/2010).
([3]) Hinri Soutou, « introduction a la problématique des mondialisations », Revue Relations Internationales, n° 123 (France, 2005/3), p.99.

بصورة عامة فإن العولمة حالة زمنية، كما هي حالة اقتصادية اجتماعية ثقافية، وهي ليست ملك للنظام الدولي في لحظة تاريخية معينة إنما مبدأ لهذا النظام [1]، في سياق هذا الشكل، تكون هناك اضطرابات وتشوهات فكرية وهيكلية تمس سرعة العولمة وطبيعتها الثقافية والدينية وأهدافها كفكرة الدولة العالمية أو فكرة الأمركة، فهل العولمة تعني هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها؟ وهل تعني امبريالية أمريكية جديدة؟ وهل تعني سيطرة الافتراضي كبعد على الإقليمي؟ إن التأريخ العلمي للعولمة كفيل بتركيب صورة واضحة عن الأمر [2] .

أصبحت العولمة واحدة من المفاهيم التي انطوت على مضامين وأنساق جديدة وتطرح في نفس الوقت مضامين ومفاهيم عديدة ومتنوعة لها من قبل الباحثين باختلاف مشاربهم وانتماءاتهم، فهناك من يرى بأنها عملية وهناك من يرى بأنها أيديولوجية وهناك من يرى بأنها محاولة وحالة وظاهرة ونظرية، كما طرحت نماذج متباينة في تفسيرها.

كل باحث وهو بصدد البحث في موضوع العولمة يضع نفسه في مستوى محدد يختاره انطلاقا من تطلعاته المنهجية وأهدافه البحثية، ونظرا لهذا التعدد فإنه ليس بالإمكان التغاضي عن هذه السمة الأخرى من سمات العولمة مما يقتضي معه التطرق لها وذلك بالتمييز بين عدة مستويات: العولمة كمفهوم للتنظير، كظاهرة، كعملية، كإيديولوجية وكمتغير.

الفرع الثالث: تعدد مفاهيم العولمة

المفاهيم هي رموز نعبر بها عن أفكار وظواهر تجمعها خصائص مشتركة أو بمعنى آخر تصورات لأوصاف تلك الظواهر وخصائصها المشتركة[3].

فالمفهوم ليس إضافة من أجل الفهم فحسب بل هو طريقة للتصور، إنه ينظم الواقع محتفظا بصفات الظواهر المتميزة، الدالة ويقوم بأول تصنيف وسط تعدد الانطباعات التي تنهال على الباحث[4] .

للمفاهيم أهمية بالغة في البحث العلمي فهي أساس الاتصال بين أصحاب الاختصاص في مجالات العلوم وتقدم مساعدة للباحث في فهم العلاقة بين الظواهر والوصول الى الاستنتاجات العالمية

(1) Bertrand Badi, Op Cit, p. 100.
(2) Hinri Soutou, Op Cit.P.100
(3) محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات، ط5 ، دار هومة،الجزائر 2007، ص 35.
(4)مادلين غرافيتز، مناهج العلوم الاجتماعية، ترجمة: سام عمار، الكتاب الثاني، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، 1993، ص. 53.

وتعميمها، وقد تم التركيز في المباحث السابقة عمدا على دور مفهوم العولمة وكيف يؤثر في نسق المفاهيم الاجتماعية بصورة عامة.

مع التنوع في المعنى والتعدد في الدلالات وبالنظر إليه كمفهوم للتنظير والتحليل الاجتماعي يجب أن تتوافق العولمة مع ثلاثة معايير:

1- أن يكون لها معنى محدد (غير عشوائي).

2- أن يكون قابلا للاستخدام في التحريات التطبيقية وان يشتمل على تشكيلة كبيرة من التطبيقات المحتملة.

3- أن يكون مجردا لا يحوي أية مقولة مسبقة لمحتوى محدد[1].

وتبعا لهذه المعايير يجب أن يحقق المفهوم الوظائف التالية: التنظيم والتوجيه والتعيين والتنبؤ، فهو أداة ووسيلة للتعيين عبر التجريد والتصور بالإدراك مباشرة وفي هذا النطاق يعتقد جنزبارتلسون بأن مفهوم العولمة تمكن من تحريك كل شيء معه، وأصبح أداة تحول وانتقال للمفاهيم[2].

المقصود بالمفهوم هنا لا يعني الإطار القائم على تحديد الأبعاد للعولمة في حد ذاتها، بل إن المقصود هو أن الكثير من الدراسات والبحوث تستقر عند مستوى اعتبار العولمة تصورا له دلالاته المحدودة لفظا ومعنى يساعد على فهم الظواهر الاجتماعية المختلفة من خلال تصنيفه للأفكار والتصورات القائمة في حدود التجريد والإدراك المباشر.

أولا : العولمة كمتغير

المتغيرات تستخدم لوصف بعض الأشياء القابلة للتغيير أو الأشياء القابلة للقياس سواء من خلال الكم أو الكيف أو الجنس أو القوة أو الضعف أو الاستقرار أو التوتر أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي، إذن هي الجانب القابل للملاحظة من الظاهرة أي المؤشرات الدالة والمعبرة عن المفاهيم[3].

العولمة يمكن أن تغطي عددا غير محدد من أوجه الحياة الاجتماعية ويمكن أن يتعدى مداها لتشير بذلك إلى تعددية العمليات الاجتماعية[4]، كما يمكن قياسها باستخدام نماذج للقياس الكمي أو النوعي لتأكيد أو نفي وجود وكثافة العولمة.

([1])جوران توربون، المرجع السابق، ص 09.
([2])المرجع السابق، ص 43.
([3]) محمد شلبي، المرجع السابق، ص 21.
([4]) جون توربون، المرجع السابق، ص 09.

في مجالات عدة يتم الاقتراب من العولمة باعتبارها متغيرا ينبني على عدة مؤشرات ومتغيرات لعالم متغير يطبعه الفعل الاقتصادي بالدرجة الأولى والمبني في جانب كبير منه على انواع مختلفة من الدلالات القياسية والكمية التي تجعل من العولمة في خضمها متغيرا له أدواره وأفعاله.

العولمة كمتغير ترتبط بعوامل وفواعل عدة، وتقدم بيانات ومؤشرات تتغير وتتواصل وتثبت في أحيان أخرى من خلالها يمكن تفسير أو التنبؤ بالظواهر المختلفة فتؤثر في البيئة والمنظومة والوحدة والمجتمع والدولة والسيادة والخاص والعام، وتصبح حينئذ كما هي ظاهراتية ومفهوماتية رمزية ودلالة منطقية وميزة تفاضلية

ثانيا: العولمة كعملية

العملية هي مجموعة ظواهر متتابعة بينها درجة من الوحدة وتحدث إلى حد ما بانتظام[1] فالعملية فعالية وظيفية مستمرة.

العولمة كعملية تتم بوعي تام من جانب من يقوم بها وتستهدف تحقيق أهداف معينة خطط لها سلفا أي إنها فعل وخلفها مؤثر يمتلك إمكانات القوة، فهي تنطوي على مجموعة من الممارسات والأفعال والأنشطة الغائية التي بوعي من جانب القائمين بها والتي تستهدف تحقيق غايات معينة، أي أن هناك إرادة واعية تدير وتوجه هذه الأنشطة تحقيقا لأهداف معينة واعتمادا على وسائل وأساليب وأدوات معينة، فالعولمة وفق هذا التصور هي برنامج عمل يتضمن أهداف وأدوات ووسائل يفترض فيها القدرة على تحقيق هذه الأهداف، ويتفق "أنتوني غيدنز " مع هذا التصور حين يرى أن العولمة لا تمثل تطورا طبيعيا وإنما هي عملية تقوم عليها وتدعمها وتروج لها بعض الدول والحكومات والشركات المتعددة الجنسية.

تشير العولمة إلى عملية تاريخية تمثل تطور نوعي جديد في التاريخ الإنساني وتجسيد لمجموعة من التطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية التي تجعل منها امتداد لاتجاهات مستقلة استقلالا تاما عن إرادة الدول الكبرى وبالتالي يصعب التحكم فيها لأنها تملك آلية ذاتية قادرة على تسييرها ومن الصعب إخضاعها للتحكم، وبهذا المنطق تتجلى العولمة كعملية تغير، نظرا لما تحدثه التدفقات المعلوماتية والتجارية والتكنولوجية وحركة البشر على كثير من البلدان وخاصة البلدان النامية مما يخلق لها أوضاعا معقدة قد تصل حتى إلى التهميش

(1) حسن صعب، علم السياسة، دار العلم للملايين،لبنان 1985، ص 60.

في اتجاه آخر العولمة يمكن التأثير فيها وإعادة تشكيلها، فقد سعت القوى الكبرى إلى إعطاء العولمة أبعادا محددة والى تعديل مسارها بشكل يخدم مصالحها ويؤثر على الدول الضعيفة التي أصبحت أسيرة لهذه الممارسات. فهي تشير إلى مجموعة الإجراءات والممارسات والسياسات الصادرة عن القوى الكبرى في العالم وردود الأفعال التي تصاحبها والتي تصدر من جانب الدول والمجتمعات الأخرى[1]، وقد ترتب عن هذه الممارسات عدة نتائج سلبية على الدول الضعيفة وذلك باستخدام المنظمات والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي وغيرهما وكذا استخدامها للتكنولوجيا المتقدمة في المجالات المختلفة، وأعطت القوى الكبرى بموجب ذلك للعولمة مضمونا خاصا بها بشروطها ومعاييرها الخاصة مما خلق بعض السلبيات كالتدخل في الشؤون الداخلية للدول من النواحي المختلفة السياسية والثقافية والاقتصادية.

ثالثا : العولمة كظاهرة

الظاهرة هي نتيجة الفعالية الناتجة عن العملية فهي الأحداث التي تحيط بالإنسان في الطبيعة أو المجتمع ويتعرف عليها ويحاول الكشف عن حقيقتها، وهي لا تتسم بوضوح الشكل والرؤيا إذ أنها تبدأ بشكل وصيغة وتنتهي بأخرى وتبدأ بالتكون فتتعاظم حتى تأخذ دورها وتأتي استجابة لحركة النظام وتطوره.

لعل أكبر توصيف للعولمة بالنظر لجدة ونوعية موضوعاتها وتسارعها والاهتمام الكبير الذي نالته من قبل الباحثين والسياسيين وحتى الناس العاديين هو اعتبارها كظاهرة وهي المقاربة السائدة، أو بتعبير آخر أن اجل الدراسات التي تركزت على موضوع العولمة كانت تنظر إليها كظاهرة، فالعولمة كما أسلفنا ظاهرة تاريخية تكثفت عملياتها طوال سنوات طويلة وقد ساعدت عملية التكثيف على إدراك هذه الظاهرة والتي بدأت بشكل وصيغة معينة وتعاظمت حتى تجسدت في صورها المختلفة: العولمة السياسية العولمة الاقتصادية، العولمة الثقافية ...الخ.

ولا تعني العولمة كظاهرة فقط تزايد انكماش العالم وترابطه وتلاشي الحدود فيه ولا تعني تدفق السلع والخدمات والأفكار دون قيد من مكان لآخر، أي أنها لا تقف عند حد تقليص الزمان والمكان والفوارق النوعية بين المجتمعات، وإنما تعني إلى جانب ذلك عدة أمور:

1- ظهور قوى جديدة تتحكم في الاتجاهات العالمية: الشركات الدولية، المؤسسات المالية الدولية، أسواق المال العالمية، مافيات العنف والجريمة.

(1) صلاح سالم زرنوقة وآخرون، العولمة والوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة 2002، ص 18.

2- ظهور شبكات من التفاعل بين تنظيمات المجتمع المدني وبين أقسام الرأي العام وبين مراكز أو دوائر صنع القرار، وبين دوائر المال، وبين المنتجين والمستهلكين، يرتبط بذلك ظهور أنساق عالمية نوعية على الصعيد العالمي: نسق سياسي عالمي، نسق اقتصادي عالمي، نسق إعلامي عالمي، وكذلك نسق عسكري عالمي.

3- ظهور قضايا عالمية جديدة تشمل كل دول العالم ومجتمعاته سواء من حيث مصدرها أو انتشارها لا يمكن مواجهتها دون تكتل عالمي من قبيل: القضايا البيئية والإرهاب والتطرف والجريمة والعنف وغسيل الأموال والمخدرات... الخ[1].

4- ظهور تناقضات عالمية عديدة: تمثلها الاتجاهات المختلفة نحو التفكك والانهيار في مواجهة التكتل والاندماج والاحتكار في مواجهة التنافسية والعنف في مواجهة السلام والفقر في مواجهة النمو والعزلة في مواجهة الترابط.

وبغض النظر عن الجوانب المختلفة التي يحتويها معنى العولمة كظاهرة فإنها أحاطتها في نفس الوقت بوجهات نظر مختلفة في معرض تقييمها وتبيان سلبياتها وايجابياتها بين مناهض لها ومطالب بتفعيلها.

رابعا: العولمة كإيديولوجية

غالبا ما ينظر للعولمة كإيديولوجية تحمل في طياتها فكرا وعقيدة وتفسح المجال أمام انتشار قيم معينة في جميع المجالات الحيوية وهي طبيعتها ذات مستوى مميز وشمولي لا يتعين التخلف عنه.

في هذا المستوى ينظر للعولمة على أنها إطار فكري يقوم على فكرة انتصار الحضارة الغربية وتدشين مرحلة جديد في التاريخ البشري أو التأسيس لحضارة إنسانية جديدة وتستند هذه الدعاوى على مجموعة من الأطر الإيديولوجية كالليبرالية الجديدة أو اتجاه ما بعد الحداثة أو مرحلة ما بعد التنمية أو ما بعد الامبريالية، وتسلك نظريات مثل نظرية نهاية التاريخ ونظرية التحديث والتلاقي ونظرية عبر القومية ونظرية الفردية العالمية ونظرية الموجة الثالثة وتحول السلطة وغيرها نفس المسلك.

تطرح العولمة نفسها كمحاولة لنشر حضارة الغرب أو قيم الليبرالية فتنطلق من تحطيم المسلمات والمفاهيم والقيم والافتراضات القائمة وإحلالها بمجموعة أخرى بديلة لم تخل من التناقض في معظم الأحيان.

إلى جاني المستويات التي تم التطرق إليها هناك رؤى أكاديمية أخرى تنطلق من اعتبارات ومرجعيات تبناها بارزين في ميدان السياسة العالمية نذكر منها:

([1]) صلاح سالم زرنوقة، نفس المرجع، ص 22.

1. المفكر البريطاني رولاند روبرستون يعتبر العولمة مجرد مجال اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد يجمع بين المحلي والعالمي والفردي والإنساني

2. توماس فريدمان ينظر للعولمة نظرة نظامية حيث يقول أن العولمة هي نظام عالمي وهي نظام جديد يعيد تشكيل الدول والمجتمعات والأفراد والقناعات على جميع المستويات

3. أنطوني غيدنز يقول أن العولمة هي في الأساس حالة حضارية جديدة، هي حالة "ما بعد الحداثة" القائمة فعلا في المجتمعات ما بعد الصناعية

4. يبقى في الأخير القول بأن المستويات المختلفة التي تم التطرق إليها ليست منفصلة عن بعضها البعض، فالعولمة كإيديولوجية قد تختلط في كثير من الأحيان بالعولمة كظاهرة وكلاهما قد يختلط بالعولمة كعملية، لكن ذلك لا يمنع من توضيح الفوارق بين هذا المستويات، فالعولمة كإيديولوجية بما ينبغي أن يكون، والعولمة كظاهرة تتعلق بما يمكن أن يكون، أما العولمة كعملية فتتعلق بما هو كائن[1].

المطلب الثاني : النظريات المفسرة للعولمة

لا يكفي القول أن العولمة ظاهرة معقدة ومتناقضة لتقييم حقيقة ما يحدث، ولكن تفرض اعتبارات عدة ما يجعلها الفاعل والعامل البارز الذي سيوجه مسار وآفاق الحضارة الإنسانية في الألفية الثالثة، فقد أصبحت مع جملة الرهانات والتحديات التي تطبعها مثار جدل ونقاش من قبل الباحثين وأصبح فهم العملية باعتبارها ظاهرة مضطربة وغير قابلة للتكهن يتنوع بتنوع الزوايا التي ينظر منها المراقبون لهذه القضية.

وكما تتعدد نظريات العلاقات الدولية فقد تعددت الزوايا التي تنظر منها هذه النظريات للعولمة ذاتها بين النظرة الضيقة والنظرة الواسعة وبينهما من ينظر إليها باعتبارها شيء من الماضي وآخر من الحاضر ولها امتداد للمستقبل في صور مختلفة، فهي تبسط سيطرتها بالدرجة الأولى، على النماذج القائمة من خلال الانتقال والتغير والتحول.

الفرع الأول: نظريات السياسة العالمية وتفسير العولمة

من الأهمية بمكان أن نوضح في هذا النطاق أن نظريات السياسة العالمية التي نقصدها ونركز عليها في مجمل أطوار هذا البحث هي: الواقعية، الليبرالية، ونظرية النظام العالمي، مع العلم أن هذا النظريات التي تطورت ابستمولوجيا وتاريخيا وواقعيا إلى منظورات ترتقي لمستوى يجعل منها تنأى عن باقي المناقشات وتحتوي في ذاتها العديد من التوجهات والنظريات.

(1) صلاح سالم زرنوقة :نفس المرجع السابق، ص 23.

بالنسبة لتفسير العولمة هناك عدة وجهات نظر تسوق كل من منها سيرة مختلفة عن العولمة، ويمكن إيضاح أوجه الاختلاف بينها عبر مقارنة أجوبتها عن سؤال افتراضي معين مفاده: كيف سيتم ادماج مجموع الدول النامية بعد الحرب العالية الثانية بالمجتمع العالمي؟[1] .

ستقول جماعة ان الشركات ستبادر إلى وضع يدها على ثروات هذه الدول بإرسال مساعدات تقنية ومهندسين لإنشاء البنى التحتية والى بناء المشروعات للإفادة من العمالة الرخيصة

مجموعة أخرى من الباحثين ستدلي بأن ممثلي قوى كبرى سوف تسارع إلى مد يد المساعدة إلى هذه المجتمعات لتأمينه من بناء دولة قادرة ولاجتذابه إلى الالتحاق بركب التحالفات القائمة، وستقوم المنظمات الدولية بتوفير الدعم ليبقى المجتمع شريكا مستقرا في السياسة العالمية.

فريق ثالث من الأساتذة الباحثين سوف يؤكد بأن هذه الدول ستتعرض لغزو أعداد من الخبراء لمساعدتها في بناء المؤسسات التي يتعين على كل دولة أن تمتلكها إذا كانت ستتصرف مثل أي مجتمع آخر.

مجموعة أخيرة ورابعة سوف تركز على الطريقة التي ستعتمدها هذه الدول في تحقيق التوازن بين رهاناتها الخاصة وتحديات جملة تيارات الثقافة العالمية المتدفقة.

إن من شأن الاندماج أن يتخذ شكل الاستغلال الاقتصادي، أو شكل الاتفاقات والتحالفات السياسية، أو قالب الإصلاح المؤسساتي بما ينسجم مع النماذج العالمية، وكذلك الشأن بالنسبة للعولمة عندما تتلقى وجهات نظر متباينة حول جملة القوى المحركة والسمات المميزة لها[2] .

أولا: النظرية الواقعية

بالنسبة للواقعيين لا تغير العولمة أهم سمات السياسة العالمية وهي التقسيمات الإقليمية السياسية للعالم إلى الكيانات المعروفة بالدول الأمم، في حين يمكن للترابط المتزايد بين النظم الاقتصادية المختلفة والمجتمعات المتعددة في العالم أن يجعل هذه النظم والمجتمعات أكثر اعتمادا بعضها على بعض فليس في وسعنا أن نطبق ذلك نظام الدول.

في إطار هذا النظام تحتفظ الدول بحق السيادة خاصة وأن العولمة لا تجعل الصراع بين الدول من أجل النفوذ السياسي أمرا من مسيرات الماضي كما أنها لا تلغي أهمية التهديد باستخدام القوة أو أهمية

(1) فرانك جي، لتشنر وجون بولي، العولمة : الطوفان أم الإنقاذ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جتكر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 97.
(2) نفس المرجع، ص 98.

توازن القوى، فالعولمة إذا قد تؤثر في حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكنها لا تتجاوز واقع النظام السياسي الدولي الذي تقوم عليه الدول كوحدات سياسية[1].

ثانيا: نظرية النظام العالمي

يتزعم "ايمانويل فالرشتين" وجهة النظر هذه التي ترى بأن العولمة ليست أمرا جديدا ولا تعتبر تحولا نوعيا في السياسة العالمية، وما هي إلا امتدادا للنظام الرأسمالي الشامل للكرة الأرضية فشبكات الاتصالات والمبادلات الاقتصادية كانت دائبة على التكثيف وثمة اقتصاد عالمي موجه بفلسفة ليبرالية غربية ذات تطلعات عالمية بات يشكل عالما واحدا أكثر اندماجا وتماثلا منذ ذلك التاريخ، إنها المرحلة الأخيرة في تطور الرأسمالية العالمية.

يرى فالرشتين أن ما حصل منتصف القرن التاسع عشر لم يكن إلا واحدة من مراحل عملية عمر يحسب بالقرون، لقد نشأ النظام الرأسمالي العالمي في القرن السادس عشر حين أقدم التجار الأوروبيون على إقامة روابط وثيقة مع كل من آسيا وإفريقيا والأمريكيتين.

من البداية كان هذا النظام قائما على اقتصاد واحد وعلى سوق وشكل محدد من تقسيم العمل الإقليمي ولكن بوجود عدد غير قليل من الدول في مركز النظام كانت الطبقات المسيطرة مدعومة بدول قوية في استغلالها للعالمة والموارد وفرص التجارة وعلى الأخص في الأطراف أما أشباه الأطراف فكانت تقلص الاستقطاب بين المركز والأطراف فتساهم في تحقيق الاستقرار الملحوظ للنظام، ويكمل سيكلر وجهة النظر هذه بتأكيده على دور الشركات والطبقات العابرة للحدود القومية بوصفها القوى المحركة الرئيسية في النظام العالمي المعاصر[2].

ثالثا: الليبيرالية والليبيرالية الجديدة

العولمة بالنسبة لليبراليين هي الناتج النهائي لعملية تحويلية طويلة الأمد مرت بها السياسة العالمية، والعولمة في هذا الأساس نسقت آراء الواقعيين وأظهرت أن الدول لم تعد عناصر فاعلة كما كانت من قبل وقد حلت محلها عناصر فاعلة لا تحصى وذات درجات متفاوتة من الأهمية حسب الإقليم محل الاهتمام ونتيجة لهذا يبدو العالم أشبه بنظام من العلاقات المتشابكة منه بنموذج الدولة الذي تطرحه الوقاية أو النموذج الطبقي الذي تطرحه نظرية النظام العالمي[3].

([1]) جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث، 2004) ، ص 11.
([2]) فرانك جي، لتشر، المرجع السابق، ص 99.
([3]) جون بيليس، المرجع السابق، ص 12.

ينطلق الليبراليون بمختلف توجهاتهم من أن النظام في السياسة العالمية لا ينطلق ميزان القوى بل من تفاعلات الطبقات المتعددة من ترتيبات الحكم التي تشمل القوانين والأعراف المتفق عليها والنظم الدولية والقواعد المؤسساتية، وكما أن الديمقراطية ضرورية للارتقاء بالبشر فإن للأفكار أهميتها على هذا الصعيد وأن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد على مستوى السياسة العالمية نظرا لما تفرضه مقتضيات تحقيق التعاون على أفضل وجه.

يبين كل من كيهن وناي بأنه أصبحت هناك منظمات جديدة تمارس إلى جانب الدول نفوذا حاسما على صعيد السياسة العالمية، والعولمة تلعب دورا في ذلك إذ تقوم بإنتاج منظومة أكثر تعقيدا من الدول ذوات التبعية المتبادلة حيث باتت القواعد والمنظمات العابرة للحدود القومية منفذة، ومن ثم فإن المجتمع العالمي لم يعد قائما على ترتيب سلطوي موحد وإنما يشتمل على مراكز قوة كثيرة، غير أن قواعد مشتركة جديدة للتعامل مع القضايا تكتسب قوة حتى تعرض السلطة والأهداف للتباين والافتراق .

رابعا: المجتمع السياسي العالمي

حسب وجهة النظر هذه فإن الدول تشكل عنصرا مهما من عناصر المجتمع العالمي غير أن أصحاب العالمية يمنحون قدرا أكبر من الاهتمام للنسق أو السياق العالمي الذي تسبح فيه الدول.

الجديد في المجتمع العالمي هو الكيان السياسي العالمي الشامل لكل شيء وما يرافقه من ثقافة عالمية دائبة على توفير جملة من القواعد والصيغ الثقافية التي تحدد الأساليب التي يتعين على المؤسسات حول العالم أن تعتمدها في معالجة المشكلات العامة، وما العولمة إلا تشكيل وتفعيل لهاتين الحقيقتين الدولة والثقافة العالميتين، وتنبثق تبعا لذلك منظمات جديدة لتفعيل منطلقات هذا المجتمع العالمي ومبادئه بوصفها حاملة مبادئ عالمية لا تلبث أن تبادر إلى المساهمة في زيادة ترسيخ وتطوير صرح المجتمع العالمي.

خامسا: نظرية الثقافة العالمية

تبقى الثقافة العالمية جديدة ومهمة وفقا لهذا المنظور، فالعولمة عملية قائمة على إضفاء صفة التناسب وتعكف على ادراج العالم في إطار كيان واحد، يكتسب الناس فيه قدرا متزايدا من الوعي بوجودهم العالمي الجديد، غير أن ما هو مهم حول هذه العملية ينصب على مشكلة العولمة أو مشكلة الاتصاف بصفة العولمة: مشكلة جعل العيش معا في نظام عالمي واحد أمر ذا معنى بل وحتى ممكنا،

فلا غرابة إذن أن التقاليد الدينية تكتسب قدرا أكبر من الأهمية بمقدار ما تقدم تعلى التعامل مع المأزق العالمي الجديد الذي يجبر المجتمعات والأفراد على تحديد هوياتهم بطرائق جيدة[1].

السجال حول العولمة متميز باختلاف نظري كبير، يتأسس على شقين، الشق الأول قوامه التركيز على الهدف النهائي الذي تسعى إليه العولمة والبحث عن النموذج المستعمل للقياس الكمي أو النوعي لتأكيد أو نفي وجود العولمة وكثافتها،بينما الشق الثاني فيتعلق بالعامل الأساسي المنسب أو هل العولمة عملية وحيدة يقودها منطق مسيطر (التقدم التكنولوجي، الرأسمالية، الامبريالية) أو عملية متعددة الأبعاد تمخضت عن مجموعة من الأسباب المنطقية (التغير التكنولوجي السياسي والاقتصادي)، وهذا دون إغفال تحليل العولمة من خلال دوريتها التاريخية مما يسمح بتحديد الحركة المتطورة للمؤسسات الإنسانية وتحديد بداية الحقبة المعاصرة لها[2].

الفرع الثاني: تعدد الأراء الفكرية حول العولمة

يرى "ديفيد هلد" مع فريق آخر من الدارسين أن النقاشات التي دارت حول العولمة تتبناها ثلاث مدارس فكرية:

أولا: المتحمسون للعولمة:

العولمة بالنسبة للمتحمسين تجربة بشرية وتاريخية جديدة بل وثورية وهي مفيدة للجميع وتصل أثارها إلى كل بقاع الأرض، ولا تتعلق العولمة بالجانب الاقتصادي فقط بل هي تتعدى ذلك لتشمل المجالات السياسية والتكنولوجية والثقافية وقد تأثرت بشكل كبير بالتطور الهائل الذي شهده العالم في مجال الاتصالات منذ عقد الستينات، وهذا دون إغفال العولمة الاتصالية والإعلامية تحديدا لما لها من أهمية مركزية.

أنصار هذا الاتجاه يؤكدون بأن العولمة الاقتصادية تشكل أوضاعا جديدة للتنظيم الاجتماعي التي تحل محل الدولة القومية من حيث كونها وحدات أساسية اقتصادية وسياسية للجماعة الدولية، في وجهة النظر هذه العولمة تفسر مجالا جديدا في تاريخ الإنسانية أي الدول القومية أكثر فأكثر متعارضة مع مقتضيات الاقتصاد العالمي[3].

([1]) فرانك جي، لتشر، المرجع السابق، ص 100.

([2])David Held, Global Transformation, Politics, Economics and Culture, (polity press : Cambridge, 2003), p10.

([3])David Held, Ibid, p.03.

يوجد في نطاق المقاربة المفرطة العديد من الآراء المتباينة وخاصة بين النيوليبراليين الذين يدعمون انتصار الاستقلالية الفردية والسوق على سلطة الدولة والنيوماركسيين هؤلاء الذين تشكل بالنسبة إليهم العولمة انتصارا للرأسمالية التسلطية.

عموما مدرسة العولمة المفرطة تقول إن العولمة تقوم بتعريف مرحلة جديدة يكون البشر في كل بقعة من الأرض خاضعين لقواعد السوق العالمي ونظمه ويمكن إيجاز أهم مرتكزاتها فيما يلي:

1. العولمة تمثل مرحلة جديدة من هذا الكون
2. تتآكل سلطة الحكومات الوطنية أمام زحف الرأسمالية المعولمة
3. القوى المركزية الدافعة نحو العولمة هي الرأسمالية العالمية المعاصرة والتقنيات الجديدة.
4. الصناعات تصبح أكثر عالمية و أكثر تشابكا مع ازدياد القوى الدافعة للعولمة
5. لابد للشركات والمنظمات من أن تتجاوب مع هذه التحولات العالمية.
6. تكوين عالم بلا حدود ونهاية للدولة الوطنية من جديد[1].

ثانيا: المشككون

يتحدى المتشككون فكرة العولمة الشائعة، وهم في ذلك يشيرون إلى ان الوطني والعالمي دائرتين تلغي احداهما الأخرى تصور تبسيطي خاطئ مرتبط بأطروحة العولمة فالدولة في زمن العولمة كيان قائم بذاته بدليل:

1. الغياب العام لنموذج محدد بوضوح للاقتصاد المفترض كونه عالميا، وغياب تحديد واضح كيف يمكن أن يختلف عن الأنظمة الاقتصادية السابقة.
2. الميل إلى سياق أمثلة مريحة مصورة لعمليات العولمة وتدول قطاعات اقتصادية كما لو أن ذلك بحد ذاته برهان كاف على وجود الاقتصاد العالمي الجديد.
3. انعدام العمق التاريخي فيما يتعلق بالتحليل الذي يسمح للاتجاهات السابقة بأن تبدو فريدة وبدون سوابق، وهذا التحليل غير التاريخي يسمح للمعلقين أن يقترحوا أن الاتجاه نحو العولمة سيدوم بدون أي تغيير في المستقبل[2] .

(1) كيرك برايد بول، العولمة الضغوط الخارجية، ترجمة: رياض الأبرش، مكتبة العبيكان: المملكة العربية السعودية، 2003.ص.
(2) كيرك برايد بول: نفس المرجع، ص 45.

العولمة حسب أنصار هذا الاتجاه ظاهرة غير جديدة وحتى لو كانت جديدة فهي مدمرة بخلاف المتعولمون الذين يرون بأنها ما هي لا أسطورة معتمدين على المعطيات الإحصائية حول التدفقات التجارية المالية والهجرة نهاية القرن التاسع عشر.

يدعي المتشككون بأن المستويات المعاصرة للاعتماد الاقتصادي المتبادل ليس لها سابق تاريخي، بل منهم من يذهب إلى حد القول بان الاقتصاد الدولي اليوم أقل عالمية من حيث اتساعه الجغرافي عن فترة الإمبراطوريات الأوروبية، حسب رأيهم فإن المؤشرات المالية تؤكد ميلا لصعود التدويل الاقتصادي المعاصر بشكل مماثل لسنة 1890.

المتشككون يعارضون الاقتراح الذي بمقتضاه أن التدويل الاقتصادي الجاري يؤدي لبروز نظام عالمي جديد أي دور الدولة سيتقلص بشكل كبير، فالدولة حسب رأيهم تلعب دور مركزي ونشيط أكثر فأكثر في الترقية الدولية لهذه الأنشطة الاقتصادية وفي تكوين تنظيمات جديدة على حد قول كراسنر، وأن اللاعدالة الناتجة عن ميكانيزمات السوق تساهم في زيادة القومية والأصالة وتنفر إلى أجل مجهول بروز حضارة عالمية كتلك التي يأمل فيها المتطرفون[1].

يتبنى المتشككون عموما تحليلا اقتصاديا، ويسعون للتأكيد على أن النظام الاقتصادي الحالي إما أنه بعيد عن الصورة التي يقدمها رجال العولمة أو أنه مختلف قليلا فقط عن الاقتصاد الذي ساد في مراحل سابقة ويمكن تلخيص المتشككين فيما يلي:

1- لا يعتبر الاقتصاد الدولي الحالي بدون سابقة، فهو في الحقيقة واحد من عدد من حالات مماثلة مر بها الاقتصاد العالمي الحالي المبني على اقتصاد التقنيات الصناعية الحديثة، والذي بدأ بالظهور في الستينات من القرن التاسع عشر وفي حالات معينة فإن الاقتصاد الدولي الحالي أقل انفتاحا وتركيزا على النظام السائد من سنة 1870 وحتى 1914[2].

2- الشركات المتعددة الجنسيات حقيقة ظاهرة نادرة، فمعظم الشركات وطنية الأساس تقوم بالتجارة العالمية استناد إلى معرفة بأصولها الحقيقية في مواقعها من إنتاج وبيع ولا يبدو لهم أن هناك اتجاه رئيسي لنمو شركات دولية حقيقية.

([1])David Held, Global Transformation, Politics, Economics and Culture, Op Cit, p07.
([2])Paul Hirst, Grahame Thompson, Globalisation In Question, 2nd edn, (London : polity press, 1999), pp 2-3.

3- لا ينتج الحراك الرأسمالي تحولا كليا في الاستثمار والاستخدام من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، فرأس المال والاستثمارات الخاصة المباشرة ما تزال مركزة في الاقتصاديات المتقدمة ويبقى العالم الثالث هامشيا في عالم الاستثمار والتجارة إذا ما تركنا بعض البقع الجغرافية والدول المصنعة حديثا جانبا.

4- يعترف بعض المدافعين المتطرفين عن العولمة أن الاقتصاد العالمي ما يزال اليوم أبعد من أن يكون معولما، والحقيقة أن تدفقات الاستثمارات المالية مركزة تعلى مثلث أوربا اليابان وشمال أمريكا، والمعتقد أن هذا التركيز سيستمر في المستقبل القريب أيضا.

5- تتوفر لدى هذه المناطق الاقتصادية الثلاث المقدرة إذا ما تعاونت فيما بينها أن تمارس ضغوطا حازمة على أسواق المال والتوجهات الاقتصادية، وهكذا نرى أن الأسواق العالمية لم تعد بعيد عن التنظيم والرقابة، حتى ولو بقي المدى الحالي محدودا وأهداف الإدارة الاقتصادية محدودة بحكم تباين مصالح القوى العظمى والعقائد السائدة بالنتيجة

6- لا توجد عولمة ولا أسواق عالمية ولا شركات عالمية، فالنظام الاقتصادي العالمي الحالي أقل عولمة وأقل تبادلي الاعتماد من أيام ومراحل سابقة وأن القوى الموجهة هي القوى الدولية والأسواق، وأن قوة وسلطات الحكومات الوطنية قد ازدادت وتدعمت بالتطورات والمتغيرات في هذا العالم، وبقيت العولمة في أحسن الحالات شكلا من أشكال التدويل مما سيحدث في المستقبل من صدام ما بين هذه القوى الإقليمية الفاعلة[1].

على نقيض ما تقول به المدرسة المفرطة فإن مدرسة العولمة الشكوكية تقول إن العولمة في جوهرها ما هي إلا خرافة تخفي اقتصاد دولي ينقسم إلى ثلاثة تكتلات تقوم على أساس كونها مناطق لازالت فيها الحكومات الوطنية قوية جدا.

ثالثا: المؤمنون بالتحول

يقول هؤلاء بأن العولمة الحالية هي القوة الأساسية الفعالة، وهي أصل التحولات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية الجارية والتي تعلن عن إعادة الهيكلة الأساسية للمؤسسات الحديثة.[1]

التحوليون متفقون مع المتطرفين بأن العولمة الحالية ليس لها سابق تاريخي وأنها تحدث تحولا في النظام العالمي، لكنهم يفوقون المتطرفون والمتشككون فيما يتعلق بالمسار التاريخي للعولمة، فبالنسبة لهم

([1])Paul Hirst, Ibid,p.4

[1] وروبك موراي: جغرافيات العولمة: ترجمة سعيد منتاق، سلسلة عام المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 2013،ص.273

العولمة لا تمتد إلى حالة نهائية ولكن تكون نوعا من عملية تاريخية مفتوحة، فهي مليئة بالتناقضات ومتأثرة بالعوامل الظرفية.

ينطلق التحوليون من قناعة أن كثافة التدفقات العالمية المعاصرة سواء منها الاقتصادية أو العسكرية أو التقنية أو السياسية أو الثقافية أو السكانية ليس لها سابق تاريخي ووجود نظام عالمي لا يعني اتجاها نحو تضامن عالمي قوامه مؤسسة عالمية واحدة، بل على العكس فالعولمة تشترك في شبكات عالمية مع أشكال جديدة من التنضيد الاجتماعي أين العديد من الدول والمؤسسات والجماعات احتويت بشكل متصاعد بينما أخرى أقصيت.

التحوليون متفقون مع المتشككين بأن الدول تحافظ على دورها المركزي في خضم النظام الدولي مع أن عملية العولمة تتسبب في إيجاد تسويات تسحب من الحكومات الوطنية القيادة والعديد من الوظائف

إن مدرسة العولمة التحولية تقول بأن الأنماط المعاصرة للعولمة غير مسبوقة تاريخيا بحيث أن الدول والمجتمعات تشهد عملية تغير واسعة في سياق محاولاتها تبني المزيد من عمليات ربط نفسها بالعالم يبدو أنه يوما بعد يوم يفتقد إلى المصداقية والتيقن.

يمكن تلخيص التحوليون فيما يلي[2]:

1. تمثل العولمة درجة غير مسبوقة تاريخيا من الترابط
2. يعاد النظر في هيكلة الدولة على ضوء عملية العولمة.
3. القوى المركزية المحفزة هي حصيلة لكل عمليات الحداثة مجتمعة
4. ستقود عملية العولمة إلى تحويل المجتمعات السياسية ونشوء هندسة جديدة للنظام العالمي.
5. ستكون نتاج هذه العملية توجيهات متناقضة تتفاوت ما بين الاندماج العالمي والتفتت الكلي.
6. الملاحظ على هذه المدارس هو التعددية، فمدرسة العولمة المفرطة تجتمع فيها أفكار الليبرالية الجديدة المتشددة للعولمة والأفكار الماركسية المناهضة، ومدرسة العولمة الشكوكية تقوم على أفكار محافظة، بينما نجد في مدرسة العولمة المفرطة أفكارا مختلفة ذات منطلقات مرتبطة بالليبرالية الجديدة.

بقدر ما جاءت المدارس الثلاث لتعبر عن النقاش والسجال الحاصل بخصوص العولمة لا يتوان عدد كبير من المواطنين والمسؤولين والمؤسسات على هامش المعارضة للقول بأنهم لا يحبذون العولمة

[2] David Held, Global Transformation, Politics, Economics and Culture, Op Cit, p08.

ولا يحبونها بالرغم من أنهم لا يشككون في وجودها ووجود الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات ولكنهم ينتقدون ويعارضون نتائجها.

لقد شكل هؤلاء مدرسة رابعة لكنها تختلف في أسسها ومقوماتها عن سابقاتها، يجدون في العولمة شيء لا يمكن مقاومته، طبيعية الحدوث ولكنهم يحاربون إستراتيجية الهيمنة الكائنة وراءها ويمكن تلخيص وجهة النظر هذه فيما يلي:

1. العولمة تشكل شكلا جديدا من أشكال الاستغلال الاستعماري.
2. الحكومات الوطنية استبدلت من قبل المعتدين الاستعماريين بمؤسسات عالمية وشركات متعددة الجنسية.
3. رأسمالية السوق الحرة وتحرير التجارة وديون العالم الثالث هي أهم القوى الدافعة للعولمة وسيكون نتاج ذلك تكوين نخبة اقتصادية عالمية تتجاوز مصالحها الحدود الوطنية وبروليتاريا عالمية مهمشة ومقهورة.

المطلب الثالث: المضامين النظرية لمفهوم العولمة

العولمة ظاهرة قديمة جديدة ولا يمكن وقفها أو عكس توجهها كليا، وإن كان من الضروري ترشيدها وأسنتها بل إن هذه القناعة تشمل حتى تيار المشككين في العولمة فقد تم تجاوز ذلك الجدل الكبير الذي رافق العولمة في النصف الأول من التسعينات والذي تركز بالخصوص حول هل العولمة الراهنة ظاهرة جديدة أم استمرار لظواهر وأشكال معروفة في العلاقات الدولية أو فيما إن كان بالإمكان إيقافها أو عكس توجهها العام.

حاول "جنز بارتلسون" استكشاف معنى مفهوم العولمة من خلال التمييز بين ثلاث مضامين – الانتقال والتحول والتجاوز– مبينا كيف أن إدخال العالمي كموضوع للفكر والعمل زعزع الأسس الفلسفية التي تقوم عليها النظرية الدولية، والتي ظلت لزمن طويل محكومة بحدود الدول ومدللا في نفس الوقت أن هذه المضامين بزغت وتطورت بالتدريج خلال الجدل والمناقشات الدائرة حول العولمة.

يحلل "بارتلسون " مفهوم العولمة من خلال وضعه في إطار فلسفي وجود يحدد الهوية الاجتماعية السياسية للعالم ومكوناته، وصولا إلى أن لمفهوم العولمة وظيفة ودورا يتمثل في كونه أداة للتغيير، وينطلق من فكرة التباس المفهوم هذا الالتباس الذي وعند فهمه سيؤدي إلى فهم بزوغ العولمة وتطورها في الواقع. فالمفهوم حسب "بارتلسون" مر بسلسلة من التحولات الفلسفية خلال العقد المنصرم، وهي التحولات التي دفعت المضامين المركزية للخروج بالتدريج من الإطار المعرفي إلى نوع من الفراغ الانتقالي الفلسفي،

ويتعرض لهذه المفاهيم الثلاث باعتبارها إطارا مرجعيا لذاتها حيث التعاقب المنطقي بين المضامين المختلفة يعكس المسار الأمثل لعملية العولمة كما افترضها هذه المضامين نفسها

يستعمل "بارتلسون" مقاربة منهجية وتقنية في نفس الوقت تستند على محاكاة العلوم الطبيعية في تفسير المفاهيم الثلاث أو محاولة تقريب معناها وتبسيطه ويتضح ذلك من خلال إبرازه لنقطة مهمة تتمحور عليها كل طروحاته والتي مفادها أنه منذ نشأة العلوم الاجتماعية تسلمنا هذا العالم مرتبا وفقا لما توصلت إليه العقلانية الغربية، ووفقا لهذا الترتيب يمكن فهم العالم الاجتماعي السياسي ككل وكمكونات وكتفاعل بين الكل والمكونات: الكل دائما أكثر من مجموع الأجزاء كما أن الأجزاء دائما أكثر من مجرد نقاط لحظية للكل (وهاتين القاعدتين تم إثباتهما علميا في الفيزياء وعلوم الطبيعة) كذلك نتبين أن هذا العالم مقسم إلى قطاعات شديدة التباين أو أن أبعادا سببية تتناظر بالتقريب مع الفروع المختلفة التي تنقسم إليها العلوم الاجتماعية[1].

الفرع الأول: العولمة كعملية انتقال من الداخل الى الخارج

المرجعية الأساسية في هذا المفهوم هي الوحيدة، ذلك أن العولمة هي عملية مكثفة لانتقال أو تبادل للأشياء بين هذه الوحدات القائمة سلفا، ويتم التركيز على التغيير الذي يحدث على مستوى الوحدة التي قد تكون اقتصادية أو ثقافية أو حضارية مع الأخذ في الاعتبار النتائج غير المقصودة للتفاعل بين الوحدات التي تظل محتفظة بهويتها أثناء عملية العولمة.

مرجعية العولمة في هذا التفسير هي التغييرات الحاصلة على مستوى الوحدة ومن خلال تفاعل العديد من الوحدات، لكن العولمة تتحكم فيها الأفعال الواعية والهادفة لعوامل ووسائط بعينها، وعليه تحدث من الجزء إلى الكل بينما تظل الوحدات على حالها لا تتغير وإنما تتغير الخصائص المميزة لكل وحدة (المصالح، المزايا، الاستراتيجيات) على مر الزمن باعتبارها أسباب للعولمة ونتائج مترتبة عليها، وبالتالي ما ظلت الوحدات ظل النظام والعكس صحيح.

وفي هذا النطاق لا يوجد فرق بين العولمة والتدويل والاعتماد الدولي ذلك أن التدويل يدل على تعاظم تدفقات التجارة وعوامل الإنتاج فيما بين الدول بينما الاعتماد المتبادل فيدل على التأثيرات المتبادلة بين الدول أو بين عوامل ذات فاعلية في مختلف البلاد وفي كلا المثالين تظل الدولة هي الوحدة الأساسية

(1) جنز بارتلسون، " ثلاثة مفاهيم للعولمة" ، ترجمة سعد زهران، مجلة الثقافة العالمية، عدد 106، الكويت،مي 2001، ص.34.

والفاعل الرئيسي وأن كل شيء يتم فيها ومن خلالها وتحت رعايتها دون أن يؤدي ذلك إلى أي تأثير على هويتها الأساسية [1].

أخذا بمنطق العولمة كعمالية انتقال، وبفعل الرؤية الفردية الفلسفية القوية لهذا المنطق فإن الدولة الحديثة تبدو على الأرجح مصدرا لاستقرار العولمة بدلا من كونها الضحية الأساسية لهذه العلمية، فبينما تؤثر العولمة على مصالح كل دولة ومقاصدها فإنها لا تحدث أي تغيير على السمات التي تعرف خصائص الدولة، بل يمكن أ يقال أن العولمة قد أحدثت توسعا جغرافيا جديدا لسلطة الدولة

الفرع الثاني: العولمة كعملية تحول من الخارج إلى الداخل

المرجعية الأساسية في هذا المفهوم هو العالم، فالعولمة كعملية تحول مفهوم يحمل الكثير من الحجج المناقضة للمفهوم الأول، فبينما تقوم في إطار هذا الأخير على ذلك التفاعل الذي يحدث فيما بين الوحدات القائمة سلفا فإنها أي العولمة في هذا المفهوم هي عملية تحول تحدث على مستوى النظام ككل، تؤثر على هذه المنظومة وعلى هوية الأطراف في آن واحد فمرجعية هذا المفهوم حسب "بارتلسون" بنيوي مبهم ذلك أنه لا يمكن الوصول إلى مفهوم للعولمة إلا على مستوى النظام ككل.

تحدث العولمة كعملية على مستوى أعلى من الوحدات المكونة لها ووراء قدرتها نتيجة للتفاعل فيما بين المتغيرات المنظوماتية عبر الأبعاد والقطاعات المختلفة لتلك المنظومة، وهكذا تكون العولمة عملية متعددة الأبعاد تحدث في اتجاه من الكل إلى الجزء ومن الخارج إلى الداخل عن طريق تحويل الوحدات إلى دوائر لإعادة إنتاج تلك المتغيرات والعمليات والقوى المنظوماتية التي تفضي إلى تغيير هويتها، ثم إلى تغيير القواعد المكونة للمنظومة التي تشمل هذه الوحدات[2] .

يتجه هذا المفهوم إلى إعطاء العولمة بعدا متميزا ومستقلا عن ذلك المفهوم الفلسفي كما في المفهوم الأول على أساس أن فهم التغيرات التي تحصل في الدول والمجتمعات يتم من خلال اعتبارها نتاج تطور المنظومة العالمية والتفاعلات في داخلها، مفهوم يعتبر العولمة لا رجعة عنها وتأثيرها عميق في هوية الوحدات التي ترتبط ببعضها البعض وبمصير المنظومة ككل.

(1)جنز بارتلسون :نفس المرجع، ص .35.
(2) نفس المرجع السابق، ص. 39.

بالنسبة للدولة الوطنية فإنه سيحدث لها تحول جذري بدرجة أو أخرى، وأن العمليات والبنيويات العولمية ستنال بشدة من قدراتها وفعاليتها، فبينما تظل الدول في مكانها تتحول هويتها وقدراتها المركزية تحولا عميقا مع احتمال تفككها وزوالها.

الفرع الثالث: العولمة كعملية تجاوز

المرجعية الأساسية في هذا المفهوم هي شبكات التدفقات، فالعولمة هي عملية تذيب الحدود التي تفصل بين الداخل والخارج وتتضمن معنى تجاوز تلك التقسيمات التي تتحكم في برمجة هوية الوحدة والمنظومة والأبعاد.

بالنسبة لهذا المفهوم تحدث العولمة تغييرا في هوية الوحدات والمنظومات وأكثر من ذلك تحدث تغييرا لشروط وجود الإنسان موضوع البحث والمجالات التي تتواجد فيها فالعمليات والظواهر العولمية تتجاوز كل الحدود والتقسيمات التي تتحكم في برمجة هوية الوحدة والمنظومة والأبعاد وهي لا تعرف تعلى مستوى المنظومة ولا على مستوى الوحدة ولكنها تعبر وتتجاوز هذه التمايزات[1] .

يبدو أن ما تقدمه شبكات التدفقات المختلفة وخاصة منها التكنولوجية المعلوماتية والاتصالية يعبر صراحة عن رقمنه العالم، لتخلق معها أي هذه التدفقات والوسائط عالما جديدا ومبادئ جديدة وهويات جديدة وكذلك وحدات جديدة.

هذا المفهوم يعتبر أن مفعول العولمة لا يقتصر على التأثير على خصائص الدول المفردة أو على هوية الدولة كمؤسسة سياسية، وإنما تحدث العولمة مفعولا انقلابيا في شروط وجود الدولة وهذا المفهوم يتضمن احتمالا تحلل الدول ذات السيادة والنظام أو المجتمع العالمي المناظر كالشكل المكاني للحياة السياسية.

يأخذ "بارتلسون" من خلال المفاهيم الثلاثة للعولمة منحا متميزا، في تحليله للعولمة، تجاوز من خلاله السرد التاريخي الذي ميز الدراسات المختلفة حولها، مؤكدا على أنه وان كان الاستغناء عن المنهج التاريخي أمر صعب في دراسة الظاهرة إلا أن ذلك لا يتم إلا في نطاق إطار تحليلي دقيق يقوم على تعاريف واضحة كمقدمات أولية لفهم حقيقة العولمة ومن ثم الانتقال إلى سرد ماهيتها وتحليل مدلولاتها بالنسبة للحكم والسياسات الخاصة بالدول القومية القائمة، دون اختزالها في الوحدة أو القطاع أو المنظومة بل عملية لها أبعادها ودلالاتها وآلياتها للمضي قدما بعيدا عن السياق الزمني والمكاني

(1)جنز بارتلسون :نفس المرجع ، ص 41..

المبحث الثاني: مفهوم الحوكمة من المحلية الى العالمية

"الحوكمة" او "الحاكمية" او "الحكمانية" او "الحوكمة الادارية"، كلها مصطلحات تشير لكلمة(GOVERNANCE) ، وعلى الرغم من اختلاف المسميات إلا أنها ترمز إلى معنى عام واحد وهو الطرق والاساليب التي تدار بها الشؤون العامة للدولة ، لذلك تأتي الحوكمة متشابهة مع مصطلح حوكمة الشركات فيما يخص الجوانب المتعلقة بالشفافية، وعمليات اتخاذ القرار والرقابة، لكن ماذا تعني الحوكمة و ما الذي تقدمه في مجالات التنمية؟

المطلب الاول: تعريف الحوكمة

مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة للمصطلح (GOVERNANCE) أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح والتي اتفق عليها العديد من الباحثين وهي "أسلوب ممارسة السلطات الرشيدة".

1. فتعرفها مؤسسة التمويل الدولية بأنها (هي النظام الذي يتم من خلالها إدارة الشركات والتحكم في أعمالها).
2. كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بانها (مجموعة من العلاقات تتفاعل فيما بينها لإدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين)
3. وهناك من يعرفها بانها (مجموعة قواعد اللعبة التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين)
4. وبمعنى آخر "تعني النظام أي وجود تحكم في العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر على الأداء وتقوم بتحديد المسؤول والمسؤولية.

استخدم "جايمس روزنو" مصطلح الحوكمة للدلالة على تنظيم العلاقات بين الدول في ظل عدم وجود سلطة سياسية شاملة، فالحوكمة العالمية حسبه هي "الحكم من دون سلطة السيادة"، أين تتجاوز العلاقات الحدود الوطنية، يرى روزنو أن هذا المفهوم يستخدم للتعبير عن نظام الحكم في ظل نظام ليس هو نظام الدولة، أن الحوكمة العالمية تعني ببساطة أن نفعل على المستوى العالمي ما نفعله على المستوى المحلي[1].

([1]) Lawrence S. Finkelstien. What is Global Governance, Global Governance, Winter 1995, p.369.

5. لقد حذا "هادلي بول" نفس الاتجاه عند حديثه عن الحوكمة العالمية إلى ما أسماه "بالقياس المحلي"، ويعرفها (توماس ويس) على أنها تعبر عن الجهود الجماعية لتعريف وفهم المشكلات المنتشرة، وهي المشكلات التي تتعدى قدرات الدولة الانفرادية لحلها[1].

ـ ولعل ابرز تعريف للحوكمة العالمية ذلك الذي يعرفها على أنها "عبارة عن تقنيات ومؤسسات وقواعد وأصول وترتيبات قانونية تستخدم لإدارة العلاقات بين الدول بقصد تسهيل التعاون العالمي عبر مختلف المسائل والقطاعات[2].

المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة

ان الحوكمة السليمة والإدارة الرشيدة لمؤسسات الدولة تؤدي إلى تحقيق الأهداف والخطوة الأولى في عملية إنشاء نظام الحوكمة تمثل في النظر إلى المبادئ التي اعتمدتها منظمة التعاون والتنمية والتي وافقت عليها الدول أعضاء المنظمة وتكييفها بما يخدم تحقق أهداف مؤسسات الدولة المختلفة وهي كما يلي.

1. المحافظة على أموال الدولة (حق الشعب)

تعد المحافظة على المال العام الهدف الأول لجميع الأطراف ومن أهم السبل الكفيلة بتحقيق ذلك إكمال المظلة القانونية والتشريعية بما يتلاءم مع التغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية العالمية عموما والبيئة الاقتصادية المحلية بوجه خاص.

2. ضمان حقوق المتعاملين مع مؤسسات الدولة:

تمثل البيئة المحيطة بالمنظمة من مستثمرين أو مجهزين أو عاملين من فئة أصحاب المصالح بالنسبة لكل منظمة وتعد حوكمة مؤسسات الدولة من أهم الأساليب التي تحفز هؤلاء لغرض الدخول في مختلف التعاملات مع تلك المؤسسات حيث إن المقولة الشهيرة إن رأس المال يبحث دائما عن الاستقرار بما يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال إلى المنظمات التي تقف على ارض صلبة وتعمل ضمن معايير وقوانين ثابتة مما يشيع روح الاطمئنان بالنسبة لكافة المتعاملين معها.

([1])Thomas G Wies, Whathappnedin the idea of world Governance, international studies, vol16, new york, 2009, p 257.

([2]) مارتن غريفتش، تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2001، ص 129.

3. الإفصاح والشفافية

تعد من أهم المبادئ اللازمة لتحقيق أو تطبيق حوكمة مؤسسات الدولة من خلال ضرورة توفير جميع المعلومات بدقة ووضوح وعدم إخفاء أي معلومة وإظهارها للجماهير في الوقت المناسب والإفصاح عن كافة البيانات المالية والمعلومات الأخرى وتقارير الأداء والملكية

المطلب الثالث: ظروف ظهور الحوكمة الشبكية

منذ تاريخ معاهدة سلام وستالفيا والمفكرون يهتمون بمشكلة الحكم، ولقد اعتبر الواقعيون باستمرار أن أكثر الوسائل لإدارة النظام الدولي هو توازن القوى، فلقد ظل اعتقاد الواقعيون أن الحكم العالمي ليس بإمكانه ان يتخطى كثيرا انجاز السلام والاستقرار بين الدول من ناحية أخرى دافع الليبراليون عن ضرورة رعاية حوكمة عالمية من خلال تطوير ترتيبات مؤسسية لتعزيز التعاون بين الدول، لقد كانت بداية هذه الترتيبات ظهور عصبة الأمم، والتي تعرضت لفشل مبكر، عادت الليبرالية إلى الواجهة، فظهرت مجددا بعد تأسيس هيئة الأمم المتحدة سنة (1945) فحسب هذه المقاربة فإن أولى بوادر الحوكمة[1] تشكلت مع ظهور أنظمة قادرة على إدارة الاقتصاد العالمي.

فالحوكمة العالمية ظهرت على الأقل من الناحية الاقتصادية بعد نهاية الحرب العالمية و ساهمت الطفرة التكنولوجية في مجال الاتصال والمعلومات في زيادة الاهتمام بالحوكمة العالمية: هذه الطفرة أدت إلى ارتفاع مستوى الوعي فيما يتعلق بالمشكلات التي تواجه العالم والتي تحتاج إلى مقاربة عالمية متشابكة و منسقة ومتفق عليها[2] .

الفرع الاول: الشبكية

لفهم الحوكمة الشبكية يجب أن نذهب إلى ما وراء فهم التعاون المتعدد الجوانب بين الدول، كما يتوجب علينا فهم كيف تتفاعل القوى في الشبكات بما فيها القوى التي هي أجزاء من الحوكمة من حيث التنظيم إضافة إلى تلك الأجزاء التي ليست كذلك في صورة المبادئ المتغيرة بصورة سريعة.

ينتهي جوزيف س ناي وجون د. دوناهيو إلى أن صناعة القرار وتفسيره أصبحت عملا جماعيا ولم تعد القرارات بكل بساطة أمرا من أمور الدول أو المنظمات الحكومية فالشركات الخاصة والمنظمات غير

(1) مارتن غريفثش، تيري أوكلاهان، المرجع السابق، ص 192.

(2) Tanja bruhal and riuberger, From international to global governanceactor, collective decission- making, and the united nation in the world of the twenty- first centry, in volkerRittberger (ed), global governance and the unoted nations system united nations press. Tokyo, 2002, p27.

الحكومية والوحدات الحكومية الفرعية، والشبكات في ما بين الأمم وفي ما بين الحكومات التي تنتج كلها تلعب دورا نموذجيا مع السلطات المركزية للدولة والمنظمات الحكومية، نتيجة لذلك إن ظهور أي شكل من أشكال الحكم واي نموذج من نماذج التنمية سوف يكون على شكل نظام شبكي بدلا من مراتب أو طبقات ويجب أن تكون له أهداف محلية ذات خصوصية و أخرى عالمية وعالية الطموح، وتسعى الحدود الشبكية الى الحفاظ على العمليات التشاركية المحلية الوطنية[1].

أخذ مفهوم الشبكة مجالا واسعا من النقاش في خضم المناقشات المتعلقة بالعولمة ولأن المصطلح يستعمل في أكثر من مجال علمي فإنه يتعين الحرص على تحديد المعنى المقصود في البحث[2].

لا يقتصر استعمال لفظة الشبكة على مستوى المفهوم والتوصيف وإنما يتخذ له مجالا آخر يتعدى ذلك إلى نمط أو منهج للتحليل لا يمكن الاستغناء عليه وخاصة في العلوم الاجتماعية، فالتحليل الشبكي هو إستراتيجية واسعة لدراسة البنية الاجتماعية عن طريق دراسة الشبكات الاجتماعية، محاولة بذلك تفسير كيف تؤثر البنى الشبكية على السلوك والتغيير الاجتماعيين، وتعرف الشبكات الاجتماعية على أنها منظومة مبنية في العلاقات أو الروابط الاجتماعية بين مجموعات وكذلك بين أفراد، ويمكن أن ينضم تحت لواء الشبكات أي تشكيلات ومنظومات حتى ولو لم تكن مؤسسة فيكفي أن تكون هناك مجموعة علاقات بين أفراد تبادل مصالح أو أهداف مشتركة.

فالشبكة هي مجموعة مترابطة من الناس مرتبطة ببعضها البعض بطريقة تجعلها قادرة على التعاون الذي يحقق المنفعة والتي يمكن أن تتخذ أشكالا مختلفة بما في ذلك تبادل السلع والأفكار بينما تتألف في نهاية المطاف كل شبكة من الناس، والطريقة التي يتواصل بها الناس بعضهم ببعض هي الوساطة على سبيل المثال من خلال أجهزة الكمبيوتر أو الشركات، ويمكن للشبكات أن تتواجد في العديد من الأشكال المختلفة التي تترتب عليها آثار هامة لديناميكيات الشبكة نفسها.

يرى "غراهام أليسون" أن العولمة عبارة عن شبكات قابلة للتعريف، من ناحية الاشتقاق اللغوي، فالشبكات عبارة عن توسيع فكري لموضوع بسيط يدعى الشبكة، مثلا شبكة صيد السمك فيها خيوط متصلة تتقاطع بأبعاد منتظمة، الروابط بين عقد في أنظمة بث الراديو أو التلفزيون أو المكونات الالكترونية المتصلة، تصبح شبكة، فباستخدام هذا المجاز تكون العولمة قد عرفت كإبداع أو توسيع شبكة

(1)جوزيف س. ناي، المرجع السابق، ص 66.

(2)David Singh Grewal, Network Power the social dyanmics of globalization, (london : caravan book, 2008) p 22.

قابلة للتعريف حول الكرة الأرضية الشبكة العالمية تصل النقاط والناس حول العالم على بعد محدد أو في وسط معين فتعرف الشبكة بأنها صلات معينة بين نقاط أو أناس هم أجزاء الشبكة وللشبكة هندسة تصميمية تعرف الطبيعة المحددة للعلاقة بين وحدات في النظام[1].

إذا ان استخدم مفهوم الشبكة العالمية يتحدد من خلال تلك العلاقات الناشئة بين مجموع نقاط الشبكة والعقد المشكلة للتصميم الهندسي للنظام العالمي المحدد؟[2].

الفرع الثاني: الحوكمة الشبكية

فالحكم العالمي الشبكي يشمل كل من القطاع الخاص والقطاع الثالث أو المنظمات غير الحكومية إضافة إلى الحكومات وهذه القوى التي تعمل في السياسية العالمية تعلب دورا حاسما في الحكم لكونها تعمل كأجزاء منتظمة في شبكات، فسبب الانخفاض السريع في تكلفة الاتصالات الذي يقلل من حواجز الدخول، تصبح عوامل أخرى أكثر مشاركة في ترتيبات الحكم التي لا يسيطر عليها الرؤساء التنفيذيون أو المشرعون في الدولة.

تستجيب الشركات عبر الأمم إلى غياب الحكم بتقديم أشكال حكم خاصة بها والأمثلة على ذلك عديدة، فنجد مثلا أن شركات الطيران والكمبيوتر تشكل أحلافا فيما بينها لتكسب ميزة تنافسية وكذلك على مستوى وضع المقاييس الحساسة وتصميم مقاييس الرعاية المسؤولة. وفي الفضاء الالكتروني للرموز المصنعة تجاريا تأثير قوي على قضايا مثل السرية وحقوق الملكية وقانون حقوق التأليف، فالقواعد الخاصة بكيفية قبول عرض ما قد تتفق وقد لا تتفق مع القواعد الخاصة بالعقود في نظام معين، فالحكومات المحلية تفقد سيطرتها على القوانين وينتقل صانع القوانين إلى الفضائي الالكتروني[3].

تمثل الشبكات العالمية NETWORKS الإطار التنظيمي الأحدث الذي تختاره المنظمات الدولية غير الحكومية، وقد توافق مع العولمة من ناحية والتطور التكنولوجي الاتصالي من ناحية أخرى، ويعكس هذا الإطار التنظيمي فكرة المساواة والشراكة ويبادر إلى إنشائه مجموعة محدودة العدد من المؤسسين يتسع نطاقها أفقيا تدريجيا وتهتم بإحدى القضايا العالمية، وأحيانا ما تسعى الشبكة العالمية إلى خلق فروع إقليمية لها ومكاتب إقليمية وفي أحيان أخرى لا تميل إلى فكرة الفروع. وكان ذلك محلا لمراجعة

(1) جوزيف س. ناي، المرجع السابق، ص ص 116-117.
(2) نفس المرجع، ص.118
(3)جوزيف س ناي. نفس المرجع، ص 46.

استراتيجية من جانب كثير من التنظيمات العالمية منذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين لأسباب تتعلق بإدارة الحكم في الشبكات ولأسباب أخرى تتعلق بالمتغيرات المرتبطة بالعولمة.

المنظمات غير الحكومية في الشبكات تقدم خدمات وتحرك العمل السياسي وتقدم معلومات وتحليلات وتقوم بدور مجموعات ضغط وتحريك من أجل عمل ما، وفي مواقف أخرى تشكل المنظمات غير الحكومية ائتلافات مع بعض الحكومات ضد حكومات أخرى وتشارك بعض المنظمات غير الحكومية بانتظام في جلسات بعض المنظمات بين الحكومات وفي بعض المواقف مثل حقوق الإنسان واللاجئين تقدم المعلومات الحساسة للحكومات كما تساعد في تقديم الخدمات، بعض من هذه القوى قد ينافس الدولة وبعضها قد يكمل عمل الدولة وقد تستبدل الشركات بين الأمم الوظائف التشريعية للدولة، وفي نفس الوقت قد تتجنب الشركات السلطة القانونية في الحكومة المضيفة لأنها تعتبرها بطيئة أو فاسدة وتتزايد كتابة العقود التجارية وفيها نصوص حول التحكيم التجاري لتبقى خارج نطاق المحاكم القومية[1].

توجد مساحة من التنسيق بين الحكومات في علاقات تنافسية وتعاونية مع قوى القطاع الخاص والقطاع الثالث تقدم نوعا من الحكم في بضع قضايا في السياسة العالمية، يلاحظ أنه في كثير من هذه الترتيبات تقدمت القدرات شبه القانونية وإمكانات التشريع اللين كما تتمثل في تطوير قوانين ومبادئ لينة تقدما أسرع من التشريع الصلب أو الإمكانات التنفيذية. وتضع الدول القوانين الرسمية والملزمة للمنظمات الحكومية العالمية لكن المنظمات الحكومية العالمية ذاتها تصبح المفسر المهم لقواعدها الخاصة بها، وغالبا ما تذهب القواعد العلمية إلى أبعد من تلك القوانين الرسمية والملزمة وفي خلال ذلك تبقى بنى الحكم الرسمي للمنظمات الحكومية العالمية ضعيفة تمام وغالبا ما تواجه طريقا مسدودا.

إن الأفكار المتغيرة تؤطر الاهتمامات وتحدد سيرها، والتقارب بين المعرفة والمبادئ والمعتقدات مقدمة للتقارب بين المؤسسات وإجراءات الحكم، والاتصالات بين الأمم إذا اجتمعت مع الديمقراطية السياسية تشجع تطور المبادئ العالمية كخلفية تبرز أمامها جزر الحكم، فتغيرات المبادئ تعد جزء من تطور المجتمع المدني الناشئ والمثال على ذلك الحركات المعادية للعبودية وتطور أفكار حقوق الإنسان والتحولات التي طالت المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية، ولا تعمل المبادئ بشكل تلقائي ولكن من خلال أنشطة العوامل في الشبكات.

(1) نفس المرجع، ص 47.

من المهم التفرقة بين نوعين من المعايير: معايير الوساطة والمعايير العضوية هذين النوعين من المعايير لا يستبعد بعضهما البعض، والتمييز بينهما يمكن أن يكون معقدا إلى حد كبير في أي لحظة معينة. ويمكن لكل من هذه الأنواع من المعايير ممارسة سلطة الشبكة: فمعايير الوساطة تفعل ذلك بطبيعتها في حين يجب أن يتم تكوين معايير العضوية بطريقة معينة للقيام بذلك.

معيار الوساطة هو المعيار الذي يحكم طريقة الوصول الى الآخرين بحكم طبيعته والذي ينظم بمجموعة من الأنشطة الاجتماعية المعينة بطبيعتها، لعل اللغة هي المثال الأكثر وضوحا لمعيار الوساطة: للانضمام إلى شبكة من المتحدثين باللغة الانجليزية يجب تعلم اللغة الانجليزية. فمعايير التوسط هي تلك التي لا يمكن تجنبها إذا كان المستخدمون يرغبون في الانخراط في أنشطة معينة: فهي تشكل جزءا من هذا النشاط للغاية نفسها فتكون بمثابة حلول لمشكلة التنسيق الاجتماعي، وبالتالي تمكين التعاون الذي يحقق المنفعة في الشبكة.

استخدام مصطلح "معيار" بالمعنى الثاني للإشارة إلى نموذج محدد ومثالي أو المستوى المطلوب من التحصيل كما في مناقشات "قياسي" في الأزياء، والنظافة والتعليم وحماية البيئة والتصنيع أو الصناعية، هذا النوع الثاني من المعايير ليس بالضرورة الأساسية ملازم لنشاط معين (كما في اللغة الانجليزية هي أن الاتصالات مع الناس الذين يتكلمون الانكليزية فقط)، ولكنه يضع بالأحرى مثالية الهدف وبالتالي فإن هذه المعايير لا تحكم عموما كيف يمكن التواصل مع الآخرين إلا في الحالات التي تستند العضوية في شبكة على قبول المشترك هذا المعيار كشرط مسبق للوصول. فمعايير العضوية لا تمكن من التعاون الذي يحقق المنفعة العامة بوصفه تنسيق المعايير ولكنها تمكن من الوصول إلى تحديد معايير للانضمام إلى الشبكة[1].:

المطلب الرابع: الحوكمة ونقاشات ما دون وما فوق الدولة

قبل العولمة المتسارعة –وعلى الأخص في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين– كان التنظيم مركزا بشكل يكاد يكون حصريا على القوانين والمؤسسات الخاصة بالمستوى القومي، وواقع الأمر أن الحكم كان يعني الحكومة أي الدولة الإقليمية المركزية إلا أن العقود الأخيرة جاءت بتراجع عام عن الحكم ذي الصبغة القومية مع اتجاهات مصاحبة من التنازل عن السلطة والإقليمية والعولمة، ونتيجة لذلك حصلت هيئات على المستويات التي دون الدولة والمتعدية للدولة على مبادرة وأثر أكبر حجما في

(1)David Singh Grewal. Op Cit.23

السياسة وانتقل الحكم من أحادية البعد الخاصة بالدولة إلى تعددية الأبعاد بطبقات التنظيم المحلية والقومية والإقليمية والكونية[1].

فمنذ نهاية الحرب الباردة اكتسب النظام الحالي للحكم العالمي اتساعا ومجالا عالميا مثل مجالات النشاط العالمي، وأصبح هناك عدد قليل من الدول التي تعمل خارج اختصاصاته خاصة مع تنامي دور الفواعل غير الدول من حيث بروز منافسي من الداخل والخارج تنافس الدور المركزي التقليدي للدول في العلاقات الدولية.

وبالنظر للتطورات الحاصلة بعد الحرب العالمية الثانية في مجال العمل المشترك، فقد تطورت البنية الأساسية للحكم العالمي إلى نظام طبقات معقد ومتعدد والذي لا يملك مركزا واحدا للسلطة، وتبعا لذلك، غالبا ما يوصف بأنه تعددي لأنه يعتمد وكالات متعددة من الدول والمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات القادمة معا من أجل الاتفاق على القيم والمعايير والقواعد أو السياسات العالمية.

يتمظهر نظام الحكم العالمي في ثلاث طبقات مميزة أو ما يسمى بالبنى التحتية للحكم العالمي وهي: ما فوق الدولة وما تحت الدولة والعبر وطنية وتقع بين هذه الطبقات الحكومة الوطنية، كل من هذه الطبقات سواء بشكل منفصل أو مجتمعة تشكل الإطار الذي تسعى من خلاله الحكومات والشعوب للتعامل مع الظروف العالمية والمحلية التي تشكل مصيرهم وفي نفس الوقت تشكل أسلوبا لمحاسبة ممارسات السلطة [2].

الفرع الاول: نظام الحوكمة الشبكية العالمي ما دون الدولة:

لقد شهدت السنوات الأخيرة توسعا كبيرا في دور الحكومات المحلية والسلطات ما تحت الدولة في الساحة العالمية لأنها تسعى الى تعزيز المصالح الثقافية والاقتصادية والسياسية للمناطق الخاصة بها مثل تكثيف المنافسة العالمية لجذب الاستثمارات الأجنبية، وأصبح للمدن والمناطق والسلطات الوطنية الفرعية نشاطا متزايدا على الصعيدين العالمي والإقليمي.

في اطار العولمة تتنامى الروابط عبر الحدود بين سلطات ما دون الدولة التي اتخذت تبعا لذلك عددا كبيرا من المبادرات السياسية التي تتجاوز الخدمات المركزية، ومن الأمثلة على ذلك أن عدد الأقاليم

(1) جان آرت شولت، المجتمع المدني الكوني، في نجير وودز، الاقتصاد السياسي للعولمة، ترجمة: أحمد محمود،(القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2003)، ص 239.

(2)David Held, A Globalizing World ? Cultyre, Economics, Politics, Op Cit, p 143.

الكندية والصينية ومعظم الولايات الفدرالية في الولايات المتحدة أصبح لها اليوم بعثات دبلوماسية خاصة خارج هذه الدول تعمل باستقلال نسبي عن سفارات دولها في العالم، وفي أوروبا تحتفظ نحو خمسين حكومة إقليمية في سبع عشرة دولة الآن بروابط مباشرة من خلال جمعية الأقاليم الأوروبية ولجنة الاتحاد الأوروبي للأقاليم وعدد من الهيئات المماثلة الأخرى التي أنشئت منذ سبعينيات القرن العشرين.

هذا النشاط يأخذ عددا من الأشكال: من إنشاء البعثات الدبلوماسية المحلية في الخارج من خلال التمثيل في المنتديات الرئيسية العالمية والإقليمية إلى إنشاء هيئات رسمية مثل الاتحاد الدولي للسلطات المحلية، ومن خلال هذه الآليات يمكن للسلطات ما تحت الدولة اتخاذ مبادرات السياسة الهامة التي، في كثير من الحالات، قد تتجاوز حكومتهم المركزية كما أنها توفر الإطار الذي تتم من خلاله المبادرات التعاونية للتعامل المشترك أو متابعة المشاكل المشتركة من تجارة المخدرات غير المشروعة إلى تلوث البيئة.

العديد من السلطات المحلية في المملكة المتحدة على سبيل المثال تحافظ على ممثليهم في بروكسل من خلال لجنة الاتحاد الأوروبي للأقاليم والحكومات الإقليمية بما في ذلك مؤسسات واسعة التعريف في السياسة التجارية (منظمة التجارة العالمي) وفي السياسة المالية والتنموية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) وفي السياسة البيئية ولكن تنقصها الشرعية التي تتميز بها الدولة.

يزداد عدد المؤسسات العالمية بشكل كبير خلال الفترة الحالية للعولمة، فلقد شهدت الخمسون بما فيها الزيادة الكلية للتبادل في ما بين الحكومات والمعاهدات والمنظمات الحكومية العالمية[1].

وتنبع الحاجة إلى المؤسسات العالمية من الشدة المتزايدة للتفاعلات العالمية التي تجلب معها تحديات متنوعة للحكم وتحفز الدعوات لعمل عالمي من خلال إبداع صيغ متنوعة من المؤسسات العالمية، فالمشكلات البيئية العالمية تفرض عمل جماعي على نطاق عالمي كما تجلب فترة العولمة الحالية معها دعوات للتنسيق العالمي والعمل الجماعي ويؤدي اتساع الأسواق إلى تعميق الاعتماد الاقتصادي المتبادل وزيادة الطلب على التنسيق في مجالات سلامة الغذاء والمصارف ومقاييس المنتجات، كما أنة سرعة الاتصالات العالمية وتقلص كلفتها تعتمد بجزء كبير على عمل عالمي متناسق.

([1])David Held, Global Transformations, Op Cit p 57.

عموما هناك ثلاث أنواع رئيسية من المشكلات التي تبرز قيام مؤسسات عالمية والى الحد الذي تزداد فيه هذه المشكلات خلال فترة ما من العولمة عندئذ يمكن توقع ازدياد الحاجة إلى عمل جماعي: مشكلات التنسيق، ومشكلات عامة، ومشكلات قيم جوهرية مثل حقوق الإنسان.

1. بالنسبة لمشكلات التنسيق فيمكن إيجازها في تنسيق الروابط العالمية أو تبادل المعلومات والبضائع والخدمات عبر الحدود القومية
2. بينما المشكلات العامة فيقصد بها حماية الموارد العامة أو البضاعة العامة وهي البضائع التي لا منافس لها ويستحيل أي شخص من استعمالها.
3. مشكلات القيم الجوهرية ومعناها حماية القيم الجوهرية كالمساواة والحرية والديمقراطية التي تسمو على تيار الممارسات السياسية[1].

لكن لا يعني أنه بمجرد قيام هذه المشاكل يدفع لنشأة المؤسسات العالمية بصورة آلية لأن الدول القومية تظل متمسكة بسيادتها ومصالحها أمام انتعاش الاهتمام بالمحلية واللامركزية، وكذلك غياب المعلومات والضمانات الكافية للدول لتقرر أن التعاون يخدم مصالحها وفي غالب الأحيان فهي –أي الدول– تنظر من زاوية التكاليف ومن حيث الوقت والنفقات.

وتكون استجابات الحكومات تعلى العولمة وتزايد توسع الأبعاد العالمية على ثلاث أشكال: وحيد الجانب أي كأن تقبل بعض الدول لمقاييس طورتها دول أخرى، ثنائية أو أقل عدد ممكن من الجوانب مع عدد قليل من الشركاء الذين لهم تفكير مماثل وإقليمية من خلال تشكيل التجمعات الإقليمية[2].

فالدول لها خيارات في الاستجابة للمشكلات العالمية، فهي تستطيع اختيار ألا تقوم بعمل وترك الاحتمالات مفتوحة لمبادئ و آليات التنسيق الأخرى من خلال قوى السوق أو من خلا شبكات المنظمات الحكومية، ولها أن تسعى لمواجهة المشكلات العالمية من خلال تشريع محلي إما بفرض مقاييس محلية على المنتجات التي تدخل في التجارة وإما بتنسيق التعليمات المحلية مع تلك التي في الدول الأخرى، وقد تتعامل مع دول أخرى مباشرة لتطوير استراتيجيات للتعرف على المبادئ الداخلية في كل منها أو لتأسيس مبادئ عالمية مقبولة بصورة مشتركة، وفي بعض الأحيان تخلق الدول منظمات عالمية تمتلك سلطة مفوضة لدراسة المشكلات العالمية والتوصل الى توصيات أو سياسات أو وضع برامج أو تفرض قواعد وتسوي خلافات.

([1]) كاري كوغليانيس، العولمة وتصميم المؤسسات العالمية، في جوزيف س. ناي وجون دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة: محمد شريف الطرح، (الكويت: العبيكان، 2002)، ص ص 408، 409.
([2]) جوزيف س. ناي، المرجع السابق، ص 45.

الفرع الثاني: نظام الحوكمة الشبكية العالمي ما فوق الدولة:

تحولت أعداد كبيرة من مواضيع صنع السياسة العالمية إلى مستوى سلطات ما فوق الدولة، والأطر التنظيمية ما بين الحكومات ليست بأي حال شأنا جديدا في النصف الثاني من القرن العشرين، فقد ترتبت تبعا لما أصبح يخالج المواطنين والحكام لفي دول العالم بأن نظام الحكم الجغرافي الذي تمثله الدولة لا يمكنه في حد ذاته أن يعالج كما ينبغي ظواهر في نطاق ما وراء الحدود الجغرافية مرتبطة بمجالات المعلومات المعاصرة والاتصالات وتقنيات إنتاج الأسلحة والتغيرات البيئية العالمية والأسواق العالمية.

على مدار القرن العشرين أدت توليفة من التقدم التكنولوجي والسياسات الحكومية إلى حدوث زيادة ضخمة في الترابط بين الحكومات والمجتمعات والكيانات الفاعلة الخاصة في السياسة الدولية، وتبعا لذلك ظهرت مشاكل جديدة لا يمكن لمعظم الدول القومية التعامل معها دون التنسيق والتعاون مع الحكومات الأخرى، وكانت الطريقة المنتهجة من قبل هذه الحكومات لإدارة وتنظيم هذه المشاكل هي من خلال المنظمات الدولية.

في السنوات الخمسين الماضية كان هناك توسع هائل في عدد وكفاءة وتأثير المنظمات عبر الحكومية، وهذه الهيئات الدولية الرئيسية جاءت إلى الوجود عن طريق الاتفاقيات الرسمية بين الحكومات وتبع ذلك زيادة مطردة في عدد المنظمات الدولية، ففي نهاية التسعينيات كان هناك ما يربو عن 250 منظمة دولية موجودة في عالم يضم ما يزيد على 180 دولة، وهذا مقابل حوالي 30 منظمة دولية كانت موجودة في مطلع القرن في عالم كان يضم أقل من 50 دولة، لقد أصبحت العلاقات الدولية تتميز بأعداد متزايدة من المعاهدات والأنظمة والترتيبات التعاونية الأخرى فيما بين الدول وتشمل الترتيبات مجتمعة سياسة عالمية على قدر كبير من التأسيس.

تكاثرت ترتيبات نظام الحكم الإقليمي وتنامت ولو بدرجات متفاوتة في كل أصقاع العالم من منطقة البحر الكاريبي إلى جنوب شرق آسيا، وزاد عدد تلك الاتفاقات في مجموعها مائة اتفاق أبرمت منذ عام 1945، كما أن الاتحاد الأوروبي أصدر نحو عشرين ألف إجراء تنظيمي في هذا النطاق، إلى جانب ذلك توسعت أيضا مهام هيئات عالمية جديدة.

المبحث الثالث: التنمية في نظريات الفكر الاقتصادي:

منذ الحرب العالمية الثانية ، وقضية التنمية مطروحة بصورة قوية، على الساحتين الأكاديمية ، والسياسية، فالنتموية كحركة علمية أفرزتها المدرسة السلوكية في العلوم الاجتماعية استطاعت بها إعادة تشكيل حقل العلوم السياسية على مدى ثلاثة عقود، حتى ظهرت نظرية التبعية التي مثلت تحديا نظريا لمقولاتها ، وتشكيا فلسفيا في مسلماتها، اما على المستوى السياسي فقد كانت التنمية من اهم العوامل الفاعلة في تشكيل السياسات الدولية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

قبل الدخول في تحليل هذه النظريات سوف نستعرض أهم الاتجاهات التي سارت فيها نظريات التنمية والتي يمكن تلخيصها كما يلي[1]:

- القاسم المشترك للنظريات التي غطت الفترة منذ آدم سميث الى المدرسة الكينزية هو التركيز على أهمية التراكم الرأسمالي في عمليات النمو الاقتصادي
- بين الاقتصاديون الكلاسيك كيف أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تعاق بسبب الضغوط السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية، وقد قدم النيوكلاسيك آراء جديدة وحسنوا الآراء القديمة وخاصة فيمنا يتعلق بتحليل عملية الادخار والاستثمار وأكدوا على دور التقدم التكنولوجي
- قدمت بعض التعديلات على التفسيرات التقليدية السابقة خاصة في مجال تحليل كيفية تمخض التراكم الرأسمالي عن التنمية الاقتصادية، حيث تأتي دراسة "شومبتر" في إبراز دور المنظم في قيادة عملية التراكم ويبرز تحليل "كينز" في مجال نظرية أفضل عن الطلب الكلي مع نظرية التنمية القائمة
- برزت بعد الحرب العالمية الثانية محاولات ترمي إلى محاولة تطبيق هذه النظريات في الدول النامية وبرزت إضافات جديدة في مجال تفهم أفضل لعمليات الانتماء الاقتصادي وللمعوقات التي تواجهه.

وسارت هذه الإضافات في اتجاهين ركز الأول على أسباب فشل الدول النامية في تحقيق عمليات إنماء سريعة متجددة بينما ركز الثاني على البحث عن العوامل الأساسية التي تتمخض عن النمو.

نحاول فيما يلي استخلاص وجهات نظر بعض المفكرين وصولا إلى تصور للتوجه العام التي تدور حوله هاته الأفكار وأهم الاتجاهات التي سارت فيها نظريات التنمية.

(1) محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 64.

المطلب الأول: نظريات النمو والتنمية قبل الحرب العالمية الثانية:

التنمية الاقتصادية هي أحد الفروع الجديدة في الاقتصاد وأكثرها جدلا، تحديا واتساعا، ويعتبر "آدم سميث" أول اقتصادي تنموي، و كتابه "ثروة الأمم" الصادر سنة 1776م هو أول دراسة في التنمية الاقتصادية، إلا أن الدراسة النظامية لمشاكل وعمليات التنمية الاقتصادية في إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية لم تظهر إلا بعد الحرب العالمية الثانية

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية:

1. نموذج آدم سميث (1732-1790):

يعتني هذا النموذج بشكل كبير بمشكلة التنمية الاقتصادية في المقام الأول، حيث كان هدفه معرفة آليات النمو ومسبباته. وطبقا لما جاء في هذا التحليل فان تقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية، وأن هذا يتحقق بفعل وجود كل من المنتجين، المزارعين ورجال الأعمال الذين يشكلون عناصر النمو. وعليه يعد تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي، ويرجع هذا التحليل مشكلة التنمية إلى مدى قدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني، بمعنى أن معدل الاستثمار يتحدد بمعدل الادخار. ويقتصر الادخار في هذا النموذج على الاستثمارات الرأسمالية وإيجارات الأراضي[1].

تعتبر آراء "آدم سميث" المدخل الأساسي لأفكار المدرسة الكلاسيكية ونستطيع من أفكاره التعرف على وجهة نظره ومن بينها آرائه في:[2]

القانون الطبيعي: اعتقد آدم سميث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فانه يعد كل فرد مسؤولا عن سلوكه أي إنه أفضل من يرعى مصالحه وان هناك يدا خفية تقود كل فرد وترشد آلية السوق وإن كل فرد سيبحث عن تعظيم ثروته وكان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة، ويعني افترض التصرف الرشيد من قبل أفراد المجتمع أساس حرية التجارة.

تقسيم العمل: وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي، حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل، حيث يعتبر الأساس لرفع الإنتاجية عن طريق التخصص في أنشطة معينة وخفض الوقت ويتم عن طريق استخدام الآلات والمعدات المتخصصة فيؤكد آدم سميث حاجة الاقتصاد الوطني الى

(1) محمد عبد العزيز عجمية، مقدمة في التطور الاقتصادي، مرجع سابق، ص 260.
(2)- محمد مدحت مصطفي، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق ، ص-ص. 60-62،انظر كذلك حمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق ، ص،ص. 69-70.

تراكم رأس المال من أجل التوسع في تقسيم العمل ويضيف قيد آخر على تقسيم العمل في رأيه وهو حجم السوق.

تراكم رأس المال: يعتبر ضروريا للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني، يعد شرطا أساسيا لتحقيق ورفع معدلات النمو، وتزايد التراكم الرأسمالي في المجتمع يتوقف على تزايد حجم الجزء المدخر من الدخل.

علاقات التبادل في المجتمع: فإنها تدور بين ثلاث فئات تضم الفلاحين والمنتجين ورجال الأعمال فتنمية الزراعة تؤدي إلى اتساع النشاط التجاري والنشاط الحرفي مما يؤدي إلى اتساع السوق (باعتبار حجم السوق في نظر آدم سميث قيد من قيود تقسيم العمل) ويؤدي اتساع السوق إلى احتياج الزراعة إلى مزيد من مستلزمات الإنتاج والتقنية الحديثة فيزداد طلب الفلاحين على منتجات الحرفيين والتجار، ومن هنا فإن التنمية الاقتصادية في وجهة نظر آدم سميث هي مسألة تراكمية فحيث يبدأ تقسيم العمل يترتب عليه ارتفاع الإنتاجية وخصوصا عندما يتوافر قدر من الطلب الفعال وحجم مناسب من رأس المال مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني ويؤثر في زيادة السكان حيث يعتبر حافزا ودافعا له فيزداد الطلب ويتسع السوق ومن ثم يزداد الادخار.

وأخيرا فإن تصور آدم سميث لمراحل النمو إلى أن المجتمع يمر بمرحلة التنمية الزراعية ثم تتبعه التنمية الصناعية وأخيرا تتسع النشاطات التجارية وتتكامل الأنشطة الاقتصادية المختلفة[1].

وفي هذا التحليل تعتبر عملية التنمية عملية متجددة ذاتيا حينما تبدأ بالنظر إلى تلقائية سيرورة التراكم، إلا إنها تتوقف تحت قيد نذرة الموارد الطبيعية.

([1])سالم توفيق النجفي : أساسيات علم الإقتصاد ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر 2000 ، ص- ص 98-100.

2. **نموذج دافيد ريكاردو (1772-1832):** يعتبر في مقدمة الاقتصاديين الكلاسيك ذوي خبرة واسعة خاصة في مجال أسواق المال والاقتصاد، وقد وضع مجموعة من الأفكار الهامة في كتابه الشهير (مبادئ الاقتصادي السياسي والضرائب)، حيث أثرت المتغيرات البيئية والعصر الذي عاش فيه في صياغة أفكاره في التنمية الاقتصادية بصورة واضحة، كما أنه عاصر فترة معطيات الثورة الصناعية في أوروبا، ويرى ريكاردو الزراعة في مقدمة الأنشطة الاقتصادية في مجال التنمية الاقتصادية، إذ أن توفير الغذاء محور نظامه التحليلي واعتمد بصورة أساسية على قانون الغلة المتناقصة واعتبر العملية الإنتاجية تعتمد تعلى متغيرات أساسية:" الرأسماليين –العمال– أصحاب الأراضي"[1].

تصورات ريكاردو في النمو الاقتصادي بصورة عامة فإن "ريكاردو" قد أعطى القطاع الزراعي أهمية كبيرة واعتبر الإفادة من التقنية هي السبيل الأساس لتنمية هذا القطاع، وأنه يمكن لكافة شرائح المجتمع الإفادة من استخدام التقنية في عمليات الإنتاج الزراعي، كما لم يهمل تنمية القطاع الصناعي واعتبر كذلك استخدام التقنية والعامل السكاني من المتغيرات المؤدية إلى زيادة معدل النمو السكاني، واعتبر التجارة الخارجية تعمل على زيادة الاستفادة من الموارد عن طريق إعادة التخصيص.

يكمل نموذج ريكاردو النموذج السابق من خلال توضيح كيفية ظهور وانتشار الركود في نهاية العملية التنموية، ويركز هذا التحليل على دراسة التفاعل بين النمو الاقتصادي وتوزيع بين عوامل الإنتاج (الأرض، العمل ورأس المال)، وهو يقوم على مقترحات أساسية يمكن عرضها كالتالي:[2]

1. الادخارات تتم عن طريق الرأسماليين، وأن أصحاب الأرض والعمال يستهلكون كل ادخاراتهم.
2. عملية التنمية تبدأ عندما يكون معدل الربح موجبا وتستمر بصورة متجددة ذاتيا طالما تحقق هذا الشرط.
3. تجانس كل من رأس المال والعمل في النوعية (بحيث أن كل وحدة منهما تنتج نفس النوع والكمية من الناتج وإخلاف الأرض في النوعية.
4. الأجور لا يمكن أن ترفع فوق حد الكفاف مهما بلغ ازدهار الاقتصاد. وعندما تتحسن أوضاع العمال، ينجب هؤلاء المزيد من الأولاد ويزداد عرض العمالة مما يدفع الأجور إلى الهبوط "قانون الأجر الحدي".

(1) نفس المرجع ، ص 102.
(2) افريت هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب رديء، 1988 ، ص 382.

5. أصحاب الأراضي هم المستفيدين الحقيقيون من التقدم الاقتصادي، وجود مقدار محدود من الأراض القابلة للزراعة ونمو السكان (زيادة الطلب على الغذاء) يدفع باتجاه زيادة الدخل لأصحاب الأراضي، بينما يعتبر أصحاب رأس المال غير منتفعين كثيرا من الازدهار الاقتصادي نتيجة وجود المنافسة التي تبقي على الأسعار منخفضة، فضلا عن اقتطاع أجور العمال من أرباحهم.

3. **أسس النمو عند المدرسة الكلاسيكية:** صاغت أسس نظرية لعملية النمو، نلخصها كما يلي:[1]

1. إعادة اكتشاف مفهوم الفائض الزراعي ثم توظيفه كمحور ارتكازي لعملية النمو الاقتصادية على المستوى الوطني، ومن تم القطاع الزراعي المحرك الأول لعملية التنمية.
2. صبغ عملية التنمية بالصبغة الإدارية دون الرهان المطلق على علاقات السوق
3. ربط عملية التنمية بإعادة هيكلة اقتصادية للأوزان النسبية للقطاعات، ويرجع الثقال النسبي للصناعة.
4. اعتبار أجر العامل الزراعي يعادل أجر الكفاف حيث زيادة الفائض الزراعي يؤدي بشكل غير مباشر إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي كمعيار أساسي للتنمية
5. القبول بأن سياسات التنمية تستهدف التشغيل الكامل وبالتالي استبعاد أشكال البطالة.
6. كل هذه الاستنتاجات تقودنا إلى عدد من التخمينات التحليلية التي لعبت دورها فيما بعد كمؤشرات لعديد من نظريات التنمية التي أعقبت المدرسة الكلاسيكية وهي نقاط الارتكاز التي دارت حولها التفرعات النظرية في الفكر التنموي الحديث.

الفرع الثاني: النظرية الماركسية:

تعتبر نظرية "كارل ماركس" من النظريات القائدة في مجال فلسفة التاريخ والتطور الاقتصادي، وظهر التحليل الماركسي كفكر اقتصادي مقرونا بإيديولوجيات سياسية هدفها الإطاحة بالنظام الرأسمالي. وهو تحليل يقوم على فكرة أساسية مفادها أن السبيل الأقرب لتفسير حركية التنمية يرتكز على معرفة أسبابها الحقيقية المباشرة، ولأجل ذلك اهتمت بدراسة طبيعة النظام الرأسمالي لمعرفة العوامل الأساسية التي تشكله، مما خلق ضرورة تحليل النمو في إطار التفسير المادي لعمليات التنمية. أما بالنسبة للعناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية في النظرية الماركسية فكانت كما يلي:[2]

1. إتباع الأسلوب العلمي في كشف الظواهر وتتبعها
2. قوى الإنتاج هي المحرك الرئيسي للتغيير الاقتصادي والاجتماعي

(1) إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاديات التنمية، دار هومة، الجزائر، 1997، ص-ص. 81-90.
(2) عصام خفاجي، رأسمالية الدولة الوطنية، دار ابن خلدون، بيروت، 1979، ص- ص .226-270.

يقدم هذا التحليل تنبؤا بانهيار النظام الرأسمالي نتيجة لما يحتويه من تناقضات داخلية، والتي تحول دون تحقيق عملية تنمية ناجحة السبب الجوهري لانهيار النظام الرأسمالي يكمن في عدم القدرة على مواجهة التقدم التكنولوجي السريع وظهور الفائض من السلع بصفة دورية في مقابل قصور في الاستهلاك يؤدي بالاقتصاد إلى حالة كساد دوري ثم ركود حتمي.

يرى ماركس أن التاريخ يتطور بموجب شروط مادية اقتصادية، وفق قانون مبدأ التناقض الناجم عن التغيير في القوى المادية للإنتاج مع بقاء البناء الفوقي ثابت. وذلك تفاديا للصراعات والنزاع الطبقي الذي ينتهي بإحداث ثورة في البنية الأساسية لتركيب المجتمع، ويتضمن تحليل ماركس للتنمية في المدى الطويل أربع متغيرات هي:

1. بؤس العمال وتزايده
2. انخفاض معدل الربح
3. الدورات الاقتصادية
4. تجميع رأس المال

تستند القوانين الاقتصادية إلى العلاقة بين أفراد المجتمع وقد توصل الى عدة نظريات أهمها على الإطلاق:

1. نظرية فائض القيمة
2. نظرية إعادة الإنتاج

حسب ماركس يعتقد أن سبب بؤس العمال هي الطبقة الرأسمالية، وكذلك أن الحجم المطلق لفائض القيمة سوف يزداد نتيجة تزايد الناتج الصناعي، يرافقه زيادة في شقاء العمال نتيجة انخفاض أجورهم، وأن هناك ثلاثة عوامل أساسية تعتبر مسببة للدورات الاقتصادية التي هي قصيرة الأجل وهي:[1]

1. الاختلاف والتباين بين القطاعات الإنتاجية المختلفة
2. انخفاض الطلب
3. تعتبر الثروة المادية لديه ضرورة حتمية لإنهاء التخلف

هذا التحليل يعتبر تحديا للنظرية التقليدية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية فقد اعتبروا أن العوامل المقدمة لتفسير أسباب المشاكل المواجهة لعملية التنمية من طرفهم ما هي إلا الأسباب الظاهرية لهذه المشاكل،

([1])عصام خفاجي، نفس المرجع ، ص 272.

ومن اجل التعرف على الأسباب الرئيسية وجب دراسة طبيعة النظام الاقتصادي، وحسب ماركس فإنه إذا أردنا القيام بإجراء تقييم دقيق لعمليات التنمية واحتمال نجاحاتها فإن ذلك يقتضي تحليل النمو من خلال إطار التفسير المادي والتاريخي، والنظام الاجتماعي الذي ارتكز عليه هو بالطبع الرأسمالي الذي اعتبر أنه يحتوي على كل أنواع التناقضات الداخلية التي تحول دون تحقيق عملية تنمية ناجحة بل تجعلها مستحيلة في بعض الأحيان، وينادي "ماركس" بأن يحل محل النظام الرأسمالي النظام الاشتراكي حتى يستفيد كل فرد من عملية التنمية[1].

يرى "ماركس" أن حظ الرأسماليين أليس أوفر من حظ العمال، فيجد الرأسماليون أنفسهم مطوقين بدرجة متزايدة، تمثل القسوة فيها متطلب أساسي للبقاء والصمود. وقد أصر "ماركس" على الأوضاع الاقتصادية في المناطق المستعمرة التي استخدمت كأسواق هامة للسلع الصناعية المنتجة على نطاق واسع في الدول المتقدمة، ويرى كذلك أنه كلما أصبحت عملية التنمية في الدول الرأسمالية المتقدمة أقل استقرارا وأكثر سوءا، تقوم هذه الدول بوضع قيود متزايدة القسوة على مستعمراتها، فتجري كل المجهودات لتطوير موارد رخيصة للمواد الخام والمواد الغذائية، في الدول المستعمرة، بالإضافة إلى إعانة إنشاء أنشطة صناعية منافسة داخل هذه الدول المتخلفة[2].

الفرع الثالث: النظرية النيوكلاسيكية:

معظم الاقتصاديين "النيوكلاسيك" تخلوا عن المنهج المبسط الذي اتبعه الكلاسيكيون، حيث قاموا بتحسين التحليل الكلاسيكي، رغم اتصافه بالشمولية فيما يختص بعمليات التراكم الرأسمالي إلى تحليل معمق يركز على متغيرات يلعب معدل الفائدة دورا رئيسيا في عملية التنمية الاقتصادية، لما له من انعكاسات الاستثمار والادخار، مما جعل هذا التحليل أكثر انطباقا مع الأوضاع في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

في التحليل النيوكلاسيكي يلعب معدل الفائدة دورا أساسيا في تحديد الاستثمار، حيث يقوم رجال الأعمال بالمقارنة بين معدل العائد المتوقع من أي مشروع استثماري ومعدل الفائدة الذي يمكن افتراض الأموال على أساسه، وقد اعتبروا التغيرات السكانية في نظريتهم أنها معطى من المعطيات، وبذلك لم يعتبروها كجزء من أجزاء تحليل عملية التنمية. كما اعتبروا كذلك أن التقدم التكنولوجي يأخذ مكانه تلقائيا ويعتمد على عوامل اقتصادية بالدرجة الأولى. هذا التحليل استبعد المتغيرات السكانية والتقدم التكنولوجي،

(1)مدحت العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر –بيروت- 1980، ص، ص. 83-84.
(2) محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص 64.

وذلك بتصنيفها كمتغيرات خارجية وبالتالي لم تؤخذ كمتغيرات مفسرة. نتيجة الاهتمام بشكل كبير بتحليل الكيفية التي توزع بها موارد المجتمع فيما بين الاستخدامات المختلفة. ويتجلى هذا بالخصوص في سوق رأس المال أين يتم التوفيق بين المعروض والمطلوب منه بفعل معدل الفائدة، علما أن "الخاصية المميزة في آرائهم حول التنمية تتمثل في أن التنمية ذات طبيعة تدرجية متسعة، فهي حسب رأيهم ليست عملية تكسب فيها مجموعة من الناس ويخسر آخرون فيها، بل هي عملية تقطف كل المجموعات ثمار النمو فيها"[1].

هذا بالإضافة الى رفض فكرة السكون أو الركود، نتيجة عدم وجود سبب جوهري يؤيد حدوث مثل هذه الحالة. وتدعم هذه الفكرة أسباب هي:[2]

1. يلعب التقدم التكنولوجي دور بارز في إزالة أو إلغاء أي ضغوط ركودية تفرضها نذرة الموارد الطبيعية.
2. ما توفره مرونة الطلب على الأرصدة الاستثمارية، إذ أي انخفاض مهما كان ضئيلا في معدل الفائدة فانه يجعل عدد كبير من فرص الاستثمار مربحة، وكذلك ما يساهم به السكان من مدخرات.

وتعتبر فكرة الوفرات الخارجية إحدى أهم الإضافات لنيوكلاسيك، فالتنمية لا تنطوي على مجموعة من العلاقات البسيطة وإنما عملية النمو ذات طبيعة تدريجية، وتمثل إحدى الإضافات الهامة للنظرية النيوكلاسيكية في الاهتمام بدراسة العلاقات المتشابكة بين الوحدات واعتبروا أن صيغة المنافسة الحرة بصفة عامة هي السياسة الأكثر كفاءة لدعم عمالية التنمية، "التنمية في نظرهم تأخذ مكانها في خطوات مستمرة في غالب الأحيان".

1- نظرية التنمية عند شومبيتر:

لقد رفض شومبيتر العديد من آراء ومفاهيم كارل ماركس والكلاسيك في تفسير ظاهرة التنمية الاقتصادية بالرغم من تأثره ببعض الاقتصاديين المحدثين، وقد استخدم الأفكار وأدوات التحليل الاقتصادي التي قدمها النيوكلاسيك عوضا عن الأفكار والمفاهيم الماركسية، ويرى أن التنمية الاقتصادية تحدث غالبا في صورة قفزات وتدفقات غير منتظمة وتجري معظم الاستثمارات الضخمة والتي تدفع الاقتصاد إلى الأمام في تصور شومبيتر في ظل عدم التأكد، وقد اعتبر أن هذه القوات الدافعة تتطلب نوعا معينا من الأشخاص هو المنظم الذي يحرك، ويدفع الأشياء إلى الأمام وعليه فإن التنظيم في نظره

(1) افريت هاجن، مرجع سابق ، ص. 382.
(2) محمد عبد العزيز عجيمية، محمود علي الليثي، ، مرجع سابق ، ص- ص 77-83.

هو المفتاح لعملية التنمية حيث يقوم المنظم بإدخال الابتكارات إلى الاقتصاد الوطني سواء عن طريق طرق مزج جديدة لعوامل الإنتاج أو إدخال سلع جيدة إلى السوق واستخدام طرق إنتاج جديدة، أو القيام بفتح أسواق جديدة أو تنمية موارد جديدة.

كما نجده في الأخير ينقص من أهمية الادخار في عملية التنمية، ما لم يصحب ذلك القدرة على الاستثمار ورغم التحليل الجيد للتنمية الاقتصادية الذي قدمته النظرية ودراستها لأهم الظواهر الاقتصادية إلا أنها تبقى قاصرة كأسلوب للتنمية الاقتصادية في الدول النامية وخاصة في الوقت الحاضر[1].

2- النموذج الكينزي للتنمية الاقتصادية.

لقد كانت منطلقات كينز في وضع نظريته المشهورة عن العمالة عقب فترة الركود الاقتصادي خلال الفترة (1929-1933) لمعالجة أزمة النظام الرأسمالي عام 1936 وتعتبر آراؤه منحى جديد في الفكر الاقتصادي حيث وضع مجموعة من الأسس لمعالجة عيوب النظام الرأسمالي ووضعه في طريق النمو الاقتصادي، فبعد الدراسة والتحليل توصل إلى أن المسألة تكمن في جانب الطلب الفعلي وتصريف السلع وليس في جانب عرض السلع التي اهتم بها الكثير من الاقتصاديين، وقد اهتم كينز بالتحليل الكلي واعتبر أن الطلب الفعال هو المحور والشرط الأساسي للتنمية الاقتصادية، توصل إلى علاقة بين زيادة الاستثمار والدخل الوطني مما يسمى بالمضاعف. ورغم أن تحليل كينز قد ركز على الاقتصاديات المتقدمة فإن اقتراحاته في مجال السياسة الاقتصادية قد اجتذبت الأنظار لكثير من الدول النامية فأثيرت مسألة البرامج الاستثمارية الحكومية الممولة عن طريق عجز الميزانية[2].

وقد أقر كينز بضرورة توجيه النشاط الاقتصادي -مخالفا بذلك الفكر الكلاسيكي- إذ انصرف التحليل الكينزي إلى أن الطلب الفعلي يمكن أن يكون عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، وهذا يعني أن هناك موارد لا تسهم في النشاط الوطني، كما قد يحصل أن الطلب الفعلي يكون أكبر من المستوى اللازم للتشغيل الكامل (حالة التضخم) ولذا اعتبر كينز التدخل الحكومي لتوجيه النشاط الإنتاجي مسألة ضرورية لتحقيق المستوى الأقرب "إلى التشغيل الكامل سواء في الاقتصاد المتقدم أو النامي، إذ أن التشغيل الكامل لا يتم تلقائيا. ويمكن صياغة أهم أفكار كينز كما يلي:[3]

([1])محمد عبد العزيز عجيمة ومحمد علي الليثي، مرجع سابق، ص- ص. 91-97.

([2])عبد المنعم سيد علي، دور السياسة النقدية في السياسة الاقتصادية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1975، ص 27.

([3])محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص- ص. 43-50

انطلق كينز في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة. وأهم ظرف أزمة الكساد الكبير التي أصابت العالم الغربي سنة 1929، والتي من مظاهرها:

1. حدوث كساد في السلع والخدمات (العرض يفوق الطلب)
2. توقف العملية الإنتاجية وبالتالي عملية النمو الاقتصادي
3. ارتفاع مستويات البطالة
4. انخفاض مستويات الأسعار

أولا: نقد النظرية الكلاسيكية والفرضيات التي قامت عليها

1. عدم صحة فكرة التشغيل الكامل
2. عدم صحة فرضية التوازن التلقائي
3. عدم واقعية فرضية حيادية الدولة
4. عدم صحة فرضية مرونة الأجور والأسعار، خصوصا الأجور في اتجاهها التنازلي
5. عدم صحة قانون ساي للأسواق وفكرة العرض يخلق الطلب

ثانيا: فرضيات كينز

1. يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة
2. لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائيا، وإن حدث فسيكون في المدى البعيد وبتكلفة اجتماعية باهضة
3. وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه
4. الطلب هو الذي يوجد العرض المناسب له وليس العكس

ثالثا: بناء النظرية الكينزية :اعتبر أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في العرض يرى أن حلها يتطلب تحريك الطلب وذلك ليتحرك العرض وبالتالي استعادة عملية النمو لصيرورتها وعليه فإن الأمر يتطلب –حسب كينز– تحديد محددات الطلب الكلي (القومي)، وذلك لمعرفة السياسات المناسبة لتحريك الطلب الكلي الذي يكون إما:

1. بتحريك الطلب الاستهلاكي الخاص وذلك برفع الدخل
2. أو بتحريك الطلب الاستثماري الخاص وذلك بتخفيض سعر الفائدة
3. أو بتحريكهما معا.

لكن المشكلة تكمن في :

1. استحالة تحريك الطلب الاستهلاكي عن طريق الدخل بسبب ظروف الكساد
2. استحالة تحريك الطلب الاستثماري عن طريق تخفيض الفائدة لانعدام الكفاية الحدية لرأس المال.
3. أي استحالة تحريك الطلب عن طريق القطاع الخاص في ظل أزمة مثل أزمة الكساد 1929

الحل الذي اقترحه هو:

1. تدخل الحكومة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وذلك لتحريك الطلب الكلي
2. فالإنفاق الحكومي من شأنه أن يحرك الطلب الاستهلاكي (لأنه يرفع دخل المستهلكين).
3. كما أنه يحرك الطلب الاستثماري الخاص (بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص، الطلب الاستثماري العام).

- شروط الإنفاق عند كينز: يجب أن يخصص هذا الإنفاق:

1. إما في الاستهلاك العام (زيادة دخول الوظيف العمومي، زيادة الإنفاق على تحسين الإدارة العمومية، تقديم إعانات للعاجزين...)
2. أو أن يخصص في الاستثمارات العمومية غير المنتجة (بناء الطرقات والموانئ، المستشفيات، المدارس...) وذلك لتفادي تأزم ظاهرة الكساد.

ومنه تتحرك عملية الاستثمار والإنتاج، وبالتالي تعود عملية النمو والتنمية للسير من جديد.

- نقد الشروط:

1. سياسة الزيادة في الإنفاق الحكومي قد تكون ايجابية في بعض الظروف (ظروف الكساد)، لكن غير ذلك في ظروف أخرى (مثل أزمة الركود التضخمي).
2. سياسة قليلة الفعالية في الدول النامية وذلك بسبب:
3. عدم رشادة الإنفاق الحكومي
4. عدم مرونة الاستثمار لتغيرات أسعار الفائدة
5. عدم كمال الأسواق
6. تتطلب سياسة كينز في تحفيز عمليات التدخل الحكومي الكبير، مما يستدعي أموال كبيرة، وهذا الأمر غير متوفر للدول النامية.

الفرع الرابع: نظريات النمو والتنمية بعد الحرب العالمية الثانية

توسعت اهتمامات الفكر التنموي الحديث إلى الإلمام بالجوانب الإنسانية والاجتماعية على عكس ما كان يسعى إليه الفكر القديم. وقد عزز هذا الاهتمام بظهور مجموعة واسعة من الدول المستقلة التي تسعى لتحسين مستوى معيشة شعوبها المحرومة. ولهذا كانت أغلب هذه النظريات تختص بدراسة موضوع التنمية في الدول المتخلفة بوجه خاص. ويمكن توضيح أفكار هذا الفكر بالتركيز على أهم النماذج الرئيسية المشكلة له.

1- نظرية مراحل النمو الاقتصادي "والت روستو"

لقد كان "والت روستو" ينظر إلى عملية التنمية طيلة عقد الخمسينات من القرن العشرين، بأنها سلسلة لمراحل متتالية من النمو الاقتصادي، لابد لجميع البلدان أن تمر من خلالها. واستنادا إلى دعاة النظرية فإنه بإمكان البلدان المتخلفة أن تتحول من حالة التخلف إلى حالة التقدم من خلال تعبئة الادخارات المحلية والمعونات الأجنبية واستثمارها في القطاعات الإنتاجية كما حصل سابقا بالنسبة للدول المتقدمة.

إن جاء به المؤرخ الاقتصادي الأمريكي "والت روستو " كان له تأثير كبير وصريح لمراحل النمو في التنمية خاصة بعد الحرب السياسية الباردة التي امتدت من العام 1950 وحتى العام 1960 وقد بين روستو أن الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول، فقد جاء بكتابه مراحل النمو الاقتصادي بأنه يمكن التعرف على كل المجتمعات بأبعادها الاقتصادية[1].

قسم روستو عملية التنمية إلى عدة مراحل تبتدئ بالمجتمع التقليدي الذي يحده إطار محدود من الإنتاج ويرتكز على علم وتكنولوجية بدائية، ثم مرحلة ما قبل الانطلاق وهي مرحلة النمو المستمر وإحداث ثورة تكنولوجية في الزراعة لمواجهة الزيادة السكانية وتوسيع نطاق الواردات وتطوير بعض القطاعات الرائدة، ثم الإطار الثقافي بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة، ثم مرحلة الاتجاه نحو النضج والتي يستطيع فيها المجتمع ان يطبق نطاق واسع من التكنولوجيا الحديثة، ثم مرحلة أخيرة هي مرحلة الاستهلاك الكبير باتجاه تركيز السكان في المدن وضواحيها وانتشار المركبات واستخدام أوسع السلع المعمرة.وتعتبر من أبرز المساهمات

(1) حربي عيسى عريقات، مبادئ التنمية الاقتصادية، ،ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، جامعة الاسراء، 1992 ص، ص 26-27.

التي ظهرت في مطلع الستينات وهي عبارة عن تحليل رأسمالي لمفهوم التنمية الاقتصادية، والفكرة الرئيسية في نظرية مراحل النمو الاقتصادي أن الاقتصاد الوطني لبلد ما يسير في طريق طويل ومعقد، ولا يمكن للنمو والتقدم أن يتحققا إلا إذا سارا في هذا الطريق ويتجاوز مرحلة تلو الأخرى من مراحلها الخمسة التي حددتها النظرية كما يلي:[1]

المرحلة الأول: المجتمع التقليدي

تتسم هذه المرحلة بانخفاض الإنتاجية الزراعية بسبب استخدام الطرق البدائية في الإنتاج ويكون الهدف الرئيسي من الإنتاج هو لغرض الاستهلاك العائلي وليس للسوق، إذ تلعب العائلة دورا بارزا في التنظيم الاجتماعي، بالإضافة إلى هيمنة النظام الإقطاعي وذلك بحكم تركيز ملكية الأراضي الزراعية بعدد محدود من كبار الملاك وبالتالي غياب السلطة المركزية في المناطق الريفية، ويعتبر الوعي بالفنون الإنتاجية محدودا وطبيعة الأسواق غير متسعة ويغلب على الاقتصاد الوطني الطابع الزراعي.

المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ للانطلاق

تعتبر بمثابة مرحلة انتقالية يتم خلالها زيادة الاستثمارات في البنى التحتية للاقتصاد وخاصة في مجال التعليم والتدريب واستخدام وسائل الإنتاج الحديثة في الزراعة لغرض زيادة الإنتاجية وتوفير الحوافز الاقتصادية للمزارعين للإنتاج من أجل السوق وتوفير الطرق لتسهيل عملية نقل المنتجات الزراعية وتسويقها في المناطق الحضرية، مما ينعكس على دخول المزارعين بالزيادة، ومن ثم زيادة طلبهم على السلع الاستهلاكية مما يؤدي الى زيادة الانتاج الصناعي لتوفير السلع محليا بدلا من استيرادها. فتبدأ عملية خلق التشابك بين القطاع الزراعي وكل من القطاع الصناعي والخدمي، أما تحليل الانطلاق فحسب "روستو" يكمن في رفع نسبة الاستثمار بحيث تصبح زيادة الإنتاج أكبر من نسبة زيادة السكان.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق

هذه المرحلة أهم المراحل المذكورة حيث تحتل الأساليب الفنية في الإنتاج محل الطرق والأساليب الإنتاجية القديمة وتتسم هذه المرحلة: بزيادة التشابك بين القطاعات الاقتصادية وتحديثها من خلال زيادة معدلات الاستثمارات السنوية إلى 15-20% من الناتج الوطني الإجمالي، وباستخدام الأساليب الحديثة

(1) عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، ط1،دار حافظ للنشر والتوزيع، 2000. ص- ص .47-53.

في الزراعة وزيادة الإنتاجية الزراعية، ويتم زراعة أرض جديدة وتستغل موارد إنتاجية جديدة فضلا عن التوسع في مجال الخدمات وهناك بعض المتغيرات يكون لها آثارها المهمة في مرحلة الانطلاق وهي[1]:

1. **عرض رؤوس الأموال:** حيث يتمدد حجم رؤوس الأموال المخصصة للإقراض من مصدرين أساسيين:
   - التغيرات الحاصلة في مجالات الدخول.
   - التدفق الناتج عنها من استيراد رأس المال من الخارج.
2. **إعادة الأعمال:** تتطلب هذه مرحلة توافر عدد من الأفراد لديهم القدرة على المعرفة لفهم الابتكارات العلمية وتوظيفها والمعرفة التقنية، وهذا ما تفتقر إليه الدول النامية. ويمكن تصنيف القطاعات الاقتصادية إلى فئات ثلاثة:
   - قطاعات للنمو الرئيسي.
   - قطاعات للنمو التكميلي.
   - قطاعات للنمو المستمر.

ليس من الضروري أن تمر كافة البلدان النامية بهذه المرحلة، إذ يكفي أن تتوفر المتغيرات التالية كمؤهلات للانطلاق:

1. توافر طلب فعال بالنسبة للسلع التي تشكل ناتجا لقطاعات النمو
2. وجود وظائف إنتاجية جديدة
3. إمكانية توليد الدخل اللازم لعملية الانطلاق
4. أن تكون القطاعات الأساسية للاقتصاد الوطني قادرة على أن يحدث توسعها سلسلة من متطلبات زيادة الطاقة الإنتاجية، وتخلق الإمكانيات لنشوء الوظائف الإنتاجية في القطاعات الأخرى

المرحلة الرابعة: مرحلة النضوج

تتسم هذه المرحلة بزيادة القدرات التقنية للاقتصاد المحلي واستخدام الفنون الحديثة، وغالبا ما يتحدد حجم الاستثمار بين حوالي (10%-20%) من الدخل الوطني بحيث يمكن أن يحقق هذا الاستثمار جانبين أساسيين: أولهما زيادة في الناتج اكبر من الزيادات السكانية المنتظرة، وكذلك يحقق قدرة على

(1) سالم النجفي، مرجع سابق ، ص –ص. 133-137.

التحسين المستمر في فنوت الإنتاج، وتتسم هذه المرحلة أيضا بظهور صناعات قائدة لعملية النمو الجديدة ويزداد دور السياسات الاقتصادية

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير

تتميز هذه المرحلة بانتشار ظاهرة الاستهلاك على نطاق واسع وتحول الصناعات نحو إنتاج سلع استهلاكية وخدمية والتحول نحو تحسين نحو تحسين نوعية الحياة وتحقيق الرفاهية، وحتى تستطيع الدولة تحقيق ذلك لابد من:

1. زيادة النزعة الوطنية وتحقيق مصالحها
2. توجيه الدخل لتحقيق مستويات عالية من الرفاهية والعدالة
3. الاتجاه نحو توسيع الناتج الوطني

المرحلة السادسة: مرحلة الاكتمال

تعتبر هذه مرحلة في تحليل روستو مهمة، حيث تصبح التكنولوجيا مطبقة بشكل واسع فهي مرحلة غامضة، لأنها لم تعط تفسيرات واضحة ودقيقة لنوع التكنولوجيا التي يمكن استخدامها للوصول إلى الاكتمال الحقيقي، وتعتبر هذه المرحلة أمرا صعبا في التطبيق الميداني وتبقى في شكلها النظري، إلا أن جوهر نظريات المراحل يتمثل في أن النمو الاقتصادي لابد وان يسير في سلسلة معينة ذات خطوات محددة ومعرفة بوضوح. وما نلاحظه أن بعض بلدان العالم الثالث هي في المرحلة الثالثة من مراحل النمو إلا أن اقتصادياتها مازالت تتسم بالازدواجية أي مازالت تملك خصائص المرحلة الأولى خاصة من حيث تخلف القطاع الزراعي وكذلك القطاع الخدمي، ومازالت هاته البلدان عاجزة عن تحقيق التقدم التقني أضف إلى ذلك أساسا معظم دول العالم الثالث لا تملك الفروض الأساسية لهذه النظرية، وبالتالي من الصعب تتبع مراحلها في المحاولات الإنمائية ولا تكفي وحدها لتفسير مراحل تطورها وتحقيق الأهداف المرغوبة خاصة في ظل عدم ملاءمة العوامل الخارجية[1].

([1]) حسن إبراهيم عبيد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 1990، ص، ص.94-95.

2- نظرية التحولات الهيكلية:

ظهرت في عقد السبعينات من القرن العشرين مساهمات جديدة ودراسات تطبيقية شكلت النواة الرئيسة لنظرية الهيكلة في التنمية. تركز هذه النظرية على الآلية التي تحول بها الاقتصاد من التخلف الهيكلي والتركيز على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية إلى المزيد من التنوع الصناعي والاقتصاد الخدمي كمصادر للدخل والعمالة. وهذا من اجل خلق متطلبات النمو الاقتصادي السريع الذي يمكن من إحداث التنمية. ويمكن توضيح هذه النظرية من خلال التركيز على نموذجين رئيسيين لهذه المدرسة الفكرية ويعتبران مثالان شهيران لنماذج التغيير الهيكلي هما:

أ. نظرية التنمية لـ: آرثر لويس

وهي من أهم النظريات الحديثة في عالم التنمية، وركز هذا النموذج على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش حد الكفاف، والذي حصل بموجبه آرثر لويس على جائزة نوبل في الخمسينيات (1958)، والذي عدل بعد ذلك على يد "قوستاف ريني"، أصبح نموذج آرثر لويس نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في الدول النامية خلال الستينات والسبعينات والذي مازال التمسك به مستمرا حتى اليوم في العديد من الدول. ويعتبر هذا النموذج أحد نماذج الثنائية، استنادا إلى التشكيلة القطاعية للاقتصاد المتخلف الذي يقوم على قطاعين رئيسيين، قطاع الزراعة وقطاع الصناعة. ويقوم هذا التحليل على فكرة أساسية مفادها أنه كلما كان معدل التراكم الرأسمالي أكبر كلما زادت معدلات النمو وزاد الطلب على العمالة من خلال خلق فرص عمل جديدة في القطاع الصناعي[1].

وفي ضوء تلك النظرية يتكون الاقتصاد من قطاعين هما:

1. القطاع الزراعي التقليدي الذي يتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل.
2. القطاع الصناعي الحضري الذي تتحول العمالة إليه تدريجيا من القطاع التقليدي.

يرى "لويس" إمكانية سحب فائض العمالة من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج الزراعي مع تحقيق إنتاجية عالية لتنمية القطاع الصناعي من خلال[2]:

– سرعة التحول تحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي.
– الاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار أربحاهم يحدث توسعا في القطاع الصناعي.

(1) نفس المرجع ،ص. 102.
(2) حربي عيسى عريتات، مرجع سبق ذكره، ص 35.

تحدد الأجور في القطاع الصناعي عند مقدار يكون أعلى من ذلك المستوى للأجور الثابت في المتوسط والقائم إلى حد الكفاف في القطاع الزراعي التقليدي، حيث يفترض لويس أن الأجور في القطاع الحضري يجب أن تكون أعلى في الأقل بنحو 30% من متوسط الدخل الريفي حتى تحدث هجرة العمال من موطنهم في الريف إلى الحضر.

يمكن في الاقتصاديات المتخلفة القطاع الزراعي تكون الإنتاجية الحدية للعمل فيه تساوي الصفر (بمعنى إمكانية لتحويلها للقطاع الصناعي) حيث تتوفر الحوافز من خلال أجر أعلى بنسبة 30% من قطاع الزراعة، فيفترض استمرار عملية النمو وزيادة مستوى الاستخدام إلى أن يتم امتصاص فائض العمل في القطاع الصناعي. وسيؤدي ارتفاع الطلب على العمل بعد نفاد فائض العمل الزراعي إلى ارتفاع التكاليف المتمثل بانخفاض إنتاج الغذاء، وذلك بسبب أن الإنتاج الحدي للعمل في القطاع الزراعي لم يعد صفرا ويعكس هذا حدوث تحولات هيكلية للاقتصاد المتمثل بتحول النشاط الاقتصادي من الزراعة التقليدية إلى الصناعة الحديثة[1].

لقد افترضت النظرية أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي صفرا، وأن جميع الزراعيين يشاركون بالتساوي في الناتج، وأنه افترض زيادة رأس المال في القطاع الصناعي والخدمي نتيجة إعادة المستثمرين استثمار أرباحهم، وهذا يخدم إلى حد ما عملية التنمية الحضرية التي نعتقد أنها تتطلب أن يكون النمو متوازنا بين مختلف القطاعات لاعتماد القطاع الصناعي المتوسع إلى الناتج الزراعي خاصة في الدول النامية التي يتوسع بها القطاع الزراعي، فإنه بإمكاننا أن ننمي القطاع الزراعي من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث الذي يعتمد على التكنولوجيا المتطورة لزيادة الإنتاج واستثمار العمالة في الصناعات التي تعتمد على الإنتاج الزراعي وسحب العمالة الفائضة إلى قطاع الصناعة المتحضر بالحد الذي يسد الحاجة الأولية للإنتاج الصناعي وخلق عمالة متعلمة ومتدربة من المناطق الحضرية لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي في آن واحد، والمحافظة على نمو مستمر في الهياكل القطاعية بصورة متوازية والابتعاد عن الإفرازات الأخرى التي قد تسببها سحب العمالة من الريف إلى الحضر، هذا علاوة على أن القطاع الزراعي لا يعتمد على النمطية في الحاجة إلى العمالة وإنما غالبا ما يكون الطلب موسميا، وقد نستطيع أن نقرب بالوسائل العلمية مواسم الطلب لتكون البطالة في هذا القطاع قليلة ولا تشكل عائقا في النمو، وإنما تكون سببا في عملية التنمية المنتظمة والمستدامة، علاوة على إمكانية أن نفترض أن كثيرا من رأس المال المتراكم نتيجة الأرباح قد يستثمر في البنوك فيما إذا كانت أسعار الفائدة

(1) نفس المرجع السابق، ص 40-42.

مجزية أو تغطي نسبة عالية من أرباح المستثمرين لأنها تحقق فرصة مثالية للمستثمرين سواء أكانوا داخل البلد أم خارجه، وكذلك بالنسبة للأجور في المناطق الحضرية فهي غالبا ما تكون أعلى مما يتقاضاه العمال في المناطق الريفية فيما عدا من يشاركون الزراعيين أرباحهم فإنهم غالبا ما لا يستثمرون تلك الأرباح في التنمية الزراعية بل يذهب جزء كبير منها للادخار والجزء الآخر للاستهلاك والجزء الأخير للاستثمارات الخدمية والتجارية، وذلك بسبب ضعف الثقافة التنموية والأمية وخاصة في الدول النامية.

ب.نظرية هوليس تشينري:

هي من النظريات المعروفة على نطاق واسع في دراسة نماذج التنمية في عدد من الدول النامية بعد الحرب العالية الثانية، والفرضية التي يقوم عليها النموذج الهيكلي لهذه النظرية هي أن التنمية عملية مميزة للنمو تكون الملامح الأساسية للتغير فيها متشابهة في كل الدول، وإحالة النموذج للتعرف على الاختلافات التي من الممكن أن تنشأ بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها.

وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية هذه العوامل تشتمل على[1] :

1. السياسة الحكومية ونظام الحكم
2. حجم وأهداف الدولة
3. المصادر الطبيعية
4. التكنولوجيا
5. رأس المال الخارجي
6. التجارة الدولية

إن الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي تقودنا إلى أن خطوات التنمية ونموذجها من الممكن أن تتغير وفقا لكل من العوامل المحلية والعوامل الدولية حيث يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم فيها.

إن مؤيدي هذه النظرية أثبتوا المتوسطات الإحصائية التي قام اقتصاديو التغيير الهيكلي بحسابها من خلال مدى مختلف للدول الغنية والفقرة ذات فائدة محدودة في عملية تحديد العوامل الحرجة لعملية التنمية الخاصة بالدول.

(1) حسن إبراهيم عبيد، مرجع سابق، ص 100.

يرجع هذا النموذج أسباب التنمية إلى العلاقة المباشرة بين معدل الدخل الفردي والتحولات الهيكلية في الناتج الوطني الإجمالي. فهي تعكس زيادة حصة الإنتاج الصناعي وانخفاض حصة الإنتاج الزراعي في الناتج الوطني الإجمالي مع زيادة الدخل الفردي. وبالتالي تتميز المرحلة الأولى للتنمية بالاعتماد الكبير على الإنتاج الزراعي كمصدر للدخل والنمو، بينما تتميز المرحلة الانتقالية بالاعتماد المتزايد على القطاعين الصناعي والخدمي، وبناء عليه فإن المراحل التي يعكسها هذا النموذج لا تختلف كثيرا عن نموذج آرثر لويس.

قد تتفاوت الدول فيما بينها حول قوة أو ضعف بعض العوامل المؤثرة في عملية التنمية ومنها فلسفة الدولة السياسية وأهدافها ومدى تبعيتها بالقرار السياسية أو استقلالها، كذلك مدى اعتمادها على رأس المال الخارجي الذي يضعف من إرادتها في وضع السياسات التنموية وتنفيذها، كما أن موضوع الدعم والمعونة الخارجية أصبح يرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسات العامة للدول بما يحقق مصالح الدولة ويضعف جدية مساهمة تلك الدول في تنمية الدول الفقيرة وتقريب التفاوت الاقتصادي، لذا فإنه يمكن القول إن مجموعة الخطوات الاقتصادية التنموية التي تعتمد تعلى الموارد أو الاستقلالية في القرار دون إهمال العوامل الخارجية الدولية المؤثرة كفيلة للاستمرار في عملية التنمية وخاصة التنمية المستدامة

3. نظرية التبعية للنظام العالمي الجديد

ظهرت هذه النظرية كنتيجة منطقية لفشل الفكر التنموي التي ظهرت خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين، نتيجة الانفتاح بين نظريتي مراحل النمو والتغيير الهيكلي، حظيت هذه النظرية بتأييد كبير خلال السبعينيات بين مفكري الدول النامية.

تعتمد هذه النظرية بالأساس على أن الدول النامية محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية أو العالمية فضلا عن وقوعها في تبعية الدول الغنية وسيطرتها. واستنادا إلى هذه النظرية فإن هذه الدول تعتبر رهينة علاقات التبعية التي فرضتها عليها البلدان المتقدمة. ويمكن توضيح النظرية من خلال التركيز على:[1]

أ. **نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة أو نموذج النظرية الماركسية المحدثة:** إن الفكر الماركسي في التنمية الاقتصادية يعزو استمرارية العالم الثالث المتخلف البدائي الى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الفقيرة والدول الغنية. يقدم هذا النموذج

([1])حسن إبراهيم عبيد، نفس المرجع، ص 103.

أفكار مطورة لآراء ماركس، لكن بما يتفق مع الواقع الفعلي لطبيعة المجتمعات المتخلفة والظروف التاريخية التي مرت بها. ويقوم هذا التحليل فكرة أساسية ترجع تخلف العالم الثالث الى استمرار هيمنة النظام الرأسمالي على الاقتصاد العالمي الذي يتصف بوجود علاقات غير متكافئة بين البلدان الغنية والفقيرة.

فسواء أكانت الدول الغنية مستغلة عن قصد أم مهملة بغير قصد لوجود الدول الفقيرة معها في النظام الدولي المسيطر عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين المركز (الدول المتقدمة) والحد الخارجي أو المحيط (الدول الأقل تقدما) فإن المحاولات المتقدمة من جانب الدول الفقيرة لأن تكون مستقلة ومعتمدة على ذاتها تصبح صعبة، بل هي في بعض الأحيان مستحيلة في ظل وجود تلك السيطرة والتبعية.

وفي ظل نظام عالمي تسيطر عليه علاقات القوة غير المتوازنة بين المركز (بلدان غنية) والمحيط (بلدان فقيرة) يكون من الصعب على البلدان المتخلفة أن تتحرر اقتصاديا من التبعية. وبالتالي فان التناقض الأساسي في هذه النظرية إنما في قيامه بين الامبريالية وشعوب العالم الثالث على عكس التناقض الأساسي في هذه النظرية إنما في قيامه بين الامبريالية وشعوب العالم الثالث على عكس التناقض الذي جاء في التحليل الماركسي القائم بين الطبقة المالكة والفقيرة، وكنتيجة لهذا التناقض يكون مستوى الدخل في بلدان المركز أعلى لا بسبب التنمية المؤسساتية والاجتماعية كما قدمها ماركس ولكنها أعلى لا لشيء إلا بسبب استغلال الوسط الرأسمالي للبلدان المتخلفة، منذ 1770، وهي تستغل دول المحيط لزيادة ثروتها. وقد تحقق لها ذلك من خلال تخصصها في إنتاج المنتجات الأكثر ديناميكية، وترك المنتجات الأخرى، للدول الهامشية[1].

فضلا عن ذلك فقد ساهمت هذه النظرية في الفهم الشمولي للواقع، التحليل التاريخي للتنمية وتحويل مركز الاهتمام من الخصائص البنائية للبلدان المتخلفة إلى فهم المحتوى العالمي للعلاقات بين الدول المتخلفة والمتقدمة. مما يؤكد تعلى التنوع والخصوصية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان المتخلفة ومن ثم فإن أي محاولة لفرض تعميم أو وصفة عالمية للتنمية لن تؤدي إلا التشويه الواقع زيادة عن تراكم تخلفه.

(1) ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، القاهرة2006، ص. 134.

لذا فإن التخلف هنا ظاهرة خارجية، على عكس نظريات المراحل الخطية والتغير الهيكلي، فقد كان تأكيد القيود الداخلية مثل عدم كفاية الادخار والاستثمار أو نقص التعليم والمهارات، فالتخلف هنا مسؤولة عنه الدول المتقدمة لتعمدها إجبار الدول النامية على الدوران في فلكها والتبعية الكاملة لها.

ب. نموذج المثال الكاذب:

يقوم هذا النموذج على إعطاء الدول النامية نصائح مغلوطة وغير مناسبة، وذلك نتيجة التحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات والمنظمات الدولية، إذ يقدم هؤلاء الخبراء هياكل اقتصادية رائعة، ونماذج اقتصاد قياسي معقد في التنمية غالبا ما تقود الى سياسات غير سليمة وغير مناسبة.

يرجع هذا النموذج ظاهرة فشل التنمية في البلدان النامية إلى إتباع هذه الأخيرة لسياسات اقتصادية غير ملائمة، بسبب الضغوط التي تمارسها المؤسسات الإنمائية الدولية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي عليها. وكذلك المقترحات التي يقدمها خبراء الاقتصاد من البلدان المتقدمة والتي غالبا ما تعكس التحيز الفكري للفلسفة الرأسمالية الغربية، اقتنعت الدول المتخلفة بفكرة الحصول على أفضل صفقة ممكنة في هذا النظام. وترك المطالبة بتحقيق التوازن في النظام العالمي، نتيجة لتأثير الضغوط الفكرية، الإيديولوجية وحتى المالية. وأصبحت التنمية ممكنة من خلال تنفيذ المقترحات العلاجية لهذه المنظمات.

الجدير بالذكر أن هذه المؤسسات الدولية أدت دورا هاما وأساسيا في تطوير المجال الفكري للنظام الشمالي المهيمن بتوفيرها الأسس التحليلية التي كونت البنية المادية له. حيث أصبحت تتخذ إجراءات جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية تدعم مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول المتخلفة، وبالتالي كانت النتيجة المنطقية في هذه الحالة هو سحب الدور الفكري لهذه المنظمات المدعم لفكر الدول المتخلفة. وعليه فإنه لا ينتظر منها تقديم حلول لمشاكل دول الجنوب لأن مهمتها الأساسية خدمة مصالح الدول المتقدمة، والدليل على هذا أن مشاريع إعادة الهيكلة التي دعت إليها هذه المؤسسات لم تؤدي إلى تنمية لحد الآن.

ج. فرضية التنمية الثنائية:

يفترض هنا تركز الثروة في أيدي قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، ويشتمل مفهوم هذه الفرضية على العناصر الأساسية التالية:[1]

1- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد، كأن يتعايش معا في ظروف الإنتاج في بلد ما طريقتي الإنتاج الحديثة والتقليدية في قطاع الريف والمدينة أو تعايش القلة الغنية مرتفعة المستوى الثقافي والتعليمي مع الكثرة الفقيرة والأمية من مساكن مجتمع ما.

2- اتساع هذا التعايش واستمراره ليس مرحليا، ويرجع هذا في الغالب الى مسببات ليست ظاهرية ولكنها أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها.

3- لا تبدي الفوارق بين شقي ظاهرة الثنائية الاقتصادية أي ميل نحو التقارب، بل على العكس فإنها تميل نحو الزيادة والاتساع. ومن خواصها أيضا أن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر كثيرا بالرواج أو الانتعاش في القطاع المتقدم بل على العكس، إذ قد يدفع القطاع المتأخر إلى الأسفل وتعميق تخلفه.

4. النظرية الكلاسيكية الجديدة:

ظهرت هذه النظرية ابتداء من منتصف ثمانينات القرن العشرين، وقدمت قضايا التنمية بأسلوب جديد نوعا ما عن النظرية الكلاسيكية التقليدية. رغم أنها لم تبعد عنها كثيرا من حيث الجوهر. وقد أطلق تعلى هذا النهج من الكتابات "الثورة الكلاسيكية الجديدة" والتي تعتبر نواة النظرية الجديدة للتنمية.

ويركز التحليل على أهمية دور اقتصاد السوق الحر وإعادة الاعتبار إلى القطاع الخاص ليأخذ مكان الصدارة في عملية التنمية من أجل تحقيق التقدم المنشود من خلال تحجيم دور القطاع العام وتصفية المشروعات الحكومية غير الناجحة، وبذلك يحمل الخطاب النيوليبرالي السائد فكرة خضوع آليات التنمية لحكم السوق لأنه الوحيد الذي سيحقق التقدم ولا بديل عنه لإنجاز هذا الهدف.

وبالنظر إلى ما سبق، فإن أهم اقتراحات هذا النموذج لحل مشكلة التخلف لا تكمن في إصلاح النظام الاقتصادي العالمي وزيادة برامج المعونات. وإنما من خلال التحول الجاد نحو نظام السوق بإعادة

(1) ميشيل تودارو، مصدر سابق، ص 144.

الاعتبار لقواه بشكل أساسي. ويتحقق هذا بفضل تحجيم دور الدولة وإعطاء الأولوية للسياسات المرتكزة على تنمية قوى العرض الكلي في مقابل التوازنات الاقتصادية والاجتماعية.

وما يدعم فكرة هذا النموذج نجاح بعض الدول النامية (النمور الأسيوية) في تجاربها التنموية التي اتبعت اقتصاد السوق بالمقارنة مع التجارب التنموية الفاشلة للعديد من الدول المتخلفة الأخرى التي اتبعت سياسات مخالفة. وقلصت دور القطاع الخاص في عملية التنمية فيها، وعليه يبني منظرو هذا الفكر (الجديد/ القديم) اعتقادهم بأن فشل البلدان المتخلفة في تحقيق أهداف التنمية راجع إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والذي كان من نتائجه سوء تخصيص الموارد، سياسات للتسعير خاطئة، انعدام الحوافز الاقتصادية، تدني مستوى الأداء الاقتصادي للمشروعات العامة وانتشار الفساد الإداري، وبالنظر إلى هذه المقترحات الأساسية لا يقتصر مفتاح التنمية العاجلة فحسب تعلى ما لديها من موارد طبيعية، رأس المال البشري والمادي، بل يقوم أيضا على السياسات الاقتصادية الحرة التي تنتهجها[1].

وأخيرا، يمكن القول أن العديد من القضايا التنموية التي أثارتها مشاكل التنمية في البلدان المتخلفة أثناء التطبيق العملي. أثبتت أنها أكثر تعقيدا وصعوبة من تلك الاستنتاجات والأحكام المنطقية التي تصورتها هذه النماذج والكتابات الاقتصادية. وهو ما يدفع للبحث في النماذج التنموية المختلفة لإعطاء المفهوم التصوري جانب إجرائي يقوم عليه.

5. نظرية النمو غير المتوازن ونماذج النمو المتوازن

أ- نظرية النمو غير المتوازن:

تعتبر هذه النظرية محاولة لإدارة عملية التنمية من خلال إحداث فروق عمدية بين معدلات النمو مفردات التركيب الاقتصادي كان معظم ما تضمنته التحليلات السابقة ومدخلات التحليل لهذه النظرية إضافة إلى نظريات النمو المتوازن حيث بدأت نظرية النمو غير المتوازن "لهيرشمان" (HIRCHMAN) من حيث انتهت النظرية الكلاسيكية من الرهان على القطاع الصناعي وقضية التشغيل الكامل ومحدودية دور القطاع الزراعي في مرحلة التنمية، فإن انطلاق حافز النمو غير المتوازن يصبح هو المخرج لاستمرار عملية التنمية حيث تزداد معدلات نمو القطاع الصناعي بشكل متسارع تسمح بـ:

(1) ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 146.

1. عادة تعديل معدلات التبادل لصالح السلع الزراعية مما يسمح بإحداث تراكم داخل القطاع الزراعي كمقدمة للتنمية الزراعية الرأسية.
2. استيعاب جزء أكبر من العمالة الزراعية في النشاط الصناعي، ومن تم يتحول القطاع الزراعي إلى قطاع محدث، ونظرية "هيرشمان" أبقت على فرضية إخضاع النشاط الزراعي لدالة إنتاجية متناقصة الغلة، ومن هنا افترضت أن خفض حجم العمالة الزراعية هو أحد شروط التنمية الزراعية الرأسية.

ولقد لاقت هذه النظرية الكثير من الانتقادات خاصة ما يتعلق بخفض العمالة الزراعية، ونتيجة لهذه الانتقادات صاغ "الكيتريون" نماذج النمو المتوازن.

ب- **نماذج النمو المتوازن:** إن من أبرز هذه النماذج، نموذج "دومار" ونموذج "هارولد "ونموذج " كالدور" حيث وضع هارود مجموعة من الافتراضات تشير إلى أن[1]:

1. الادخار الصافي يمثل نسبة ثابتة من الدخل فيكون الادخار دالة للدخل.
2. يتوقف الاستثمار على معدل الزيادة في الدخل أو السرعة التي ينمو بها الناتج

أما دومار فانشغل بكيفية الوصول إلى معدل نمو الدخل الوطني يحافظ على مستوى العمالة الكاملة، أما بالنسبة لكالدور، فقد اعتبر التقدم التكنولوجي ضمن المتغيرات الداخلية لنموذج النمو، وقيمة الأفكار التي جاءت في النماذج الثلاثة هي[2]:

التأكيد على أن النمو المتوازن يعني تماثل معدلات الدخل والاستثمار وعرض العمل في ظل التشغيل الكامل، وأهميتها من منظور التنمية تكمن في:

1. التصريحات الرقمية التي جاءت في دراسة هارود (والتي أشارت إلى أن معدل الاستثمار ينبغي أن يقترب من حوالي 25% في حين المعامل الحدي لرأس المال يعادل حوالي 3%، وبالتالي فإن معدل النمو المرغوب للدخل يؤول إلى 5%).
2. النتائج الفعلية التي ترتبت على السياسات التي اعتمدت نموذج هارود – دومار.
3. التأويلات التحليلية لنموذج كالدور والتي تربط بين التضخم والتنمية.

(1) محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 132.
(2) نفس المرجع السابق، ص 139.

4. إلا أن النتائج التطبيقية للنموذج جاءت بانعكاسات سلبية على التنمية في إطار العلاقات القطاعية الزراعية –الصناعية، حيث ارتفع معدل الاستثمار الصناعي بـ 27% لكن معدل الاستثمار الزراعي تراجع الى حوالي 8%، وهكذا انتهت تطبيقات النموذج إلى التأثير سلبا على التنمية من خلال[1]:
5. إعادة توزيع الاستثمار لغير صالح قطاع الزراعة
6. نمو الناتج الزراعي بمعدل يكافئ تقريبا معدل نمو السكان
7. زيادة متوسط الدخل الفردي للسكان الزراعيين بمعدل يقترب من حوالي 1.3% (وهو معدل أقل من المقدر 2.2%)

جاءت الإحصاءات والدراسات لتؤكد هذه النتائج المعاكسة، فلم يتجاوز متوسط نسبة الاستثمار الزراعي إلى الاستثمار الكلي في البلدان النامية حوالي 12.3 %في مقابل 45 % للاستثمار الصناعي وتم التضحية بالتنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: النظرة الحديثة لمفاهيم التنمية الاقتصادية

كان من السائد لدى الكثير من الاقتصاديين والمهتمين بالقضايا الاقتصادية، أن جوهر التنمية يمثل في النمو السريع، بمعنى نمو الدخل وكانت كل الجهود المبذولة أيضا تسعى إلى رفع معدل النمو إلى أقصى المعدلات.

وهذا المفهوم التقليدي للتنمية كان سائدا قبل سنوات الحرب العالمية الثانية واستمر لعدة سنوات بعد ذلك ولكن سرعان ما تغير هذا المفهوم بعد انتهاء الحرب وخصوصا بعد استغلال عدد قليل من الدول في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، حيث وجدت هذه الدول نفسها تعاني من ظاهرة التخلف بالمقارنة مع الدول المتقدمة. ولم يعد موضوع رفع معدل النمو هو الأهم لدى هذه الدول وإنما أصبح التغلب على عقبات التنمية الشغل الشاغل لهذه الدول لأن التنمية أصبحت أكثر شمولا من المفهوم التقليدي وأصبحت على أكثر من صعيد وتحتاج لجهود جبارة من طرف الدول المستقلة حديثا.

وبهذا المعنى انتقل مفهوم التنمية من حدود رفع معدل النمو الاقتصادي على الاهتمام بمسائل أكثر تشبعا وأصبحت توجد مفاهيم جديدة تشير إلى التنمية بشكل أوسع، وقد أخذت الدول النامية المفهوم التقليدي للتنمية عن الدول المتقدمة، وطبقته خلال عقدي الخمسينيات والستينيات. ولعل من أهم ما جذبها إلى الأخذ بهذا المفهوم النجاحات الكبيرة التي حققتها الدول الغربية في مجال التقدم الاقتصادي نتيجة

(1) رفعت لقوشة، قراءة في مفهوم التطور، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1998، ص 21-22.

تبني هذا المفهوم وذلك بالرغم من اختلاف الظروف والمشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدول المتقدمة اختلافا عما تواجهه النامية، كما أن التقدم الفني والتكنولوجي الذي تحقق للدول المتقدمة لم يخدم التوجهات التنموية في الدول النامية، وإضافة لذلك طبيعة العلاقات الدولية التي تربط الدول النامية بالدول المتقدمة والتي بدورها نتاج تاريخي طويل لنظام دولي اتسم بدرجة عالية من عدم التكافؤ والاستغلال.

وكان لتلك الأسباب الأثر البارز في قصور مفهوم التنمية، ومن ثم ضعف نتائج تطبيقه في الدول النامية الأمر الذي أدى بالفكر الاقتصادي إلى الاهتمام المتجدد بإبعاد التنمية وبمفهومها الذي يلبي متطلبات تلك الدول. وكان للتقييم المستمر لنتائج التجارب التنموية المختلفة التي تبنتها أغلب الدول النامية الأثر الكبير في إبراز ذلك.

وفيما يلي نتناول بشيء من التفصيل تطور مفهوم التنمية مرورا بالمفاهيم التي ظهرت منذ أواخر عقد الستينات من القرن العشرين ووصولا إلى المفهوم المعاصر للتنمية. ولذلك مع مراعاة أن المراجعة لمفاهيم التنمية التي بدأت في أواخر الستينات لم تتوقف منذ ذلك الوقت.

الفرع الأول: الدروس المستفادة من تجارب التنمية في فترة الخمسينيات والستينيات:

كشفت تجارب التنمية التي طبقتها الدول النامية طيلة عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين عن قصور مفهوم التنمية الذي أخذته عن الدول المتقدمة، فهو يحصر التنمية في مجرد النمو الاقتصادي السريع وذلك بسبب المشكلات التي واجهتها تلك الدول وهي:

1. المشكلات المتعلقة بانتشار الفقر والبطالة
2. سوء توزيع الدخل في قطاعات واسعة من سكانها
3. وعدم تحسين مستويات المعيشة بها.

وقد حدث ذلك في الدول التي حققت معدلات نمو الدخل القومي قريبة من المعدل الذي اعتبره الخبراء معدلا مرغوبا في تحقيقه، والذي حدده برنامج الأمم المتحدة للتنمية بـ 6%، كما أن النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته بعض الدول النامية، لم يساعد على تحسين وضعها في النظام الاقتصادي العالمي. ومن ناحية أخرى، أظهرت التجارب أمرا لم يكن في حسبان الكثيرين بما فيهم أنصار المفهوم التقليدي للتنمية، فطبقا لبيانات أواخر الثمانينيات استطاعت دول نامية لم تشهد سوى معدلات

نمو متوسطة أو متواضعة في نمو الدخل القومي، أن تحقق تقدما لا بأس به في عدد من المجالات المتصلة بإشباع الاحتياجات الأساسية[1].

مثلا: استطاعت سريلانكا أن ترفع العمر المرتقب عند الولادة إلى 71 سنة (وهو قريب جدا من متوسط العمر المرتقب في البلدان المتقدمة آنذاك وهو 74 سنة). كما تمكنت من زيادة نسبة الملمين بالقراءة والكتابة الى 78% من السكان وذلك بالرغم أنها لم تحرز معدلات نمو عالية ومازال متوسط الدخل الفردي فيها لا يتجاوز 4000 دولار (أي حوالي 4% من متوسط الدخل القومي في الدول المتقدمة).

وهذا على العكس من حالة البرازيل التي يصل متوسط الدخل القومي فيها الى 2020 دولار (أي 19% من نظيرة في الدول المتقدمة). ومع ذلك لا يزال العمر المرتقب عند الولادة فيها 65 سنة، أيضا حالة السعودية التي لا يزيد المستوى الذي حققته بالنسبة للعمر المرتقب عند الولادة عن 64 سنة مع أن متوسط الدخل الفردي فيها 62000 دولارا (أي 85% من نظيره في البلدان المتقدمة).

ونتج عن ذلك الأمر نتيجة هامة مؤداها أن التحسن في مستويات المعيشة، ولاسيما في مجال إشباع الحاجات الأساسية لعدد كبير من الناس في الدول النامية، لا يحقق معدلات عالية للنمو في الدخل، أو الوصول الى مستوى مرتفع للدخل الفردي وحدها، وبالتالي ليست وبعده بسياسات زيادة الدخل وحدها (أي سياسات النمو الاقتصادي، بل لأن العبرة أيضا بسياسات توزيع الدخل والسياسات الرامية بشكل مباشر إلى تخفيف حدة الفقر وتحسين مستوى معيشة الفقراء[2].

وبناء عليه جعلت خبرة الدول النامية في مجال التنمية في الخمسينيات والستينيات الاهتمام في تحديد مفهوم التنمية يتحول من النمو الاقتصادي وحده إلى الحد من التفاوت وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وإزالة الفقر وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الأساسية.

الفرع الثاني: الاقتراحات والاجتهادات التي ظهرت في فترة السبعينيات

تركزت كل الاقتراحات والاجتهادات التي ظهرت لفي السبعينات على ضرورة الاهتمام برفع مستوى معيشة الأفراد، وعلى ضرورة أن تكون استراتيجيات التنمية شاملة بحيث لا تقتصر على الجوانب المادية فقط، وإنما يجب أن تتضمن بالقدر نفسه من الأهمية الجوانب الاجتماعية، وخاصة العنصر البشري، ولا

(1) إبراهيم حسن العيسوي، محاضرات في مفهوم التنمية ومؤشراتها، معهد التخطيط القومي القاهرة، فبراير، 1998، ص 15.

(2)إبراهيم حسن العيسوي ،مرجع سابق، ص 16.

يقتصر التغير الذي حدث في السبعينيات على مضمون استراتيجيات التنمية فقط بل امتد إلى مفهوم التنمية الاقتصادية ذاته حيث رأى بعض الاقتصاديين ضرورة إدماج العنصر البشري في مفهوم التنمية.

لعله نتيجة لتلك الاقتراحات والاجتهادات أن أصبح يضاف إلى مفهوم التنمية أوصافا مثل الاقتصادية والاجتماعية.

ومن أبرز المقترحات والاجتهادات التي ظهرت خلال فترة السبعينيات[1]:

1. تبني البنك الدولي سياسات: إعادة التوزيع مع النمو في أوائل تلك الفترة وكذلك تبني منظمة العمل الدولية ما عرف بـ "استراتيجية الوفاء بالاحتياجات الأساسية للإنسان".
2. قامت منظمة العمل الدولية بتكوين مجموعة من الباحثين الأكفاء لدراسة الموضوع والتي أصدرت تقريرا هاما لعنوان "العمالة والنمو والحاجات الأساسية مشكلة عالمية واحدة في عام 1975، وعرض هذا التقرير على مؤتمر عالمي اسمه "المؤتمر العالمي مثلث الأطراف عن العمالة وتوزيع الدخل والتقدم الاجتماعي والتقسيم الدولي للعمل" في عام 1976 وانتهى بإقرار بعد تعديلات.
3. مفهوم الوفاء بالاحتياجات الأساسية للجماهير هو ضرورة إعادة النظر في كل استراتيجيات التنمية، وبصفة خاصة جانب الإنتاج السلعي فيها، فليس يكفي أن يعاد توزيع الدخل بين الطبقات والفئات مع التركيز على تحسين نصيب من يمثلون 40% من أصحاب الدخول الدنيا بل لا بد أولا من زيادة الإنتاج لخلق فرص عمل جديدة وكثيرة ولتوفير السلع والخدمات المطلوبة ولابد أن يهتم القطاع الإنتاجي بالذات بإنتاج سلع قليلة التكلفة تباع بسعر يتناسب مع ضعف دخول غالبية الأسر. فالزيادة في الدخل النقدي وحده في البلدان الفقيرة لن تصل في المدى المنظور لتمكين المستفيدين منها من شراء سلع مستوردة (العالمية) وهذا ما يتضمن ضرورة انتشار الصناعات الصغيرة المتوسطة كثيفة العمالية، وكان هذا إسهاما في تغيير ما سمي بإستراتيجية الإحلال محل الواردات، وكذلك الأخذ بمفهوم الاحتياجات الأساسية إلى توسيع وتوحيد السوق القومية بدل ما شوهد من انقسام الاقتصاد إلى قطاع حديث وقطاع تقليدي، وقد اهتمت منظمة الصحة العالمية بقضية توفير الخدمات الأساسية بتكلفة منخفضة.
4. ظهرت عقب ذلك عدة كتب عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية ولكن تعرض هذا المدخل التنموي لانتقادات من جانب عدد من كتاب العالم الثالث وحكومات تلك الدول وأهم أوجه النقد الذي وجهت

(1) إسماعيل صبري عبد الله:" التنمية البشرية: المفهوم القياس بالدلالة " ، مجلة دراسات بحوث اقتصادية عربية ، عدد1 ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، أغسطس 1994 ص،ص. 8-9.

إليه أنه يعني في الواقع تنمية من الدرجة الثانية، يحرم الاهتمام بها الدول النامية من محاولات اللحاق بالدول الصناعية المتقدمة.

عموما لم يجد مفهوم الحاجات الأساسية أدت اهتمام ويدلل أحد الكتاب الاقتصاديين على ذلك بقوله "لا محل له (يقصد المفهوم) في النظرية الاقتصادية، ولا في (علبة) التحليل الأكاديمي، كما أن أصحابه لم يعبروا على مستوى الأكاديمي اللائق، ألا هو الصياغة الرياضية لذلك تركه الأكاديميون بين (كومة الانشائيات) التي تردها في المحافل الدولية حكومات عاجزة عن تطوير بلادها، ومعها بعض الاقتصاديين الذين جرفهم تيار السياسة"[1].

وبالرغم من أن كل الاجتهادات لم تؤثر كثيرا في صناع التنمية والمسؤولين عنها، إلاأنها أوقدت شعلة فكرية جديدة فيما سمي في ذلك الوقت "استراتيجيات التنمية البلدية".

الفرع الثالث: التطورات التي حدثت خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات

ظهرت خلال عقد الثمانينات والتسعينات عدة تطورات متعلقة بمفهوم التنمية ونتيجة لذلك برزت مفاهيم جديدة للتنمية وهي:

1. مفهوم التنمية البشرية
2. مفهوم التنمية المستدامة
3. مفهوم التنمية المستقلة
4. الإطار (أو المفهوم) الشامل للتنمية

بالرغم من هذه المفاهيم تحمل أوصافا إضافية لها مثل "البلدية أولا الأخرى" إلا أنها في الواقع ليس بديلة لمفهوم التنمية بل هي شروط أو من لأهم محتويات التنمية. وكل مفهوم من المفاهيم المشار إليها تمثل أحد الأبعاد والجوانب والهامة المتضمنة في مفهوم التنمية. فعلى سبيل المثال مفهوم التنمية البشرية يفصل البعد السكاني في مفهوم التنمية، وهكذا بالنسبة لباقي المفاهيم.

(1) إسماعيل صبري عبد الله، نفس المرجع، ص 10.

وفيما يلي سنتناول المفاهيم المذكورة بشيء من التفصيل:

1- التنمية البشرية:

برز الاهتمام بمفهوم التنمية البشرية خلال العقدين الأخيرين ولعب برنامج الأمم المتحدة الائتماني دورا رياديا في تبني وترويج هذا المفهوم في تقارير التنمية البشرية التي بدا البرنامج في إصدارها اعتبارا من 1990.

ولقي هذا المفهوم اهتماما كبيرا من جانب المستغلين بالعلوم الاجتماعية فيما عدا الاقتصاديين الذين كانوا آخر من اهتم بالموضوع.

ويرى البعض أن تاريخ التنمية البشرية يعود إلى المدارس الاقتصادية السياسية التنموية، من كلاسيكية ونيوكلاسيكية والتي يرجع تاريخها إلى منتصف القرن الثامن عشر وامتد طوال القرنين التاسع عشر والعشرين، ولكن يختلف المفهوم عند تلك المدارس الفكرية عن المفهوم الجديد اذ أن الأولى اعتبرت العمل عنصرا إنتاج على قدم المساواة مع بقية عناصر الإنتاج، وان الإنتاج ممثلا بالدخل القومي يعكس النمو والتقدم الاقتصاديين، وأما المفهوم الجديد فيعتبر الإنسان هو جوهر التنمية فالإنسان ليس فقط عامل إنتاج، بل أنه هدف التنمية ويجب أن تستجيب ليس فقط في المتطلبات الاقتصادية، بل إلى المتطلبات الاجتماعية والسياسية أيضا[1].

وتعرف التنمية البشرية –طبقا للتعريف الوارد في تقارير الأمم المتحدة بأنها: "عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس". ويوجد إجماع يكاد يكون تاما بين المهتمين بالتنمية البشرية بأن تلك الخيارات قد تكون بلا حدود، وان تتغير عبر الزمن ولكن ثمة ثلاث خيارات تبقى جوهرية في كل مستويات التنمية وهي كما وردت لأول مرة في تقرير برنامج الأمم المتحدة الائتماني عن التنمية البشرية 1990[2]:

1. أن يعيش المرء حياة طويلة وصحيحة
2. أن يحصل معارف
3. أن يحصل على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشة لائق

هناك خيارات أخرى ويقدرها كثير من الناس تقديرا وهي تمتد من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى توافر فرص الخلق والإبداع والتمتع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان للتنمية البشرية

(1) إسماعيل عثمان، دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية البشرية، الندوة الفكرية، التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن 2000، ص 35.
(2) نفس المرجع السابق، ص 37.

جانبان: بناء القدرات البشرية بتحسين مستويات الصحة والمعرفة والمهارات من ناحية، وانتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ، وفي أغراض الإنتاج.

وفقا لهذا المفهوم عن التنمية البشرية أن الدخل ليس إلا واحدا من الخيارات التي يريد الناس أن يمسكوا بها، بالرغم من أهميته الواضحة، ولكن لا يجوز أن نلخص حياة البشر كلها في الحصول عليه، ولذلك فان التنمية يجب أن تفيد أكثر من مجرد زيادة الدخل والثروة أن جوهرها ما يجب أن يكون البشر.

ويرى التقرير أن معدل الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي شرط ضروري للعملية المسماة التنمية البشرية، ولكنه ليس شرطا كافيا والدليل على ذلك أن ثمة أقطار حققت تقدما ملموسا في أحوال البشر رغم كونها فقيرة بمقياس النمو المذكور. وعلى العكس هناك أخرى توالت الزيادة في معدلات نموها الاقتصادي ومازالت معدلات التنمية البشرية متواضعة. ثم ينتقد التقرير كل ما كتب عن تكوين رأس المال البشري في الإنسان إلا أداة لتحقيق زيادات في الإنتاج لابد من الارتفاع بدائها حتى يزيد العائد من استخدامها. ويضيف التقرير هنا بأنه من الصحيح تمام أن الإنسان هو العامل الايجابي لأي إنتاج،ولكن لا يجوز أن ينظر إليه من جانب العرض وحده، لأن المفروض أن تخدم التنمية ما يطلبه الناس. وينتقد أصحاب التقرير من ناحية ثالثة ما يعرف باقتصاديات الرفاه من حيث أنها نظريات في تعديل التوزيع تاركة البنى الإنتاجية على حالها. وأخيرا يهون التقرير من شأن ما قيل عن "الحاجات الأساسية" لأنه في الواقع لا يعدو المطالبة بتوفير حزمة من السلع، والخدمات الضرورية للحياة مغلقين بهذا باب الخيارات البشرية المتسعة. كما يضيفون أن العبرة ليست بمجرد توفير ما يشبع الحاجات الأساسية، ومن ثم تهتم التنمية البشرية بوسائل ذلك التوفير بما فيها من ديناميكية ومشاركا فيها[1].

وقد اعتمد تقرير التنمية لسنة 1991،على تصنيف الحريات الذي وضعه الباحث الامريكي "هوشارلز هيومانا"، الذي أصدر دراسة شملت 88 دولة وحاول تعداد الحريات موضوع الدراسة وترتيب تلك الدول وفقا لهذا التعداد، فقد حصر المؤلف أربعين حرية وزعها على خمسة أصناف على النحو التالي[2]:

الحق في: السفر داخل الكون، السفر إلى الخارج، التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، التعليم، وتلقي المعلومات، متابعة خرق حقوق الإنسان، استخدم اللغة الاثنية.

(1)إسماعيل عثمان ، نفس المرجع، ص- ص. 40-45

(2) البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم 1998.انظر

http : /www. hdr.undp.org/sites/default/files/reports/259/hdr_1998_en_complete_nostats.pdf

الحماية من: السخرة وعمالة الأطفال، الإذن بالعمل، القتل غير القانوني والاختفاء، التعذيب، والإكراه البدني، عقوبة الإعدام العقوبات البدنية، الاعتقال الإداري، الانضمام الإجباري لحزب أو تنظيم، فرض دين الدولة أو إيديولوجيتها في المدارس، الرقابة على الفنون، الرقابة السياسية على الصحف، الرقابة على البريد، التصنت على الهاتف.

الحرية في: المعارضة السياسية السليمة، الانتخابات متعددة الأحزاب، والاقتراع العام والسري، المساواة السياسية والقانونية بين الرجل والمرأة، الفرص الاقتصادية والاجتماعية للأقليات الاثنية، صحافة مستقلة، دور نشر مستقلة، استغلال الإذاعة والتلفزيون، استغلال القضاء، استغلال النقابات

الحق القانوني في: الجنسية، براءة المواطن حتى تثبت إدانته، المساعد القضائية المجانية وحرية اختيار المحامي، المحاكمة العلنية المحاكمة الشريعة، عدم التفتيش إلا بإذن قضائي، عدم الاستيلاء غير القانوني على الملكية الخاصة

حقوق شخصية: في الزواج رغم اختلاف العرق أو الدين أو الزواج المدني، المساواة بين الجنسين أثناء الزواج وفي إجراءات الطلاق، المعاشرة بين شخصين من نفس النوع مادام بالغين ممارسة أي دين، تحديد العدد الذي يريده من الأطفال

بجمع مفهوم الحرية الأساسية تحت موضوعات خمسة هي: الأمن الشخصي (أي أمن المواطن على حياته وحريته وماله"، سيادة القانون، حرية التعبير، المشاركة الشعبية، تكافؤ الفرص، ويمكن الرجوع إلى التقرير نفسه حيث فسر في شكل أسئلة محتوى كل من الأمور الخمسة. وذلك كله على سبيل الاسترشاد ويظهر أن التقرير اقتصر تعلى الجوانب البارزة في الديمقراطية السياسية، لكن أصحاب التقرير أصروا على محاولة قياس كمي لنصيب كل دولة من الممارسة الديمقراطية[1].

2- التنمية المستقلة:

برز هذا المفهوم لتنمية المستقلة نتيجة للتفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات كرد، على محاولات الدول الرأسمالية المتقدمة في الوقت الحاضر، بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، بفرض سيطرتها على الدول النامية التي لازالت تنازع من اجل الاستقلال الاقتصادي، والعيش بحرية وتحقيق التطور في كافة المجالات.

(1) إسماعيل صبري عبد الله، "التنمية المستقلة، محاولة لتحديد مفهوم مجهل"، ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1987،ص.31

ويعتبر بول باران رائد في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة في تحليله لتطور المجتمع الهندي في كتابه الشهير "الاقتصاد السياسي للتنمية"، إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي بشكله الفعلي والمتاح، واستغلاله أفضل استغلال ممكن، بدء بقطع قنوات استنزافه الخارجية، وصولا إلى ربطه بمصلحة الطبقات الاجتماعية منخفضة الدخل، والتي تمثل النسبة العظمى من المجتمع. كما أكد على القضاء على كل أشكال الاستهلاك الترفي المقلد للاستهلاك في الدول المتقدمة، والذي يعد من أبرز مظاهر التبذير للفائض الاقتصادي الفعلي، وركز على العوامل الخارجية في إحداث التبعية والتخلف وقصر معالجته على قطع أوتار هذه العوامل مع انحيازه إلى النموذج غير الرأسمالي في التنمية المستقلة لتحقيق هدف الاستقلال[1].

وأخذ الفكرة عن " بول باران" اقتصاديون عديدون في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وحتى من أوروبا، وحاولوا تطوير تحليله المذكور لتحديد مفهوم التنمية المستقلة ،وأجمعوا على استحالة ربطها بالتطور اللارأسمالي، بل أكد بعضهم على استحالة تطبيق النموذج الرأسمالي في التطور في ظل النظام الاقتصادي العالمي، وأن تطبيقه سيؤدي إلى تطوير التخلف بدلا من التنمية، في حين أكد آخرون على أن التطور الرأسمالي والاستفادة من التطور التكنولوجي في الدول الرأسمالية المتقدمة أو العمل ضمن التقسيم الدولي الجديد للعمل تعد من الضرورات الأساسية للتنمية في الدول النامية.

لم يتبلور بعد مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات الاقتصاديين، إلا أن غالبيتهم يتفق على أنها –أي التنمية المستقلة– تمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطائه أولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصليح المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف وتكوين المهارات وتأهيل الكفاءات البشرية اللازمة، وبالتالي فإن مفهومها يتعدى الجانب الاقتصادي إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية، مع اهتمام خاص بالقرارات المستقبلية المتعلقة بكيفية استخدام الموارد المحلية وأسلوب التعامل مع العالم الخارجي، فضلا عن أهمية المشاركة الديمقراطية في اتخاذ وتنفيذ القرارات، مع الحفاظ على المبادرات الفردية ولكن دون أن تكون بها تأثيرات سلبية على مجمل العملية التنموية[2].

ويقترح بعض الاقتصاديين تعريف التنمية المستقلة "بأنها تلك العملية التي تتضمن تحليلا ديناميكيا بعيد الأمر يتناول بالتغيير كافة حالات الكفاءة الإنتاجية والعدالة الاجتماعية والعلاقات البنائية على أن

(1) بول باران، الاقتصاد السياسي للتنمية، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، القاهرة، دار القلم، 1967، ص.202
(2) عبد المنعم السيد علي، سعد حسين فتح الله، مرجع سابق الذكر، ص 65.

يجرى التقويم وفق الانجاز النسبي لكل حالة ضمن أبعاد التحول الضرورية وبما يكفل تعظيم القدرات للبلد بشكل منفرد أو ضمن التكامل الإقليمي أو القومي وبما يؤمن استقلالية القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعيدا، قدر الإمكان عن أي تأثيرات خارجية"[1].

الشروط اللازمة لإيجاد التنمية المستقلة: حدد أصحاب مفهوم التنمية المستقلة عدة شروط يعتبرونها ضرورية أو لازمة لتحقيق التنمية وفقا لهذا المفهوم وهي[2]:

1. ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني مع وضع حدود التدخل تضمن نجاح التنمية وتحقيقها للاستقلال وتكوين القدرات الذاتية للأفراد في استقلال الموارد المحلية دون اعتماد على الخارج إلا بما يصعب توفيره محليا، مع ضرورة إيجاد السبيل لتفاعل كل من الكفاءة الاقتصادية لنشاط الدولة الاقتصادي وتوفيرها الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، وبين الكفاءة الاقتصادية للنشاط الخاص وتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية لأفراد المجتمع.
2. السيطرة على الفائض الاقتصادي بشكل فاعل وتوجيه استخدمه بما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الأخذ في الحسبان للسياسات التي تسلكها الدولة دورا رئيسيا في ذلك من خلال مدى تساهلها مع الاستثمارات الأجنبية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، وكيفية توجيهها نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة ومدى وضوحها واستقرارها ومرونتها بما يلائم مرحلة التطور الاقتصادي الذي تمر بها الدولة
3. عدم إغفال طبيعة الدول المجاورة للدولة المعينة وطبيعة العلاقات التي تربطها في السياسات الموضوعة في الدول، إذ أن ذلك يؤثر بشكل ما في تحديد الاقتراب أو الابتعاد من إمكانية تحقيق التنمية المستقلة.
4. التوجه نحو الداخل من أجل إشباع الحاجات الأساسية وتحقيق العدالة في التوزيع الدخل، وتغير نمط الاستهلاك بما يتلاءم ومتطلبات كل مرحلة بذاتها وفقا للتميز الحضاري لكل دولة من الدول، إذ أنه بدون هذا الشروط لا يمكن أن تكون التنمية مستقلة.
5. فصل أو على الأقل تخفيف أثر العوامل الخارجية على الاقتصاد المحلي عن طريق تمكين الدولة من الاعتقاد على مواردها المحلية في تحقيق التنمية والتركيز على أهمية العمل على فك الارتباط بالخارج.

(1) نفس المرجع السابق، ص 72-73.
(2) بول باران، مرجع سابق، ص203 .

لا يصح الفهم من الشروط السابقة أن التنمية المستقلة تعني الانعزال عن العالم الخارجي، بل يفترض عزل التأثيرات الخارجية السلبية على الإنتاج والاستهلاك المحليين، وذلك بتغيير نمط التجارة الخارجية للدولة النامية تغييرا جذري، مع مراعاة تحديد الأولويات في توزيع الموارد المتاحة بما يلبي الاحتياجات الضرورية الأكثر إلحاحا للأفراد، والتأكيد على أن يكون إنتاجها محليا بقدر الإمكان[1].

ورغم وجود وجهات نظر أخرى مخالفة إلا أن غالبية الاقتصاديين المهتمين بالموضوع ويرون أنه يمكن إحداث التنمية المستقلة في ظل النظامين الرأسمالي وان طبيعة التوجه الفكري، والفلسفة الاجتماعية للدولة تحدد الكيفية التي يندفع بها المجتمع نحو تحقيق هدفه المنشود في الاستقلال التنموي من خلال مجموعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة، على أن يؤخذ بعين الاعتبار أهمية استقرارها ومرونتها بما يضمن خلق المناخ الاجتماعي والسياسي الملائم للاستمرار في تقدم المجتمع لانجاز هدفه المنشود

3- التنمية الشاملة:

في عام 1996 أعلن البنك الدولي عن مبادرة أطلق ليها "الإطار الشامل للتنمية" وتمثل هذه المبادرة طرحا جديدا لمفهوم التنمية ومؤشراتها. ويقوم هذا الإطار (أو المفهوم) الجديد للتنمية من قبل البنك الدولي على بلورة إطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي الكلي مع الهيكل الاجتماعي والبشري

وينبع هذا الإطار "المفهوم" الواسع للتنمية من النظرة التي يوليها البنك الدولي للتنمية باعتبارها عملية "تحويل للمجتمع" أي تحويل من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدي، والطرق التقليدية في التعامل مع قضايا الصحة والتعليم ومن الطرق التقليدية للإنتاج إلى طرق أكثر حداثة" والتي تتلخص في الآتي[2]:

1. اعتبار التنمية إثراء لحياة الأفراد من خلال توسيع الآفاق أمامهم وتقليل إحساسهم بالاغتراب
2. التنمية تسعى لتخفيض المعاناة من المرض والفقر، أليس فقط بإطالة الأعمار بل تحسين نوعية الحياة
3. التنمية تزود الأفراد والمجتمعات بإمكانيات أكبر للتحكم في مصائرهم، ولا يعني هذا المفهوم إهمال الزيادة في دخل الفرد (المفهوم التقليدي للتنمية) بل يعتبرها جزء مهما من الصورة الواسعة للتنمية

(1) بول باران، المرجع السابق ص204.
(2) إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق ، القاهرة، 2001 ، ص 88-89.

ولكن يرى أنه لن يتيسر انجاز هذه الصورة ألا إذا شملت التنمية إلى جانبها تحسين مستويات الحياة، خاصة الصحة والتعليم، وتخفيض الفقر، وحدد البنك العناصر الرئيسية الإستراتيجية للتنمية وفقا لهذا المفهوم.

ويرى أحد الاقتصاديين[1] أن هذا الطرح من جانب البنك الدولي ليس فكرا جديدا، "إذ أنه سبق للبنك الدولي أن وجه اهتماما كبيرا لقضايا التعليم والصحة، كما أنه كان قد تجاوز مفهوم الناتج المحلي الإجمالي واستوعب أمورا أخرى كمعدلات الأمية وطول العمر، وتبنى منذ فترة هدف التنمية في إطار الديمقراطية العادلة، ويؤكد ذلك التطورات في مفهوم التنمية وسياستها. وبدأ تطبيق هذا الإطار الشامل للتنمية الذي روج له البنك الدولي عقب حدوث الأزمة الآسيوية (في صيف 1997) والأزمة الروسية (1998) الأمر الذي يوحي أنه جاء رد فعل لهاتين الأزمتين أيضا[2].

مهما اختلفت آراء المفكرين والاقتصاديين لتعاريف التنمية الاقتصادية، فإنها جميعا تهدف إلى إحداث تغيرات عميقة في البنيان الاقتصادي، والانتقال من وضع اقتصادي إلى آخر أحسن، ولتحقيق ذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حتى تكون أكثر شمولا واستمرارا، ويجب أن تستند إلى سياسات تنموية ملائمة تستمد قوتها من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، دون غياب مقوماتها وأهدافها الإستراتجية.

تعد قضية التنمية من أبرز المواضيع التي تشغل اهتمام المجتمع الدولي في الوقت الراهن، حيث فرضت نفسها على جدول الأعمال العالمي. فبعد ما كان ينظر إلى النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في عملية الدخل وكفى، ومهما اختلفت التسميات فإن المفهوم الحالي للتنمية يشمل جوانب عدة: اقتصادية، اجتماعية، وثقافية وبيئية وأخلاقية. ولقد ظهر الوعي الاجتماعي والدولي ابتداء من الستينات والسبعينات بالمشاكل التالية:

خطورة الصعوبات الشاملة المتعلقة بالبيئة، الحدود البيئية لنمط التنمية الصناعية (التلوث)، تعميق التفاوت بين الأغنياء والفقراء (التنمية البشرية)، واجب المحافظة على الموارد الطبيعية لفائدة الأجيال القادمة.

([1])Review of Joseph E. Stiglitz's Globalization and its Discontents

(W.W. Norton, New York and London)

([2]) البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم 1998.

كانت محصلة العمل الدولي في السبعينات والثمانينات بشأن العلاقات المتبادلة بين البيئة والتنمية، هنا بروز مفهوم التنمية المستدامة بشكل صريح وللتعمق في فكرة التنمية المستدامة أكثر يتعين معالجتها في الفصل الموالي.

مفهوم التنمية لم يعد مجرد مدلول نظري حكرا على الاقتصاديين، وأن المجتمع الدولي بفروعه المتعددة هو الذي ساهم أكثر من غيره في البلورة العلمية للمفهوم وإدماجه ضمن الاعتبارات والمشاكل الرسمية في الدول النامية، ولنذكر على سبيل الدليل على ذلك أجندة القرن الحادي والعشرين للتنمية المتواصلة التي صدرت عن مؤتمر البيئة والتنمية "قمة الأرض" في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل في يونيو 1992، حيث ظهر مفهوم التنمية المستدامة الذي ترتكز على المواءمة بين التوازنات البيئة والسكانية والطبيعية.

لذا تعرف بأنها: "التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية".

وسبب اعتناء التنمية المستدامة بالسكان والبيئة هو أن السكان في تزايد مستمر بينما الموارد الطبيعية تتناقص بشكل فضيع، ولذا فإن أحد أهدافها الرئيسية هو الوصول الى معدل نمو سكان ثابت على مستوى العالم، لأنه كما زاد السكان زاد استهلاك الموارد الطبيعية بشكل أكثر (استنزاف) وزاد تلوث البيئة وإهدار الطاقات البيئة الممكنة، كما تعالج التنمية المستدامة مشكلة الفقر المتعلقة بالسكان لأن العيش في وسط من الفقر والحرمان إنما يؤدي إلى استنزاف الموارد وتلوث البيئة، بهذا المعنى فنجد أن التنمية المستدامة تسعى إلى استغلال الموارد بشكل أكفأ مع الحفاظ على البيئة ومعالجة نواحي الفقر التي يعاني منها الكثير من البلدان.

وقد حاول اقتصاديون عديدون تحديد استراتيجية التنمية المستدامة وأبعادها وكذلك مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية عموما والتنمية المستدامة خصوصا وسوف نتناول ذلك في المباحث الموالية.

المطلب الثالث: التنمية المستدامة كانبثاق فكري

على الرغم من أن مفهوم التنمية المستدامة قد يكون مفهوما حديثا، فإنها لا تمثل ظاهرة حديثة، بل هي موجودة منذ القدم، حيث كان واقع ظهور هذا المفهوم عما نتج من أنظمة الإنتاج، ونماذج الاستهلاك المتبعة من أضرار واضح بالمواد النادرة والتنوع البيولوجي والثقافي، وما استقر في أدبيات الاقتصاد من إهمال البيئة وعدم العقلانية في استغلالها ينجم عنه تكاليف باهظة للجيل الحالي والأجيال المقبلة

الفرع الأول: التنمية المستدامة في الوثائق والمؤتمرات العالمية:

قبل التطرق لتعريفات التنمية المستدامة يجب إلقاء نظرة تاريخية عن تطور هذا المفهوم عبر الزمن حتى وصل إلى ما هو عليه الآن، حيث مر بعدة ملتقيات عالمية ووطنية في الاتفاق معنى التنمية المستدامة نذكر من أهمها:

سنة 1972: مؤتمر أستوكهولم:[1] مفهوم التنمية المستدامة، برز أول ما برز خلال مؤتمر أستوكهولم سنة 1972 حول البيئة الإنسانية، الذي نظمته الأمم المتحدة، بمثابة خطوة نحو الاهتمام العمالي بالبيئة، تحت عنوان "الإنسان والبيئة" حيث كان الحدث قفز بمسألة البيئة إلى البعد الدولي، وشمل الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو على حد سواء ولكن الاتحاد السوفياتي وحلفائه لم يشاركوا فيه.

ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم.وتم الإعلان عن أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، ومن ناحية أخرى انتقد مؤتمر استكهولم الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية[2]، وقد صدرت عن هذا المؤتمر أول وثيقة دولية، تتضمن هذه الوثيقة مبادئ العلاقات بين الدول، والتوصيات التي تدعو كافة الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث البيئية والعمل على تحسينها.

أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة *، تتمثل وظائفه الرئيسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة ومتابعة البرامج البيئية، وجعل الأنظمة والتدابير البيئية الوطنية

(1)Karen Delchet, quéest ce que le développement durable, Edition AFNOR, France, 2003, p5.

(2) سليمان الرياشي، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 19، ص 238.

*PNUE (United Nation Environment Programme)

والدولية في الدول المتخلفة تحت المراجعة المستمرة، فضلا عن تمويل تلك البرامج ورسم الخطط والسياسات التي يستلزمها ذلك[1].

ونقدم فيما يأتي توضيحا موجزا لأهم ما جاء في تقرير حدود النمو (1972)[2]:

1. صدر هذا التقرير عن نادي روما، وهو مؤسسة عالمية غير حكومية ذات مكانة مرموقة تضم مجموعة ابرز علماء ومفكري العالم في مجالات الاقتصاد والاجتماع والبيئة والعلوم الزراعية والبيولوجية، ففي عام 1972 أصدر النادي تقريره الفريد (حدود النمو) الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية، وأنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك فان الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجات المستقبل، وأن استتراف الموارد البيئية المتجددة (المزارع، المراعي، الغابات، مصايد الأسماك) والموارد غير المتجددة (رواسب المعادن، حقول النفط والغاز الطبيعي، طبقات الفحم) يهدد المستقبل.
2. أوضح التقرير دور السكان واستهلاك الموارد والتلوث البيئي والتكنولوجيا في التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمي والبشرية، كما عالج موضوعات: السكان، والطاقة، والموارد المعدنية، والإنتاج الزراعي، والإنتاج غير الصناعي، وتلوث البيئة. وقد ارتكزت رسالة التقرير على فكرة محدودية الموارد، وأنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك الحالية، فان الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجات المستقبل، وأن استتراف الموارد البيئية المتجددة والموارد غير المتجددة يهدد المستقبل[3].

رغم أن مفهوم التنمية البشرية لم يرد صراحة في وثائق المؤتمر إلا أننا نستنتج ذلك ضمنيا من خلال المبادئ:

المبدأ الأول: "للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة في ظروف عيش مناسبة وفي بيئة تسمح نوعيتها بالحياة في ظل الكرامة بتحقيق الرفاه"

المبدأ الخامس: "استغلال الموارد غير المتجددة للأرض على نحو يصونها من النفاذ في المستقبل ويكفل إشراك البشرية قاطبة في الاستفادة من هذا الاستغلال"

أما المبدأ الثامن: "للتنمية الاقتصادية متطلبات الاجتماعية لضمان بيئة مواتية لعيش الإنسان وعمله"

(1) محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ورسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية، 2002، ص 113.
(2) دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000، ص 13-14.
(3) ميدوزا وآخرون، حدود النمو، ترجمة سعد الأريل، مصراتة، الدار الجماهيرية للطباعة والنشر والتوزيع، 1986.

- سنة 1973: قانون حماية الحيوانات المهددة بالانقراض: الصادر عن الولايات المتحدة الأمريكية يقضي بحماية المخلوقات النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض. ويرجع مفهوم التنمية المستدامة أساسا إلى أحد دعاة التوفيق بين البيئة والتنمية "اغناسي ساكش "الذي عمل في سنوات السبعينات على النهوض بالتنمية الايكولوجية بشكل محسوس خاصة في دول الجنوب، حيث أسس سنة 1973 بباريس المركز الدولي للبحث في التنمية والبيئة.
- سنة 1974 إعلان كوكويك:[1]

يهدف إلى تبيين العبرة في التنمية وهي يجب على أن لا تكون التنمية سوى تطوير الأشياء ولكن الهدف الحقيقي هو تطوير الإنسان لأن المجتمعات لها احتياجات أساسية تكمن في الغذاء، السكن، الملبس والصحة والتعليم، ومنه فكل عملية تنمية لا تهدف إلى تحقيق هذه الحاجيات الأساسية أو بالعكس تهدف إلى تدميرها تعتبر تحويل لفكرة التنمية المستدامة. وبالرجوع إلى ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الصادرة في 12 ديسمبر 1974 الذي يعد من الخطوات الهامة للأمم المتحدة في إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وأوصى بتهيئة الظروف المناسبة لإقامة هذا النظام إنما يتطلب التعجيل في التنمية الاقتصادية للدول النامية وحماية البيئة والحفاظ عليها وزيادة قدرة الانتفاع بها. ومما تضمنه هذا المؤتمر ما يؤكد على أن البيئة والتنمية يكملان معا واجبا ومسؤولية دولية، وواحدة من المقومات الأساسية التي يقوم عليها العمل الدولي[2].

- سنة 1976: مؤتمر حول السكن

أول مؤتمر عالمي يهدف إلى وضع وتبيين العلاقة بين السكان والمناطق السكانية والبيئة

- سنة 1977 مؤتمر للأمم المتحدة حول ظاهرة التصحر:

منذ سنة 1977 بدأ المركز الدولي للبحث في التنمية والبيئة بباريس، بنشر مجلات التنمية الايكولوجية تحت عنوان "إستراتيجية التنمية البيئية" تتناول السبل الكفيلة للتوفيق بين البيئة والاقتصاد مع اقتراح استراتيجيات لإخضاع القرارات الاقتصادية للمتطلبات المستعجلة في الحفاظ على البيئة.

والواقع أن مفهوم التنمية البيئية ليمجد صدى واسع خصوصا في الدول الأنجلو سكسونية بخلاف مفهوم التنمية المستديمة الذي لاقى رواجا أكبر[3].

([1])www.raddac.org/document/les-10-001.pdf, (05-05-2008) (réseau d'information pour le développement durable en Afrique).

([2]) إبراهيم محمد العنافي، البيئة والتنمية: الأبعاد القانونية والدولية، العدد 110 أكتوبر 1992، ص 120.

([3]) محمد فائز بوشدوب، مرجع سابق، ص 16.

- سنة 1979 توقيع اتفاقية تقر بوجود التلوث الهوائي والعابر للحدود والإقرار بأن هذه الظاهرة ظاهرة بيئية تهدد حياة الإنسان ناتجة عن النشاط الصناعي لهذا الأخير.
- سنة 1980 المنظمة العالمية للمجتمعات الطبيعية: هي منظمة غير حكومية تهدف إلى حماية الحياة الطبيعية والحفاظ على التنوع البيئي، ويعتبر إنشاؤها محطة مهمة في تطور مفهوم التنمية المستدامة، لأنها أول من طرح مفهوم التنمية المحتملة أي النمو الذي تستطيع البيئة تحمله دون أن يحدث لها إنهاك ما.
- سنة 1981 اجتماع المنظمة العالمية للصحة: اعتمدت إستراتيجية عالمية للصحة تحت عنوان "الصحة للجميع" تقضي إلى الوصل سنة 2000 بضمان مستوى صحي لجميع سكان العالم يسمح لهم بالقيام بأعمال إنتاجية لبرنامج اقتصادي واجتماعي.

صدر عن الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية في عام 1981 "تقرير الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة (1981)" تم للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة، كما تم أيضا بيان أهم مقوماتها وشروطها. والتنمية المستدامة كما جاء تعريفها في التقرير "بأنها السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية، مع الأخذ في الاعتبار قدرات النظام البيئي يحتضن الحياة وإمكاناته". لقد تأثر تعريف التنمية المستدامة الوارد في هذا التقرير بالاستعمال المكثف لمفهوم الاستدامة في الزراعة، إذ أخذ التقرير يؤكد ضرورة المحافظة على خصوبة الأرض الزراعية والسعي من أجل الإبقاء على هذه الخصوبة ومراعاة حدودها وتنوعها[1].

- سنة 1982 اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار والمصادقة عليه بستة قواعد بيئية وإجراءات لمحاربة التلوث البحري
- سنة 1983 تأسيس وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية: أصدرت افيي بيان لها يؤكد أن الزيادة في نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون والغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري الناتج عن النشاط الصناعي أساس لسبب زيادة عامة في حرارة الكرة الأرضية.

أما اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التي تشكلت في عام 1983 برئاسة جرو هارلم بروتلاند، رئيسة وزراء النرويج السابقة، والتي كلفت بإعادة دراسة مشكلات البيئة والتنمية الحادة فوق كوكب الأرض، فصاغت اقتراحات عملية لحل هذه المشكلات وضمان استمرار هذا التقدم الإنساني من خلال التنمية، دون تعريض موارد الأجيال القادمة للنضوب

(1) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، تقرير لجنة برنتلاند حول مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، الكويت، مطابع السياسة، 1989.

- سنة 1984 مؤتمر دولي حول البيئة والاقتصاد: تم تنظيمه من طرف منظمة التعاون والتنمية الأوروبية "O.C.D.E"[1] أصدر تقريرا ينص على أن الاقتصاد والبيئة يجب أن يتماشى في خط متواز ويجب الاهتمام بهما بصفة متساوية. ونشير الى ان هذا المؤتمر وضع اللبنة الأولى في تقرير "بروتلاند" مستقبلنا للجميع
- سنة 1985 التسيير المسؤول: خطوة استباقية قامت بها الوكالة الكندية لمنتجي المواد الكيميائية، هذه الخطوة تقر مجموعة قوانين موجهة إلى منتجي المواد الكيميائية للحفاظ على البيئة. ومجموعة القوانين هذه تم العمل بها في عدد كبير من دول العالم نظرا لإثبات نجاعتها.
- سنة 1986 مؤتمر النمسا حول التغير المناخي: تم تنظيمه من طرف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجلس العالمي لعلماء البيئة. أصدر تقريرا حول زيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون وغازات أخرى مسببة بظاهرة الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي.
- سنة 1987: برتوكول مونريال حول المواد الكيميائية والغازات التي تنظر بطبقة الاوزون
- سنة 1987 اتفاقية بال "سويسرا" تقر بضرورة مراقبة شديدة لتنقل النفايات الخطيرة ويمنع تصدير النفايات الخطرة من الدول المتقدمة نحو الدول السائرة في طريق النمو، وذلك لمنع تخزينها بصفة نهائية.
- سنة 1987 لجنة الاستشارة للتنمية: لجنة منبثقة عن منظمة التعاون والتنمية الأوروبية O.C.D.E أدخلت تدابير وقوانين لحماية البيئة والتنمية في السياسات الأوروبية الموحدة.
- سنة 1987 صدر "تقرير مستقبلنا المشترك"، عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التي تشكلت في عام 1983. وكانت رسالة التقرير هي الدعوة إلى أن تراعي تنمية الموارد البيئية الحاجات المشروعة للناس في حاضرهم، من دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على العطاء الموصول لتلبية حاجات الأجيال القادمة من الأبناء والأحفاد[2].

كما أشار التقرير إلى أن الوقت قد حان للمزاوجة بين الاقتصاد والعلاقة بين الناس والبيئة، لكي تتحمل الحكومات والشعوب مسؤولياتها الخراب البيئي، وأيضا عن السياسات التي تهدد استمرار بقاء الإنسان.

([1])réseau d'information pour le développement durable an Afrique, Op. cit.

([2]) عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، بيروت، يناير، ص 1993.

هذا التقرير وضع العلاقة بين المسائل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية. ويجب الإشارةإلىأن له الفضل في شمول وبروز مفهوم التنمية المستدامة على الصعيد العالمي وأعطى تعريفا واضحا وشاملا للتنمية المستدامة، حيث يمكن أن نستخلص من هذا التقرير ما يلي:[1]

1. التعاون الدولي لتجاوز مشكلة الفقر
2. التوازن بين النمو الاقتصادي والمجال البيئي والمجال الاجتماعي
3. الاستغلال العقلاني والمستديم للموارد بطريقة تسمح بدوامها للأجيال القادمة
4. تكييف النمو السكاني مع إنتاج الغذاء خاصة في الدول النامية "تثبت معدل النمو الديمغرافي".
5. تغير أنماط الاستهلاك وجعلها أكثر ملاءمة للبيئة
6. التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية
7. الاتجاه نحو التكنولوجيا النظيفة

- سنة 1988 تأسيس مجموعة خبراء ما بين الحكومات، توكل إليه مهمة دراسة التغيرات المناخية بهدف وضع تحديد المعطيات العلمية والاقتصادية والتقنية والاجتماعية التي تلعب دورا مهما في هذا المجال
- سنة 1990 مؤتمر الأمم المتحدة: صدر فيه تقريرا بأن الأخطار البيئية الحالية لها تأثير على الأجيال اللاحقة
- سنة 1992 قمة الأرض: مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (C.N.U.E.D) في عاصمة البرازيل "ريوديجانيرو" تحت رئاسة "موريس سترونغ" هذه القمة جمعت أكثر من 20000 شخص و 1800 منظمة غير حكومية. ومنذ هذا التاريخ تم ادخل انشغالات التنمية المستدامة في الاعلام الدولي وأصبح مصطلح التنمية المستدامة مرجعا للنقاش التنموي ونقطة أخرى للتفريق بين الدول النامية والمتخلفة، وأدرج المؤتمر قضايا البيئة والتنمية ضمن مفهوم التنمية المستدامة التي تهدف إلى:[2]

1. تلبية الحاجات الأساسية
2. تحسين مستويات المعيشة
3. تحسين حماية وإدارة النظم الايكولوجية
4. تحقيق مستقبل أكثر أمانا ورفاها.

([1]) نفس المرجع السابق، ص 95.

([2])Karen delchet, op. cit, p7.

وأضفى المؤتمر على مفهوم التنمية المستدامة طابع الشرعية على المستوى الدولي، وربط البيئة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعا إلى المشاركة الشعبية في سياسات التنمية، وكذلك في النصيب العادل لثمارها، وتمخض عنه جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الذي يعد خطة عمل عالمية شاملة للقرن الحادي والعشرين في مجال التنمية المستدامة أقرها زعماء العالم في قمة الأرض، وتتضمن الخطة العلاقة بين البيئة والتنمية في نطاق واسع من المجالات، وتحدد الأهداف المنشودة في كل مجال. وقد قسم جدول أعمال القرن الحادي والعشرين إلى أربعة أجزاء رئيسية تحتوي على أربعين فصلا يتضمن كل منها بيانا بالأهداف المنشودة في مجال محدد، وقائمة الاستراتيجيات والأنشطة الواجب إتباعها لتحقيق هذه الأهداف المرجوة.

ويتضمن الجزء الأول من الجدول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة، ويشتمل على سبعة فصول. فيما يستعرض الجزء الثاني موضوع الحفاظ على الموارد وإدارتها في خدمة التنمية، ويتضمن أربعة وعشرين فصلا. بينما يناقش الجزء الثالث دعم دور الفئات الرئيسية، ويحتوي على عشرة فصول. ويتناول الجزء الرابع الوسائل والأساليب المطلوبة للتنفيذ ويتضمن ثمانية فصول[1].

وانبثقت عن قمة الأرض لجنة التنمية المستدامة التي أخذت تعنى بوضع الأسس والمعايير والمؤشرات التي تساعد الدول في التعرف على التقدم المحرز في جوانب مسيرة وتطور التنمية المستدامة.

هذا المؤتمر الذي ضم 178 دولة و110 رئيس دولة وحكومة انبثق عنه:[2]

- تقرير ريو ديجانيرو: تضمن هذا التقرير سبعة وعشرين مبدأ كلها تتمحور حول اعتبار الإنسان مركز الاهتمام في جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- المصادقة على توصية المذكرة (21)، (21) Agenda [3]: وهو برنامج عمل للقرن الحادي والعشرين حيث تسمى مذكرة (21) أو برنامج عمل (21)، تعتبر هذه المذكرة ركيزة التنمية المستدامة. وهي برنامج عمل يهدف إلى مساعدة الحكومات والمنظمات والمتعاملين الاقتصاديين والمتعاملين الاجتماعيين في تحقيق على أرض الواقع طريقة تنمية جديدة تتركز على حماية البيئة ومحاربة الفروقات الاجتماعية، فهي مكونة من 40 فصلا من أهم هذه الفصول، الفصل الأول والثاني، حيث تنص هذه المذكرة على وجوب:

([1])United Nation, « Agenda 21 : Programme of Action for Sustainable Development », United Nation Conference on Environment and Development (Rio de Janeiro, Brazil : 14-30 June 1992).

([2]) نفس المرجع السابق. ص 96

([3])Tabet- Aulmahi, développment durable et stratégie de l'environment, Edition OPU Alger, 1998, p 71.

1. خلق شراكة عالمية من اجل تنمية مستدامة
2. ضرورة خلق وتنظيم الموارد المالية الجديدة

- هناك أيضا اتفاقيات جانبية تم إمضاؤها خلال المؤتمر الدولي نذكر منها:

1. –اتفاقية حول التنوع البيولوجي: تقضي بضرورة حماية التنوع البيولوجي على مستوى الكرة الأرضية حيث بينت التقارير أنه نظام متكامل وهش في نفس الوقت.
2. –اتفاقية التنوع المناخي: تبين أن هذه الظاهرة خطرة على وجود الإنسان، وأن تغيرات المناخ هو المتسبب الأساسي فيها وعليه الواجب محاربتها
3. –اتفاقية حول الغابات: التي تقضي بحماية الغابات نظرا لأهميتها في التنوع البيولوجي ودورها الهام في ظاهرة تغير المناخ.

وقد تضمنت أجندة قمة الأرض الوسائل التي تساعد العالم على مواجهة التحديات التي يتوقع أن يواجهها خلال القرن الواحد والعشرين، وأكدت وثيقة المؤتمر على المبادئ الرئيسية التالية:[1]

1. اعتبار قضية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية بهدف تحقيق التنمية المستدامة
2. منح أولوية خاصة ورعاية لأحوال وأوضاع البلدان النامية والبلدان الأكثر فقرا
3. تعاون الدول في مجال صحة وسلامة النظام الايكولوجي للأرض
4. سن التشريعات الفعالة بشأن حماية البيئة بواسطة جميع الدول
5. تعاون دول العالم لإقامة نظام اقتصادي يراعي تحسين أحوال البيئة ووقف تدهورها
6. سن الدول قانونا وطنيا يحدد المسؤولية والتعويض فيما يتعلق بضحايا التلوث وأضراره
7. رفع شعار "أن المسؤول عن إحداث التلوث هو الذي يتحمل وحده من حيث المبدأ ومسؤولية هذا التلوث" وما ينجم عنه من آثار وأخطار
8. إيجاد دور حيوي للنساء والشباب في إدارة وتنمية البيئة
9. حماية الشعوب التي تقع تحت وطأة الاضطهاد والسيطرة والاحتلال
10. اعتبار أن السلم والتنمية وحماية البيئة أمور مترابطة بشكل وثيق بحيث لا تتفكك عن بعضها البعض.

(1)زكريا طاحون، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، مطبعة ناس بعابدين، ط1، القاهرة، 2005، ص 51.

وقد أرفقت بإعلان ريو خطة عمل مفصلة عرفت باسم "جدول أعمال القرن الواحد والعشرون" (Agenda 21)، وهي عبارة عن وثيقة رسمت للعالم الطريق الذي يجب سلوكه بغية تحقيق التنمية المتوافقة مع المتطلبات البيئة، وهذا بالتركيز على العناصر التالية[1]:

1. التعامل مع قضايا البيئة والتنمية بطريقة متوازنة تعمل على إشباع الحاجات الأساسية وتحسين مستويات المعيشية للمجتمع، وفي نفس الوقت حماية وإدارة أفضل لأنظمة البيئة
2. ترسيخ إدارة سياسية على أعلى مستوى، تعني بتفعيل التعاون بين الدول ودراسة قضايا التنمية بأبعادها المختلفة: الاقتصادية والاجتماعية دون إغفال الإطار البيئي
3. الإقرار بأن التنمية المستدامة هي في المقام الأول مسؤولية الحكومات إلا أن جهود الحكومات الوطنية يجب أن تتكامل مع جهود المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني
4. توفير المساعدات المالية الكافية للدول النامية حتى تتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جهة، والتغلب على الآثار السلبية للمشكلات البيئية من جهة أخرى.

- سنة 1993: أول اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالتنمية المستدامة. هذه الجمعية التي تم خلقها لمراقبة ومتابعة أعمال (CNUED) مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. وذلك لتحسين التعاون وتوحيد القرارات ما بين الحكومات فيما يخص قضايا البيئة
- سنة 1994 اتفاقية ALENA: هي اتفاقية للتبادل الحر في أمريكا الشمالية دخلت حيز التنفيذ سنة 1994 اللافت للانتباه هو أنها احتوت على اتفاقية ثانوية تتبع عنها إنشاء جمعية لجنة التعاون البيئي (CCE).
- سنة 1995 المنظمة العالمية للتجارة: الإقرار بوجود علاقة مباشرة بين التجارة الدولية والبيئة والتنمية
- سنة 1995 قمة دولية حول التنمية الاجتماعية: انعقدت هذه القمة في الدنمارك بمدينة كوبنهاجن في عام 1995، وقد ركزت على جوانب تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية من خلال تأكيدها على أهمية المعاملة المنصفة للأفراد والجماعات، للمرة الأولى تم اتفاق المجموعة الدولية

(1) نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية (المبادئ والممارسات)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص 27-28

على المضي في برنامج لمحاربة الفقر وترسيخ العدالة الاجتماعية، وتمخضت هذه القمة عن الالتزامات الآتية:[1]

1.القضاء على الفقر في العالم

2.العمالة التامة

3.الاندماج الاجتماعي، بما في ذلك تكافؤ الفرص

4.المساواة بين المرأة والرجل

5.توفير فرص حصول الجميع بشكل منصف على التعليم ذي النوعية الجيدة والرعاية الصحية

6.تسريع خطى للتنمية في أقل البلدان نموا

- سنة 1996: ISO 14001: تم المصادقة عليه رسميا على أنه مواصفة دولية يتم الحصول عليها بصفة إرادية لتووطين نظام تسيير البيئي في المؤسسة
- سنة 1996: اجتماع بيلاجيو: يعد هذا الاجتماع الذي انعقد بمدينة بيلاجيو الايطالية عام 1996 من أوائل المحاولات للنزول بمفهوم التنمية المستدامة إلى أرض الواقع، حيث اجتمع فريق دولي من خبراء القياس والباحثين في مركز الدراسات والمؤتمرات التابع لمؤسسة روكفلر لاستعراض التقدم وتجميع الخبرة المكتسبة.

وقد أسفر الاجتماع عن مبادئه العشرة المشهورة، فالمبدأ الأول يبدأ بتأسيس رؤية للتنمية المستدامة وأهداف واضحة قابلة للتنفيذ، بأمل أن تتحقق هذه الرؤية على أرض الواقع بدلالة وحدات اتخاذ القرار. أما المبادئ من الثاني الى الخامس فتؤكد الحاجة الى دمج مكونات المنظومة الشاملة، مع التركيز عمليا على القضايا ذات الأولوية. والمبادئ من السادس حتى العاشر تتناول تقييم القضايا الرئيسية، وضرورة ضمان الاستمرارية في قدرات التنفيذ[2].

- 1997 قمة لدول أمريكا اللاتينية: عقدت هذه القمة في سانتاكروز في بوليفيا، جمعت كل من دول أمريكا اللاتينية وهي تهدف إلى توحيد جهود هذه الدول للوصول إلى تنمية مستدامة في المنطقة
- 1997 الجمعية العامة الأمم المتحدة: عقدت كنقطة مراقبة للتطورات التي وصلت إليها تطبيق توصيات أجندة التي تم نشرها في قمة ريو، وصادقت على التطبيق المتواصل أجندة 21 دون اتخاذ أي قرارات جديدة.

([1]) United Nation, « Report of world Summit for Development », (Copenhagen, Denmark : 6-12 March, 1995).

([2]) أسامة الخولي، البيئة والتنمية المستدامة، السجل العلمي لندوة البيئة والمتطلبات الاقتصادية والدولية، أبوظبي إدارة البحوث والدراسات، ديوان ولي العهد، 2002، ص 51.

- 1997 برتوكول كيوتو: من 01 إلى 10 ديسمبر 1997 في مدينة كيوتو في اليابان. يعتبر مؤتمر بيئي تحت رعاية الأمم المتحدة، حيث شارك فيه 160 دولة. الهدف هو تخفيض انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الدفيئة أي زيادة درجة الحرارة في الكوكب. حيث تم إمضاء اتفاقية حول التغيرات المناخية سميت بروتوكول كيوتو التي تدعو فيها الدول الصناعية إلى تخفيض نسبة انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الانحباس الحراري بنسبة 5% وذلك مقارنة بالانبعاثات التي سجلت سنة 1990 في فترة محددة بين 20085-2012 وكذلك فتح عملية التبادل بحقوق التلويث، ومنح شهادة تخفيض الانبعاثات بالنسبة للدول المصنعة وإعطاء ميكانيزمات تطور بدون تلويث بالنسبة للدول النامية[1].
- قمة الألفية 07 سبتمبر 2000: قمة الأمم المتحدة بشأن الألفية: أشارت قمة الألفية التي انعقدت بمبنى الأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر 2000 (والتي شارك فيها 191 دولة منها 147 ممثلة برؤسائها ورؤساء حكوماتها) إلى دعم مبادئ التنمية المستدامة المنصوص عليها في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، ومما اشتملت عليه الأهداف الإنمائية للألفية هدف يتعلق بالاستدامة البيئية، وينص على دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية، وتلافي الخسارة في الموارد البيئية. وتعهدت فيه المصادق عليه والتي سميت إعلان الأمم المتحدة للألفية. ونسجل كذلك الأهداف الاجتماعية التي برزت في هذه القمة بقوة حيث تم تسطير 8 أهداف للتنفيذ إلى غاية 2015[2].

الأهداف الثمانية لقمة الألفين 2000[3]:

1. القضاء على الفقر المدقع والجوع في كافة أنحاء العالم.
2. ضمان مستوى تعليمي والتعليم المجاني وخاصة الابتدائي للجميع
3. ضمان وحماية العدالة بين الجنسين وخاصة حماية حرية المرأة
4. خفض نسبة الوفاة المبكرة خاصة للأطفال أقل من 05 سنوات
5. تحسين الصحة وحماية الأمومة والطفولة
6. محاربة مرض فقدان المناعة المكتسبة وحمى المستنقعات والأمراض الأخرى.
7. ضمان محيط بيئي صحي دائم

(1) زكريا طاحون، مرجع سبق ذكره، ص 52.

(2)http:// www.un.org/arabic/document/JARes/55/a-res-55-002.pdf (04-05-2008).

(3)http:// www.docces-ods.un.org/access.nsf/get?open&jn=no263691

8. تطبيق على أرض الواقع شراكة مستدامة من اجل البيئة

- سنة 2002 المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة "جوهانسبورغ": تعتبر قمة التنمية المستدامة التي انعقدت بمدينة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا في الفترة من 26 أوت إلى 04 سبتمبر 2002، من بين أضخم المؤتمرات الدولية في هذا المجال، حيث ساهم فيها 104 من رؤساء الدول والحكومات، إضافة إلى ممثلي 174 بلدا، وقد بلغ المسجلين لحضور القمة 65 ألف شخص من بينهم 10 آلاف مسؤول حكومي و6 آلاف صحفي، وقد حضرها نحو 15 ألف شخص يمثلون مختلف المنظمات غير الحكومية وجمعيات المحافظة على البيئة[1].

استعرض المؤتمر التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة، وتقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وصدر عن القمة خطة عمل أطلق عليها اسم "خطة جوهانسبرج" التي تستهدف الإسراع في تنفيذ ما تبقى من الأهداف والأنشطة الواردة في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وذلك بالعمل على كافة المستويات، وفي إطار من التعاون الدولي والإقليمي، كما أكدت القمة ضرورة أن تستكمل الدول وضع إستراتيجية التنمية المستدامة قبل حلول عام 2005. وما يشار إليه، أن الأمين للأمم المتحدة آنذاك، طرح في مؤتمر جوهانسبورغ خطة عمل من 10 نقاط ركزت على [2]:

1. توظيف العولمة في خدمة التنمية المستدامة
2. القضاء على الفقر
3. تحسين المعيشة في المناطق الحضرية والريفية
4. تغيير عادات الإنتاج والاستهلاك المضرة بالبيئة
5. تسهيل وصول الفقراء إلى المياه النظيفة ذات التكلفة المعقولة
6. توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية
7. تقديم الدعم المستدام لتنمية إفريقيا
8. الاهتمام بقضايا البيئة والصحة
9. الاهتمام بقضايا التنمية في الدول الفقيرة
10. حماية الموارد الطبيعية

(1)Karen delchet, Op.cit., p8 et 9.

(2) زكريا طاحون، مرجع سبق ذكره، ص 54.

بحيث أعلن الاتحاد الأوروبي عن نيته في تخصيص مبلغ 700 مليون دولار، لمساعدة هذه الدول في تعزيز مشاريع الطاقة المستديمة، والولايات المتحدة الأمريكية عن إسهامها بمبلغ 90 مليون دولار لتنمية الفلاحة المستديمة[1].

ورغم هذه الوعود والتعهدات المنبثقة عن القمة، فإنه من المؤسف القول بأن المؤتمر انتهى تقريبا عند النقطة التي ابتدأ منها واكتفى بإقرار مبادئ عامة غير ملزمة من بينها خفض عدد المحرومين في العالم من العناية الصحية والمياه النقية إلى النصف بحلول عام 2015، كما تجاهلت الوثيقة الختامية للقمة تحديد حجم المساعدات المالية التي تلتزم بها الدول الغنية تجاه الدول الفقيرة لمساعدتها على تفعيل الحركة التنموية بها[2].

- سبتمبر 2007: مؤتمر الأمم المتحدة في اسبانيا جميع الدول المهتمة بالتصحر
- سبتمبر 2007: عقد مؤتمر خاص بالمنظمات غير الحكومية « ONG » بمقر الأمم المتحدة في نيويورك خرج هذا المؤتمر ببيان يبين أن ظاهرة تغير المناخ ظاهرة عالمية وستؤثر على الجميع[3].
- سبتمبر 2007: عقد مؤتمر تحت عنوان "المستقبل بين أيدينا" للتصدي إلى ظاهرة تغير المناخ والنتائج السلبية التي تنجر عن هذه الظاهرة كخطوة لتحضير مؤتمر بالي Bali الخاص بالتغيرات المناخية
- أكتوبر 2007: المؤتمر الدولي الثاني لتغير المناخ والسياحة حيث تطرق إلى التأثيرات السلبية التي سيؤدي إليها تغير المناخ خاصة على قطاع السياحة. الذي يعتبر قطاع هش ويتحكم في نجاحه المناخ بدرجة كبيرة نذكر المؤتمر عقد في دافوس –سويسرا–

الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة:

لقد ارتكزت النظرة التقليدية للتنمية على تطوير وإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الإمكانيات والهياكل لصالح المجتمعات والأفراد في الوقت الراهن، من دون الأخذ بعين الاعتبار الأجيال المستقبلية، ولا الجوانب البيئية، الأمر الذي أدى إلى تبلور مفهوم جديد للتنمية اقترن باسم "التنمية المستدامة".

(1) صالح فلاحي، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر، مجلة الحقيقة الصادرة عن جامعة أدرار، العدد الثاني، مارس 2003، ص 205.
(2) أحمد خيضر، هموم أمنا الأرض، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد 100، جانفي 2003، الكويت، ص 42
(3) http:// www.onu.org/arabic/climatechange/2007highlevel

وإذا كانت التنمية المستدامة كمفهوم يعتبر قديما قدم الزمان، فإنه كمصطلح يعد ابتكارا جديدا يرجع الفضل فيه إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية الذي انعقد في استكهولم سنة 1972، أين أصبح هذا المصطلح محل اهتمام وواحد من الأفكار التي تربط بين البيئة والتنمية الاقتصادية، وقد أصبحت الاستدامة منذ هذا المؤتمر تمثل منهجا للتنمية التي تعنى بقضايا الفقر والبيئة والمساواة[1].

لم يكن مصطلح التنمية المستدامة معروفا في ادبيات التنمية قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض) في ريو دي جانيرو في عام 1992 والذي حظي بدعاية إعلامية كبيرة.

ومنذ ذلك الوقت استحوذ مفهوم التنمية المستدامة على اهتمام واسع من قبل المنظمات والهيئات والمعاهد الدولية والإقليمية والمجتمع البحثي والجمعات البيئية والمهنية علاوة على اهتمام مؤسسات المجتمع المدني.

نظرا لحداثة وعمومية مفهوم التنمية المستدامة فقد تنوعت معاينة في مختلف المجالات العلمية والعملية، فالبعض يتعامل مع هذا المفهوم كرؤية أخلاقية والبعض الآخر كنموذج تنموي جديد، وهناك من يرى بأن المفهوم عبارة عن فكرة عصرية للبلدان الغنية، مما أضفى على مفهوم التنمية المستدامة نوع من الغموض ولإزالة ذلك يتعين التعمق فيه أكثر ببيان مختلف التعاريف ووجهات النظر السابقة والحديثة.

لقد أصبح مفهوم التنمية المستدامة واسع التداول ومتعدد الاستخدام فالمشكلة ليست في غياب التعاريف وإنما في تعددها واختلاف معانيها فالتنمية المستديمة أو المستدامة هو ترجمة لا تستجيب للمصطلح الانجليزي (Sistainable Développement) الذي يمكن ترجمته أيضا بالتنمية "القابلة للإدامة، "الموصولة"، أو القابلة للاستمرار ولقد تم اختيار "مستدامة" لأنه مصطلح الذي يوفق بين المعنى والقواعد النحوية[2].

لقد تم تعريف مصطلح التنمية المستدامة من قبل العديد من الباحثين والمؤسسات العلمية، وتشترك أغلب هذه التعريفات في الكثير من القواسم المشتركة إلى الحد الذي يجعلنا نقر بأنها مترادفات، إن مصطلح التنمية المستدامة جديد الاستعمال حيث تعددت التعاريف الخاصة بتحديده ومن بين العديد من التعاريف نذكر أشهر تعريف للتنمية المستدامة والذي ذاع صيته في الأوساط الأكاديمية والمهنية، هو ذلك التعريف الذي ورد سنة 1987 في تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية المعروف "بتقرير لجنة

(1) صالح فلاحي، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر، مجلة الحقيقة الصادرة عن جامعة أدرار، العدد الثاني، مارس 2003، ص 193.

(2) عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر، 1994-2004، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، (غ،م)، 2005، ص 24.

بروتلاند"، حيث عرف التنمية المستدامة على أنها: التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحالي (الحاضر) دون الإضرار والمجازفة بقدرة الأجيال القادمة (المستقبل) على الوفاء باحتياجاتها"، وتعرف بأنها: "تلبية احتياجات الحاضرين دون المساس بمقدرة الأجيال المستقبلية لضمان استمرارية إنتاجية الموارد الطبيعية، وفيما يخص تلبية احتياجاتهم"[1].

ويتجلى لنا من هذا التعريف بعد النظر والرؤية المستقبلية لضمان استمرارية إنتاجية الموارد الطبيعية والحفاظ على حقوق الإنسان. أي أنها عملية تغيير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتكييف التنمية التكنولوجية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم

ويندرج تحت هذا التعريف الموجز عددا من القضايا المهمة التي توصل اليها تقرير بروتلاند الشهير في عام 1987[2].

1. التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة ولسنوات معدودات، بل للبشرية جمعاء، وعلى امتداد المستقبل البعيد.
2. هذه التنمية هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها.
3. مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد
4. الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئيا.

ترتكز التنمية المستدامة على المواءمة بين التوازنات البيئة والسكانية والطبيعية، لذا تعرف بأنها: "التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية".

(1) صالح فلاحي، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار العدد 02، مارس 2003، ص 75.

(2) عبد الصمد نجوى وطلال مقضي بطاينية، الإدارة البيئية للمنشآت الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافسي، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 08-09 مارس 2005، جامعة ورقلة، ص 135.

وقد عرفت التنمية المستدامة بأنها "التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار والتي لا تتعارض مع البيئة وتؤكد على الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية"[1].

وفي تعريف آخر يمثل محاولة للربط ما بين البيئة والتنمية الاقتصادية، تعرف التنمية المستدامة على أنها الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق ايجاد وسيلة لإحداث تكامل بين البيئة والاقتصاد[2].

عرف الاقتصادي الشهير روبرت سولو الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1989 التنمية المستدامة بأنها "عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي". وأكد سولو أنه عندما نتكلم عن الاستدامة فلا مناص من أن نأخذ في الاعتبار ليس الموارد التي نستهلكها اليوم وتلك التي نورثها للأجيال القادمة فحسب، بل ينبغي أيضا أن نوجه اهتماما كافيا إلىنوعية البيئة التي نخلفها للمستقبل، تلك البيئة التي تشمل إجمالي الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، بما في ذلك المصانع والمعدات والتكنولوجيا السائدة وهيكل المعرفة. من هذا المنطلق، يرى سولو أن التنمية المستدامة تتحول إلى مشكلة للادخار والاستثمار، لأنها ترتبط بالاستهلاك الحالي والمستقبلي لمختلف الموارد[3].

عرفت اللجنة العالمية التنمية المستدامة "بأنها تنمية تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجات الخاصة" وقد انتهت اللجنة في تقريرها المعنون بمستقبلها المشترك إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق مستديم للتقديم البشري لا في أماكن قليلة أو بضع سنوات قليلة، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد[4] .

أما تعريف "وليم رولكز هاوس"، مدير حماية البيئة الأمريكية، فيشير إلى أن التنمية المستدامة "هي تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتاه متكاملتا وليستا متناقضتين". ومن ثم يمكن القول أن التنمية المستدامة تستدعي التحقيق الآني للمتطلبات البيئية والاقتصادية[5] .

([1])محمد كنفوش، الاقتصاد الخفي وأثاره على التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص 28.

([2])نفس المرجع السابق، ص 29.

([3])عبد القادر محمد عبد القادر، قضايا اقتصادية معاصرة، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، 2005، ص 205.

([4])حرفوش سهام يوباية ذهبية ريمة، صحراوي إيمان "الإطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسها" مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف يومي 7-8 أفريل 2008.

([5])عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، 2007، ص 25.

ويعرف البنك الدولي التنمية المستدامة بأنها تلك "العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن"، حيث إن رأس المال الشامل يتضمن: رأس مال صناعي (معدات وطرق... الخ)، وبشري (معرفة ومهارات)، واجتماعي (علاقات ومؤسسات)، وبيئي (غابات ومرجانيات)[1].

كما تعرف التنمية المستدامة بأنها "إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة، فهذه التنمية تحافظ نعلى الأراضي والمياه والنبات والموارد ولا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية"[2].

التنمية المستدامة هي تنمية لخدمة الأجيال الحالية بشكل لا يضر بمصالح الآجال القادمة، أي ترك المصادر المتوفرة الآن وللأجيال القادمة وبنفس الوضع الذي هي عليه أو أحسن، وأن يوضع في الحسبان عند اتخاذ قرار التنمية الأبعاد الاجتماعية والبيئية لجانب الأبعاد الاقتصادية[3].

ومن هذه المفاهيم نلاحظ أن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية كالتنمية الاقتصادية أو التنمية الاجتماعية أو الثقافية، بل هي أشمل من هذه الأنواع فهي تنمية تهتم بالأرض ومواردها من جهة وتهتم بالموارد الأرضية.

التعريف المادي للتنمية المستدامة: رغبة من بعض المؤلفين لجعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى التحديد وضعوا تعريفات ضيقة لها تنصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة، ويؤكد هؤلاء المؤلفين على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تؤدي إلى تناقص جدوى استخداماتها المتجددة بالنسبة للأجيال القادمة وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة مثل: التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية[4].

([1])زينب صالح الأشوح، التنمية المطردة والحفاظ تعلى البيئة من المنظور العالمي والمصري، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 12، العدد الثاني (القاهرة: ديسمبر، 2004)، ص 97.

([2])قالي نبيلة، "التنمية من النمو إلى الاستدامة" مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد جامعة سطيف أيام 7-8 أفريل 2008.

([3]) سلامة سالم سالمان، "تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة" أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقدة في الجمهورية التونسية سبتمبر 2006 ص 53

([4])عبد السلام أديب على الموقع:

http:// www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=4305 le 24-03-2008.

التعريف الاقتصادي للتنمية المستدامة: تركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على الموارد الطبيعية ونوعيتها.

بعض التعاريف الأخرى للتنمية المستدامة:

عرفها هرمان أنها: "العملية التي يتم بمقتضاها الحفاظ على التنمية النوعية في الفترة الطويلة والتي تصبح فيها النمو الاقتصادي مقيد بدرجة متزايدة بطاقة النظافة البيئية الاقتصادية الاجتماعية لأداء وظيفتين رئيسيتين في الجل الطويل وهما إعادة توفير الموارد الاقتصادية والبيئية واستيعاب فضلات النشاط البشري"[1].

تعريف هيئة الأمم المتحدة : عرف المبدأ الثالث في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو 1992 التنمية المستدامة بأنها: "القيام بعملية التنمية بحيث يكون هناك نمو متساوي للحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه كي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تكون الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها"[2].

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف وهو أن التنمية المستدامة هي: "التنمية التي تلي احتياجات الحاضر مع مراعاة تلبية احتياجات الأجيال القادمة في المستقبل". من خلال هذا التعريف فإن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق التنمية حيث أن هذه الأخيرة تحترم الطبيعة وتحافظ على مواردها بشكل يضمن دوامها حتى تتمكن الأجيال المقبلة من ممارسة حقها في التنمية دون أن يمنع ذلك من استمرارية التنمية الاقتصادية

وتأسيسا على ما سبق يتضح: أن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتسم بالاستقرار، وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء والخبراء على إبرازها، مثل التنمية الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، بل هي تشمل كافة هذه الأنماط، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها وتنهض بتنوع لموارد البشرية وتقوم بها، فهي تنمية تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية.

([1])محمد فائز بشدوب، مرجع سبق ذكره، ص 29.

([2])ف. دوجلاس موشيست، "مبادئ التنمية المستدامة"، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط1، القاهرة، 2000، ص 17.

خلاصة:

إذا كان مصطلح العولمة حديثا فان المسار الذي يعبر عنه يعتبر قديما، ذلك أنه إذا كانت العولمة ظاهرة تقارب واتصال بين المجتمعات على المستويين المحلي والعالمي، فهي إذا قديمة قدم الحضارة الإنسانية لكن ارتباطها بالنظام الرأسمالي كتعبير عن مرحلة من مراحل تطور هذا الأخير، جعلها تأخذ معنى الانفتاح والتحرر خاصة من قيود الدولة وتدخلاتها، لذلك يرجع بعض الباحثين بدايتها الفعلية إلى بداية النظام الرأسمالي وعلى رأس هؤلاء "ايمانويل فالرستاين" أصبح مفهوم العولمة بعدها، يتداخل مع مفاهيم أخرى ابرزها المجتمع المدني (المحلي والعالمي) الدولة، التنمية، الحكم.

ولعل أكثر التطورات مدعاة للاهتمام والتحليل ظهور مفاهيم جديدة مثل التنمية المستدامة، الحوكمة، ما بعد الدولة حيث مهدت هذه الأخيرة للانتقال إلى مرحلة ما بعد السلوكية في التنمية وما تبعه من تغير في التصور النظري لدور الدولة في التنمية وقد أدى ذلك إلى تحول التركيز والاهتمام من التنمية السياسية إلى التنمية الاقتصادية، وأصبح المتغير السياسي متغير تابع بصورة مطلقة للمتغير الاقتصادي، فالإصلاحات الهيكلية هي أساس التحول الديمقراطي والخوصصة هي مقدمة للتعددية وحرية المشاركة هذا ما سيتم توضيحه في محتوى الفصلين الآتيين.

الفصل الثاني

الدول النامية بين المرتكزات النظرية ورهانات العمل المحلية

موضوع الدولة الوطنية أو الدولة القومية كونها فاعلا أساسيا – حسب المنظور الواقعي – في حقل العلاقات الدولية ووحدة تحليل رئيسية أو نواة التحليل المهمة والفعالة، أصبح يستحوذ بدوره على هامش كبير من الجدل حول موقعها في قلب التحولات الحاصلة على المستويين الدولي والعالمي خصوصا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فالدولة الوطنية وعلى مر الأزمنة وباختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية تضطلع بأدوار عديدة وهامة في حياة الأفراد والجماعات، وعلى الخصوص في العصر الحديث، وذلك من خلال جملة الوظائف التقليدية المنوطة بها والمخولة لها من تخطيط ورقابة وتوجيه واحتكار العنف، وضبط الحياة العامة داخل إقليمها المحلي وخارج حدودها الوطنية من خلال عنصري السيادة والسلطة.

من أجل فهم الجدل النظري الذي يحاول هذا الفصل معالجته بشأن العلاقة الجامعة بين عنصر الدولة والتحديات والتحولات بصفة أعم، هذا يستدعي إطارا منهجيا وعلميا يمكننا من فهم المسارات النظرية والدلالات المرجعية حول مفهوم الدولة ودلالاته من خلال فحص الأصالة المعرفية لعنصر التحليل ثم فهم التفكيكات البنيوية المتضمنة في المشهد لهيكل أو بنية العلاقات الدولية، بما يستدعي التضمين النظري لمقاربات أزمة تفسير وفهم المسافات المتجاورة بين التصلب والمرونة حول طبيعة الدولة الوطنية، هل هي فاعل أساسي في العلاقات الدولية أم هي فاعل الى جانب فواعل أخرى اكبر منها.

المبحث الأول: طبيعة المرتكزات النظرية في تحديد مفهوم الدولة.

يمثل عنصر المفهوم في أية دراسة عاملا مهما ومحوريا، من أجل استبيان عقد الصلة بين العنصر المتغير والعنصر الثابت في تحليل وفك التفاعل وحجم الغموض في الموضوع محل الدراسة، وفي موضوعنا هذا سوف نتطرق لعنصر أو مفهوم الدولة الوطنية أو القومية بالاصطلاح الغربي، بما يخدم وجهة الإشكالية بطبيعة الحال، وقد تعددت أوجه تحديد وضبط هذا المفهوم ولم يحصل الاتفاق حول مسألة تحديد مفهوم واحد للدولة بين مختلف الأطياف والمساقات التي تناولت صياغات متباينة ومتقاربة في الموضوع، فقد قام "ماكيفر" بالكشف عن سبعة استعمالات، في حين يشير "جيسوب" إلى ستة مفاهيم وذلك في الأدبيات الماركسية، أما "كلارك" و "دير" فقد استطاعا تحديد ثماني عشرة نظرية مختلفة عن الدولة، وقد تمكن "تيتوس" أن يفرز مئة وخمسة وأربعين تعريفا منفصلا للدولة. [1]

المطلب الأول: مرتكزات المداخل النظرية الغربية

تعد الدولة واحدة من المفاهيم القليلة في الفكر المعاصر التي تتناقض وتتضارب حولها وجهات النظر حتى انه لم تتمكن أي من وجهات النظر هذه في صياغة نظرية للدولة تتجاوز به ما تعيبه عن غيرها فليس غريبا إذا ان تتعدد التعريفات والنظريات لصياغة ذلك للوصول الى فهم نشأة وتطور الدولة كمفهوم دال على الحداثة في الفكر الغربي.

الفرع الأول: حول تعدد المفاهيم

من حيث الجانب اللغوي للمصطلح "دولة" في اللغات الأجنبية يعني State باللغة الإنجليزية وEtat باللغة الفرنسية، وهي من أصل لاتيني statuts والتي تشير إلى فكرة الوقوف واستقرار الوضع، في حين كلمة دولة في اللغة العربية تفيد نقيض هذا المعنى تجلت بمعنى السلطة والغلبة في فترة الانحطاط التي تلت انهيار الخلافة الإسلامية وتفككها [2]

---

[1] حسن لطيف كاظم الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، (الإمارات العربية المتحدة، دار الكاتب الجامعي، الطبعة الأولى، 2002)، ص27.

[2] اسماعيل كرازدي، العولمة والسيادة، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، السنة: 2003/2002، ص32.

ويتفق معظم دارسي موضوع الدولة رغم اختلافهم في وجهات نظرهم حول المحددات والمرتكزات النظرية حول كون مفهوم الدولة يتجه إلى أن يتجسد في ثلاثة مستويات هي: الدولة كائن حي، والدولة بمثابة جهاز آلي تتبنى وظائف آلية كإقرار السلم والأمن والنظام، ومعنى الدولة كائن افتراضي تمتلك شخصية قانونية تكسبها جملة صلاحيات [1].

أما المسألة الأخرى فتتعلق بالجانب الاصطلاحي، وفكرة الدولة ترجع إلى عهد الفكر الإغريقي منذ أن نظر لها أفلاطون (427-347 ق.م) في مؤلفه "الجمهورية". لكن الدكتور "راغب نبيل" يرى أن المفهوم الحديث لمصطلح "دولة" كمنظومة سياسية واضحة المعالم لم يتبلور إلا في القرن السادس عشر وتبعا لذلك، تضمن مصطلح "دولة" مفهومين رئيسيين مرتبطين كل منهما بالآخر ارتباطا عضويا:

المفهوم الاول: يتضمن الدلالة على مجموعة من البشر لهم خصائص تميزهم ونعني بذلك"الدولة–الأمة".

المفهوم الثاني: يعد أكثر وضوحا ودقة يتضمن الدلالة على أجهزة الحكومة في أمة معينة، أي "الدولة – الحكومة"، وهذا التجمع البشري في دلالة المفهوم الأول يخضع لنظام تشرف عليه السلطة في الدولة التي لا يمكن أن تسير زمام أمورها من دونها. [2]

وفي هذا الصدد يرى الدكتور "حسن لطيف كاظم الزبيدي" أنه ينبغي في الحديث عن المفهوم الاصطلاحي للدولة State النظر إلى معنيين متداخلين:

الأول: هو أن الدولة تعني الجهاز أو التنظيم الذي تلجأ إليه الحكومة أو السلطة كي تمارس احتكارها للاستعمال الشرعي للعنف. أما المعنى **الثاني:** فيكاد يكون مرادفا لمعنى المجتمع، وهو بذلك يقضي بأن المنظومة الاجتماعية كلها خاضعة للحكومة أو السلطة. ويمكن إبراز مضمون مفهوم الدولة النظري بشقيه من خلال فروع ظاهرة السلطة السياسية في المجتمع البشري في شكل ركن مادي واخر معنوي.

---

[1] نفس المرجع، ص32

[2] نبيل راغب، هيبة الدولة، التحدي والتصدي، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 2004)، ص31.

الفرع الثاني: حول تعدد المداخل النظرية للتحليل.

إن إشكالية تحديد مفهوم الدولة القومية أو الوطنية دفع بمعظم دارسي ومتتبعي الفكر السياسي أو التاريخ السياسي لنشوء السلطة السياسية إلى تصور أربعة مسارات نظرية تنتمي إليها معظم الكتابات الغربية [1]وهي بمثابة مرتكزات تحليلية لظاهرة الدولة ولا تكاد بذلك تخرج عنها معظم أفكارهم:

المسار الأول: الاعتماد في دراسة الدولة على عنصري أو عاملي القوة والقهر، وتستند هذه الدراسات على الفصل الكامل بين الحكام والمحكومين، من روادها نجد "مايكل" و "موسكا" و "باريتو" صاحب نظرية الرواسب والمشتقات، وهذا التيار يتغلغل في أوساط الفكر الاجتماعي الغربي في السبعينيات من القرن العشرين، وهو يحتمل ضمنيا إلغاء مفهوم الطبقة كلية.

المسار الثاني: طروحات المدرسة التعددية التي تنطلق من مسألة تبرير الدولة الدستورية في ظل الليبيرالية، وهذه المدرسة تتصور أن عامل القوة الاجتماعية موزع بشكل واسع في المجتمع بين فئات وتنظيمات متفاوتة القوة الاجتماعية، ويدعو معظم رواد هذه المدرسة إلى ضرورة الحفاظ على الدستورية الديمقراطية مع نقطة خلاف رئيسية تتمثل في مدى تدخل الدولة في الاقتصاد والمجتمع.

المسار الثالث: يتأسس على اعتبار الدولة أداة في يد الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج أو اعتبارها متغيرا بنائيا في الصراع الطبقي، وهي – تخدم من خلال القيام بوظائفها الطبقة المسيطرة والنظام الرأسمالي ويتجسد هذا الاتجاه في أفكار المدرسة الماركسية التي قد تتباين وجهات نظرها حول بعض القضايا، غير ان رؤيتها تشترك في قضية دور الدولة والصراع الطبقي [2]

المسار الرابع: ويشمل أفكار مدرسة التحديث والتي تعود بجذورها النظرية إلى أراء "إيميل دور كايم" (1858 – 1917) و "ماكس فيبر" (1864 – 1920)، وتلقى رواجا كبيرا في الغرب، وهي تركز على استقلالية الدولة التي تجسدها مؤسسات ذات طبعة عقلانية، بحيث تكون ممارسة القوة نتاجا للتنظيم البيروقراطي، هذه المسارات الأربعة هي بمثابة محصلة كبرى وعامة لمجمل تصورات وتمايزات الأفكار البحثية الغربية منذ عهد الإغريق، وتأسيسا على ذلك، يعتبر "أفلاطون" أول من نظر لموضوع الدولة في كتاباته الفلسفية السياسية بصورة مباشرة، وهو بذلك يحدد مفهومين للدولة:

(1) حسن لطيف كاظم الزبيدي، مرجع السابق، ص27.
(2) حسن لطيف كاظم الزبيدي، نفس المرجع، ص27.

1. مفهوم الدولة المثالية (في كتابه الجمهورية)
2. مفهوم الدولة المركبة في كتابه القوانين إضافة إلى الدولة المختلطة أو المتوازنة، والتي تتضمن مبدأ سيادة القانون، كذلك أفكار أرسطو (374 – 322 ق.م) حول الإجابة على التساؤل "لماذا الدولة؟"، فوجد أن المجتمعات الإنسانية هي بالضرورة مجتمعات سياسية لا تستطيع العيش دون دولة [1]

إضافة إلى إسهامات المدرسة الرواقية حول فلسفة مفهوم جديد هو الدولة العالمية القائمة على عنصرين: دستور (القانون الطبيعي) والمساواة، وبالنسبة للرومان يستعملون كلمة "الشأن العام" وقد ولدت فكرة الدولة من خلال قانون الشعوب المؤكد على الحقوق الفردية والفردانية غير أنهم بقوا متأثرين بالفكر اليوناني السابق لعهدهم.

كما يتأكد تعلق مفهوم الدولة بالحق الإلهي في ممارسات السلطة عند القديس "سانت أغسطين" (354 – 430م)، فخلال العصور الوسطى كان سائدا في أوربا ذلك الصراع الديني والزمني بين السلطة الدينية لم يدم طويلا بل ساهم في عدة عوامل رئيسة هيأت إمكانية مركزية السلطة وتقويض سلطة الكنيسة والإقطاع في أواخر العصر الإقطاعي بما مهد لظهور الدولة القومية.

ويرى بعض المفكرين والباحثين أن المفاهيم والإسهامات الفلسفية السابقة على ظهور مفهوم الدولة الوطنية المعاصرة مختلفة وبعيدة إذا اعتبرنا الدولة الوطنية مجموعة من الأجهزة المركزية، تمارس سلطاتها وفقا لمبدأ السيادة على إقليم معين تحتكر في داخله الاستخدام الشرعي لوسائل القسر الفيزيقي الذي يمكنها من أن تكون سلطة فيما يتصل بصناعة القوانين وتطبيقها،

ذلك أن الأصل التاريخي للدولة المعاصرة هو ذلك النموذج الذي ساد في نهاية الإقطاع وتزامن مع نشوء الرأسمالية في أوربا،[2] فقد تميزت مفاهيم الدولة في المرحلة الأولى (مرحلة الإقطاع) بطبيعة الدين التبشيرية كما هو مجسد في أفكار "هيجل" 1770– 1831 حول كون الدولة مشيئة الله في الأرض، غير أن استعانة أباطرة وملوك أوربا بالطبقة الوسطى، مكنت من تأكيد النزعة المركزية ومخاطبة الشعوب بضرورة إنشاء مجالس تمثيلية لها، وهذا ما تجسد حقيقة في ألمانيا من خلال الأفكار اللوثرية وبريطانيا البروتستانتية والكالفينية في فرنسا وسويسرا مما شجع على ازدهار الرأسمالية، وازدهار اللغة المشتركة والتاريخ المشترك، مما أسس لنهوض أمم متمايزة.

[1] المرجع نفسه، ص ص 28-29.
[2] حسن لطيف كاظم الزبيدي، نفس المرجع، ص37

إذا يمكن القول أن أهم مفرزات توافق الرأسمالية والدولة في أوربا بوجود الطبقة البورجوازية هو مؤسسة مبدأ القومية وعلمانية النظم السياسية وتحقيق سلطان مركزية الدولة الوطنية على كافة وحداتها.
على وجه العموم ومن خلال توصيف أهم مرتكزات تحديد مفهوم الدولة في الفكر الغربي، فإن مفهوم الدولة لدى المدرسة التجارية على المستوى الاقتصادي يتصف بالطابع البراغماتي العملي، كونه يبرر الدور التدخلي الواسع للدولة في الحياة الاقتصادية، والتنظير لحركات التوسع الاستعماري لنهب ثروات الشعوب وتحقيق الفائض الاقتصادي، وبالتالي فهي تتناول الدولة من جهة المفهوم المبرر لكافة وسائل وآليات استجلاب القوة، أما على المستوى السياسي لمفهوم الدولة، فيتجسد في أفكار كل من "نيقولا ميكيافيلي" (1469- 1527) و"جون بودان 1530- 1596).

ركزت أفكار "ميكيافيلي" على ضرورة الفصل بين السياسة والدين أو الأخلاق "الغاية تبرر الوسيلة"، أما أفكار "جون بودان"، فقد تركزت حول مفهوم السيادة الذي يشير إلى السلطة العليا، والتي تباشرها الدولة دون قيد على رعاياها.

أما مدرسة الفيزيوقراط (المدرسة الطبيعية) فكانت تتصور مفهوما للدولة من خلال عدم تدخلها في الحياة الاقتصادية وشعارها دع الطبيعة تعمل وحدها ودع الأمور تمر من غير تدخل ونجد من بين مفكريها "فرانسوا كيناي" (1694-1774)، و"آدم سميث" (1723-1790) هذا الأخير الذي أسس لفكر جديد أعاد بناء المنظومة الفكرية الاقتصادية و السياسية وفق طرح مبادئ المدرسة الكلاسيكية التي تدعو إلى عدم تدخل الدولة، لكن فقط تتبنى نشاطا تنظيميا للآليات الفعلية في الممارسات العامة[1].

وفي بحث المرتكزات المفاهيمية للفكر الماركسي حول موضوع الدولة، نجد كتابات كل من "انجليز" (1820-1895)، ولينين (1870-1924)، وماركس (1818-1883)، وحسب كارل ماركس فإن الدولة نشأت في العصور الوسطى وتطورت في القرن التاسع عشر مع تطور العداء بين رأس المال والعمل، واتخذت الدولة لنفسها أكثر فأكثر صبغة القوة العاملة لآلة حكم طبقي من أجل قمع العمل فالصفة القمعية هي الأقرب لوصف سلطة الدولة التي تساوي آلة الحرب القومية لرأس المال ضد العمل.[2]

(1) حسن لطيف كاظم الزبيدي، المرجع نفسه، ص39.
(2) نفس المرجع، ص44.

كما يتصور "ماركس" أن السلطة السياسية هي التعبير الرسمي عن الخصوصية الطبقية في المجتمع الرأسمالي، أما "أنجلز"، فيتصور الدولة على أنها ثمرة المجتمع نفسه في مرحلة معينة من مراحل تطوره، وهو يتفق مع "لينين" و "ماركس" في كون الدولة أداة للسيادة، ومن حيث المميزات على أنها أداة تضطلع بالسلطة وأجهزتها القمعية، أما من حيث موقعها التاريخي فهي ظاهرة تاريخية لها بداية ولها نهاية.

ومن إسهامات المدرسة الماركسية، تصور "أنطونيو غرامشي" حول كون الدولة تتبلور استنادا إلى القوى الاقتصادية وعلاقات الإنتاج السائدة، ما يفرض جملة أطر تنظيمية، دون أن تكون الدولة مجرد انعكاس ميكانيكي لهذه القوى والعلاقات، وهو يميز بين نمطين من الدولة [1]:

1. دولة محدودة الوظائف وتتسم بسيادة المجتمع المدني.
2. دولة منتشرة الوظائف وهو نموذج عرفته المجتمعات الشرقية القديمة.

أما الاتجاهات المعاصرة التي تتناول عنصر الدولة من حيث المفهوم فتشمل آراء رواد الاتجاه المؤسساتي، أمثال "جون كينيث جالبرت، "وليونيتيف" و "جوان روبنسون" و "توماس بالوا" وغيرهم ممن يتصورون مفهوما مؤسساتيا على التعاون المستمر بين الأجزاء المختلة من العضوية الاجتماعية، والدولة ينبغي –حسبهم– أن تتبنى سياسات معاصرة في مجالات إشرافها، وهنا يمكن أن نشير إلى الإسهامات المتجددة والقديمة – المعاصرة للعلامة ابن خلدون مؤسس علم العمران البشري حول نشأة السلطة والدولة وهو بذلك يتقاطع كمرجعية من خلال هذه الإسهامات مع الكثير من الأفكار الغربية التي تعتمده كمرجعية في تطوير أفكارها حول علم الاجتماع البشري، وهو يفسر نشوء المجتمع البشري بحاجة البشر للاجتماع والتعاون، فالإنسان مدني بالطبع أي لابد له من الاجتماع الذي هو الدنية وهو معنى العمران ويأتي هذا الاجتماع بغرض تحقيق حاجتين أساسيتين هما حاجته إلى الغذاء وحاجته إلى الأمن والدفاع عن النفس وهما ينتجان حسبه عبر التعاون والسلطة، فقد يستحيل بقاء الناس دون وازع أي حاكم يكون واحدا منهم له الغلبة والسلطان واليد القاهرة وبالتالي لا وجود للمجتمع من دون سلطة تحقق مطالبه الأساسية، ويؤكد ابن خلدون أن المنشأ الأساسي لأي سلطة لأي دولة لا يكون إلا نتاج حالة من العصبية داخل القبيلة أو العشيرة.

وانطلاقا من واقع المغرب الإسلامي بصورة خاصة يحلل ابن خلدون ظاهرة الدولة فيرى أنها تخضع في وجودها وفي أطوارها إلى مجموعة من العوامل والثوابت والقوانين والسنن، فالدولة تبعا لذلك

[1] حسن لطيف كاظم الزبيدي، المرجع نفسه، ص47.

تمر بعدة أطوار خلال عمرها هي: الطور الأول وهو طور الاستيلاء على الملك، والثاني هو طور الاستبداد والثالث هو طور الفراغ والطور الرابع وهو طور القنوع والمسألة، والطور الخامس طور الإسراف والتبذير، وكل هذا يصطلح عليه بمرحلة البناء والهدم. [1]

المطلب الثاني: الدولة النامية وإشكالية المفهوم والنظرية:

تحدد مجال نظرية التنمية منذ بدايتها الأولى فيما بعد الحرب العالمية الثانية بنطاق الدولة التي كانت خاضعة للنفوذ الأوربي مباشرة وقد أطلق على هذه الدول مفهوم الدول النامية.

الفرع الأول: مفهوم التخلف الاقتصادي:

هو انعكاس لحالة أو لظاهرة اقتصادية اجتماعية متدنية ومتأخرة عن مستوى تطورها وتقدمها تسود في زمان ومكان معين ولمجتمع أو دولة معلومة، أو مجتمع ودول محدودة.

1. **تعريف التخلف الاقتصادي** [2]: لا يوجد تعريف واحد للتخلف الاقتصادي يشمل كل ملامحه فهي تتعدد بتعدد المعايير المستند إليها، ويختلف الاقتصاديون في تعريف التخلف وتحديد معناه فمنهم من يذكر أنه اصطلاح يوصف به كثير من دول العالم التي يكشف تطورها على مدار الزمن عن ركود أو تدهور اقتصادي (البلد أو المجتمع المعتمد أساسا على الإنتاج الأولي لا على الإنتاج الصناعي، أو البلد الذي تكون موارده غير مستغلة أو غير مستخدمة استخداما كفئا وفقا للفن الإنتاجي الحديث).

- التخلف الاقتصادي هو ندرة شديدة في عرض رأس المال بالنسبة إلى عرض عناصر الإنتاج الأخرى، خاصة العمل، مع قياس ذلك على أساس تحديد نصيب الفرد من السكان من ذلك الرأسمال ومقارنته بالأرقام المماثلة في الدول المتقدمة.
- التخلف الاقتصادي يعكس انخفاض وتدني لمتوسط الدخل الحقيقي للفرد.
- التخلف الاقتصادي يعكس حالة انخفاض مستوى الإنتاج مع عدم عدالة توزيع الإنتاج القومي بين أفراد المجتمع إضافة إلى ركود النمو الاقتصادي.

[1] جمال شعبان، "المئوية السادسة لوفاة ابن خلدون 1332م-1406م: قراءة جديدة في فكر ابن خلدون"، في: مجلة المستقبل العربي، بيرا لوت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 329، جويلية 2006، ص ص 93-94.

[2] محمد أحمد الداوي، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص ص 2-4.

ويقترح سيمون كورنت ثلاثة تعاريف [1]:

- التخلف يعني الفشل في الاستفادة الكاملة من الإنتاج نظرا لتخلف المعرفة الفنية والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية.
- يعني التخلف الفشل في أداء الاقتصاد القومي بالمقارنة بالدول المتقدمة.
- يعني أيضا الفقر الاقتصادي أي الفشل في تحقيق الراحة المادية لمعظم سكان الدولة.

ويوجد تعريف آخر للتخلف الاقتصادي مثل انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن حد معين، ولكن هذا التعريف لا يعد دقيقا للحكم على التخلف فبعض البلاد المتخلفة المصدرة للبترول يرتفع فيها الدخل القومي بدرجة كبيرة.

2.أسباب التخلف الاقتصادي: لكل حالة مسبباتها المباشرة وغير المباشرة التي تسهم في تثبيتها ولكن عموما توزيع الأسباب كما يأتي [2]:

1. محددات البيئة السياسية.
2. ضعف الإنتاج وعدم كفاءته، ووجود جزء كبير من الثروات غير المستغلة.
3. ضعف الفن الإنتاجي وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة.
4. سيادة الثقافات غير الاقتصادية.
5. الزيادة السكانية والتخلف الاجتماعي.
6. انخفاض الدخل القومي.
7. محدودية مستوى التعليم.
8. البطالة بأنواعها.
9. الإنفاق الزائد.

3.نقد معايير التخلف: يعيش جزء من سكان العالم حياة مطمئنة هادئة في بيوت من عدة غرف ولديهم أكثر ما يكفيهم من الأكل والعيش واللباس ويتمتعون بصحة جيدة ودرجة معتبرة من الحماية المالية، بينما يعيش الجزء الباقي المقدر بأكثر من ثلاثة أرباع العالم اي5.5 مليون شخص حياة أقل حظا في السكن والأكل والصحة والتعليم والعمل وأملهم في حياة أفضل.

---

[1] المرجع السابق، ص4

[2] حسين عمر، التطور الاقتصادي، دار الفكر العربية، 1988، ص191

الملاحظ أن هنالك فروقا في المستويات المعيشية بين الدول النامية والمقدمة، إلا أنه من الخطأ استنتاج هذه الفروق على أساس اختلاف متوسط دخل الأفراد بين هذه الدول [1].

1. مستويات المعيشة تعتمد على متوسط استهلاك الأفراد وليس متوسطات دخولهم ففي حالة الدول أين مثلا تتبع سياسة تقشف الدعم سياسة الادخار وتشجيع النمو يكون الفرق بين متوسط الدخل الفردي ومتوسط الاستهلاك الفردي أكثر أهمية.
2. مستوى المعيشة يجب أن يكون ممثلا لمستوى معيشة الغالية العظمى من السكان وليس المتوسط الذي يمثل سوى الخط الوسطي خاصة حالة التوزيع اللامتساوي للدخل الوطني.

هناك صعوبات ناتجة عن مقارنة المنتوجات الحقيقية للدخول المتوسطة للأفراد لمختلف الدول منها[2]:

1. اختلاف الحاجيات من الغداء واللباس والسكن بين مختلف الدول ذات المناخات المختلفة والعادات والتقليد والثقافات والديانات المختلفة.
2. الفروق في مستويات التنمية والتبادل بين مختلف الدول المقارنة: مثلا قسم كبير من الإنتاج في الدول المختلفة يأخذ شكل اقتصاد "الكفاف" وبالتالي بأنه لا تدخل في حسابات الدخل القومي مع أنه من الضروري إدخاله في حالة المقارنة، ولكن عند إدخاله في المقارنة المستقبلية فأنها تضخم أرقام المحاسبة الوطنية دون أن تكون هنالك زيادة حقيقية في كمية الإنتاج بالمقارنة مع السابق بالإضافة إلى المصاريف الناتجة في محاولة إحصاء إنتاج قطاع الكفاف.
3. صعوبة المقارنة الناتجة عن معدل التبادل الذي في كثير من الأحيان هو معدل رسمي لا يعكس معدل التضخم المحلي وعلاقته بمعدل التضخم العالمي، فسعر الصرف الرسمي عادة هو محدد لا يخدم ميزان مدفوعات هذه الدول وسعر الصرف المبالغ فيه سوف يضخم الدخل الوطني الحقيقي بالمقارنة مع الدول الأخرى التي لها معدل تضخم أقل.
4. هناك أيضا قضية السلع والخدمات في الدول النامية التي لا تدخل في حركة التجارة الدولية، وبالتالي يكون مستوى أسعارها وتكاليفها بعيدا عن ذلك السائد على المستوى الدولي، في حين أنه في الدول المتقدمة هناك علاقة ارتباطية وطيدة بين اسعار السلع والخدمات المحلية ومستوى الأجور والإنتاجية

[1] المرجع السابق، ص192-196
[2] حسن إبراهيم عبيد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1990.

في قطاع التجارة الخارجية، نتيجة لذلك فإن أسعار السلع والخدمات المحلية في الدول النامية تكون أقل من قيمتها الحقيقية، فكلما كانت الدول أكثر فقرا أو كلما كان معدل دخلها القومي بالنسبة لتجارتها الخارجية أقل كان دخلها الحقيقي أقل.

4.دواعي دراسة ظاهرة التخلف: إن مفكري الدول النامية لعبوا دورا مهما في التنبه لما حولهم من مشكلات اقتصادية واجتماعية وأبرزوا في نصائحهم انعكاسات الآثار السلبية للتخلف وما يعنيه من عدم القدرة من الاستفادة الكاملة من موارد بلدانهم بسبب مقاومة المؤسسات الاجتماعية، وبينوا في كثير من كتاباتهم المقارنة الحقيقية بينهم وبين الدول المتقدمة، كما بينوا طرق التخلص من التخلف أو تخفيف آثاره الاقتصادية والاجتماعية، وفي الوقت نفسه بينوا ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية والاجتماعية قبل اهتمامهم بالتنمية الاقتصادية والسياسية. ومن دواعي دراسة ظاهرة التخلف ما يلي: [1]

– حالة الدول المختلفة بعد حرب العالمية الثانية وضرورة فعل شيء لإنقاذ هذه الدول، بحيث ظهر جليا نوع من الفجوة في متوسط دخل الفرد بين هذه الدول وبالتالي فجوة في مستويات المعيشة، مما أدى إلى الاعتقاد بأن انخفاض الدخول المتوسطة للأفراد في هذه الدول هو سبب حالة الانخفاض والركود في معدلات نموها، أي أن هناك نوع من الحلقة المفرغة.

– الاعتقاد أن الحل هو كسر هذه الحلقة المفرغة عن طرق جلب كبير للمعونات الدولية من أجل دعم الادخار المحلي. ويتمثل في الاهتمام الأكاديمي منذ نشأة علم الاقتصاد من أجل محاولة فهم أسباب التنمية والفوارق بين الدول المتخلفة والمتقدمة أي دراسة أسباب فقر الأمم.

الفرع الثاني: تعريف الدول المتخلفة:

البلدان المتخلفة هي تلك الأقطار التي يكون مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي متدني ومحدود حسب المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي سنتعرض لها في خصائص هذه الدول.

يمكن تصنيف العالم اقتصاديا من حيث اهتمام الدول بعملية التنمية إلى ما يأتي[2]:

[1] عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.
[2]-طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الطليعة، بيروت، 1986، ص21.

1. يشير تعبير العالم الأول إلى البلدان التي تتمتع بتطور صناعي وتكنولوجي كبيرين والتي استطاعت توفير حياة ذات مستوى عال لعدد كبير من مواطنيها وأن يعترف بهذا المستوى عالميا. وتعد الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وكندا أهم بلدان هذا العالم.
2. تلخيص معنى تعبير العالم الثاني بمجموعة الدول التي خاضت التجربة الاشتراكية، معارضة بذلك المنظومة الفكرية للعالم الأول. تتميز دول العالم الثاني عن دول العالم الأول برفضها لثقافة الليبيرالية وللرأسمالية المفتوحة، كما تتميز عن العالم الثالث بالمستوى التعليمي فيها وحجم دولها وقوتها النسبية.
3. استعمل تعبير العالم الثالث لأول مرة سنة 1952 في مقالة صدرت للاقتصادي والسكاني الفرنسي "ألفريد سوفي" في إشارة إلى الدول التي تنتمي إلى مجموعة "الدول الغربية" (أمريكا الشمالية وأوربا الغربية وأستراليا ...) وإلى المجموعة الشيوعية (الاتحاد السوفياتي والصين وأوروبا الشرقية ...). وقد استوحى سوفي هذه التسمية من الفئة الثالثة في المجتمع الفرنسي أثناء النظام القديم وقبل الثورة الفرنسية.
4. العالم الرابع أو الدول الأقل تطورا هي مصطلحات تستخدم للدلالة على تلك الدول التي تعاني وفقا للأمم المتحدة من أدنى المؤشرات فيما يتعلق بالتطور الاجتماعي والاقتصادي مع ترتيب متدني في قائمة التطور البشري بين دول العالم، وفي السنوات الأخيرة أصبح للعديد من الدول النامية ثقل في مجال التصنيع، فباتت تلك الدول تسمى دول صناعية حديثا، في حين ظهر مصطلح العالم الرابع للإشارة إلى بقية الدول النامية التي بقيت متأخرة عن ركب التصنيع وما تزال تفتقر إلى البنية التحتية الصناعية، وحتى تصنف دولة ما على أنها من دول العالم الرابع فإنها يجب أن تحمل المعايير الآتية[1] :

- متوسط دخل متدني للفرد (متوسط دخل وطني سنويا للفرد دون الـ 750$ لمدة ثلاث سنوات، ويلزم لتلك الدولة أن تحقق 900$ كمؤشر حتى تتمكن الخروج من قائمة دول العالم الرابع).
- ضعف الموارد البشرية (الاعتماد على مؤشرات التغذية، الصحة والتعليم).
- اقتصاد قابل للانهيار بسهولة (مثلا أن يكون اقتصادا معتمدا على إنتاج زراعي غير مستقر ويعاني من انعدام الثبات في الصادرات وإشكاليات أخرى).

[1] محمد عبد العزيز، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص20

- تمتاز تلك الدول بالفقر المدقع وظواهر مثل الصراعات كالحروب الأهلية والفساد الإداري الشديد مع الافتقار إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي.

الفرع الثالث: خصائص الدول النامية:

هي الدول ذات المستوى المعيشي المنخفض وتسمى أيضا دول العالم الثالث كما ورد سابقا تتسم في معظمها بسمات مشتركة نحددها فيما يلي[1] :

1. انخفاض الدخل القومي ومعدل نموه: وتتسم معظم الدول النامية بانخفاض مستوى دخلها القومي ونظرا لأن معدل نموها السكاني يعد مرتفعا فإن معدل نمو دخلها الفردي أيضا يتسم بالانخفاض.
2. ويعود ذلك بصفة أساسية إلى انخفاض كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع.
3. انخفاض إنتاجية القطاعات الخاصة: تسود ظاهرة تدني مستوى إنتاجية العمل في عدد من الدول النامية نتيجة ندرة الموارد الرأسمالية المكملة لعناصر الإنتاج كالعمل والأرض. ومن ثم يظهر مبدأ تناقص الإنتاجية الحدية في النشاطات الإنتاجية وخاصة الزراعية.
4. ارتفاع الأهمية بالنسبة للنشاط الزراعي: يمثل الناتج المحلي الزراعي مكانة رئيسية في إجمالي الناتج المحلي، ويتصف النشاط الزراعي بارتفاع نسبة العاملين مقارنة بالنشاطات غير الزراعية.
5. ارتفاع معدلات النمو السكاني: تسود ظاهرة ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول النامية حيث يتراوح (3.0% – 3.5%) مقارنة بـ 1% في الدول المتقدمة.
6. ضيق السوق المحلية والاعتماد المتزايد على السوق العالمية: يعود ضيق ومحدودية السوق المحلية لانخفاض القدرة الشرائية للأفراد، يترتب عليه آثار سلبية في مقدمتها عدم إمكان إقامة وحدات إنتاجية ذات طاقات تتسم بتدني التكاليف وفقا للمفهوم الاقتصادي، وعدم استفادتها من وفرات الإنتاج الواسع، كما تعتمد في تجارتها الخارجية على تصدير المواد الأولية واستيراد المواد المصنعة.
7. عدم كفاية البنى التحتية: تعاني من ظاهرة عدم كفاية وكفاءة البنى التحتية كمعدات الصحية والتعليمية، وضعف الوسائل التكميلية للعمليات الإنتاجية كالنقل والتخزين والطرق وغيرها.

[1]-سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص ص 302-300.

كما يمكن أن نلخص أهم الخصائص فيما يلي:

1.الخصائص الاجتماعية:

- انخفاض المستوى الصحي وارتفاع معدل الوفيات وارتفاع معدل المواليد.
- انتشار الأمية وعمالة الأطفال وغياب دور المرأة في العملية الإنتاجية.

2.الخصائص السياسية:

- الديكتاتورية وسيطرة فئة على الحكم.
- التبعية للخارج وعدم الاستقرار السياسي.
- الاقتصاد المزدوج.

3.الخصائص الإدارية:

- الفساد الإداري ونقص التنسيق وغياب الرقابة.
- نقص في كفاءة القيادات وانتشار الواسطة والمحسوبية.

4.الخصائص الاقتصادية:

- الاعتماد على الإنتاج الزراعي وضعف الإنتاج الصناعي.
- المديونية وانتشار البطالة.
- عدم العدالة في توزيع الدخل القومي وانخفاض في متوسط الدخل الفردي.

المبحث الثاني: الجدل النظري حول مفهوم ودور الدولة.

إن طبيعة المسارات النظرية الجدلية في تحديد مفهوم وأدوار الدولة في الدول النامية، تختلف عما هي عليه ضمن أطروحات الفكر الغربي، كون المسألة تنحصر أساسا في الجدل النظري المفاهيمي الذي تطرق له معظم باحثي الموضوع والقائم بالأساس بين أنصار نظرية التحديث أنصار نظرية التبعية مع عدم إغفال الاتجاه التعددي والمدرسة البنيوية المعاصرة في التجاذب الجدلي والتحليلي حول المفهوم العام للدولة.

المطلب الاول: أطروحات نظرية التحديث حول مفهوم الدولة.

في إطار سياسة بناء الأحلاف والقواعد العسكرية إبان الحرب الباردة، اكتسبت البلدان النامية التي أصبحت تعرف تحت اسم "العالم الثالث" أهمية خاصة في السياسات والتوجيهات الإستراتيجية الدولة للولايات المتحدة الأمريكية[1]، وضمن هذا السياق التاريخي الدولي، ظهرت نظرية التحديث، وأصبحت الإطار النظري السائد في الأوساط الأكاديمية لتوصيف ودراسة مجتمعات العالم الثالث، ومن راودها: "باي" و "الموند" و "شيلز" و "مور" و "هوسيتلز" و "أيزنشتادت" و "ماكليلاند"، وتمتد ابيستيمولوجية هذه النظرية إلى "دوركا يم" و "ماكس فيبر"، كما تطورت فيما بعد على يد "تالكوت بارسونز" وغيره.

يقوم مفهوم الدولة حسب هذه النظرية على أساس المقارنة بين مجتمعين[2] :

مجتمع تقليدي يحمل خصائص السيادة التقليدية، والسلطة تتوفر بشكل هرمي متمركزة في يد الجيش أو ملاك الأرض. مجتمع حديث والذي يظهر في صورة معاكسة للمجتمع الأول.

إذا مفهوم الدولة في الجدل القائم داخل نظرية التحديث يحظى بأهمية قصوى في تحليل هذا الموضوع، كون الدولة هي ذلك الإطار العام الذي يستطيع المجتمع من خلاله أن يحقق تكامله وأن يجمع أجزاءه المتنافرة، وهي بذلك تتوصل من خلال مداخلها الثلاثة المتمثلة في المدخلالانتشاري ومدخل المؤشرات النموذجية والمدخل السيكولوجي* إلى نموذجين للدولة، تقليدي وحديث ينتهي بالدولة إلى كيان مجرد يقع فوق الجميع، ويتمتع بالاستقلالية والعقلانية والتوازن بين الداخل والخارج، أي أن نظرية

[1] غسان منير حمزة سنو، علي أحمد الطراح، العولمة والدولة- الوطن والمجتمع العالمي: دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية، (بيروت: دار النهضة العربية، 2002) ص74.
[2] نفس المرجع، ص75

التحديث تتصور صورة مغايرة للدولة تحمل سمات الاستقلال النسبي عن باقي أشكال وأنساق المجتمع الأخرى، وهي تحتكر القوة في جماعة واحدة بطريقة غير ديمقراطية مع غياب قواعد الضبط العامة، وتقلص فعالية النظامين السياسي والقانوني ومبدأ الشرعية، ونظرا لقصور تصورات وأطروحات التحديثيين، وكنتيجة لذلك، ظهرت نظرية التبعية بمضامين جديدة أخرى.

المطلب الثاني: أطروحات نظرية التبعية.

على النقيض من نظرية التحديث وتحليلاتها، تأتي نظرية التبعية وهي تضم كل من البنيويين والماركسيين المحدثين، ويتأسس مفهوم الدولة على مدخل تفسير ظاهرة انتشار الحكم الفردي والاستبدادية في مناطق من العالم، وبالتقاطع مع صياغة الماركسية التقليدية، يصبح مفهوم الدولة يعني انعكاس لبناء اجتماعي تابع يخضع لنظام تقسيم العمل الدولي، بما يعني أن الدولة هي مقدار استخدام الموارد في التفاعل السياسي ببعديه الداخلي والخارجي، كما يضيف "أندري جندر فرانك" ضمن مدرسة التبعية مفهوما جديدا يتضمن فكرة (المركز – المحيط) [1]وذلك في سياق الطرح حول تطور التخلف وحسب "راؤول بريبش"، فإن بلدان المركز تتمتع ببناء اقتصادي وسياسي متجانس وهي قادرة على استيعاب مختلف التطورات والمتغيرات والتكيف معها، وعلى العكس من ذلك بالنسبة للدول الواقعة في المحيط فهي عاجزة مؤسساتيا وتنظيميا عن التكيف الإيجابي.

وبالتالي فإن نظرية التبعية تبحث في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في ظل ظروف التبعية، ومن خلال طرح "أندري جندر فرانك" فإن دور الدولة ووظائفها، ومدى تدخلها في الحياة خاصة الاقتصادية منها لا يتم في ظروف داخلية فقط، وإنما تتأثر حتميا بالظروف الخارجية المرتبطة بالنظام العالمي السياسي والرأسمالي.

غير أن الاتجاهات الحديثة والمدارس الفكرية المعاصرة في علم اجتماع التنمية [2]، والتي تضم النظرتين التعددية والبنيوية قد حاولت إيجاد تصور لمفهوم محدد للدولة في الدول النامية.

[1]غسان منير حمزة سنو، علي أحمد الطراح، المرجع السابق ، ص82

[2]حسن لطيف كاظم الزبيدي، المرجع السابق، ص56.

أما مفهوم الدولة لدى التعدديين، فإنه يقوم على ضرورة تحديث المؤسسات السياسية المرتبطة بعملية البناء الديمقراطي للوطن، فهناك أكثر من مجموعة تسيطر على السلطة رهينة بالموقف " وهي غير تراكمية[1].

وبالنسبة لأصحاب النظرية البنيوية، فإن مفهوم الدولة في العالم الثالث يتعلق بكونها أداة لخلق السلطة الاقتصادية والسياسية وتوزيعها.

بعد التطرق إلى المسارات النظرية والصور الجدلية حول مفهوم الدولة الوطنية، وذلك من أجل استبيان أوجه الاختلاف والتناظر والتقارب بينها، على اعتبار أن الدراسة تحاول تحليل تلك الانعكاسات الحاصلة على مستوى المفهوم والذي أصبح يتسم بالمرونة، وهذا ما تؤكده فعلا كل من النظرية التعددية ونظرية التحديث ونظرية التبعية والنظريات الكلاسيكية والماركسية وفكر ابن خلدون، وذلك بحسب قناعات المفكرين الغربيين وحجم إدراكا تهم لظاهرة السلطة السياسية وكذا تصورات منظري الدول النامية.

لذلك إذا كان مفهوم الدولة بصفة عامة بغض النظر عن طبيعته من حيث القومية أو الوطنية أو الإمبراطورية أو غير ذلك من الأشكال الأخرى المثبتة تاريخيا، قد تعرض للتغير، فما هي طبيعة المضامين حول مميزات الدولة الوطنية؟

المطلب الثالث: التعريف بالخصائص والأركان المميزة للدولة الوطنية.

إن موضوع الدولة الوطنية أو القومية لا يتضمن معنى دولة لقوم بالضرورة أو عرق واحد، باستثناء (إيسلاندا) التي تشكل المثال العرقي الأوحد على خريطة العالم لدولة قومية تتألف من شعب واحد في دولة واحدة[2] ، فجميع دول العالم تضم مزيجا من الأعراق والإثنيات والثقافات والديانات، لكن هناك عامل مهم يجعل من كل دول العالم دولا قومية أو وطنية، هو غياب عامل النقاء الثقافي أو ما يمكن تسميته عامل التجانس الثقافي الذي يدفع الدول إلى تبني مشروع (الوطني/ المحلي)، فالدولة – الوطن بنيت على مبدأ كون مواطنيها هم أعضاء لوطن معين ويعيشون ضمن حدود جغرافية معترف بها ومحددة[3].

---

[1] سمير أمين وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ديسمبر 2004)، ص112.

[2] سمير أمين وآخرون ، نفس المرجع، ص112.

[3] غسان منير حمزة سنو، علي أحمد الطراح، المرجع السابق الذكر، ص 19

يؤكد الدكتور "غسان حمزة" أن الدولة الوطنية تمثل المحور الأساسي لشرعية الدولة الوطن وقوتها، فالحكومات تسعى دائبة إلى تشكيل الأوطان ضمن حدودها السياسية من التركيز على التربية والتعليم، والخدمة العسكرية وتعزيز اللغات الوطنية، والمحافظة على التراث واستمرار يته وتمجيد الأمة بإقامة الاحتفالات الوطنية ونظم الأناشيد الوطنية[1]، وهذا ما يقع ضمن رموز وخصائص الدولة الوطنية باعتبار الوطن جماعة منظمة من الأفراد والمؤسسات ذات عواطف وآمال وأهداف مشتركة، ويملكون حسا وطنيا وهوية وطنية قائمة على أساس اللغة المشتركة والثقافة.

هذا من حيث الافتراضات والتصورات الجدلية حول طبيعة المنظومة المفهوماتية للدولة، كون الدولة الوطنية أو القومية حسب تعريف "نيلسون" هي تلك التي تقل نسبة سكانها الذين ينتمون إلى أصول عرقية واحدة عن 60% من مجموع السكان، وبهذا الحد يتأهل 108 فقط من مجموع 164 دولة (حسب إحصائيات 1985) لهذا الشرط، ويحدد نيلسون 58 دولة فقط لا تكتمل لها مصوغات القومية حيث لا توجد فيها جماعة عرقية واحدة تمثل 60%من مجموع السكان.

كما يمكن تحديد ثلاثة أنماط رئيسية للدولة الوطنية أو القومية، وهي: نمط وسيط، نمط ثنائي القومية ونمط متعدد القوميات.

أما النمط الوسيط فتشكل به جماعة عرقية واحدة ما بين 40% و60%من مجموع السكان ويصنف تبعا لذلك 18 دولة منها دولة الفيليبين والسودان والاتحاد السوفياتي سابقا.

بينما النمط الثنائي القومية فينحصر في وجود جماعتين عرقيتين تؤلفان معا أكثر من 65% من مجموع السكان، ويبلغ عدد هذه الدول 21 دولة من بينها بلجيكا وبيرو رفيجي.

في حين يتضمن النمط المتعدد القوميات حالة من التشرذم العرقي مثل الهند وماليزيا ونيجيريا، وتأسيسا على هذه التصنيفات، فإنه يمكن تقسيم العالم إلى صنفين:

الصنف الأول: يشمل دولا ذات جماعة عرقية واحدة سائدة تمثل 95% من السكان أو الدول القومية المثالية، ويحصر 23 دولة من هذا الصنف منها ايسلاندا واليابان، إضافة إلى غياب الحد المثالي في بعضها الآخر مثل: بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ونيكاراغوا وسريلانكا وزيمبابوي.

[1] سمير أمين، وآخرون، نفس المرجع، ص112

الصنف الثاني: والذي تتوزع فيه الجماعات العرقية الواحدة على أراضي عدة دول مثل الأمة العربية التي تضم أكثر من عشرين دولة عربية ذات أعراق متعددة، وتعتبر تبعا لذلك من الأمم المنقسمة وتشبه في ذلك الكوريتين (الشمالية والجنوبية) [1]

فضلا عن ذلك يرى أستاذ العلاقات الدولية الباحث "سعيد الصديقي" أن هناك نقطة اختلاف في طريقة تشكل الدولة الوطنية كون:

1. الدول القومية التي تأسست على عملية "بناء الدولة – الأمة مثال ذلك ألمانيا، ويتأسس هذا المفهوم على العناصر القومية المستمرة كاللغة والثقافة والهوية الوطنية.

2. الدولة القومية المدنية القائمة على أساس بناء الأمة – الدولة وهو النموذج الفرنسي من حيث كون الدولة هي من يؤسس الأمة ويقوم هذا النموذج على عامل الشعور المشترك.

3. وقد نفهم مما تقدم من معطى خصائص وأركان الدولة القومية أو الوطنية أن الدولة تعني المجتمع الإنساني المنظم من خلال جملة أركان وثوابت تكوينية رئيسية لا يمكن للدولة الوطنية أن توجد بدونها، وهي:

- عنصر التجمع البشري والسلطة السياسية، وعنصر الإقليم وعنصر السيادة الذي لازم الدولة الوطنية وأصبح لصيقا بها منذ القرن السادس عشر في أوربا، إضافة إلى خاصية التجانس القومي[2]

- إذا فالتجانس القومي والتنظيم القانوني للسلطة وصفة السيادة من الصفات الكيفية أي القيمية للدولة، غير أن الدولة الوطنية لا تعني الوحدة القومية التي تستهدفها فلسفة القومية التي ظهرت في القرن التاسع عشر أوربا، وبالتالي المقصود بها تلك التي تحقق لشعبها التجانس بصرف النظر عن طبيعة العوامل المهيأة لهذا التجانس.

وقد يشمل هذه العوامل منها وحدة اللغة أو وحدة الأصل، أو حتى مجرد وحدة المصالح المشتركة، كما أن الدولة لا تنفصل عن فكرة الإقليم باعتباره عنصرا مهما من عناصرها، فهو يشكل إطارا جغرافيا لاختصاص السلطة السياسية في الدولة، وإطارا لسيادتها، كون قرارات سلطة الدولة وقوانينها تقف في سريانها من حيث المبدأ عند حدود إقليمها (مبدأ إقليم القوانين)، وهو أحد عوامل قوة الدولة الوطنية الاقتصادية والسياسية، وذلك من حيث إعمال الموارد والأهمية الإستراتيجية في المجال الدولي.

---

[1] سمير أمين، وآخرون، المرجع السابق، ص 112-113.

[2] -محمد طه بدوي، ليلى أمين مرسى، المرجع السابق ، ص27.

كما أن عنصر السلطة السياسية الناظمة (القوانين) تعني الخضوع للقانون، وهذه الخاصية ترتبط في كيانها العضوي (تشكيل الهيئة الحاكمة القائمة عليها)، وكيانها الوظيفي (تحديد وظائفها وطريقة أدائها لهذه الوظائف) بنظام مسبق هو نظام الشرعية من أجل تكريس نظام سيادة القانون.

ومن الخصائص الرئيسية للدولة الوطنية باعتبارها شخصا اعتباريا عنصر أو خاصية السيادة، والتي يثار حولها الجدل الكثير خاصة في المرحلة الأخيرة، مرحلة ما بعد الحرب الباردة نظرا للتحولات العميقة في النظام الدولي والسياسة العالمية ككل.

مصطلح "سيادة" الأصل فيه أنه مفهوم قانوني كان متداولا لدى القانونيين، وهو وليد أفكار فقيه القانون الفرنسي "جون بودان" في كتبه الستة عن الدولة عام 1576، ومضمون هذا المصطلح يأتي لوصف واقع سياسي يتضمن القدرة الفعلية على الانفراد بإصدار القرار السياسي داخل الدول، وعلى المستوى الخارجي، أي بمعنى قدرة الدولة الفعلية على الاحتكار الشرعي لأدوات الإكراه المادي في الداخل، وعلى رفض الامتثال لأية سلطة من الخارج.

وحسب تعريف "جون بودان" فإن السيادة تعني القوة النافذة على المواطنين والرعايا التي لا يحدها القانون، وهي كل لا يتجزأ.

وأول من طور مفهوم السيادة القاضي الهولندي (هوجو جروشي)، فالسيادة حسبه تعني أن الدولة الوطنية لا يمكن أن تخضع للسيطرة القانونية لدولة أخرى[1]، وهو بذلك يتفق مع "إيميريش دي فاتيل" في كون الدولة ذات السيادة غير مقيدة بأي قانون أو بواسطة الدول الأخرى، فالسيادة تعني السلطة العليا في الدولة حسب أرسطو.

أما الأستاذ "دابان" فيرى بأن الدولة تكون ذات سيادة في مواجهة الأفراد والجماعات الخاصة والعامة التي تعمل داخلها، فهي المجتمع السامي الذي يخضع له الأفراد والجماعات[2]

إضافة إلى ما يراه "توماس هوبز" من أن سلطة الدولة وسيادتها ضرورية للبقاء، ولا يمكن نقض العقد الاجتماعي الأصيل الذي تضمن التنازل عن الحقوق الطبيعية لصالح الدولة، ولأن الحاجة لمثل هذا التنازل ضرورة مستمرة لضمان السلم الاجتماعي داخل إقليمها وعلى المستوى الخارجي.

---

[1]-اسماعيل كرازدي، المرجع السابق ، ص71.

[2]-سعيد بو الشعير، القانون الدستوري، (الجزائر: المطبوعات الجامعية، 1992) ص82

من خلال هذه الإضافات حول السيادة ورغم تقاطعها في نقاط عديدة، إلا أن مراجعة إسهامات "جون بودان" تعتبر أصيلة إلى حد ما، وهو يتجه بمدلول السيادة من كونها أداة دفاعية سلبية إلى فكرة هجومية وقانونية في نفس الوقت.

أما من حيث الإطار النظري، نجد بعض خصائص السيادة باعتبارها عنصرا تحليليا في الموضوع، متضمنة في إسهامات النظرية التقليدية التي تتصور مسافات تحمل صفة المطلقة لمفهوم السيادة، واهم هذه الخصائص[1]:

1- المطلقةأيأن الدولة سيدة قرارها بما في ذلك حق إعلان الحرب.

2- العمومية: وتعني انفراد الدولة بشأنها داخل إقليمها وخارجه.

3- الديمومة: وتعني استمرارية السيادة باستمرار وجود الدولة.

4- عدم القابلية للتصرف .

هذه الخصائص نجدها متضمنة في دستور الجمهورية الفرنسية لعام 1971، و في اتفاقية "فيينا" لقانون المعاهدات عام 1969.

وفيما يتعلق بالاتجاهات النظرية الرئيسية حول عنصر السيادة من حيث موضوعية الخصائص المميزة لها، تحددت أربعة اتجاهات رئيسية، هي [2]

- الاتجاه القائل بصفة إطلاقية السيادة، ويمثله كل من "جون بودان" و "جوناستن".
- الاتجاه القائل بنسبية السيادة، وينتمي إليه كل من "هنري مين" و "هيجل" و "جللينك" و "برايس".
- الاتجاه القائم على فكرة تغيب عنصر السيادة (اللاسيادة)، ويمثله "جورج مير" و "قون موهل" و "بلونتشي" و "لابرادال" والرئيس الأمريكي"ويلسن"و "ديجي".
- نظرية فقهاء القانون الدولي، وهي انعكاس لنظريات علماء السياسة.

رغم الإقرار الدولي بعنصر سيادة الدول وتميز هذا الأخير بصفة المطلقة وعدم التجزئة، إلا أن واقع العلاقات الدولية وطبيعة البنية الجيوسياسية والاستراتيجية للمجتمع الدولي التعددي، أصبح يفرض من خلال جملة التحولات العميقة والتغيرات الجوهرية أشكالا جديدة لادوار الدول الوطنية وسياستها وتوجيهاتها وأنماط سياساتها الخارجية، وذلك بحسب عدة مستويات تحليلية، يتراوح فيها عنصر سيادة الدول وأداءتها في عدة مستويات.

[1] إسماعيل كرازدي، المرجع السبق الذكر، ص74

[2] إسماعيل كرازدي ، المرجع نفسه، ص74.

المبحث الثالث: رهان السيادة في الدول النامية.

انطوى تسارع عمليات العولمة في العقد الأخير من القرن 20 على عدد من التداعيات السلبية فيما يتصل بقدرة الدولة على مباشرة العديد من مظاهر سلطاتها السيادية، وقد أثيرت في هذا الإطار عدد من التساؤلات حول مدى تأثر الدولة بنتائج العولمة وأثر ذلك على مستقبل السيادة الوطنية وحدود دورها وبرزت في هذا الشأن وجهات نظر متعددة.

الأبرز بالنسبة للدولة الوطنية هو تأثرها بالعولمة بكل الشواهد المعبرة عن مقوماتها، بقائها أو انتهائها تغيرها أو استمرارها بدءا بسيادتها وقدرتها على التحكم وانتهاء بتحديات السوق العالمية وتجاوزها لأطر الديمقراطية التي بدأت في الدولة القوية ولا تزال. الموازنة في هذا النطاق تقتضي تحليل كل المحاور الدولتية أو ذات الصلة بالدولة الوطنية بكل التغيرات الحاصلة وفي مقدمتها العولمة، في مقاربة جادة للمفاهيم المجسدة لثلاثية: الدولة والسوق والديمقراطية.

لعل أبرز سمة للعولمة أنها تحمل في طياتها مفارقات عدة لما تصاحبها من تغيرات غير مسبوقة تحدث على عدة مستويات، أبرزها على الإطلاق ما يطال الدولة الوطنية وسيادتها في عالم يزداد فيه الارتباط والاندماج الدولي وفي نفس الوقت الانحسار والتشدد.

الدولة الوطنية تتأثربفعل العولمة لكنها لم تفقد أهميتها وحضورها وفي نفس الوقت لم تعد هي الفاعل الوحيد في الساحة العالمية فقد برزت فواعل أخرى تكاد تمارس نفس مهامها ووظائفها ولها تأثيرها في السياسة العالمية، لكن المهم هو فهم انعكاس العولمة بصور متعددة على طبيعة الدولة الوطنية التي قامت على الشرعية القومية وسمحت بإبداع الآلية الديمقراطية التعددية المحصورة بمجالها الضيق:

فهل تعطى الأولوية لسيادة الدولة الوطنية احتراما للتوازنات الإستراتيجية التي جنبت العالم حروبا مدمرة في عصر الصراعات الإمبراطورية، أم تعطى لمبادئ ومفاهيم جديدة قوامها العدل والمسؤولية المشتركة وحقوق الإنسان التي تقتضي أحيانا التدخل لحماية الإنسان من بطش وظلم حكمه ودولته؟ وهل فعلا أن المجتمع العالمي بدأ بدون الدولة وكان يسير أموره بدون مشاكل وليس من الصعب أن يعود إلى ذلك الوقت وبدون مشاكل؟

المطلب الأول: الدولة الوطنية وفواعل السياسة العالمية.

مضمون هذه المرجعية هو أن الدولة الوطنية لم تنته ولم يتم تجاوزها وإنما لا تزال تعد متغيرا أساسيا لفهم ما يحدث في العالم الراهن، تتفاعل مع التحولات المختلفة بسبب العولمة ومن الصعب الاستغناء عنها، بيد أن هناك إعادة نظر في كثير من مكوناتها من قبيل الحدود والسيادة والأمن القومي، الدولة تبقى قائمة ككيان مستقل لكن كمحتوى وكوظيفة ومسؤوليات فذلك ما يطاله التغيير.

مازالت الدول القومية تحتفظ بأسباب التحكم بتحركات الشعب والسلع، وذلك لمصلحة الأمن والسلامة العامة أما فيما يتعلق بالمفاتيح الأساسية الربعة لحياة الأعمال كما يسميها كنشي أوهمي فإن العالم قد وصل إلى نقطة إمكانية استمراره بلا حدود وتضم هذه المفاتيح الأربعة: الاتصالات، رأس المال، الشركات، المستهلكين [1]

الفرع الأول: تناقضات الدولة الوطنية وإشكالية مستقبلها.

ثار بشأن تكييف مستقبل الدولة الوطنية واستكشافه سجال واسع النطاق ترتب عنه العديد من المدارس الفكرية كلها تحاول تقديم أفضل المبررات عن صحة توجهها، بين من يرى بأنها لا تزال مستمرة على وتيرتها ومن يرى بأنها تتعرض لتحول مهم في طبيعتها لكنها باقية وبين من يقر بزوالها وانحلالها.

لكن الراسخ هو أن نموذج الدولة الوطنية لستينيات وسبعينيات القرن الماضي لم يعد قائما وأن هناك تغيرات حاسمة وقعت جعلت من الضروري معالجة هذه النقطة، وفي مقدمة هذه التغيرات العولمة باعتبارها تحول جذري للتوازن القائم حول الدول الوطنية فعندما اخترقت القوى الاقتصادية الإطار الوطني أدت إلى تطوير ما "فوق سلطة" مختلفة عن سلطة الحداثة ومعبرة عن قواعد لعب جديدة.

لقد كانت السلطة عسكرية في مرحلة الحداثة وأصبحت اقتصادية تقوم على السوق مما يعيد النظر في فكرة الدولة لماكس فيبر "علاقة قوة قائمة على وسيلة العنف الشرعي" حيث أن القوة الاقتصادية

[1] كينيشي أوهمي، الاقتصاد العالمي المرحلة التالية؟، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، (لبنان: الدار العربية للعلوم، 2006)، ص43.

لا تتبنى العنف ولا تقوم على العنف، وكما يشرح ذلك أولريش بك فإن ما فوق قوة أو سلطة رأس المال تتجسد بشكل سلمي عالمي تعددي على عكس سلطة رأس المال المحلي[1]

العولمة لا تعمل على حل كيان الدولة وتفتيه، لكنها في الوقت ذاته لم تتركه سليما تماما والتحدي الذي يواجه دارسي العلوم السياسية هو تحديد كيف يغير تنامي المجال الاجتماعي الذي يتجاوز الحدود أنشطة الدولة ودورها في التاريخ المعاصر[2]

مفهوم الحدود ومفهوم السيادة هي التي تعرضت بشكل مباشر للتأثير عكس مفهوم الدولة القومية، فقد أسهمت العولمة إلى حد بعيد في جعل النظام الويستفالي يتعرض للمساءلة وبقي جهاز الدولة قائما وأصبح من بعض الجوانب أوسع وأقوى وأكثر تدخلا في شؤون الحياة الاجتماعية من أي وقت مضى.

لكن بقاء كيان الدولة قائما لم يمنع من أن طبيعتها قد تبدلت بشكل عميق، بعدما أفرغت العولمة الحدود من وظيفتها المطلقة وقللت من دورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ظل تدفق العلاقات التي تتجاوز تلك الحدود على غرار الشبكات المالية .

والتبادلات الاقتصادية، والبث الإعلامي، وهجرة الأشخاص، والشبكات الدينية والثقافية واللغوية إلى شبكات المنظمات غير الحكومية[3]

التكيف هي السمة البارزة للدولة في عصر العولمة، وهو ما يضفي على تصرفات الدولة في فترة يطلق عليها جون آرت شولت ما بعد السيادة طريقة مختلفة عن فترة النظام الويستفالي، فالدولة تخضع لوظائف تجديد المؤسسات وابتكارها على حد تعبير برتراند بادي بقوله: "لم تعد الدولة أكثر حرية، ولا أكثر قوة في هذا التحول الذي يبدو مضطربا كذلك الدولة ليست في حالة احتضار ولا تبدل ولكنها على العكس تجري تسويات دائمة مع فاعلين آخرين، وتعيش في حياتها اليومية فضائل الاعتماد المتبادل ورذائل فساد الضمائر أو المساومات مع عقلانيات لا تنتمي إلى عالمها الخاص ... ولكي تتمكن الدولة من أن تنجو بنفسها، فإنها تتحالف أيضا مع العقلانيات المنافسة وبذلك تشوه مبادئها الخاصة وتوفق صرامة سيادتها

---

[1] Ulrich Beck, "Pouvoir et contre-pouvoir à l'ére de la mondialisation". www.cnam.fr/servlet/com.univ.collaboratif.utils.LectureFichiergw?(2010/12/15)

[2] جون بيليس، وستيف سميث، المرجع السابق، ص46.

[3] طلال عتريس، الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة، في مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية، العولمة وأثرها في المجتمع والدولة، (الإمارات العربية: مركز الإمارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002)، ص63.

مع نزوات المعاملات النفعية كما مع متطلبات تعصب الهوية، هذه المساومة تدحض قيم السيادة الأساسية المتعلقة بالسلطة النهائية والمطلقة[1] "

إلى جانب ما تفرضه العولمة من تحديات تواجه الدولة من جانب آخر تناقضات عدة سواء جدت مع العولمة أو سايرت تطورها من قبيل التفاوت والتناقض بين تطور الاقتصاد من جهة والتطورات السياسية والثقافية من جهة ثانية، ففي الوقت الذي تتجه فيه قوى الاقتصاد لتصبح عالمية وتتجاوز الحدود السياسية والجغرافية، لم تتراجع النزاعات القومية والعرقية ولم تضعف السياسيات الوطنية (يوغسلافيا، جمهوريات الاتحاد السوفيتي، السودان)، وفي الوقت الذي تفرض فيه العولمة شروطا اقتصادية واضحة على الدول للاندماج والتكيف لا نلاحظ شروطا مماثلة وبالقوة نفسها على السياسيات الداخلية لبعض الدول أو على مسارات انتقال السلطة فيها، بل ربما حصل العكس في أكثر من دولة في العالم حيث يتم دعم السيادة على حساب الديمقراطية أو التعديدية السياسية.

يذهب الكثير من المهتمين بمستقبل الدولة القومية إلى القول بأن الأمر لا يتعلق بتجاوز الدولة القومية ولكن في شكل انحلالها، وهذا يعني أننا على عتبة انبعاث الإقطاعيات من جديد، على حد تعبير دوبريه: حين تزول الدولة ويزول القانون ويزول موظف الدولة تسود ظاهرتان، الاكليروس والمافيات على طريقة صقلية، وهذه المرة الذين سيحيون الإقطاعية بعد زوال ليس الأسياد من ملاكي الأراضي بل أسياد المال كبار مرتزقة المال في تحالفهم مع الأصوليات[2]

لكن هذا الدور المتجدد للدولة أو بالأحرى التكيف الذي أصبغ حركيتها خلق لها أدوارا جديد على مستويات عدة وخاصة تلك التي تفجرت مع الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة مما جعلها تندمج في سياق حضاري وتاريخي جديد لا يشكل بناء النظام الجديد فيه بالضرورة قطيعة أو تناقضا معها بل العكس تماما، إنه يستخدمها ويحتاج إلى تعزيزها بشكل أكبر باعتبارها أداته الرئيسية في بناء مصالح ومؤسسات ومسؤوليات عالمية مشتركة تجمع بين أفراد ينتمون إلى شعوب متعددة وتوحدهم عبر العالم.

لقد أصبح واقع الدولة القومية واضحا بشكل لا لبس فيه سواءا بمراجعة ما تفرضه عليها السياسة العالمية من قيم وممارسات لم يكن من الممكن تعميمها في إطار نظام الدولة القومية الكلاسيكي او

---

[1] برتراند بادي، عالم بلا سيادة: الدول بين المراوغة والمسؤولية، ترجمة، لطيف فرج، (مكتبة الشروق، بدون سنة النشر)، ص284.

[2] السيد يسين، العالمية والعولمة، ط02، (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002)، ص142

بمراجعة تفاعلات وطموحات الداخل، ذلك أن الفوضى الدولية الراهنة تغذيها بشكل لافت إشكالية الدولة القومية التي تميزت بالحدود التي تحدد كيانها الإقليمي وعملية التفتت التي تصيب في الوقت نفسه عددا متزايدا من الدول القومية تحت تأثير دعوات الانفصال، ومن ناحية أخرى اختراق الحدود التقليدية للدولة القومية وتهافت السيادة الوطنية تحت وطأة تأثيرات الشركات دولية النشاط وموجات الكونية المتصاعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية وكلها عوامل بقدر ما تؤثر فيها –الدولة الوطنية– بقدر ما تزيد من وتيرة المنافسة والإصلاح والتحدي.

الفرع الثاني: فواعل وقواعد لعب جديدة.

أدت مجموعة من التطورات المادية إلى تقليص مدى سيادة الدولة وأصبحت الدولة العصرية عاجزة وحدها عن السيطرة على ظواهر جديدة من قبيل الشركات العالمية والاستشعار عن بعد بواسطة الأقمار الصناعية ومشكلات البيئة العالمية والتجارة العالمية بالأسهم والسندات، الرهان كبير بحيث لا يمكن احتجاز أي من هذه الظواهر في نطاق مجال أرضي محدود ربما تسعى دولة ما إلى ممارسة سلطة قانونية حصرية فوقه، كما لا يمكن إيقاف عمليات إرسال المعلومات الحاسوبية وآثار الأخطار وتسرب المواد النووية المشعة والاتصالات الهاتفية عند نقاط التفتيش الحدودية، وقد شبت وسائل الإعلام العالمية عن طوق هيمنة الدولة على اللغة المستعملة واتجاهات التربية[1]

يرى روزنو أن الدولة الوطنية هيمنت على المشهد العالمي واحتكرته وقد بدأ الآن عصر ما بعد السياسة الدولية، الذي يجب فيه على ممثلي الدولة الوطنية أن يقتسموا المشهد والقوة الشاملين مع المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات وكذلك مع الحركات الاجتماعية والسياسية عبر الحدود، وقد بلغ عدد المنظمات العالمية ومنها المنظمات غير الحكومية حدا كبيرا من التنظيم لا مثيل له[2]

لقد أصبحت الدولة شريكا إلى جانب فاعلين آخرين في سيادتها على شؤونها الداخلية كما تراجعت أهمية الحدود والسيطرة على الأرض التي شكلت جوهر السيادة والأمن التقليديين، وإذا أردنا أن نلقي نظرة على مفهوم الفواعل وطبيعتها فإنه يجدر التطرق لتصنيفها، فتصنف الفواعل من دون الدول إلى ثلاث أنواع:

---

[1] جون بيليس، وستيف سميث، المرجع السابق، ص44

[2] -أولريش بك، ما هي العولمة، المرجع السابق، ص58.

ـ فواعل فوق الدول: ويقصد بها الفواعل التي تأخذ صفة الهيئة الجامعة لعدد من الدول وتتضمن المنظمات والتجمعات الدولية.

ـ فواعل تحت الدولة: وهي فواعل غير حكومية تعمل داخل نطاق الدولة التي تنتمي إليها وليست عابرة للحدود، وتؤثر في اتخاذ القرار الدولي وصناعته وقد تسهم في التفاعل الخارجي للدول ومن الأمثلة عليها الأحزاب والميليشيات والطوائف والقبائل والعصابات والشركات والجمعيات ووسائل الإعلام إلى آخره.

فواعل عابرة للدول: هي جماعات وأطراف غير حكومية – قد تكون من ضمن المشار إليها في الصنف الثاني – لكنها تتصل وتؤثر في هيئات أخرى من ذات نوعها وتتأثر بها (تحت دولة وعابرة للدولة) أو مع (دول) أو (فوق دولة – منظمات وهيئات) وهو اتصال قد يأخذ طابع الندية والشراكة والتعاون العلني والرسمي أو التبعية والتأثر والتأثير والطابع الغير رسمي وربما السري.

وفي سياق دراسة أثر الفواعل ونفوذها تقترح النظرية النقدية الحديثة تفسيرات للسياسة العالمية في مرحلة الحداثة الثانية كما يسميها أولريش بك، وتقدم هذه النظرية مفهوما جديدا يدور حول فكرة "ما فوق اللعب" وهي فكرة لها منطق يتمثل في تغيير القواعد على مستوى علاقات السلطة بين المؤسسات والتنظيمات المختلفة، هذه العلاقات تتغير وتتحول.

مبدأ ما فوق اللعب في السياسة العالمية يضع في الواقع ثلاث أصناف أو ثلاث أنواع من اللاعبين:

1) لاعبي أو صانعي الاقتصاد العالمي.
2) صانعي المجتمع المدني.
3) الدول الأمم التي كانت تشكل الحداثة الأولى بل تحتكر هذا المفهوم لوحدها بشكل مطلق.

بالنسبة للفواعل الاقتصادية لصانعي الاقتصاد العالمي سواء مؤسسات أو شبكات مالية قد ندمج فيها الجماعات الإرهابية والتي لا تخضع لتنظيم طبقي واضح أو لفضاء محدد هذه الفواعل تخلق الثروات وتشكل التراكمات على مستوى الاستهلاك العالمي لتصبح سلطة مضادة، مصدر هذه السلطة هو المستهلك العالمي في حد ذاته الذي يستطيع معاقبة منتوج ما والتأثير في الاقتصاد العالمي لأن لا أحد يستطيع إجبار المستهلك على التعامل إيجابيا أو قصريا مع أي نوع من المنتوجات.

بالنسبة للمجتمعات المدنية أو المجتمع المدني العالمي الذي يربط علاقته بالدولة ليكون أداة لنوع من اللاعبين الجدد يكسب شرعيته من أخلاقيته بينما بالنسبة للدولة فإن هدف رأسمال العالمي هو توظيف الدولة لصالحه من منظور نيو ليبرالي. ففي مرحلة الحداثة كانت المؤسسات الدولية تأخذ شرعيتها من الدولة الوطنية وفي مرحلة ما بعد الحداثة تعددت مصادر الشرعية وأصبحت مصادر مستقلة تستمد وجودها من عناصر مثل حقوق الإنسان المرأة والطفل حماية البيئة.

ان متغير العولمة والذي يضغط بقوة خاصة على الدولة الوطنية كمركز سلطوي سيادي أسس للظاهرة الديمقراطية الحديثة وللتحليل السياسي العلمي، في هذا الإطار تعبر الدولة من منظور سوسيولوجي عن "الوطنية المحلية ذات الخصوصية" من خلال عناصر الثقافة والاتصال والقيم، في الاتجاه المعاكس نجد "العالمية " التي ترفض أي انغلاق على الذات وعلى الثقافة المحلية وتدعو إلى تعدد أنماط الثقافات وإلى ديناميكية ما فوق وطنية في توزيع القيم والسلطات[1]

أمام هذه التحديات تتشكل رهانات حقيقية حول الأدوار الجديدة للدول والتي أصبحت تعطي شرعية للعولمة بتناقضاتها الفكرية والاجتماعية كأمر واقع، من هذا السياق تحدد النظرية النقدية أهداف معينة:

- انتقاد المعايير الوطنية.
- اقتراح استراتيجيات عالمية.
- إعادة الاعتبار لمفهوم "العالمية".
- إنها تعتبر "العالمية" فكرة أقدم وأهم من الوطنية، فالعالمي هو مواطن العالم ومواطن البلد في نفس الوقت والعالمية متجذرة في العلاقات الدولية، وقد كانت أخطاء الوطنية المحلية بناء نظريا للفكر النقدي الجديد وبالتالي لما بعد الحداثة، حيث دعت النقدية الجديدة إلى علم اجتماع محلي كما دعت إلى حدود مرنة، متعددة وليس لحدود ثابتة جامدة على المستوى الثقافي الاقتصادي والسياسي.

يعتقد جون زيغلر بأن الاتجاه حاليا يكون نحو اللاقطبية، فالعالم في تصميمه الهندسي الحالي لا يمثل تعددية قطبية ولا أحادية قطبية ولا ثنائية قطبية بل حالة من عدم القطبية فالمرحلة الوحيدة التي عاش فيها العالم نوعا من القطبية الازدواجية دامت 42 سنة فقط وبعد 1989 كان الاتجاه نحو القرن الأمريكي، لكن بعد مدة اكتشفنا أن الإمبراطورية الأمريكية لا تأثير كبير لها فأمريكا اليوم لا تهيمن

[1]Ulrich Beck , Op Cit.

لوحدها على العلاقات الدولية بل هناك قوى جديدة خارج الدائرة المركزية الغربية في ظل تفاعل دور الصين والهند والبرازيل جنوب افريقيا تركيا ايران ولاعبين آخرين يمثلون بوادر شيء جديد يمكن أن يكون نظاما، لكن في غياب آليات واضحة يبقى النظام القديم لما بعد الحرب العالمية الثانية مؤسساتيا وفكريا هو المسيطر مما يخلق حالة غريبة في توزيع القيم والقوى في العالم القديم الجديد الذي لا هوية له[1]

بينما ومن زاوية فكرية أخرى يرى مهدي موزافاري بأنه ليس هناك تغيير حقيقي في النظام الدولي رغم تأثيرات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فأي نظام لا يتغير إلا إذا غير فاعله الأساسي من طبيعته، فالثنائية القطبية لم تنته على الأقل في البعد العسكري فبعد سنوات على سقوط جدار برلين ما زالت التوازنات الإستراتيجية في المجال النووي بين الولايات المتحدة وروسيا موجودة.[2]

الشيء الذي تغير هو هوية العالم، أو تحديدا هوية النظام في حد ذاته، وتحديدا الحديث يعني الهوية وليس الهياكل التي تبقى ثابتة، فنحن الآن نعيش في فوضى مزدوجة مختلطة (دول ديمقراطية تعمل مع دول غير ديمقراطية) وفي هذا النظام الفوضوي هناك أسلوبان لتصنيف الدول: الأسلوب الأول يقوم على أسلوب القوة والأسلوب الثاني يقوم على عنصر الجودة.

بالنسبة للواقعية والنيو واقعية يتم تصنيف الدول وفق معيار القوة المادية، في حين يرى منظور الجودة أن هناك قوة متحضرة وقوة غير محتضرة حسب معايير أخلاقية ترى

بوجود صواريخ ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية، وفي هذا الإطار يمثل الاتحاد السوفيتي سابقا والصين ثقافة سلبية بالنسبة للغرب لأنها تقوم على الشيوعية وهذه الثقافة السلبية تمنع التعاون بين هذه الدول الشيوعية نفسها وبينها وبين الغرب.

عندما نركز على الجودة يقسم جون راولز الدول أو الشعوب حسب منظوره وفق درجة إدماج الثقافة الليبيرالية، وبناء عليه يصنف الشعوب إلى شعوب حرة وشعوب غير حرة ثم الدول خارجة عن القانون

(1) John ziegler, "Anarcher Mondial", le monde diplomatique.fr,(2009). http://www.mondediplomatique.cim (14/10/2010)

(2)Mozaffari Mehdi, "Pour un standard global de civilisation : le triangle éthique, droit et politique" (1er janvier 2002), http:// www.afri-ct.org/ pour –un- standard-global- de_ (08/08/2009)

والمجتمعات التي تعيش في شروط صعبة، فالسلام ممكن بين الشعوب الأولى الحرة وغير الحرة بناءا على معطيات ثقافية معنوية تسمى هوية ثقافية بدل القوة المادية.

تبعا لهذا العالم المقسم بين متحضرين ونصف متحضرين وبرابرة أو متوحشين فهوية الفاعل هي التي تحدد هوية النسق، فالتحول الذي شهده العالم بعد الحرب الباردة يعود لتحول هوية روسيا وليس لتفكك الاتحاد السوفياتي وإذا كانت هوية العالم، النسق ووحدات النظام قد تغيرت فإن علة هذا التغيير مردها الجودة.

لقد تبنت مؤسسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي خطاب جديد حول التنمية المستدامة خطاب مركز تأثيره الديمقراطية وحقوق الإنسان وهما عنصران محوريان في إطار الحوكمة والأنظمة الجديدة لمكافحة الفقر من خلال تدعيم الديمقراطية التشاركية فاقتصاديات التنمية عرفت طيلة التسعينات تطورا ملحوظا يتجه نحو دمج أكبر المؤسسات من خلال مبدأ المشاركة، هذه المقاربة تهدف لاستيعاب الفقراء في نمط "دمقرطة" فعالة أكثر تنظيما وشفافية تضمن محاربة الفساد وجودة الحكم، التطور القائم على أن السوق لوحدها قادرة على خلق الثروة أصبح عاجزا في ظل دور المؤسسات والأفراد وتدخل متغير الحريات في التنمية[1]

هناك علاقة بين العولمة ونسق الدول، فإذا كانت العولمة عبارة عن عملية هيكلية فإن الدول مرتبطة بمدى قدرتها على التأثير في مسار العملية ما جعل الباحثين يصفون مرحلة العلاقات الدولية الراهنة بالمرحلة الانتقالية ويعبر عنها ريشارد فالك باللحظة التاريخية الحاسمة التي ترتبط فيها الأفكار والمعايير والقيم ذات الطابع العام ويعبر عنها زكي العايدي بالوقت العالمي[2]

إن الحداثة قامت على الفصل بين مختلف جوانب الحياة والمؤسسات، بين العام والخاص، بين سلطات النظام وهو ما انعكس على السياسة الدولية وعلى القانون الدولي فالتدخلات الإنسانية في الصومال وهايتي ومتغيرات أخرى كالمنظمة العالمية للتجارة والاحتجاجات الدولية في العالم ضد العولمة

(1)BenottPrevost, "Droits, liberté et bonne gouvernance : quelle cohérence?", (France, Universitemonpouliere).http :www.francophonie-durable.org/documents/colloque-ouaga-a5-prevost2.pdf(02/02/2009)
(2)Mozaffari Mehdi, Op Cit.

يمثل عناصر تحليل لمرحلة جديدة من الفوضى في النظام الدولي المتحول دائما والباحث عن معايير شاملة للحضارة.

ينتهي موزافاري إلى القول بأنه عندما تلتقي الاخلاق والقانون والسياسة في نقطة واحدة نعبر عنها بالمعيار الشامل للحضارة وهو تعبير عن قوانين، أنظمة، قيم تشكل نسق ما وتميز بين ما هو متحضر وغير متحضر، في هذا المعيار يتحدد سلوك البشرية اتجاه البيئة وحقوق الإنسان، في هذا المعيار تتحدد قيم الحضارة الأوروبية التي تشكلت عبر التاريخ تراكميا، فهو معيار حسب "جريت وانغ" مسيحي، أوروبي مركزي واستعماري أيضا.

المطلب الثاني: جدلية وتعددية مفهوم السيادة.

لقد دفعت التحولات الحديثة التي صاحبت العولمة إلى إحداث تغييرات وتحولات في الكثير من المفاهيم، وأهم هذه المفاهيم مفهوم السيادة الويستفالية–سيادة الدولة الوطنية– كوحدة أساسية للتحليل في نظرية العلاقات الدولية، فظهرت المناقشات النظرية المختلفة التي تزعم أن السيادة في خطر أو أنها في حالة تآكل وانحسار وهو الأمر الذي يستلزم إزاحتها عن موقعها الرئيسي في الحقل واستبدالها بمفاهيم أخرى، أو إعادة تعريفها بشكل يضمن فهما أفضل للتحولات وللقوى الفاعلة الجديدة في السياسة الدولية.

السيادة هي الهدف المباشر للعولمة والموضوع الكبير الذي نال قسطا كبيرا من الاهتمام على جميع المستويات، بين من يرى بأن العولمة أدت إلى نهاية السيادة ومن يرى بأنها غيرت من معناها لا غير، وجل الدراسات والبحوث كانت تخلط بين السيادة.

من جهة والقوة والسلطة والسيطرة من جهة أخرى، إلا أن هذا المفهوم –مفهوم السيادة– كشف عن أوجهه المتعددة وأنه يحتوي على أكثر من مجرد السلطة النهائية والمطلقة للدولة ويلعب دورا مهما بالنسبة للسلطة كما أنهمفهوم يبدي درجة عالية من المرونة ويستجيب بفاعلية كبيرة للسياقات الدولية المتغيرة.

تفهم سيادة الدولة على أساس أنها احتكار للسلطة فوق رقعة جغرافية معينة، وقد أصبح واضحا اليوم أن الحدود الوطنية قد تظل مرسومة على خطوط الجغرافية القديمة نفسها غير أن أنماطا مستحدثة من التخوم الناجمة عن العولمة أصبحت تبدو حاضرة ومرئية بصورة متزايدة داخل الحدود الوطنية، وتبقى

السيادة بوصفها ملكا ثابتا غير أن قدرتها الكامنة على إضفاء الشرعية واستيعاب كل عناصر القوة التي تضفي هذه الشرعية أصبحت غير مستقرة لأن التفاعلات السياسية المرتبطة بأنماط السيادة المعاصرة تعد أكثر تطورا وتعقيدا على الحد الذي لا تستوعبه الأفكار التي تتحدث عن حدود وطنية حصرية.

وعلى حد تعبير "ساسكيا ساسان" فإننا نعيش التكون الابتدائي لنمط من القدرة المتاخمة والممارسة من طرف الدولة في ما يتعلق بحدودها التي تقتضي على الأقل إلغاء جزئي للسمة الوطنية التي ارتبطت بما درجنا تاريخيا على تصويره بأنه وطني، فالتفاعلات العالمية تحدث بصورة متكررة على المستوى دون الوطني وبذلك فهي تعقد وتعمل في نهاية المطاف على تقويض التحليلات التقليدية التي تصر على النزعة الحصرية المتبادلة التي تفصل بين ما هو وطني محلي وما هو معولم أو عالمي [1]

الفرع الأول: نهاية السيادة.

على مدى القرنين التاسع عشر والعشرين وإلى غاية اليوم كانت السياسة العالمية تنتظم على أساس ما يعرف بالنظام الويستفالي الذي مثل إطارا لنظام الحكم، يطرح أسلوبا عاما لصياغة الأحكام الاجتماعية وتطبيقها ومراقبتها وتنفيذها، وقد دعم هذا النموذج من نظام الحكم في جوهره مبادئ مفهوم الدولة والسيادة ذلك ان الدولة الويستفالية كانت دولة ذات سيادة بمعنى أنها كانت تمارس سلطة شاملة وعليا وغير محدودة وحصرية فوق الأراضي المخصصة لها[2]

إلا أنه ومع العولمة الحالية فإن عصر السيادة ولى وانتهى – وهو رأي جانب كبير من الباحثين المهتمين وعلى رأسهم جون آرت شولت – وأن مبررات بقائها انتهت وأصبحت غير مجدية وقد أسهمت العولمة إلى حد بعيد في زعزعة النظام الويستفالي التقليدي فبالرغم من أن جهاز الدولة بقي قائما إلا أن قدرته على إصدار الأحكام وتطبيقها من الناحيتين القانونية والعملية لم تعد في مستوى معايير السيادة كما كان يعتقد تقليديا.

في ظروف العولمة، حين تكتسب عددا من المزايا التي لا علاقة لها بالأراضي المؤطرة بحدود وحين تذوب هذه الحدود في سيل عارم من تدفق المعلومات الإلكترونية وغيرها فإن شروطا مسبقة مهمة

---

[1] : SaskiaSassin ,When National Territory Is Home To The Global : Old Bordres To NovelBordrings, IN Anthony Payne (ed), Key debates in new politicaleconomy, (Oxford : Routledge, 2006), P106.

[2] جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص42.

لمزاولة سيادة فاعلة فوق أراضي دولة ما تزول من الوجود، المعيار الجذري للسيادة وفق النظام الويستفالي لم يعد قائما كما لا يمكن استرداده على هذه الساحة في ظروف العولمة التي تسود عالمنا المعاصر.

يجادل أنصار العولمة والكثير من الدراسات بأن السيادة أصبحت مهددة بفعل العولمة وتحركاتها الكونية المتسارعة وبواسطة الاعتماد الاقتصادي والسياسي المتبادل وبواسطة صعود فواعل غير الدولة وكلها ستؤدي في النهاية إلى تآكلها ويستندون في ذلك على ما يلي:

1. القول أن أنشطة العولمة وآثارها المختلفة أصبحت تخترق حدود الدول الإقليمية بسهولة وسرعة فائقتين، الأمر الذي يخالف السيادة الويستفالية التي تعني السلطة النهائية والمطلقة للدولة على حدودها وإقليمها.
2. بسبب تسارع عمليات العولمة أصبحت الدول أقل قدرة من السابق على الوفاء أو القيام بوظيفتها الأمنية، وأصبحت أكثر قابلية للاعتماد على غيرها لتوفير أمنها.
3. بسبب الآثار السلبية للعولمة والمشكلات الكونية الناتجة منها، لم تعد الدول قادرة على مواجهة تلك المشكلات بمبادرة فردية وهو الأمر الذي أدى إلى تصاعد في عدد المنظمات الدولية ودورها ومنظمات العولمة الهادفة إلى تنسيق جهود الدول [1]
4. أدت العولمة إلى تزايد مستمر في تصاعد معدلات التبادل الاقتصادي والتجاري عبر الحدود وهو الأمر الذي حتم التغير في الوظيفة الاقتصادية للدولة بوصفها دولة رفاه ومن ثم حد من قدرتها على التحكم في حدودها واقتصادها والسيطرة عليها.
5. أصبحت الدولة العصرية عاجزة وحدها عن السيطرة على ظواهر جديدة.
6. فقدت الدولة أيضا في مواجهة الإيداعات المالية والتحويلات المالية الضخمة الكترونيا عبر العالم ملكيتها الحصرية لمعلم سابق آخر من معالم السيادة، ألا وهو العملة الوطنية [2]
7. من جهة أخرى أدت العولمة إلى خلخلة عدد من القواعد الثقافية والسيكولوجية الراسخة للسيادة على سبيل المثال أصبحت للملايين ولاءات أكملت بل ربما فاقت مشاعر التآزر القومي التي أسبغت في السابق الشرعية على سيادة الدولة.

---

[1] عبد الله بن جبر العتيبي، "العولمة وسيادة الدولة الوطنية، بحث في أهمية مفهوم السيادة في نظرية العلاقات الدولية"، في المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 23، (دمشق: 2009)، ص84..

[2] جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص45.

في الوقت ذاته أسهمت العولمة في تعزيز انتماءات على نطاق محلي أضيق، مثلا، فيما بين السكان الأصليين والمجموعات العرقية المتفرعة الأخرى في بعض الدول، كما أن بعض الدول لا تجد حرجا في إعطاء قيم من قبيل النمو الاقتصادي وحقوق الإنسان والحفاظ على البيئة أولوية تفوق قيمة سيادة دولهم ومعيار تقرير المصير القومي المرتبط بتلك السيادة وقد كان للدولة أثر في الطريقة والمدى اللذين فقدت بهما شيئا من سيادتها في مواجهة العولمة لكن لم يكن لديها خيار للاحتفاظ بها كما هو الحال بالنسبة للصين.

كان في وسع الدولة بترسيخها دعائم مؤسساتها وأدوات حكمها أن ترتقي من مجرد سيادة قانونية إلى سيادة فاعلة، ومقابل ذلك، وفي ظروف العولمة المعاصرة أصبح نظام الحكم من حيث سلطة الدولة العليا والحصرية على أراضيها شأنا لا يمكن بتاتا تطبيقه

عمليا إذ لا يسمح أي قدر من بناء المؤسسات والتشريع الصادر عن الدولة وحدها بأن تتمكن هذه الدولة من بسط سيطرتها المطلقة على المناطق الخاضعة لها [1]

هذه الأطروحات توظف كلمة السيادة بأربع طرق تتفق في أن السيادة عبارة عن مفهوم تكاملي ومن ثم لا يمكن مقايضتها:

الطريقة الأولى: على أنها السيطرة الداخلية، بمعنى درجة السيطرة أو التحكم التي تمارسها الكيانات العامة وعلى كيفية تنظيم السلطة داخل الحدود الإقليمية للدولة.

الطريقة الثانية: درجة السيطرة أو التحكم التي تمارسها السلطات العامة على التحركات عبر الحدودية وهي وجهة نظر الاعتماد المتبادل الليبرالية.

الطريقة الثالثة: قانونية تعتمد على حق فاعلين معينين في الدخول في اتفاقات دولية ولذلك فإن فقدان السيادة يوحي بفقدان التحكم القانوني والفعلي في تقرير اتجاه السياسة الوطنية.

[1] جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص46..

الطريقة الرابعة: ويتم فهم السيادةعلى أنها تعني النموذج الويستفالي ترتيبا مؤسساتيا معينا لتنظيم الحياة السياسية على أساس من الإقليمية والاستقلال [1]

من الواضح أن جميع هذه المزاعم تستند إلى ذلك الفهم التقليدي للسيادة على أنها تحيل إلى السلطة النهائية والمطلقة للدولة بهذا الشكل بحيث لا يمكن تجزئتها أو مقايضتها وتكمن نقطة الضعف الرئيسية في هذا الفهم التقليدي للسيادة وهي التي تؤدي في نهاية الأمر إلى الاعتقاد بتآكلها في أن هذه الدراسات تضفي على السيادة ذات الخاصية المعطاة للدولة القومية، وبذلك يتم النظر إلى السياسيات والتعاملات التي تخالف ما يمثل هذه السيادة التكاملية على أنها دليل انحسار في سيادة الدولة الوطنية وتآكلها.

لعل كل ما قيل بشأن زوال السيادة وانتهائها ينطلق من مبررات واقعية ومعطيات ميدانية فرضتها العولمة وعوامل أخرى في السياسة العالمية، ولربما الكثير من هذه الرؤى تقوم على بعض الصدقية والوجاهة، ولكن لا يعني ذلك الإطلاق والتوسع في التمكين لتلك الأفكار لأن هناك جانب آخر سواء على مستوى السياسات العالمية أو على مستوى الدول يقول بأن السيادة لا تزال ولكنها تتغير وتتحور.

الفرع الثاني: السيادة كاستراتيجية للدولة النامية في مواجهة العولمة.

خلافا لما سلف فإن هناك من يرى بأن السيادة لا تزال عنصرا مهما تعتمد عليه الدولة ويخدمها من جوانب عدة، وأما ما عدا تلك الظروف الخاصة التي رافقت العولمة فهي مقصودة وهذا الطرح في حد ذاته ينجر عن محاولات عدة لإعطاء بعد مناسب لواقع السيادة في المنظومة العلمية وخاصة في تشكيلي توافقي.

بعيدا عن الأدبيات السابقة التي لم تكن ترى في الجدل الذي ثار بخصوص قضيةالسيادة أي تغير يذكر عبر التاريخ الحديث كله، كانت هناك عدة محاولات لصياغة مفهوم جديد للسيادة الوطنية، من بينها تلك التي تنطلق من نقد المضمون القانوني للسيادةوتجاوز النظر إلى مفهوم السيادة على أنه سكوني ثابت وأنه مجموعة من الأفكار التي لها صلة بالواقع وحيث يتغير هذا الواقع فهي لا تتغير، هذا في حين أن المطلوب هو فهم السيادة من زاوية الشرعية التي تتغير من فترة لأخرى من حيث فهمها أو مدلولها

[1] عبد الله بن جبر العتيبي، المرجع السابق، ص85.

والمحتوى مما يعني تبعا لذلك أن قواعد السيادة ليست ثابتة كما أنها ليست محددة بشكل قاطع وأنها تخضع لتفسيرات عديدة.

طالما أنه يقصد بقواعد السيادة تلك المجموعة من المبادئ التي على أساسها يعترف المجتمع الدولي بشرعية السيطرة على مجموعة من السكان وقطعة من الأرض فإنه يجب التمييز بين سيادة الدولة والسيادة الوطنية، فسيادة الدولة تقوم على الربط بين سلطة عليا وقطعة أرض محددة أو اقليم معين أما السيادة الوطنية فهي التي تؤكد الصلة بين سلطة عليا ومجموعة من السكان ولكل منها مصادر شرعيته المختلفة، وبناء على الفارق بينهما تتغير البيئة التي تتعامل فيها الدول مع بعضها البعض.

في الفترات التي تسوغ فيها الأعراف الدولية شرعية سيادة الدولة فإن المجتمع الدولي ومؤسساته سوف يكونون أكثر حزما في الدفاع عن حقوق الدول في مواجهة أي دعاوي قومية لأي جماعات محلية، وبالعكس إذا كانت هذه الأعراف تحبذ شرعية السيادة الوطنية فإن هذا المجتمع الدولي سوف يكون أكثر تعاطفا مع حق تقرير المصير وغالبا

على حساب الدولة ولعله من الواضح أن مبادئ الشرعية هذه يتم استدعاؤها –فقط– في أوقات الحروب والأزمات الدولية.

انبثقت السيادة في القرنين 16 و17 كفكرة ذات رأسين، فمن جهة كان الحكام يتمتعون بالسيادة من حيث أنهم لم يكونوا ليقبلوا أعداء داخليين (محليين) مساوين لهم ومن جهة أخرى فقد كانوا يتمتعون بالسيادة من حيث أنهم لهم يكونوا ليقبلوا خارجيين (دوليين) أرفع منزلة منهم وإضافة على البعد الداخلي – الخارجي، فالسيادة هي وضع قانوني ومفهوم سياسي[1].فمن جهة هناك السيادة بوصفها وضعا تملكه الدول أو لا تملكه (أن تكون الدولة مستعمرة أو تخضع لسيطرة دولة أخرى) ومن جهة أخرى هناك السيادة كحزمة من السلطات والقدرات التي يمكن أن تكبر أو تصغر (أي أن الدولة تملك بعض أنواع القدرات).

في الحالة الأولى يكون المعنى غير مقيد بينما في الحالة الثانية يكون المعنى منطويا على درجات، أي أن المهام يمكن أن يضاف إليها أو أن يحذف منها على حد سواء دون فقد الفكرة الأساسية كما أن الطريقة التي تتم بها ممارستها يمكن أن تكون فعالة نوعا ما مجموع السلطات التي تمتلكها دولا

[1]Chris Brown, Uderstanding International Relations, (New york : Palgrave, 2001) P127.

بصفتها هيئة ذات سيادة تتضاءل وتتعزز في الوقت نفسه فالدولة مثلا لها القدرة على إنشاء نظام بريدي فعال ولكنها تشتري القدرة مقابل التخلي عن جزء من قدرتها على تنظيم هذا النظام، فمفهوم السيادة يطلب منه لأن يقوم بأكثر مما يستطيع من العمل فلكي يكون كيان ما ذا سيادة صحيحة فقد يكون من الضروري التنازل عن جزء من تلك السيادة[1]

قدمت الأعمال الحديثة عن السيادة نظريات وأفكار معقدة لنقد نقاط ضعف المفهوم التقليدي للسيادة، "فستيفن كراسن" يؤيد وجهة نظر مختلفة للسيادة من خلال تفكيكها ويقول بأن فكرة الدولة الوطنية ككيانات مستقلة تنهار تحت الهجوم المشترك للاتحادات النقدية شركات اعلامية، الانترنت والهيئات غير الحكومية لكن أولئك الذين يعلنون زوال السيادة أخطأوا قراءة التاريخ فالدولة الوطنية لها غريزة حادة للبقاء والتكيف مع التحديات الجديدة حتى الآن، حتى تحدي العولمة[2]

إن القائلين بتآكل السيادة يسيئون إلى حد كبير قراءة تاريخ السياسة الدولية وممارسات الدولة القومية، فالدولة القومية تمتعت ولا تزال تتمتع بميزة فطرية للبقاء واستطاعت حتى الآن أن تتكيف مع التحديات التي واجهتها عبر تاريخها الطويل بما في ذلك تحديات العولمة فالمعايير التقليدية المكونة لمركب السيادة كانت دائما عرضة للتحدي والمساءلة والقليل من الدول كما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية تمتعت بالاستقلال الكامل والسيطرة الكاملة.

من أجل دراسة مفهوم السيادة وتأثير العولمة عليه يفكك ستيفن كراسنر المفهوم إلى أربعة أصناف:

سيادة التحكم أو الاعتماد المتبادل: قدرة حكومة ما على التحكم في الأنشطة داخل حدودها وكذلك التدفقات التي تعبرها.

السيادة الداخلية: تنظيم السلطة داخل الدولة.

السيادة الويستفالية: إقصاء كل السلطات الخارجية.

---

(1) Ibid, P128

(2)Stephen d. Krasner, "sovereignty", in foreignpolicy, (Fevrier 2001). http://www.globalpolicy.org/nations/indexfut.htm, (10/06/2008).

سيادة الشرعية الدولية: الرجوع للشرعية الدولية بمعنى الاعتراف المتبادل للدول داخل منظومة الدولة القومية.

بتطوير تصوره المفاهيمي للسيادة يهدف كراسنر وآخرون إلى إثبات أنه بدلا من القول بأن العولمة تعمل على إنهاء مؤسسة سيادة الدولة فإن من المجدي القول إن العولمة ربما تحثنا على إعادة النظر في تصورنا المفاهيمي السابق لمفهوم السيادة وكيفية استخدامه في السيادة الدولية، فما تقوم به العولمة الحالية هو أنها تحثنا على اختبار مفهوم السيادة بشكل أكثر دقة وعلى ضرورة أن يتطور تصورنا المفاهيمي للسيادة ويتغير نتيجة للبنية الدولية المتغيرة، فالفكرة القائلة بوجود سيادة مطلقة لا تتم مخالفتها أبدا هي فكرة من النادر تحققها في واقع الممارسة الدولية[1].

ينظر إلى مفهوم السيادة على أنه مفهوم متعدد الأوجه ويحتوي على أكثر من مجرد السلطة النهائية والمطلقة للدولة، السيادة حسب هذا المدخل مفهوم يتكون من مجموعة من المعايير والقواعد والمؤسسات التي يمكنها أن تظهر درجة عالية من المرونة والتفرع لذلك يمكن للسيادة أن تكون إستراتيجية فعالة تستخدمها الدول لتحقيق مصالحها وفقا لما تقتضيه متطلبات تلك المصالح والظروف التي تواجهها.[2]

هذه المقاربة تستند إلى ثلاث جوانب أساسية:

1. ينبغي التفريق بين السيادة الوطنية والسيادة القانونية، وبالتبعية عدم تجاهل السيادة القانونية الدولية باعتبارها تقيد سلطة الدولة بقيود معينة إما داخلية أو خارجية.
2. العولمة وآثارها المختلفة تغير من مدى سلطة الدولة ومن مدى سيطرتها ولكنها لا تغير من محتواها أو جوهرها.
3. يتعين النظر للسيادة بوصفها مؤسسة اجتماعية دولية تحتوي على مجموعة من القواعد والمعايير المفهومة بشكل ذاتي –تبادلي بين الدول[3]وفي هذا السياق يمكن استغلال جوانب السيادة تلك من أجل تطوير استراتيجية وطنية ومن أجل تعزيز جوانب أخرى.

---

[1]Stephen d.Krasner, "sovereignty : Organized Hipocrisy, (Princeton : Princeton UniversityPress, 1999), p p 9-25

[2]عبد الله بن جبر العتيبي، المرجع السابق، ص75

[3] المرجع السابق، ص76.

4. لم يسبق وفق هذا المدخل للسيادة قط أن تمتعت بحصانة كاملة ضد الانتهاكات والمخالفات ومع ذلك فهي باقية ومستمرة.
5. السيادة تعني مفهوما مركبا يحتوي على أكثر من جزء ويمكن تفكيكه إلى تلك الأجزاء الرئيسية بحيث يمكن للدولة الوطنية مقايضة بعض من هذه الجزاء لتعزيز البعض الآخر وتقويته.

الطرح الذي يقول بتآكل السيادة وانحسارها يركز على الجانب المحلي للسيادة ويتجاهل الجانب الدولي لها، والملاحظ أن اعتماد المقاربة التي تظهر التمايز بين المحلي والدولي وتداخلهما أمر ضروري للحصول على تصور مفاهيمي دقيق للسيادة ولمعرفة مدى تأثرها بالعولمة واتجاهاتها المختلفة ومن ثم لإظهار أهميتها بوصفها مؤسسة دولية تشكل البنية العميقة لمنظومة الدول المعاصرة.

وفقا لهذا المدخل فإن مفهوم السيادة يحتوي على جانب أعمق وأهم وعلى مجال يعمل فيه المفهوم بشكل مختلف تماما عما يقول به أنصار طرح تآكل السيادة، وهو الجانب التشكيلي للسيادة بوصفها مؤسسة دولية تحتوي على مجموعة من القيم والمعايير والمبادئ والقواعد التي تؤثر في سلوك الدول بشكل ذاتي –تبادلي وكذلك تؤثر في البنية العميقة للمنظومة الدولية المعاصرة وبالقدر الذي تشكل فيه هذه الدول.

يأتي هذا الطرح كبديل للنظرة الواقعية والليبيرالية للسيادة والتي تتبنى نظرة تكاملية عن الدولة القومية ومن ثم إضفاء ذات الصفة وذات الخاصية على مفهوم السيادة، حيث يركز انتوني غيدنز على النظرية التي تركز على الجانب الدولي –التشكيلي للمفهوم بدلا من أخذها على أنها تعني فقط سلطة الدولة الحصرية والمطلقة على إقليميها (الجانب المحلي) ويحيل على جانب المنظومة الدولية الاجتماعية الذي بدأ تطويره مؤخرا أصحاب المدرسة النقدية والبنائية في العلاقات الدولية، فالعلاقات بين الدول تؤدي دورا مهما في تشكيل الدولة السيادية ذاتها كما الدور الذي تقوم به العلاقات بين الدولة والمجتمع في تشكيل كل منهما.

يركز البنائيون على أن السيادة –بخلاف الطرح الواقعي – بجانبيها الداخلي والخارجي تعد خاصية مشكلة أو مبينة اجتماعيا، فبينما كانت السيادة وكذلك الفوضية ينظر إليهما على أنهما معطيان بشكل مسبق وخارجي أصبح ينظر إليهما الآن على أنهما حقيقتان اجتماعيتان أي بنيتان اجتماعيتان يتم إنتاجهما وإعادة إنتاجهما من خلال سلوك الدول وممارستها، إن السيادة لا تعد صفة خارجية بالنسبة على

المنظومة الدولية ولكنها صفة اجتماعية أنتجت من خلال ممارسات أعضاء هذه المنظومة، كما أنها ليست بالضرورة ثابتة أو لا يمكن انتهاكها على الرغم من أن وضعها كحقيقة اجتماعية لا يعني أنها سهلة التغيير كذلك، فالحقائق أو الأشكال الاجتماعية تكتسب تلك الصفة لأنها تعد حقائق يتم تكييف سلوك الآخرين على أساسها، لذلك فهي ذات خاصية مقاومة وصعبة

المبحث الرابع: رهانات العولمة الاقتصادية في الدول النامية

بالإمكان من زاوية مبدئية في موضوع تداعيات تحولات المرحلة التي تلت انهيار المنظومة الإيديولوجية للكتلة الشرقية، أو ما يصطلح عليه عادة بمرحلة ما بعد الحرب الباردة وتأثير هذه التحولات الدورية والمفاجئة على الكيان المؤسسي للنظام الدولي العالمي من خلال واقع ودور الدول في هذا النظام، وفي الجانب الاقتصادي بالتحديد. البحث في الكشف عن جملة مضامين ظاهرة العولمة الاقتصادية. هكذا باعتبارها نسقا عاما تبلورت ضمنه جملة من التداعيات والرهانات، باعتبار أن جوهر الطرح في ما توحي به العولمة الاقتصادية اليوم هو أن النظام العالمي الذي تفكك* في التسعينات قد أصبح بلا حدود اقتصادية، وأن النظم الاقتصادية المختلفة أصبحت متقاربة ومتداخلة ومؤثرة في بعضها البعض، ولم تعد هناك حدود وفواصل فيما بينها. فالنظام الاقتصادي ليس أكثر من نظام واحد تحكمه أسس عالمية مشتركة[1]

كمدخل جدلي للمبحث الأول، وجب اقحام بعد نظري حول مفاهيم ومضامين ظاهرة العولمة عبر منظورات فكرية متجاذبة ومتقابلة في حالات معينة، بين التشكيك والتفاؤل، على اعتبار أنها أعطت بعدا هاما في تضبيط السياقات الفكرية هو البعد "العالمي"، وهو ما زعزع الأسس الفلسفية التي قامت عليها النظرية الدولية، ما قد يطلق ذلك الفكر السياسي الخلاق من أسر القيود والحدود التي فرضها إلى حد كبير ماض محكوم بحدود الدول[2]

فما هي السياقات الفكرية التي تشكلت من خلالها مفاهيم ظاهرة العولمة؟ وكيف نفهم على الأقل تموقع الدول الاقتصادي في ظل كل تلك التمايزات التي تحدث داخل نسق الاقتصاد المعولم، اعتبارا

[1] سعيد الصديقي، المرجع السابق الذكر، ص- ص 121-122.
[2] جتربارتلسون، "ثلاثة مفاهيم للعولمة"، ترجمة سعد زهران، مجلة الثقافة العالمية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 106، ماي 2001، ص 31.

للبنى المؤسساتية الوظيفية؟ وهل هناك فعلا صيرورة موضوعية في ظل العولمة الاقتصادية تعمل على اختفاء الدولة الوطنية أو بقائها؟

المطلب الأول: الجدل النظري في تأصيل العلاقة: العولمة الاقتصادية/ الدولة الوطنية.

ليس ثمة أكثر دعوة وإلحاحا في مجموع دوافع إثارة المدخل الجدلي حول العولمة الاقتصادية من دافع تعدد وتداخل ديناميات وتجليات النسق الشمولي للعولمة، فمن خلال مجمل وأهم ما أثير حول الموضوع أبرزت حالة ضخمة من تشابك المفاهيم والمؤديات والمعاني ثم التجليات والديناميات لظاهرة معقدة مثل العولمة. وخصوصا في شقها الاقتصادي على اعتبار أنه السياق المبدئي الذي تنفذ منه الظاهرة لتؤثر على العلاقات الجامعة بين الدول من خلال السوق والمال والعمل. وتبعا لذلك وضمن السياق التاريخي للاقتصاد. فإن المجتمعات منذ حوالي خمسة قرون إلى الفترة ما بين القرن الثامن عشر ونهايات القرن العشرين تعرفت على حالة تزايد حجم العلاقات المتبادلة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمل والمعلومات بما أخضع هذه الحالة إلى هكذا مجموعة مراحل تطورية هامة.

الفرع الأول: التفكير التقني للعلاقة.

مدرسة التفكير التقني للتحولات فحواها ذو دلالة على أطروحة الانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي[1]، وهي ترتكز على المعنى العام الذي مؤداه أن العولمة هي في الجوهر درجة متقدمة من المجال التقني الذي تعتبر سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني تجليات رئيسة له، أيضا كل ما هو علمي تقني يسهل توجه الاستثمارات الأجنبية[2]. ما يساعد في كل الحالات الاقتصادية المختلفة على رفع طاقاتها الإنتاجية وكذا مهاراتها الفنية وهذه المدرسة لها جملة من المرتكزات تستند إليها في أطروحتها هي: [3]

1. أطروحات المجتمع الصناعي: والتي يمثلها "روستموفايتمان" عام 1917، ويمثل المجتمع ما بعد الصناعي "دانيل بيل" عام 1919 و "ريمون آرون" عام 1905.

---

[1] السيد يسين، "في مفهوم العولمة"، ورقة قدمت إلى: العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير أسامة أمين الخولي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص45.

[2] سمير أمين وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ديسمبر 2004)، ص80

[3] نفس المرجع، ص80.

2. نموذج "رولاند روبرستون" حول النشأة التاريخية للعولمة والمتمثل في خمس مراحل رئيسية هي: المرحلة الجنينية، ومرحلة النشوء، ومرحلة الانطلاق، مرحلة الصراع من أجل الهيمنة، مرحلة عدم اليقين*.

3. جماعات القوى العظمى والمنافسة ومضمون العولمة من خلالهم يتحدد بالمنافسة بين القوى العظمى، الابتكار التقني، انتشار عولمة الإنتاج والتبادل، والتحديث.

حسب هذه المدرسة فإن العولمة تتشكل من خلال عمليات ثلاث تسمى بالديناميات والتي تأتي بشكل متتابع ومتوالي وتتمثل هذه العمليات في:

1. نمو وتعميق عملية الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية للدول.
2. وحدة الأسواق المالية.
3. تعميق المبادلات التجارية في إطار نزعت عنه القواعد الحمائية. مثل حقوق الجمركة وتكاليف العبور، وكل ما يوضع في نص قانوني يعيق أو يضبط هامش العمل التجاري خصوصا التجارة الدولية الخارجية.

وحسب ديناميات العولمة الاقتصادية التي ارتكزت عليها أفكار نظرية الانتقال، فإن الاقتصاد المفرز هو اقتصاد خدماتي أي يرتكز على تغليب عامل الخدمات أو الدينامية الفنية والمهارة في الاتصال والاستثمار وغيرها على التصنيع.

*قدم المفكر **"رولان روبرستون"** جملة من مراحل نشوء وتطوير ظاهرة العولمة تتخلص في خمس مراحل هي على التوالي:

1. **المرحلة الجنينية (1400-1750)** والتي شهدت نمو المجتمعات القومية في أوروبا وضعف القيود السائدة في القرون الوسطى.
2. **مرحلة النشوء** (1750-1870) والتي دلت على تحول حاد في فكرة الدولة الموحدة، تبلورت خلالها المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية.
3. **مرحلة الانطلاق** (1870-1920)، تبلورت خلالها مفاهيم أكثر مونية وتتعلق أيضا بالقومية والهوية، من المفاهيم الكونية مثلا: **"خط التطور الصحيح"**، **"المجتمع القومي المقبول"**.
4. **مرحلة الصراع من أجل الهيمنة** (1920-1965) وفي خلال هذه المرحلة تولدت نقاشات جدلية وخلافات فكرية حول الإطار المصطلحي الناشئ، حول العولمة وصور الحياة وأشكالها.
5. **مرحلة عدم اليقين** (1965-؟) وهي المرحلة التي تضمنت جملة القيم ما بعد المادية في خلالها الحرب الباردة وأعيد إدماج العالم الثالث، وازدادت فيها الحركات الكونية وسيرورة المؤسسات العالمية، وأصبح النظام الدولي من خلالها أكثر سيولة بظهور معالم مجتمع مدني عالمي ومواطنة عالمية ونظام إعلامي كوني، لمزيد من الإطلاع أنظر: السيد يسن، تحليل مضمون الفكر العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980)، ص10-11.

يعبر" راشمي مايور" عن هذه النقطة بقوله: "... أن تعجيل الانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي (التقني) حالة واقعة، تتجلى في استنفاذ الصناعة لمكانتها المتميزة في القيمة المضافة) [1].

ترى المدرسة أن هذا الواقع يشجع أكثر العمليات الاستثمارية الأجنبية المباشرة وغير المباشرة بما يدفعها إلى المساهمة الفعالة في مختلف الاقتصادات بما فيها الاقتصاد المتخلف بدفعه إلى حالة النمو والمواكبة.

غير أن دراسة معمقة لأفكار هذه المدرسة تحيلنا إلى جملة ملاحظات حول المضامين المفهومية والمنهجية والتي من بينها:

1. ما يعاب على هذه المدرسة –المؤاخذة تدور حول التوجهات والتحليلات– هو أنها في ما تفرضه من إلزام مسار العولمة الاقتصادية بهذا الحد المرحلي الأول، وهو مرور المجتمع الصناعي القائم على عقيدة التصنيع وجوبا إلى المجتمع التقاني القائم على حجم الخدمة ونوع الأداء والتطور التكنو – اتصالي أو المعلوماتي– اتصالي[2]

هذا الافتراض يتخذ من البعد التكنولوجي الخدماتي بعدا أو حديا ورئيسيا مع إهمال العلاقات الاجتماعية المختلفة من علاقات الإنتاج وكذا البنية المجتمعية، ذلك أن المدرسة في أطروحة الانتقال هذه أهملت دور القوى الاجتماعية ذات الحضور الفعال ضمن الإطار بين – دولتي فالعولمة ليست في شقها الاقتصادي دون بعد إيديولوجي أو سياسي أو تاريخي اجتماعي.

---

[1] راشمي مايور، "شبكة المستقبلات العالمية"، مجلة المستقبل، فيفري 1998، نقلا عن: عبد الأمير السعد، العولمة .. مقاربة في التفكير الاقتصادي في: سمير أمين وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص81

[2] ثامر.ك. محمد، "تكنولوجيا المعلومات والدولة الوطنية"، مجلة شؤون الأوسط، بيروت مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 100، ت1/ أكتوبر، ت2/ نوفمبر، 2000، ص35

2. يرتكز فكر هذه المدرسة على أن العولمة الاقتصادية كعملية منتقلة وغير مستقرة ولا تسير إلى الخلف في الغالب، ذات أدوات تحدد مضمونها العام مثل، الإبداع، المنافسة، الابتكار. التحديث ... والحقيقة العولمة ليست فقط رهن حدود هذه الأدوات ذات الإمكانية الضيقة، بقدر ما هي عملية أوسع نطاقا وأغنى مضمونا، باعتبارها وكما تشير أغلب الدراسات "إمبراطورية الفوضى"*[1]، أو كما يعبر عنها ب: "رأسمالية الما- بعد"، بحيث يرى الكاتب والباحث اللبناني المعروف "محمود حيدر"، أنه حتى وإن كانت السمة التكنو – اقتصادية هي الغالبة على العولمة فهذا لا يسقط بحال من الأحوال الصفة المركبة للظاهرة.

إضافة إلى الإقرار –حسب أفكار المدرسة – بتلك الأدوات لوحدها دون إقحام أدوات أخرى تختلف عن المنافسة والتحديث مثل الأدوات التي تكمل الجانب الأخلاقي والجانب الكيفي، الذي يحترم الدول الوطنية وشخصياتها وسياداتها القانونية والمؤسساتية.

حسب ما أقره عالم الاجتماع الفرنسي "سيرج لاتوش"، سواء في تعريفه للعولمة الاقتصادية/ التكنولوجية كونها: "البروز الطاغي للشركات ما فوق القومية والإفلاس السياسي والتهديد الذي تمثله تقنية علمية خارج حدود السيطرة بطريقة شبه آلية إلى أزمة أخلاقية ..." [2]، أو من خلال تبريره للبعد الأخلاقي فهو يرى الأمر متعلق أساسا "بقادة غير مهيئين لأدوارهم الجديدة، ويرتبطون في شكل ضعيف بنظام عالمي خائر، ولا يجدون في مواجهتهم لا مجتمعا مدنيا عالميا، ولا سلطات مضادة ذات وزن ...، وبالتالي وضع الدول والأحزاب والكنائس والنقابات والمنظمات الأهلية والجيوش والمافيات في خدمتهم[3]

*لقد ضمن المفكر العربي **"سمير أمين"**، هذا العنوان أحد أجود مؤلفاته في موضوع التوزيع الرأسمالي، وهو من خلاله " إمبراطورية الفوضى" يثير فكرتين على أهمية بالغة، الفكرة الأولى ومدارها حول: حجم التناقض البنيوي الجديد نسبيا بين أشكال ومضامين عملية التوسع الرأسمالي وبين الكيانات السياسية الناتجة عن ضرورة وارث تاريخيين. ويشير إلى أن هناك حالة من التشتت السياسي ومزيد من الوحدة الاقتصادية، والفكرة الثانية هي أن آليات التوسع الرأسمالي العالمي يزحف على شعوب أطراف النظام بما يدفعها إلى البربرية لأنها تبحث في إطار التكيف أو ما أسماه بالانتحار الجماعي. لمزيد من الاطلاع تصفح: سمير أمين، إمبراطورية الفوضى، ترجمة، سناء أبو شقرا، لبنان، دار الفارابي، شركة المطبوعات اللبنانية، الطبعة الأولى، 1991.

[1]- محمود حيدر، "السيادة في تحولات العولمة، الدولة المغلولة"، في: شؤون الأوسط، بيروت، العدد 100 ، 2000، ص49.

[2]Serge Latouche, "Les Nouveaux Maitres Du Monde", Le Monde Diplomatique, Novembre 1995

[3] Ibid

نفهم من هذا الكلام أن العولمة الاقتصادية في مرحلة التحول وكما أشارت أفكار المدرسة وان كانت ذات بعد تكنو–اقتصادي لا يمكن أن تكون في تحولها هذا، معزل وبمنأى عن السياق الاجتماعي والأخلاقي والبنية المجتمعية التي هي في الواقع مادة هذا التحول، والموضوع الذي بدونه يتحول المجتمع من مجتمع صناعي فعلا إلى مجتمع اتصالي تقني لكن لا أخلاقي من وجهة نظر تحليلية ولا متكافئ من وجهة نظر وظيفية.

أيضا ما يعاب على أفكار مدرسة تأصيل العولمة الاقتصادية كتحول من صناعي إلى تقني خدماتي، كونها تتصور تحول المكانة المتميزة للصناعة بفقد قيمتها المضافة ضمن مرحلة عولمة "المنافسة"، وانتقالها نحو مجتمع الخدمات والتكنولوجيا ليس هي المنحنى العملي، أي الأمر الواقع بل من حث طبيعة وأهمية الانتقال، لو نقوم في لحظة ما بفرز جغرافي للمرحلة التحويلية وكذا أعمال تحريات في مستويات متباينة في تقابل القدرات النسبية للوحدات الممثلة للنظام السياسي العالمي وكذا التكنو–اقتصادي العالمي، فليس ثمة نفس الانطباع حول طبيعة هذا التحول بين دول ذات اقتصادات ضخمة متطورة وناضجة، ودول ذات مسارات بدائية تنموية لا زالت تبحث عن القيمة المضافة ومن غير منافسة في صناعاتها الثقيلة والتحويلية والاستهلاكية ما يوحي بأنه ورغم ظهور رأس المال المعلوماتي إلا أن حالة من الانشداد الحتمي هو السمة الغالبة على ذلك، ولا نجد أبلغ من الفرضية التي ضمنها احد المفكرين دراسته هي "أن من يمتلك تكنولوجيا المعلومات يمتلك القدرة على السباق مع الآخرين،...من يمتلك القدرة على اللعب يلعب ويؤثر في نتيجة المباراة، أما في اتجاه تحقيق أهدافه أو تقليص قدرة الخصوم على تحقيق أهداف على حسابه،... من لا يمتلك القدرة أو مقومات القوة على اللعب، يكون خارج الملعب وينتظر النتائج، ولكن ليس في وسعه أن يعفي نفسه من تأثيرات الآخرين .. أي أن النتائج في الغالب لا تكون في مصلحة من لا يلعب".[1]

بما يؤكد في النهاية أن مرحلة التحول هذه مهمة وضرورية ولكن الصورة الايجابية لا تكون ببعدها اللامتكافئ فحسب، بل ببعدها التوسعي الامبريالي، بحيث يبدو أن المدرسة هذه لا تولي اهتماما لسوق العمل[2]، على غرار سلعة الخدمات والمعلوماتية والتكنولوجيا بما يشجع فقط منطق استبداد الربح، وتراجع قيمة العمل ضمن أطروحة التقني/الخدماتي، اعتبارا للإهمال غير العفوي للعلاقات التشابكية

(1) ثامر ك محمد، المرجع السابق الذكر، ص35

(2)سمير أمين وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 82، انظر أيضا في هذا الشأن سمير أمين، إمبراطورية الفوضى،(لبنان:شركة المطبوعات اللبنانية، الطبعة الأولى 1991)،ص7-8.

الحاصلة بين ما هو اقتصادي، اجتماعي، تقني كون عملية الاعتماد المتبادل الذي دفعت إليه العولمة ليس عملة تقنية فحسب، بل تشمل انتقال السلع ورؤوس الأموال والأشخاص وتقنيات الإنتاج والمعلومات وغيرها.

الفرع الثاني: مدرسة المراحل التطورية لنمط الإنتاج.

هي بدورها تضمنت ثلاثة إسهامات فكرية هي:

-أطروحة رسملة العالم على مستوى العمق.

إن المادة التحليلية التي تتبني عليها هذه الأطروحة، تتضمن مجموعة نقاط ذات طابع وصفي وتفسيري من بينها ما يلي:

- أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة تحديدا والتي تنعت على أنها مرحلة التطور الهائل لحركية رأس المال، دلت على مرحلة تحول رأسمالي عميق.
- أن عملية التحول العميق أصبحت تمس عامل الإنتاج وليس عامل التبادل في السلع والخدمات والأشخاص.
- أن رسملة عملية الإنتاج تنبئ بمرحلة جديدة للرأسمالية.
- أن عملية نقل دائرة الإنتاج إلى البلاد المتخلفة تبقى محكومة بسقوف متفاوتة الارتفاع وفقا للأوضاع والظروف [1]

هذه الأطروحة توحي بمرحلة جديدة فعلا على غرار المرحلة السابقة لأطروحة التحول "صناعي/تقني"، هذه الجدة متضمنة في حصول تغير جذري في آليات ووسائط السيطرة الرأسمالية بالاتجاه الضغط على الدولة القومية (الوطنية) بتجاوز حدودها من خلال الإنتاج وعملية مراكمة رأس المال، حيث أصبح تسلع كل شيء أمرا مكنا، ما يعني إعادة صياغة مجتمعات الأطراف بصورة جديدة في عمقها الإنتاجي[2]، فبعد ما كانت عالمية.

[1] سمير أمين وآخرون، نفس المرجع، ص 83
[2] نفس المرجع، ص 83

نمط الإنتاج الرأسمالي مقتصرة في الغالب على دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والاستيراد والتصدير مع ثبات الصفة المركزية (دولالمركز) لعملية الإنتاج، وبظهور رأسمالية ألما– بعد في صورة العولمة اخذ الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج نفسها، فالعولمة الحالية هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالي[1]

إن ما يؤيد أفكار هذه الأطروحة ولو جزئيا هو أن ظاهرة العولمة فعلا هي طليعة نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي إلى دول الأطراف بعد حصرها كليا في دول المركز[2]، حركية تلك الشركات العملاقة العابرة للحدود والقارات والمتعددة الجنسيات من خلال تثبيت أجزاء من عملياتها الإنتاجية في دول مختلفة من العالم مثل شركة IBM الأمريكية وشركة NIKE و PUMA، بحيث أصبح الشيء الأدل هو نسبة المصنوع إلى إحدى أصول إنتاجه ليس إلى أصول الشركة المنشئة.

إذا ومن خلال تتبع الوجهة العامة للطرح السابق (عالمية دائرة الإنتاج)فان العولمة ليست فقط ذات دعوة إلى الانتقال والتحول إلى التقني والخدماتي كما ليست فقط ذات بعد أعمق من حيث رسملة العالم، أي إعادة صياغة العمق الإنتاجي لمجموعات الأطراف لاعتبارات ما وبصورة متكافئة، إلا انه على الأقل يمكن وجود تحليل آخر يصف عولمة ألما–بعد على أنها أداة فاعلة في نقل السلطة المباشرة من الدولة المهيمنة إلى الشركات العابرة للقوميات، بما في ذلك الدول الكبرى والتي كانت ولا تزال مهوسة بالمقدس الوطني والقومي.

– أطروحة العولمة امبريالية ما بعد الاستقلال:

لعل المسار التاريخي لظاهرة العولمة خصوصا في شقها الاقتصادي ومن وجهة نظر الطرح الليبرالي يؤكد على ثلاث مسلمات رئيسية قام عليها الطرح الرأسمالي بصورته الامبريالية وهي: [3]

الأولى: أن السوق تعبر بذاتها عن عقلانية اقتصادية تقع خار أي إطار اجتماعي محدد وهي مسلمة ذات أبعاد ومضامين خاطئة بحسب الانتقادات الموجهة لمدرسة التفكير التقني للتحولات.

[1]محمود حيدر، المرجع السابق الذكر، ص 51
[2]نفس المرجع، ص51
[3]سمير امين و آخرون، المرجع السابق الذكر، ص 68

الثانية: الخاصية أو الطبيعية القابلة للتبدل كمتضمن في العلاقة: رأسمالية–ديمقراطية، وديمقراطية–رأسمالية وهي خديعة أخرى بحسب تحليل "سمير أمين" للموضوع، وقد وجه هذا النقد للأطروحة الأولى حول تأصيل العولمة، بحيث المضمون الحقيقي للعلاقة: ديمقراطية–رأسمالية والعكس، يتجلى في الأفكار المهيمنة للتيار البراغماتي الانجلوساكسوني التي توحي بقناعة مطلقة مفادها تقييد حجم أداة الديمقراطية وتقزيم دورها وفصلها عن الخيارات الاجتماعية، بل على العكس تقديم الديمقراطية بوظيفة ضابط استقرار وامن العمليات داخل المجتمع فقط، وإيعاز عمليات النشوء والتطور لمجموع قوى موضوعية قد تكون التكنولوجيا والعلم. وبالتالي إنجاح مستوى كبيرا من الاستلاب الاقتصادي وتحجيم دور التاريخ والعمل الثوري[1]

الثالثة: والتي مضمونها أن الانفتاح الحاصل على مستوى النظام العلمي يشكل تضييقا لا مفر منه، وهو شرط ضروري لا مفر منه للتقدم، وهي المسلمة التي في ظاهر مقالها تدفع إلى استثمار المقدرات في الداخل– ضد أو مع– الموجة العالمية للرأسمالية التوسعية (العولمة الاقتصادية)لكن الأستاذ "سمير أمين"يترع كل موضوعية وكل أساس علمي عن هذه الأطروحة، فتاريخ خمسة قرون من التوسع الرأسمالي قد اختزلها، وكون هذا التوسع دائما مجرد استقطاب يعاد إنتاجه كل مرة وقد عبر عن ذلك بقوله:" ... إذا الاقتصاد الليبرالي نفسه يظهر بان الحركة ترتبط بعامل واحد من الإنتاج (الرأسمالي) في حين أن العاملين الآخرين (العمل والطبيعة) يبقيان أسيرين للجغرافية الطبيعية والسياسية، الأمر الذي لا يسمح بأي تناغم على مستويات الإنتاجية والشروط الاجتماعية".[2]

في النقد الاشتراكي للتطور الرأسمالي خصوصا مرحلة الرأسمالية الصناعية، أطلق " كارل ماركس" عبارته الشهيرة " المنافسة تقتل المنافسة" في إشارة إلى أن الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، ما دعى " لينين " فيما بعد –اثر تحليلات 1913 والتي تقدم بها "هوبسون"– إلى ضرورة أن يتبنى المدخل الماركسي حول التحول الرأسمالي نحو مرحلة الاحتكار من اجل تبني أطروحة الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية (نقطة ارتكاز العولمة الاقتصادية).

[1]سمير أمين وآخرون ،نفس المرجع، ص 68-69
[2]المرجع نفسه، ص 72.

بحسب لينين فان التطور الرأسمالي يوحي بما يلي:

1. سيطرة الاحتكارات الكبرى على الاقتصادات القومية من الدول الاستعمارية التي شكلت إمبراطوريات.
2. وصول الرأسمالية إلى حالة من تزاوج رأس المال المصرفي برأس المال الصناعي وتشكل رأس المال المالي.
3. حل محل تصدير المنتجات تصدير رأس المال نحو الاستثمار المباشر وغير المباشر.
4. مرحلة الرأسمالية الجديدة ذات طابع امبريالي استغلالي لشعوب المستعمرات ويتمايز عما تفعله مع طبقات العمالة في بلدانها.

من المفترض جدلا انه مع نقد مسلمات المد الرأسمالي(أسس فكرية للعولمة الاقتصادية) واستنادا لما تقدمه المنظومة الفكرية الاشتراكية وبحسب جملة التعاقبات التي أفاض بها "لينين"، تشكل حالة من تآكل هيكل الاستغلال والاستلاب غير أن الوضع الحالي قد لا يتعدى عدة دلالات منها الآتي:

ربما أمكننا الإقرار بان مرحلة جديدة دلت عليها هكذا المسارات التاريخية الطبيعية للرأسمالية الصناعية وطابعها الاحتكاري الامبريالي، والتي تهدف إلى هيكلة الاستغلال والاستلاب وفي شكله الاستعماري الجديد، رغم الاختفاء وبشكل درامي للمرحلة السابقة، فمورفولوجي العولمة الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة تأخذ بعدا تكنو–اقتصاديا في جانب ما، وبشكل مهيمن وبقوة أكبر ولكن بتكاليف اقل من السابق.

بحسب تعبير "جورج طرابيشي":"...وبلا ادني شك، فان هذا الطراز من الاستعمار هو انبثاق حي ومتواصل لحركية رأس المال وتطوراته، وان كانت الأشكال الاستعمارية المنقضية

قد اتسمت بالطابع العسكري المباشر في القرن التاسع عشر، وبالطابع السياسي الأيديولوجي في القرن العشرين"[1]

[1]جورج طرابيشي، "أصل العولمة"، مجلة الحياة، 30 مارس 1997، نقلا عن: محمود حيدر،" السيادة في تحولات العولمة، الدولة المغلولة". المرجع السابق الذكر، ص 53.

المسار التاريخي يؤكد آلية ضبط ذاتي داخل المنظومة الرأسمالية، فرغم الأزمات المالية لعام 1929 والحرب العالمية الثانية والأزمات الاحتكارية المختلفة، ونسب التراجع والتضخم، إلا أن للرأسمالية قدرات هائلة على ضبط قواها وتجديد نفسها سواء من حيث قوى التنظيم أو قدرات الإنتاج، أي أن الوضع العالمي يؤكد الطابع المرن لقوى الرأسمالية في التعامل مع أزماتها الدورية، غير أن هناك في الأفق شيئا ما حث الدول المضاربة والتي خضعت في المرحلة الجديدة للامتدادات الطبيعية لتداعيات أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية (الأزمة المالية العالمية)، والتي قد تشكل هاجسا اقتصاديا آخر في قلب المنظومة الاقتصادية العالمية الرأسمالية وعدها مجرد اقتصاد فقاعة، فهل سنعايش استحقاقا آخر يثبت مدى الضبطية والمرونة في حركية رأس المال المالي؟ بتعبير آخر، هل فعلا لم يعد مرغوبا في أداء الدولة الوطنية لان الصيرورة الموضوعية لتدخلها ملغاة إلى حد الآن، أم يجب استدعائها وعلى جناح السرعة لتضخ في مرحلة أوليه ما قيمته 250 مليار دولار كحصة أولية تمثل دليل عربون تزاوج الرأسمالية بالثورة والمجتمع؟

أن الوضع العالمي وخصوصا الاقتصادي ينبئ عما عرف بالمأزق التاريخي للاشتراكية، حيث فشلت المنظومة الاشتراكية وهي في المنتصف من عمرها، نظرا للتناقضات الأيديولوجية المتوالية التي غلبا ما تقع فيها، ونظرا لشدة المنافسة والنجاح النسبي أو شبه المطلق للمنظومة الرأسمالية المقابلة لها، وهذا المأزق تأكد مباشرة بعد تحول النظام الدولي إلى نظام عالمي بقطب غربي أمريكي أوحد على المستوى الأيديولوجي.

رغم كل تلك العقبات والهزات التي تعرضت لها الرأسمالية كأزمة 1929 و الحرب العالمية الثانية، التضخم، الركود..، إلا أنها تمكنت من إدارة أزماتها الداخلية وإيجاد معالجات وحلول، وهذا نظرا للتراكم التاريخي[1]،وتنوع تيارات التشكيلة الرأسمالية، وكذا تلكؤ الأداء الاشتراكي عن المزاحمة لفقد ممكنات ذلك، إضافة إلى تلك الحقبة من التحولات العميقة على المستوى التقني والمعلوماتي، ما شجع على انتقال الرأسمالية عن طريق القدرة على التكيف مع المد الاحتكاري وهذا ما ساهم بدوره في تثمير العولمة الاقتصادية بآلياتها الجديدة، أطروحة العولمة وإخلال التوازن بين رأس المال والعمل.

[1]سمير امين وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص86

تميزت مرحلة الحرب الباردة بحالة من التوازن بين قطبي رأس المال والعمل على مستوى الأجور والدعم الاجتماعي للسلع والخدمات والتامين الصحي[1]، لكن هذا التوازن تبدت له جملة آثار على مستوى الرأسمالية الاحتكارية والتي تعاملت معه على أساس الإنفاق الاستثماري المحدود في المجال التقني والتكنولوجي، ما شكل عبئا من حيث التكاليف، فالإنفاق الاستثماري الذي وجه إلى المجال التقني والتكنولوجي رغم محدوديته إلا أن ذلك لا يلزم تقليص فرص العمل ولا الحد من الأجور أو تخفيضها نظرا لموازنات الحرب الباردة.

علما انه إذا ما اخذ في الاعتبار التوجه الحقيقي للرأسمالية وهو تحقيق هدف تعظيم الأرباح بأقل تكاليف، فان السبيل الأقصر لذلك هو البحث في إمكانية رفع الأسعار وترشيد تكاليف إنتاج السلع الموجهة للبيع وكذا الخدمات.

لكن خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة اكتسبت الرأسمالية صفة مركزية تضمنت ميلا متناميا لإخلال التوازن بين قطبي رأس المال والعمل، وسخرت لذلك وسيلتين على الأقل[2]:

1. أدلجة الخطاب الاقتصادي عالميا، عن طريق ترويج انهيار مقولات(الدولة،التخطيط..) وهذا في صورة نقدية موجهة للمدرسة الكينزية الكلاسيكية والفكر الماركسي على حد سواء، ومن جهة بث أفكار الليبرالية الاقتصادية الجديدة والتشهير بها.
2. تحرير وتحفيز الإنفاق في المجال العلمي والتقني، مع التأكيد على ديناميات سيطرة رأسمالية على أداة الإنفاق هذه بحيث يجب أن يساهم استثمار الميدان التكنولوجي في تخفيض تكاليف كافة عوامل الإنتاج، وخاصة العمل وتحقيق الإفادة من تعظيم فائض القيمة بين الأسعار المرتفعة والتكاليف المنخفضة، وهنا يمكن التوصل إلى ما يعرف بضياع فرص العمل.

في خضم هذا المنحى الرأسمالي يختل التوازن القائم في السابق، بما يدفعنا إلى القول بان صفة المرحلية في التطور الرأسمالي من خلال بصمة العولمة التي تجلت وتوضحت أكثر كطور ثالث يضاف إلى المرحلتين السابقتين(الصناعة، التقنية،العولمة)، أنتجت رأسمالا في يد العولمة الاقتصادية، هذا الرأسمال لا يميل إلى احترام قيمة العمل بقدر ما يتجه نحو الضغط على قيمة العمل إلى أدنى مستوياته.

[1] سمير امين واخرون: نفس المرجع، ص86.
[2] المرجع نفسه، ص 87

إذا وبعد ما تطرقنا لجملة السياقات الجدلية حول مسارات العولمة الاقتصادية باعتبارها اقتصادية المنشأ، وهو أمر ضروري كمدخل مفهومي يضعنا في الصورة خصوصا عن تلك الديناميكيات التي استجداها الفكر التحليلي، والتي خلالها توضح أن للعولمة أوجه كثيرة وقعت كمادة تحليلية وتفسيرية لمثل التداعيات والمشاهد الفرعية والعامة التي من خلالها تتساير التوازنات في معظم المستويات والأطر، وتبين أن العولمة ذات هوية تحويلية وانتقالية أو كما هي احتكارية تدفع إلى حالة من اللاتوازن وتهدف إلى تسليع العالم وتهميش قانون القيمة، ولفهم أكثر، للعولمة الاقتصادية دعت الضرورة إلى إمكانية توضيح بعض الغموض العرضي ولكنه جوهري في التحليل وهو مناقشة البعد العالمي في عملية مركبة ومعقدة كالعولمة، فما هي دلالات هذا البعد.

المطلب الثاني: العولمة الاقتصادية من مركزية الدولة الى مركزية السوق

لعل من أهم المجالات في الجانب الاقتصادي والتي تتموضع ضمنها ديناميكيات العولمة الاقتصادية، نجد التجارة والموارد المالية(رأس المال) والخدمات، والتكنولوجيا، وهو ما سيتضح في المطلب الثاني، وتبعا لما تقدم في هذه التوطئة فإننا نجد على الأقل أهم أربعة مجالات: عولمة التجارة، وعولمة رأس المال، وعولمة الخدمات،وعولمة المعلومات [الإطار التقني، التكنولوجي]، غير أن هناك تحليلات متعارضة لا تتفق حول أهمية العولمة الاقتصادية، وحقيقة دينامياتها وهذا ناشئ في اعتقاد البعض عن سوء أو عدم التفاهم حول مدى تقدير البعد العالمي في صورته الحقيقية ضمن ظاهرة العولمة الاقتصادية، هل العالمي يعني عبور الحدود أم فتح الحدود أم تجاوز الحدود؟[1]

الفرع الأول العولمة الاقتصادية وحدود العالمية

يتأسس التوجه العام للمتشككين حول أهمية العولمة الاقتصادية على تصور تحليلي من منطلق حركات عبور الحدود المتزايدة بين البلدان فيما يتعلق بالأشخاص، المال والسلع، الاستثمارات، الرسائل والأفكار[2]، فالعولمة الاقتصادية بهذا المعنى هي عملية مكثفة لانتقال أو تبادل الأشياء بين وحدات قائمة سلفا، سواء أكانت هذه الوحدات اقتصادية، أم سياسية أم ثقافية أم حضارية[3].وبحسب "شولتلا" يوجد فارق يذكر بين هذا المفهوم والمفاهيم السابقة للتداويل والاعتماد المتبادل، كما انه لا يميز في هذه الحالة بين

(1)Jan AartSeholte , « Global Trade And Finance »,In : John Baylis And Steve Smith, Op .Cit pp 600-601

(2) Ibid, p 602

(3)حيتر بارتلسون، المرجع السابق الذكر، ص35

ما هو دولي وما هو عالمي، لا يميز بين الشركات العالمية والشركات الدولية، بين المال العالمي والمال الدولي، بين التجارة العالمية والدولية..، وبالتالي حسب هذه الترعة، فانه لا يوجد شيء جديد [1] ، كون العملية(العولمة الاقتصادية) لا تضيف جديدا، فهي لا تتضمن تغييرا للحدود أو لطبيعة الوحدات السياسية (الدول)، وهو ما يتفق مع تحليلات "تومبسون " في قوله: "أن اقتصادا عالميا هو اقتصاد تظل فيه الاقتصادات الوطنية هي الوحدات الأساسية... وعلى الرغم من انه تجري عمليات تكامل وتداخل متعاظمة بين هذه الكيانات، فان ثمة انفصالا نسبيا دائما بين ما هو محلي وما هو عالمي"[2] ، فقد أكد "شولت" أن التجارة الدولية عبر مسافات بعيدة وجدت منذ قرون، فقد عرف البابليون القدماء أشكالا من الإقراض والتمويل التجاري مع الإمبراطورية الرومانية، وظهرت عمليات الشحن بين بلاد العرب والصين عبر جنوب وجنوب شرقي آسيا بشكل مطرد منذ اكبر من ألف سنة تقريبا[3].

كما أن النشاط الاقتصادي عبر الحدود بلغ مستويات متماثلة في أواخر القرن التاسع عشر مع ما هو عليه بعد مائة سنة، وكذلك تدفقات الهجرة بالنسبة لمجموع سكان العالم آنذاك اكبر بكثير، وكذا الاستثمار عبر الحدود، ومسالة ازدهار الأسواق العالمية في مجال القروض والأوراق المالية، إضافة إلى ارتفاع حجم التجارة الدولية البينية بشكل كبير فقد نما حجمها فيما بين 1870-1913 بنسبة 3.4%وسنويا[4]

إذا فالمنطلقات التي شكلت الترعة الشكية حول البعد العالمي في العملية المركبة للعولمة الاقتصادية، تتأسس على نفي أن يكون هناك شيء جديد مع موجة العولمة الاقتصادية، فما حدث لا يعدو كونه مجرد زيادة في حجم التجارة والموارد المالية عبر الحدود في القرن التاسع عشر، كما أن العولمة مرحلة مؤقتة وسوف تتراجع تدريجيا نتيجة الترعة الحمائية للوحدات السياسية على سيادتها وقوميتها، كما انه بإمكان الوحدات أو الحكومات التحكم في الحركية عبر الحدود وبالتالي بإمكانها تجميد كل تلك التدفقات بحسب ما تمليه المصلحة الوطنية بما سيناريو التشديد والتضييق على حركة الأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال.

والترعة الشكية الواقعية تتصور بان العولمة الاقتصادية غير صريحة من وجهة نظر مدى تأثيرها على الدولة الوطنية وإضعافها للولاءات الوطنية، ومن بين أهم ما يحاجون به في الموضوع، مسالة

---

(1) Ibid

(2)حيتر بارتلسون، المرجع السابق الذكر، ص ص 36-37

(3)Jan Aart. OP,Cit.p 602.

(4) Ibid.

الشركات العالمية التي ما زالت تعتمد بشكل كبير على الدول في إنجاح مشاريعها، وكونها ذات طابع وطني وذات ولاءات قوية، وهي لا تزال تسير أكبر قسم من أعمالها في بلد منشئها.

غير أن الحديث في هذا الشأن ليس أحادي الترعة، فان كانت الترعة الشكية للواقعيين تقلل من شان العولمة الاقتصادية إلى هذا الحد، فان الترعة المتحمسة أو المتفائلة للعولمة الاقتصادية تصيغ جملة نوايا في إطار ايجابي لا يضيق الجدل على خانة التفاعل الذي يمكن أحداثه جراء كثافة الاتصال واتساع حجم التدفقات والروابط.

قد تسمى النزعة الليبرالية الجديدة بحسب تحليلاتها وتصوراتها للعولمة الاقتصادية من خلال فعلها، نزعة عالمية، فالمتحمسون (اللبراليون الجدد) يصفون عولمة التجارة والمال كتطورات ومستجدات على الساحة العالمية، على أنها جزءا من تطور طويل المدى يتجه نحو مجتمع عالمي، فهي لا تستدعي توسعة نطاق التدويل بل تقتضي التدرج في إزالة مراقبات الحدود تصاعديا[1]، وبعد إزالة المراقبة وإضعاف القيود التي تحكم التبادلات والتدفقات نصل إلى وضع عالمي أين تنتهي العلاقات الدولية في معناها (بين–دولتي) لتنتقل إلى مرحلة أخرى جديدة بحيث تحل الشركات العالمية محل الشركات الدولية، وتحل التجارة العالمية محل التجارة الدولية ويحل النقد العالمي محل النقد الدولي ويحل المال العالمي محل المال الدولي[2]

وبحسب هذه الترعة المتحررة فان العولمة الاقتصادية عامل مهم من عوامل تحرير الوحدات السياسية من قيود المحلي والقومي والوطني والأهلي، ودفعها إلى حالة من الاندماج والانفتاح على بعضها في صورة تشابكية بدل الصورة الهرمية في المراحل السابقة، بحيث تزال القيود وتتاح إمكانية اكبر لانتقال السلع والخدمات والأفكار والمعلومات ورؤوس الأموال وذلك عبر الاقتصاد العالمي.

وتأسيسا على ذلك فان العولمة الاقتصادية تعبر عن عملية تحول بعد أن كانت تعني ما تعنيه ضمن الترعة الشكلية الأولى، كونها عملية نقل وانتقال وتفاعل فيما بين وحدات قائمة سلفا، وكون العملية عملية تحول، هذا يدل على حدوثها على مستوى النظام ككل وان لهاتأثيرات على كامل المنظومة العالمية، بمثل ما تأثر في هوية الوحدات (الدول) [3]، ويشير هذا المفهوم– من خلال هذه الترعة– إلى

---

[1] جون آرتشولت،"التجارة والموارد المالية العالمية، في جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث،(الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث والترجمة والنشر، الطبعة الأولى،2004)، ص 901.

[2] المرجع نفسه، ص 901.

[3] جيتربارتلسون، المرجع السابق الذكر، ص38

العولمة كعملية تحدث على مستوى أعلى من الوحدات المكونة لها ووراء قدراتها، وذلك نتيجة للتفاعل فيما بين المتغيرات المنظوماتية عبر الأبعاد والقطاعات المختلفة لتلك المنظومة، ويضيف "بارتلوسون" إن عملية التحول هذه تدل على أن العولمة عملية متعددة الأبعاد تحدث في اتجاه الكل إلى الجزء (من الخارج إلى الداخل)، وبما أن ذلك يشمل الوحدات فان من نتائج ذلك تحويل الوحدات إلى دوائر لإعادةإنتاج تلك التغيرات والعمليات التي تفضي إلى تغيير هويتها ثم إلى تغيير القواعد المكونة للمنظومة التي تشمل الوحدات.

كما انه من تصورات النزعة النيوليبرالية حول العولمة الاقتصادية هو ضرورة اعتبار العالم "كتلة واحدة او مكان واحد يتضمن المجموع الكلي للعلاقات بين البشر جميعا وهو ما يعبر عنه "روبرتسون بالبناء الملموس للعالم ككل، وبحسب هذه الفكرة فان المنظومة العالمية مشكلة من مجمعات قومية، بحيث لا تشكل هذه المجمعات إلا واحدا من الأطر المرجعية العامة لتحليل الحالة الإنسانية المعولمة[1]وفي إطار هذه الترعة يعرف "سرني" العولمة على أنها مجموعة من البنيويات والعمليات الاقتصادية والسياسية مستمدة من الطبيعة المتغيرة للسلع والأصول التي تشكل أساس الاقتصاد السياسي الدولي[2].

بحسب هذه الترعة ومن خلال هذا التعريف وعبر ضرورات الربط التحليلي بموضع السيادة والدولة الوطنية فان العولمة الاقتصادية أثرتتأثيرا عميقا في هوية الدولة الوطنية كوحدة مفردة ضمن منظومة عامة.

ويميل أصحاب هذه النزعة إلى القول بان الدولة ستتحول وان العمليات البنيوية للعولمة ستنال بشدة من قدراتها وفعاليتها، لذلك يقر"سرني" بتغيير مفهوم السيادة القديم نسبيا وإنها حلت دولة تنافسية محكومة بتوجهات السوق محل دولة الرفاه العصرية، كونها ستصل إلى حد (الدولة): "فقدان استقلاليتها وأولوياتها البنيوية كالكيانات الفاعلة الوحيدة في النظام الدولي"، كما أن العولمة حولت الدول إلى منفذين وأدوات في أيدي قوى ليس للدول أمل بالتحكم بها سياسيا[3]

[1]جيتربارتلسون، المرجع نفسه، ص39
[2]نفس المرجع، ص ص 39-40.
[3]نفس المرجع، ص 40

من كل ما تقدم فان الليبراليين الجدد يقرون بان العولمة الاقتصادية حتى في باقي أبعادهاالأخرى السياسية والإيديولوجية وغيرها تعمل على بناء منظومة اقتصاد معولم ذات بعد عالمي بحيث تخلق جملة ديناميكيات بنيوية وأولويات جديدة للوحدات في مستوى عالمي من خلال آليات وتوجهات السوق والتنافس التقانة، وإخراج الدول من دائرة التصرف، حيث يقول : "ساسن" بينما تظل مقولات السيادة وتراب الوطن من السمات البارزة للنظام الدولي، إلا انه قد جرى إعادة تركيبها وموضوعاتها على مواقع مؤسسية أخرى خارج الدولة وخارج إطار تراب الوطن"[1]

إن أصحاب هذه النزعة المتحمسة للعولمة الاقتصادية، أكدوا بان العملية التي وصمت بتشديد القوى الحمائية على حدود الدول وحركة التدفقات في المرحلة (1910-1950) كانتسببا رئيسيا لحالات الركود الاقتصادي والأنظمة الفاشية والصراعات الدولية كالحروب العالمية[2] وان المرحلة التي تلتها مباشرة (النصف الثاني من القرن العشرين)

شهدت فتحا كبيرا للحدود في الاقتصاد العالمي، وتبلورت جملة من الاتفاقات فيما بين الدول حول تحرير التجارة وقد اتضح ذلك من خلال الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية لعام 1948 والذي تعبر عنه الآن بعد جولة الاورغواي الأخيرةأو منظمة التجارة العالمية (1986-1994).

الفرع الثاني: العولمة الاقتصادية من الخصوصية الى العالمية

لقد أقر" شولت" بان الموقفين السابقين (الموقف الشكي الواقعي، والموقف الليبرالي الجديد) الأكثر شيوعا لا يستنفدان التفسيرات الممكنة، فهما منظورين تقليدين، وهما فقط بتصوراتهما معا يحييان حججا تم تطويرها من خلال مفردات أخرى قبل دخول كلمة العولمة في مرحلة التداول الواسع (مرحلة الثمانينات)، لذلك، فان الوجه العام لمنظومة الاقتصاد المعولم اليوم توحي بنشوء مرحلة جديدة تعبر عن حالة من الانفصال الدائم بين أنماط الإنتاج والتبادل والاستهلاك عن جغرافية الحدود والمسافات، "فالاقتصاد العالمي يمتد عبر أماكن (أقاليم) مختلفة مبعثرة على نطاق واسع، في الوقت نفسه، وينتقل عبر أماكن مبعثرة في العالم بلمح البصر"[3].

[1] جيتربارتلسون، المرجع نفسه، ص 40.
[2] جون آرت شولت، المرجع السابق الذكر. ص 901
[3] نفس المرجع، ص 905

العولمة في منظور هذه النزعة تتضمن معنى تجاوز التقسيمات التي تتحكم في برمجة هوية الدولة أو الوحدة والمنظومة والأبعاد، وبحسب تعبير "جتر بارتلسون" فان «العولمة بهذا المفهوم لا تكون عملية حركة من الداخل إلى الخارج ولا هي عملية حركة من الخارج إلى الداخل، وإنما هي عملية تذيب الحدود التي تفصل بين الداخل والخارج»، كما يرى بان: «العولمة تقوم بتجريد– من خلال هذا المفهوم– السلوكيات الإنسانية وشروط المعرفة الإنسانية من السياق الزماني والسياق المكاني»[1].

ورغم كون الاقتصاد الدولي في لحظة ما كان يخضع في عملياته وأنماطه الترابطية إلى طبيعة المسافات الإقليمية وتقسيمات الدول الوطنية، فان أنماط التجارة العالمية اليوم لا يكون لها سوى القليل من الترابط والتطابق مع المسافات والحدود، وكدليل على ذلك حالة توافر أساليب النقل الجوي، أدوات ربط الأقمار الاصطناعية، الاتصالات السلكية واللاسلكية وتواجد المنظمات على النطاق العالمي[2]. إذا فالاقتصاد المعولم اليوم يقوم أساس تجاوز الحدود.

ولقد عبر "لوك" عن تداعيات تجاوز تلك التدفقات الحدود التقليدية للدول قائلا[3]: "...وكان تفعل التدفقات فعلها في تفكيك مركزية القوى وتجريدها من سياقها المكاني وطبيعتها المادية جنبا إلى جنب مع أعراف وقواعد السياسة الجغرافية والسيادة المكانية، وضدها في القوت نفسه... وتتخلق بفضل شبكات التبادل عبر القومية المتسارعة مبادئ عامة ومبادئ أخرى، جزئية جديدة، مع بزوغ وتطور هويات جديدة ووحدات جديدة وقيم جديدة خلال المشاركة في استخدام وتداول نفس الرموز والأسواق والسلع".

إذا النزعة الإقليمية التجارية تثبت تصاعد الطابع الجغرافي العالمي على خلاف التقليدي ضمن عمليات التدفق التجاري بين البلدان مما يدفع بالحديث ليس عن حجم التجارة العالمية وتزايدها بل عن فورية التحولات البينية ذات العلاقات التشابكية اللامحدودة.

ذلك أن العولمة الاقتصادية لا يقتصر مفعولها على التأثير في خصائص ومميزات الدولة أو على هويتها وإنما«تحدث مفعولا انقلابيا في شروط وجود الدولة»[4] ، ومفهوم التجارة هذا قديتضمن احتمال

---

[1] جيتربارتلسون، المرجع السابق الذكر، ص40
[2] جون آرت شولت، المرجع السابق الذكر، ص905
[3] جيتربارتلسون، نفس المرجع، ص41
[4] نفس المرجع، ص40.

تحلل الدولة ذات السيادة والنظام، وهو يؤدي برأي" شول " إلى فك ثنائية الارتباط بين الهوية والإقليم وبين الهوية والسلطة السياسية.

بعد ما تطرقنا إلىالأطر النظرية التي حددت هوية العولمة الاقتصادية*فإننا– على اقل تقدير– نكون قد أزلنا بعض الغموض الذي كان يشوب الظاهرة المركبة وخصوصا في أن فهمها وفهم الياتها الاقتصادية يتسنى في الغالب عبر تشخيص حال وواقع الدولة الوطنية في ظل تلك الأولويات الجديدة المفروضة أو الممنوحة أو المنتزعة وهذا بالرجوع إلى الواقع العلمي، فلدينا الآن ثلاثة نزاعات رئيسية:العولمة في حالة شك، وليست ذات ادني تأثير فهي ليست أكثر من مؤقتة ولا تعبر عن حالة جديدة إطلاقا، وهذا حسب رأي الواقعيين المتشائمين، ثم نزعة ثائرة ومتحمسة ومتفائلة بهاذه المرحلة التي تعبر عن حالة من اكبر من انتقال للسلع والخدمات والأفراد والمال والمعلومات بل هي حالة تحول وتأثير جديدة غيرت نمط الدولة السيادي وضيقت عليه، ونزعة أخيرة تتضمن مفهوما جديدا هو كون العولمة الاقتصادية لا تكون بدون تجاوز الحدود وطمس الجغرافيا والزمن بل لا بد من الإقليمية العالمية.

*في الحقيقة لا يمكن أن نخص العولمة في مرجعيتها النظرية بأحد أبعادها بل يجب أن يكون البحث في الأطر التي حددت الهوية المركزية للعولمة من خلال اتحاد جميع أبعادها الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية والثقافية، لأن في الأصل العولمة عملية واحدة تتسم بصفة الكلانية والشمولية، لكن المبرر في ذلك هو أن مجمل الإطلاعات التي مكنتنا من فهم الموضوع ودراسته توحي وتؤكد جزما بأن منشأ العولمة الحقيقي والأول اقتصادي، مالي تقني وليس سياسي، أنظر في هذا الشأن: مثلا: محمود حيدر، السيادة في تحولات العولمة، الدولة المغلولة، المرجع السابق الذكر، وسير أمين إمبراطورية الفوضى، المرجع السابق، ود/ عبد الله عثمان عبد الله، إيديولوجيا العولمة، من عولمة السوق إلى تسويق العولمة، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، الطلعة الأولى، ماي 2003).

الفرع الثالث: الاقتصاد السياسي العالمي الجديد والدولة الوطنية

تأسيسا على ما اقر به وأكده بقوة "جوشوا غولدشتاين" حينما يرى بان العلاقات الدولية من مجالين فرعيين رئيسيين هما[1]:دراسات الأمن الدولي، والاقتصاد السياسي الدولي، والذي بدوره- هذا الأخير- دراسة التجارة والعلاقات النقدية والشركات متعددة الجنسيات والاندماج الاقتصادي الأوروبي والسياسات الدولية للبيئة العالمية والفجوة الاقتصادي بين الشمال والجنوب، وقضايا التنمية.

فان موضوع الدولة الوطنية سواء من خلال تراجع مبدأ سيادتها وحجم التأثيرات الواردة عليه أو من حيث تراجع قوة الدولة في حد ذاتها والتي لا تنحصر فقط في الإطار المادي بل كل الجوانب التي تشكل حافزا على التحرك والمناورة والتواصل أيضا، لا يمكن فهمه وتحليله دون ولوج هذا الحيز من سياسة الاقتصاد واقتصاد السياسة وفي المستوى العالمي على غرار الدولي والمحلي، كما أكد الكثير من المفكرين مسالة ضرورة ربط العلاقات السياسية التقليدية بين الدول بالاقتصاد السياسي الدولي من اجل توضيحها وفهمها.

من خلال المادة التحليلية للاقتصاد السياسي الدولي في العلاقات الدولية لإشكالية الدولة والاقتصاد المحلي الوطني ضمن نسق العولمة(اقتصاد معولم)، طرحت إشكالية جوهرية بمثابة الموضوع الحقيقي الجدير بالبحث والتقصي، تتمثل في وجود علاقات دولية آخذة في التعولم تتجاوز مشاكل موضوع الإنتاج والتجارة والاستثمار الأجنبي وحركة التمويل رغم أهميتها، وكما أن هذه العلاقات فيما بين الدول اشكاليتها تتجاوز إلى حد ما حالة الفقر والوضع البيئي والعدالة والمساواة، بل انه حقيقة الأمرالإشكاليأخذ تصعيدا أكثر عمقا، فالإشكال الحقيقي إذا: يتمحور حول حالة من عدم تطابق الفعل أو المحتمل بين نظام الدولة الرسمي القائم على الأرضوالإقليم(الدولة- الأمة) ونظام اقتصادي آخذ في التعولم والابتعاد عن الإقليمية بشكل متزايد[2] ، وكأصدق تدليل على ذلك ما اقر به "سترانخ" [3]" من أن الحقيقة الجديدة هي أن نظام الدول يغشاه اقتصاد عالمي عالي الاندماج، ناقص التنظيم، سريع النمو، ولكن بالنتيجة غير مستقر إلى حد ما، فهناك توتر بين تقرير المصير الوطني، ومبدأ الانفتاح في اقتصاد عالمي، وهذا هو الجوهر المثير للمشاكل في الاقتصاد السياسي الدولي"، كما أكد "بيرنهام" على الموضوع

[1]روجر، توز، "الاقتصاد السياسي الدولي في عصر العولمة"، في: ستيف سميث، وجون بيلس، المرجع السابق الذكر، ص459.
[2]نفس المرجع، ص464
[3]نفس المرجع، ص465

من خلال قوله: "إن أهم توتر في الرأسمالية المتأخرة ...، هو التركيب السياسي الوطني للدولة والطبيعة العالمية للتراكم".[1]

إذا درسنا لإشكال مبدئيا، يتأسس في الطرح الذي لا ينفي– على اقل تقدير– بؤرة التوتر الحقيقي بين الطبيعة الوطنية الإقليمية للدولة على اعتبار أنها الوحدة الأساسيةالأولية السياسية في العلاقات الدولية وكذا الاقتصاد العالمي العابر للحدود الوطنية بشكل متزايد.

من خصائص الاقتصاد العالمي انه متقاطع مع الحدود الوطنية للدول لأنه في الأساس الأول لنشوء مجموعة اقتصادات وطنية لوحدات سياسية، كما انه في امتداده وطبيعته يأخذ بعدا عالميا، والواضح اليوم في ظل المرحلة الجديدة للعولمة الاقتصادية ومن خلال مجموعة شواهد وإحصاءات يمكن إثبات صفة ما للاقتصاد الوطني للوحدة على انه بات دوليا في الجزء الأكبر منه لارتباطه في الواقع بجملة أنشطة دولية، وهذا بطبيعة الحال ولد حالة من التعقيد، تمس عملية إدارة هذا الاقتصاد الوطني – الدولي، وذلك بغية تحقيق الأغراض والدوافع والأهداف السياسية للدولة أو الحكومة.

إن التعقيد الذي مس العملية الإدارية وصعب مبدأ العمل من خلالها إثبات السياسي على قائمة الاقتصاد هو في الواقع تعبير عن مشكلة قديمة مضمونها تعقد إدارة الاقتصاد الوطني في منحاها الدولي خارج إقليم الدولة الوطنية.

اذا الوحدة الاساسية في الاقتصاد الدولي تتمثل بالأساس في الاقتصاد الوطني، محاط بحدود مادية للدولة، أماالأنشطة فتتمثل في العمليات التجارية وكذا الاستثمار ورأس المال المتدفق ذو الطابع الحكومي أو ما يعرف بالمدفوعات.

لكن رغم ذلك، قد يحسب كل هذا الكلام الذي سبق على المدرسة الواقعية التقليدية في العلاقات الدولية وهو ربما مجرد نموذج شكي أكثر منه واقعي لأنه وببساطة، جل الحياة الأكاديمية السياسية والعملية أضحت قائمة على مجادلات تعنى بغرض نفي خاصة التبسيط في مسالة الاقتصاد الدولي البسيط والواضح والمباشر القائم من خلال تلك العلاقات الاقتصادية التجارية بين اقتصادات وطنية منفصلة تسيطر عليها حكومات وطنية، وكل تلك التوجهات الجديدة تبحث في عملية فهم جديدة، تهدف إلى تحوير وتوسيع النموذج القديم البسيط "الاقتصاد الدولي ليحل محله "اقتصاد سياسي عالمي .

[1] روجر، توز، نفس المرجع، ص465

خلاصة:

لقد كانت الدولة هي محور التحليل ومعظم النظريات التنموية التي حددت لنفسها هدفا أساسيا يتمثل في كيفية بناء الدولة الوطنية وتحقيق التنمية فيها وهنا يؤكد الكثير من الباحثين أن المستهدف الأول من العولمة هي الدولة الوطنية التي وجدت نفسها في هذا السياق الجديد مجردة من أدوارها الحقيقية التي كانت تقوم بها في ظل الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة يعتقد الكثير من الباحثين أن الدولة الوطنية مهددة في بنائها إذا تعلق الأمر "بشرعيتها" و"بقدرتها على الفعل" خاصة في ظل الاكراهات المتزايدة التي تمارس عليها وتفرض من طرف قوى فاعلة خارجية، كتبرير لتجاوز الدولة خاصة إذا تعلق الأمر بالدولة النامية ومحدودية فعلها أمام

- مشكلات بيئية عالمية
- تكنولوجيا معلوماتية واتصالية
- التعددية العرقية والدينية
- التطور السياسي والاقتصادي

كل هذا طرح إشكالية الفعل كاستجابة محلية ذات خصوصية أم رد فعل لضغوط عالمية وقوى ما فوق الدولة وهو ما يوضحه أثر الفصل الثالث.

الفصل الثالث

الدول النامية وتحديات التفكير العالمي: العمليات والعناصر التشاركية للحوكمة الشبكية

فرض ظهور ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة داخلية (على مستوى الدول) وخارجية، وتصاعد تيارات فكرية ونظرية تدعو إلى تكييف الأبحاث مع هذا الواقع المتغير بتسارع كبير نحو ظاهرة تصاعد وتيرة التبادل العالمي والتفاعل عبر القومي: العولمة فرض على دولة ما بعد الاستعمار في الدول النامية الأخرى ضغوطا جديدة تتطلب استجابات إستراتيجية مغايرة لظروف الحرب الباردة التي ظهرت فيها هذه الدولة.

يتجلى ذلك في العديد من الأحداث السياسية التي طفت إلى السطح أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، أدت إلى إلغاء إيديولوجيات وأفكار أو على الأقل تراجعها بعد فترة انتعاش في الفترة السابقة، في المقابل كرست نجاح إيديولوجيات معينة تم التعامل معها في بعض الدوائر الفكرية على أنها مسلمات تاريخية. تجسد هذا في انتصار حكم معين: الديمقراطية الليبرالية والضغط المتزايد في اتجاه تبني هذا النموذج ضمن موجات الانتقال الديمقراطي التي شهدتها دول ما بعد الاستعمار في هذه الفترة. كل ذلك تزامن مع الإعلان عن فشل كل السياسات التنموية التي تبنتها تلك الدول. الأمر الذي أدى إلى تعرضها لضغوط داخلية، وضغوط خارجية يمثلها تيار عولمي، يدعو إلى الربط بين الإصلاحات الديمقراطية ومساعدات التنمية وإصلاحات على مستوى السياسات والمؤسسات تحت مسمى مقاربة جديدة في التنمية: الحكم الراشد الذي روج له خبراء آليات العولمة المتمثلة خاصة في البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وباقي مؤسسات التنمية الدولية الأخرى.

لقد أدت هذه التحولات إلى فرض أجندات وقضايا جديدة سواء على مستوى السياسات العالمية، أو على مستوى الدولة الوطنية في الدول النامية وحفزت كذلك على طرح إشكاليات جديدة وبالتالي إعادة النظر في كل الافتراضات النظرية التي كانت قائمة أو تجيدها، فالباحثون في مختلف العلوم الاجتماعية على غرار علم السياسة والسياسة المقارنة أمام واقع جديد أثار التساؤل والجدل حول إمكانية وقدرة النظريات والافتراضات العامة في الحقبة الماضية على التعامل مع ظروف العولمة وما تطرحه من قضايا. هل يتطلب الأمر تجديد تلك الأطر أو التفكير في أطر نظرية جديدة سواء في اختيار وحدات التحليل أو مناهج البحث خصوصا ما يتعلق بالمفاهيم التحليلية وباقي الأطر الذهنية الأخرى، حيث تركز النقاش أساسا حول تعريف العولمة وتجلياتها وآثار ذلك على الدولة الوطنية، ومثلت قضية التحول الديمقراطي المجال الأوسع في أبحاث علم السياسة، والسياسة

المقارنة وككل ما يرتبط بهذا الموضوع البحثي كحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، التنمية المستدامة مجالا للنقاشات، خاصة ما يرتبط بدراسات نوعية الحكم ، وآليات تدعيم القدرات في مجال الحوكمة، بهذا الصدد برز في مجال الأبحاث مفهوم الحوكمة، كإطار تحليل جديدة في حقل العلوم السياسية في سنوات التسعينات وفي القرن الواحد والعشرين. كل هذه النقاشات والمواضيع البحثية الجديدة أثرت على الدراسات السياسية للدول النامية، التي لم تخرج عن إطار هذه التحولات، وشهدت العديد من المراجعات وإعادة التفكير في ملائمة الأبحاث.

المبحث الأول: ازمة الدولة ما بعد الاستعمار وعمليات التحول الديمقراطي في الدول النامية

في هذا المبحث سيتم معالجة تلك القضايا، ابتداء من معرفة مسألة العولمة وتأثيرها على سياسة الدول النامية من حيث نمط الحكم الجديد بعد موجة الانتقال الديمقراطي والضغط اتجاه اعتماد سياسات تنموية جديدة تفرضها هذه العولمة وآلياتها، ثم التطرق إلى طرح موضوع التغيرات في أجندة السياسة المقارنة وهذا ما يتعلق بدراسة ظاهرة الانتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي، والبحث في أنماط الانتقال في مختلف المناطق سواء في أمريكا اللاتينية أو أوربا الشرقية، وإفريقيا، وهذا ما يمكننا من فهم آثار لذلك على الدراسات الإفريقية التي اهتمت بالبحث في أسباب الانتقال الديمقراطي، وأنماطه في الدول النامية سواء بتطبيق الأطر النظرية لأبحاث السياسة المقارنة أو القول بخصوصية هذه الحالة وبالتالي إيجاد أطر نظرية خاصة بها.

المطلب الأول: الانتقال الديمقراطي في الدول النامية

لقد شهدت فترة نهاية الثمانيات وبداية التسعينات أواخر القرن العشرين أحداثا متتالية ذات مغزى كبير بسبب ما كان لها من تداعيات سواء على صعيد الدولة الوطنية أو على الصعيد الدولي، تمثلت تلك الأحداث في التراجع السياسي والاقتصادي الذي أصاب الاتحاد السوفيتي رغم سياسة الانفتاح، وسياسة إعادة البناء التي تبناها "ميخائيل غورباتشوف" ، هذا التراجع قاد إلى تفكك الاتحاد السوفيتي والإعلان عن انتهائه سنة 1991 ، وفي نفس الاتجاه انهارت الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية[1] .

([1])جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية ،ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص-ص. 187-202.

الفرع الأول: الدول النامية ما بعد الحرب الباردة

شكلت الأحداث السابقة العلامات الرئيسية للإعلان عن نهاية الحرب الباردة، ونقطة تحول بارزة من أوجه ثلاثة[1].

1. نهاية الهيكلية العالمية للثنائية القطبية التي مثلت أساس النظام الدولي منذ الأربعينات من القرن العشرين.
2. التغيرات المهمة التي حدثت على مستوى الدولة الوطنية، حيث عانت الدول الشيوعية السابقة من آثار المرحلة الانتقالية التي مرت بها من الانهيار الاقتصادي إلى تفككها، وهذا ما حدث للاتحاد السوفيتي، وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا. كما أدى انتهاء هذه الحقبة إلى إعادة تفكير الدول في مصالحها الوطنية، فالدول النامية أمام تحد جديد بما أنها كانت دول "مستباحة" للقوى العظمى[2] .
3. التفكير في الأدوار الجديدة للمنظمات الدولية.

هذا الوضع أثار التساؤلات حول ما سيكون لهذه الأحداث من أثر على جوهر النظام الدولي وطبيعة الوحدات التي تشكله والآليات التي تحكم حركتها الاقتصادية والاجتماعية، فانحسار قوة الاتحاد السوفيتي دفع إلى الجدل حول أثر ذلك تعلى الأوساط الفكرية والنظم السياسية التي استلهمت الماركسية والنموذج السوفيتي في الحكم. وانعكاسات انهيار نظم الحكم في أوروبا الشرقية على النظم الاستبدادية في مختلف مناطق العالم الأخرى، والتساؤل كذلك عن احتمالات القيادة المنفردة للنظام الدولي من جانب الولايات المتحدة، وما سيكون له من آفاق أمام انتشار النموذج الليبرالي.[3]

فالمنطق الليبرالي حسم الصراع لصالحه، وبالتالي بداية تشكل النظام العالمي الجديد بزعامة وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية التي دشنت انتصارها على الكتلة الشرقية بالدعوة لتشكيل تحالف دولي ضد العراق عام 1990 (حرب الخليج الثانية). ومن أبرز خصائص هذا النظام الجديد هي السعي لنشر وتطبيق الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية والتعددية الحزبية، ونظام السوق، ودعم

([1])نفس المرجع، ص- ص .183-186.

([2])محمود حيدر، الدولة المستباحة، من نهاية التاريخ الى بداية الجغرافيا، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت،2004،ص-ص. 96-104

([3])حسن نافعة، "النظام العالمي الجديد، ومستقبل الديمقراطية في العالم العربي"، اعمال الندوة المصرية- الفرنسية الثالثة التحولات الديمقراطية في الوطن الندوة المصرية –الفرنسية ،مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1993، ص ص 43-44.

منظمات المجتمع المدني[1] .كل هذا تزامن مع الحديث عن زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول، وذلك بفعل سياقات سياسية واقتصادية وثقافية، وأكثر من ذلك تقنية تمثلت في تطور تقنيات الإعلام والاتصال مع ظهور شبكة المعلومات الدولية التي دفعت في اتجاه تقلص الحدود الوطنية وجعل العالم بمثابة قرية عالمية. يعبر ذلك عن ظاهرة عرفت جدلا واسعا في الأوساط الأكاديمية والسياسية، واحتلت القسط الأوفر من الأبحاث في العقد الأخير من القرن العشرين: العولمة [2] هذه الظاهرة تحمل تجليات متعددة لكنها متداخلة على المستوى السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

إن العولمة بصفتها تعبر عن "تطور العلاقات عبر المسافات والتي تمتد عبر الكيانات والوحدات القومية والوطنية، وتشمل تنامي الوعي حول العالم كوحدة متكاملة"[3]. أدت إلى التساؤل حول مبدأ السيادة الذي يشكل أساس قيام الدولة الوطنية، هل ستؤدي هذه التحولات إلى تقويض سيادة الدول؟ هل سيؤدي تضاؤل أهمية المسافات والحدود إلى تغيرات في نماذج الإنتاج وأساليب التنمية السائدة؟ هل ستؤدي إلى تحولات على مستوى أنظمة الحكم من حيث الأساليب والأحكام التي تمارس على أساسها السلطات؟

الإجابة عن هذه التساؤلات ربطت العولمة بانبثاق مجتمع المعلومات، وبروز مابعد الرأسمالية وحلول عصر ما بعد الحداثة [4].

لقد انطوت العولمة على تجليات مختلفة، فمن الناحية السياسية تمثلت في وتصاعد أهمية المجال السياسي العالمي، الذي أخذ محل المجال السياسي المحلي فالعولمة السياسية تعني "نقلا لسلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحل محل الدولة وتهيمن عليها"، وبالتالي اعتبار الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية شريكا للدولة في صنع قراراتها وهو التوجه الذي يكرس التغير في الدور التقليدي للدولة من فاعل رئيسي في صنع السياسات العامة، إلى أن أصبحت غير قادرة على ممارسة وظائفها التقليدية على النحو المعهود،

([1])زيدك الطاهر، العربي رزق الله بن مهيدي، "العولمة وتقويض مبدأ السيادة"، مجلة الباحث، عدد 02 جامعة ورقلة، 2003، ص.35

([2])عبد المجيد قدي، مقدم عبيرات، "العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي"، مجلة الباحث، عدد 1، جامعة ورقلة، 2002، ص.37

[3] ألفين توفلر، هايدي توفلر، إنشاء حضارة جديدة، سياسة الموجة الثالثة، ترجمة: حافظ الجمالي، د، م: منشورات اتحاد الكتاب العرب، القاهرة، 1998، ص – ص. 11-18.

[4] المهدي المنجزة، الحرب الحضارية الأولى: ماضي المستقبل ومستقبل الماضي، الجزائر: دار الشهاب، ط1، 1991، ص 36.

وذلك بفعل تزايد أهمية البيئة الدولية، أي أن خيارات العامل الخارجي وسياساته هي التي أصبحت تشكل في مجملها أولويات وقضايا السياسة العامة في مختلف الحكومات، فنفوذ المنظمات الدولية ومؤتمرات الأمم المتحدة أصبح له دور كبير في تحديد السياسات[1].

إن الدعوة إلى اعتماد الديمقراطية والليبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية شكل كذلك جوهر قضية العولمة فانهيار الاتحاد السوفيتي أدى إلى تحول العديد من الأنظمة السياسية في الدول النامية إلى اعتماد نموذج الديمقراطية الليبرالية القائمة على التعددية الحزبية، حيث شهد العالم مجالا واسعا من الانتقال الديمقراطي ، أطلق عليه عالم السياسة الأمريكي "صاموئيل هنتنجتون" الموجة الثالثة للدمقرطة ،[2] .

في نفس الاتجاه شهد العالم في سياق الدول النامية، وفي نفس الفترة توجه عام نحو اعتماد المنافسة الانتخابية القائمة على التعددية الحزبية، حيث تميزت هذه الفترة بهيمنة عبارات مرتبطة بالديمقراطية كالانتخابات، التعددية، المجتمع المدني. فمن عام 1985 إلى 1991 أجريت انتخابات تعددية العديد من الدول، هذا الرقم تضاعف إلى ثلاثة أرباع سنة 1997.[3] هذه الحركة العالمية نحو الدمقرطة شكلت 45% من الدول المستقلة في العالم حسب "صاموئيل هنتجتون" وهو ما يمثل نفس النسبة تقريبا في سنة 1922

إن عولمة القيم الديمقراطية وتصاعد موجة الدمقرطة في العالم كما رأينا، دفعت عالم السياسة الأمريكي "فرانسيس فوكوياما" إلى الحديث عن "نهاية التاريخ"، ذلك أن "المحور الرئيسي للتاريخ – حسبه– هو نمو الحرية، فليس التاريخ سلسلة عمياء من الأحداث وإنما هو كل ذو مغزى نمت فيه أفكار البشر حول طبيعة النظام السياسي والاجتماعي العادل ومضى بها إلى غايتها[4] "

---

(1) سلوى الشعراوي واخرون، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع: إشكاليات نظرية، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ط1، 2001، ص 5.

(2) Samuel P. Huntington, troisième vague : les démocratisations de la fin du XX éme siècle, traduit de l'Américain par Françoise BURGESS. Paris ; Nouveaux Horizons, 1996, p p. 19-21.

(3) Samuel P. Huntington, ,Ibid ,pp.21-23

(4) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والرجل الأخير، ترجمة: حسين أحمد أمين، القاهرة: مركز القاهرة للترجمة والنشر، 1993، ص 62.

ويبدو أن التاريخ وصل إلى غايته بانتشار نمط الديمقراطية الليبرالية حسب "فوكوياما"، فالأحداث التي شهدتها فترة انهيار الشيوعية "تشكل دليلا جديدا على أن ثمة اتجاها أساسيا يفرض على المجتمعات البشرية كلها نمطا واحدا في تطورها هو بإيجاز بمثابة تاريخ عالمي للبشرية متجه صوب الديمقراطية الليبرالية"[1]

هذا الطرح يحتاج إلى كثير من التساؤل: هل نحن بصدد العولمة أو الأمركة [2]"فوكوياما" يتحدث بهذا الصدد عن تدويل النموذج الليبرالي الأمريكي في العالم كنموذج مثالي ولو كان بتدمير أو تفكيك الدول والتدخل في شؤونها.

إضافة إلى ذلك يترافق تحليل ظاهرة العولمة مع تزايد دور المنظمات غير الحكومية العابرة للحدود القومية، حيث أصبحت تتمتع بأدوار بارزة على صعيد تشكيل الرأي العام العالمي، وتمارس ضغوطا على منظمات عالمية رسمية، وتتدخل في إعداد نشاطات وبرامج مختلف الاجتماعات والمؤتمرات العالمية، مثل: برتوكول مونتريال عام 1987 المتعلق بثقب الأوزون مؤتمرات البيئة عام 1992، ومؤتمر القاهرة السكاني عام 1994، ومؤتمر المرأة 1998، وقمة الأرض بجوهازبرغ... الخ وتقوم هذه المنظمات على مجموعة من الأسس من بينها: الانضمام الطوعي والاختياري، لهدف تحقيق النفع العام، كما أن أساس العضوية فيها يستند إلى المواطنة العالمية دون اعتبار لجنسية أو هوية، إضافة إلى روابط محددة للتنظيم وأساليب العمل والأداء منها الشفافية والديمقراطية، وتمثل هذه الشبكات المدنية التي تربط بينها علاقات على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي عنصرا أساسيا بالنسبة لمفهوم المجتمع المدني العالمي، فهي أساس تكوينه وأهدافه وانجازاته.[3]

لكن من زاوية التحليل هذه، فالعالم فعلا يتجه نحو الشعور بالمواطنة العالمية، وبالتالي تكوين ما يسمى بالمجتمع المدني العالمي، أم أن الأمر لا يعدو ان يكون أطروحة مثالية لما يجب أن يكون تفندها دلائل واقعية يشهدها العالم المعاصر. فإذا كانت تقنية المعلومات والاتصال ساهمت في تقريب المسافات وتفعيل مفهوم العابر للقوميات، ومفهوم " الشبكية العالمية"، وهذا فعلا ما نلمس

---

[1] نفس المرجع، ص.61

[2] موسى الأشخم، "العولمة والأمركة: المفاهيم والآثار"، مجلة دراسات، عدد 13،الجزائر ،2003 ، ص ص 75-76.

[3] الحبيب الجنحاني، سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، دار والفكر ،سلسلة حوارات لقرن جديد، دمشق ، 2003، ص. 130.

واقعيته في حياتنا اليومية، إلا أننا لا نستطيع تجاهل تنامي الشعور الأثني والهوياتي في كل بلدان العالم حتى المتقدمة منها، وخاصة في الدول النامية

هذه الحالة الجدلية شكلت الاهتمام المركزي للعديد من الأبحاث. التي ترى ان العولمة تدفع نحو التوحيد الثقافي، فإنها جوبهت بعالم يبحث عن معنى له وخاضع لقانون الأقوى، فوجد أن المحلى هو الذي يمونه بالمعايير التي تمكنه من إعادة بناء الهوية الأثنية والدينية، حيث يسمح عالم العولمة للحركات الهوياتية بالتشكل تحت غطاء انتشار حقوق الإنسان والديمقراطية الذي يبرر شرعيتها.

في نفس السياق يرى "برتراند بادي" إلى أن هذه الجدلية تقع في صلب ما يسميه "العالم الثلاثي" حيث يجد الفرد نفسه أمام ثلاثة نداءات متنافسة التي تعيد بناء اللعبة الدولية تتمثل زفي: الدولة الوطنية التي ينتمي إليها الفرد، الفاعلين الدوليين، والعنصر الأثني الهوياتي[1]. "لذا نجد أن العولمة تنطوي على خليط معقد من الاتجاهات المتضافرة نحو التقارب الثقافي من ناحية، وعلى تمايز متزايد بين مختلف المجموعات البشرية من ناحية ثانية"[2].

من ناحية أخرى تعبر العولمة عن اتجاه عام نحو اقتصاديات السوق، تجلى ذلك في زيادة دور القطاع الخاص في ظل بيئة عالمية عالية التنافسية تتميز بالتقدم التكنولوجي والمعلوماتي الهائل الذي أدى إلى تحقيق عالمية الأسواق، وهذا ما يتطلب انتهاج سياسات اقتصادية محكمة تعظم الاستفادة من قوى السوق، ومن ثم كان من الضروري إشراك القطاع الخاص في عملية إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وقد ساهم في تطور القطاع الخاص ذلك التغير الجوهري في القواعد والأسس التي تحكم النظام العالمي، حيث زاد الاعتماد المتبادل بين الدول، وتسارعت وتيرة اندماج الأسواق وتعمقت حدة المنافسة، كان ذلك نتيجة لتحرير التجارة الدولية سواء في السلع والخدمات ورؤوس الأموال، ومع إنشاء منظمة التجارة العالمية اكتمل مثلث النظام الاقتصادي الدولي إضافة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وهذا ما أدى إلى التغير في وظائف الدولة، والى انتهاج معظم دول

[1]René Otayek, " la démocratie entre mobilisation identitaires et besoin d'Etat : y-a-t-il une « exception » Africaine ?", revue Autre part,n10, 1999, p12.

[2]جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص 37.

العالم لسياسات وبرامج الخوصصة، الأمر الذي ساهم في تعاظم وتزايد دور القطاع الخاص حيث ارتفعت نسبة الاستثمارات الخاصة إلى إجمالي الاستثمارات[1]

الفرع الثاني: أجندات تنموية جديدة سياسية واقتصادية

لقد قادت كل تلك التحولات إلى سيادة مفاهيم تنموية جديدة تجسدت أساسا في تيار النيوليبرالية هذا المفهوم الجديد يستند على الحرية الفردية والخيار الشخصي في العمل وفي السوق، وهي بذلك تحارب سلطة الحكومة المقيدة للفرد، وكذا الأفكار والمبادئ المتعلقة بنظام الحزب الواحد، إنها تؤمن بحرية الفرد الشخصية وقيمه وقراراته، وتقدم مجموعة المبادئ والنظم المحلية الغربية على أنها عالمية. هذا التوجه اتخذته مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي منطلقا لعملها، وبالتالي الاهتمام أكثر وإعطاء الأولوية والشرعية لأعمال القطاع الخاص بما فيها الشركات المتعددة الجنسيات العابرة للقوميات ، وأصبحت النيوليبرالية تقدم على أنها الأسلوب الأنسب لتحقيق التنمية[2] ، هذه الإيديولوجية الجديدة تم الترويج لها إثر صعود تيار محافظ إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا بقيادة الرئيس الأمريكي السابق "رونالد ريغان" و"مارغريت تاتشر" سنة 1979-1980 ، بتبني سياسات تدعو إلى وضع حد لدولة الرفاهية التي تأسست بين 1929-1979، والتي ترتكز على النظرية الكينزية في التنمية كقاعدة أساسية، وتدعو إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وضمان العمالة للمواطنين. ومع ظهور الليبرالية الجديدة تقلص دور الدولة إلا في مجالات محددة، وهذا ما دعا إليه "ريغان" في الولايات المتحدة الأمريكية، و"مارغريت تاتشر" في المملكة المتحدة "بريطانيا"، تحت مسميات عديدة كالريغنية والتاتشرية، حيث تزايد الحديث عن أن الدولة ليست هي الحل، وما عليها إلا تهيئة الظروف لمشاركة المواطنين في عملية ديمقراطية لتحقيق التنمية، وحصر تدخلها في مجال الأمن، القضاء، والدفاع الخارجي[3]. هذا التيار النيوليبرالي شكل الإطار العام أو البرادايم العام لمختلف المقاربات التي سادت الفكر التنموي منذ سنوات التسعينات

---

[1] سلوى الشعراوي واخرون: "دور القطاع الخاص في إدارة شؤون الدولة والمجتمع" ، ص ـ ص 11-107

[2] غسان سنو، علي الطراح، العولمة والدولة- الوطن والمجتمع العالمي، النهضة العربية للطباعة، بيروت 2002 ،ص ص 99-101.

[3] Mahfoud Bennoune , l'Amérique de l'Etat-Providence au pouvoir Néolibéral. Alger : ENAG édition, 1992, pp 80-81.

خاصة بعدة موجة الانتقالات الديمقراطية والتوجه المتزايد نحو اقتصاد السوق، بعد انحسار الشيوعية كتيار منافس[1].

إن هيمنة الإيديولوجية الليبرالية الديمقراطية وفشل البرامج التنموية في العديد من الدول النامية حفز على طرح العديد من التساؤلات والإشكالات حول العلاقة بين الديمقراطية والتنمية حيث اعتبرت الديمقراطية أهم متطلب لترسيخ نجاح العملية التنموية[2].

لقد أكدت العديد من الدراسات أهمية إرساء الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان كعوامل ضرورية لزيادة الاستثمارات، إذ أن تلك المبادئ تعتبر ضمانة أساسية لشركات الأعمال لتعمل في جو من الاستقرار السياسي، فهي تسهم في ترسيخ هذا الاستقرار، ومحاربة الفساد، وشفافية المعاملات الاقتصادية، وهذا ما يدخل ضمن الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية[3].تستمد الأطروحات أفكارها من فكر جديد أخذ يتنامى منذ التسعينات مفاده إدراك العلاقة بين السياسة والتنمية، ومن أن هذين النشاطين غير متناقضين، على عكس ما كان في الحقب الماضية أين يتم معالجة ظاهرة التنمية بتحييد العامل السياسي خصوصا من طرف الاقتصاديين الذين اعتبروا التنمية مستقل عن السياسة، وكذلك الحال بالنسبة للدول المانحة ومنظمات التنمية الدولية، لكن حاليا الأمر صار مختلفا فعلماء السياسة تزايد اهتمامهم بدراسة الدمقرطة وانتقال الحكم، وأصبحت مساعدات التنمية تتوقف على مدى التعهد وتحسين تطبيق تلك المفاهيم والمبادئ[4].

إن العولمة بمختلف تجلياتها أدت منذ أواخر الثمانيات في المجال التنموي إلى الانتقال من المشروطية الاقتصادية إلى المشروطية السياسية المرتبطة بمبادئ الحكومة الديمقراطية[5]. بهذا الصدد أشار تقرير البنك الدولي سنة 1989 إلى العلاقة بين التحرير الاقتصادي وشرعية السلطة،

---

[1]: فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص 47.

[2] Riadh Bouriche, « la démocratie comme système et la problématique de la governance », le quotidien d'oran, N° 1428, jeudi 1ére Février 2007, p10.

[3] Lant Prutchette, Daniel Kaufmann, « libertés publique, démocratie zt réussite des investissements publics », Finance & développement, mars 1998, pp26-29.
www.worldbank.org/wbi/governance/PDF/pritchette-French.pdf

[4] Goran Hyden, Afrique politics in comparative perspective. university presse, Cambridge :, pp 9-10.
http://www.Assets.cambridge.org/97805218/561646/frontmatter/-frontmatter.pdf

[5] Riadh Bouriche,op.cit, p10.

"فالحكومة الجيدة تتطلب نهضة سياسية[1]. إذا نحن إزاء تصور جديد للتنمية يربط بين مقاييس الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكومة الجيدة كما أشار وزير التعاون الألماني في مؤتمر فيينا 1993 [2]هذه الجدلية الجديدة بين الديمقراطية والتنمية، والتوجه التنموي في إطار بيئة عالمية تزداد تعقيدا فرضتها مقتضيات العولمة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، استدعت اعتماد مقاربة تنموية جديدة تتكيف مع هذه الظروف الجديدة التي أثرت على اقتصاديات وسياسات الدولة النامية[3] . الأمر يتعلق بإعادة إحياء مفهوم الحكم من طرف البنك الدولي ومنظمات التنمية الدولية الأخرى في سنوات التسعينات وأوائل القرن الواحد والعشرين. يشير هذا المفهوم الجديد إلى إعادة النظر في العملية الكلاسيكية لاتخاذ القرار السياسي بالأخذ بعين الاعتبار التعدد المتنامي للفاعلين والعلاقات المتغيرة والمعقدة بين هؤلاء الفاعلين سواء من داخل مؤسسات الدول الوطنية أو النظام العالمي.

في هذا الإطار تم التشكيك في قدرة أنماط الحكم الكلاسيكية على التكيف مع الوضع العالمي وما يفرضه من تحديات، وبالتالي من الضروري التخلي عن التحليل الكلاسيكي للعلاقات بين السلطات القائم على النمط الطبقي العمودي أو البيروقراطي. والدعوة لاعتماد مدخل ينطلق من واقع تعددية الفاعلين وهذا ما يتطلب إجراءات جديدة في اتخاذ القرار، وإعادة التفكير في طريقة الحكم والعلاقات بين الدولة والمجتمع خصوصا بعد تزايد أدوار منظمات المجتمع المدني التي تطالب بإشراكها في مختلف العمليات سواء على الصعيد الدولي أو الوطني[4]. وهذا ما يفرض إعادة تعريف للعلاقة بين ثلاثة قطاعات تتمثل في: الحكومة (الدولة)، القطاع الخاص (السوق) والمجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية).

انطلاقا من هذه الخلفية تم الحديث عن مفهوم الحكم الراشد كمشروطية سياسية (ديمقراطية) إلى جانب المشروطية الاقتصادية– المالية، وهذا ما اعتمدته الوكالات الدولية للتنمية والدول المانحة

---

[1]Stéphane Bolle, « la cinditionnalité démocratique dans la politique africane de France », p1
http://www.afrilex.u-brodeaux4.fr/pdf/2dos3bolle.pdf

([2])Isabelle Biagiotti, « discours allemands et conditionalité démocratique », politique Africaine, N° 60 Décember 1995, p20.

([3])محمد القرجاحي حسن، إفريقيا وتحديات العولمة، القاهرة: "الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2003، ص - ص 71-74

[4] Expert Icouzi,et autres, « conditionnalité governance démocratique et développment, « dilemme de l'œuf et de la poule » ou problème de définition ? », pp 39-40.
http://www.francophonie-durable.org/documents/colloque-ouaga-a5-iconzi.pdf

كمقاربة تشترط من خلالها على الدول النامية تطبيق إصلاحات على المستوى السياسي والإداري والاقتصادي لتقديم المساعدات التنموية ضمن مفهوم الحكم الراشد الذي يشير في مجمله إلى ثلاثة اتجاهات:

1. تطبيق سياسات اقتصادية من خلال مبادئ اقتصاد السوق (النيوليبرالية)
2. التسيير الجيد للخدمات العامة (الإدارة الراشدة)
3. إقامة حكومة ديمقراطية منتخبة تحترم دولة القانون وحقوق الإنسان[1].

في هذا السياق انتشرت مفاهيم عديدة مثلت مسارات وطرق متعددة تصب في تكريس التوجه النيوليبرالي، وشكلت مقاييس للحكم بما تحمله من متغيرات متنوعة وإضافات جديدة تتجاوز الاهتمام فقط بالبعد الاقتصادي كما كان الحال بالنسبة لبرامج التعديل الهيكلي[2] ، هذه المفاهيم تمثلت أساس في مفهوم التنمية المستدامة[3]، والتنمية البشرية(المستدامة)[4] ، ومفهوم الهندسة السياسية [5] ،إضافة إلى مفهوم التسيير العمومي الجديد [6].

إن هذه السياقات المفاهيمية والعملية التي فرضتها العولمة وظروف سياسية دولية بانهيار الكتلة الشرقية أدت إلى تحولات وتغيرات على مختلف الأصعدة وبتجليات مختلفة، لكن في نفس الوقت متداخلة، لم يكن وضع السياسة والحكم في دولة ما بعد الاستعمار في الدول النامية بمنأى عنها.

---

(1) Magellan Omballa « les baillkeurs de fond bialatéraux et la conditionnalité démocratique en Afrique noire Francophone : le cas de la France et du Canada », pp85-86.
http://www.Francophonie-durable.org/documents/colloque-ouaga-a5-omballa.pdf

(2)Expert ICONIZI et autre, op.cit, pp38-39

(3)دوخلاس موسشيت، "منهاج متكامل للتنمية المستدامة" ، تر: بهاء شاهين. مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط1، 2000، ص 21.

(4)حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، السنة 27، بيروت، نوفمبر 2004، ص ص 42-43.

(5)Riadh Bouriche« l'ingénierie politique et l'art de gouverner ».journal le quotidien d'oran, jeudi 31 mai 2007, o 13.

الفرع الثالث: تأثير العولمة في الحكم على مستوى الدول النامية:

عرفت دولة ما بعد الاستعمار اهتزازات وتبدلات على مستوى الحكم، الأمر يتعلق بموجة التحولات الديمقراطية التي شهدها العالم وكانت الدول النامية أمام هذا التحدي الجديد الذي أخذ يتصاعد من دولة إلى أخرى بفعل ضغوط خارجية أو داخلية، أبرزت هشاشة النظم التسلطية السابقة، لكن هذه الانتقالات الديمقراطية لم يتحول إلى نجاح بفعل الدمقرطة بل أفرز تحد جديد يتمثل في المزيد من تفكك الدولة إلى اشكال متعددة ذات ابعاد اثنية وعشائرية.

تزامن عمليات الدمقرطة مع تبني الخيار الليبرالي في التنمية والانتقال من اقتصاد موجه إلى اعتماد قواعد اقتصاد السوق، وزيادة نفوذ مؤسسات التنمية الدولية ومنظمات غير حكومية، ودول كبرى بالضغط في اتجاه تبني الدول النامية لآليات ومفاهيم الحكم الراشد كمقاربة جديدة للتنمية في سبيل محاربة الفقر والانقسامات السياسية، وتدعيم التنمية البشرية باتجاه زيادة درجة التحرير الاقتصادي، الأمر الذي سمح بتزايد نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات[1].

من خلال ما سبق يتبين أن العولمة بمختلف مظاهرها فرضت أجندة جديدة على العالم وعلى الدول الوطنية سواء في الدول النامية أو في غيرها. ولم يتوقف هذا التأثير على تلك المستويات فقط، بل جعلت علم السياسة والسياسة المقارنة عامة أمام أجندة بحثية جديدة سواء على الصعيد النظري أو التطبيقي. ولما كانت هذه الأجندة تطرقنا إليها في المبحث الأول، فإن الإشكالية الخطيرة في هذا الواقع الجديد هي مدى قدرة تلك البراديميات والمداخل النظرية المختلفة والتوظيفات المفاهيمية التي شهدتها فترة ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتي ودولة ما بعد الاستعمار على التصدي وتحليل هذه الظروف والسياقات الجديدة، أم أن الأمر يتطلب اعتماد تصورات نظرية جديدة للتعامل مع واقع معقد ومتسارع.

إن انهيار الاتحاد السوفيتي وما ترتب عنه من تغيرات في بنية وقواعد الحكم في العديد من الدول، والعولمة التي أدت غالى زيادة تعقد التشابكات والتفاعلات على المستوى العالمي، والدفع اتجاه تبني نمط لبرالية الحكم السياسي والاقتصادي: -كل تلك العوامل- لم تعمل على تغيير طبيعة

[1]أحمد عبد الرحمن أحمد، "العولمة، المظاهر، والمسببات"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 26، العدد1،الكويت 1998 ص 63.

السياسات والمؤسسات الوطنية والدولية فقط، بمعنى المستوى العملي، وإنما مست كذلك كيفية تناول الظواهر السياسية –بمعنى التأثير في المستوى الأكاديمي– خاصة ما يتعلق بالمنهج وأجندة البحث.

من هذا المنطلق، عرف حقل السياسة المقارنة "ثورة علمية ثانية" من سنة 1989 إلى الوقت الحاضر حسب "جيرارد مانك" و"ريتشارد سنايدر" ففي ورقة بحثية عملت على رصد ماضي وحاضر السياسة المقارنة ومختلف الحقب التي مرت بها. في هذه الحقبة الأخيرة اهتمت الأطر النظرية بالبعد الاقتصادي أكثر في مقابل البعد السوسيولوجي الذي شكل مصدر النظرية البنائية الوظيفية سابقا. هنا الأمر يتعلق بسيطرة نظريات الخيار العقلاني أو الفعل العقلاني. هذه النظريات التي وإن كانت ظهرت في أواخر السبعينات، إلا أن الشيء الجديد فيها هو اهتمامها بعدد أكبر من القضايا على أسها دراسات الدمقرطة والديمقراطية، وقضايا الحكم تماشيا مع ما فرضه واقع انتقالات الديمقراطية على المستوى العالمي، حيث شهدت السياسة المقارنة بعد سنة 1989 إجماعا وسط الباحثين حول موضوعة الديمقراطية كقيمة أساسية على غرار قضايا أخرى كالنيوليبرالية والعولمة[1].

على هذا الأساس، تبرز مختلف الدراسات والمقالات التي تم رصدها من قبل " منسك" "وسيندر"من خلال مراجعة إحصائية لثلاث مجلات متخصصة في مجال السياسة المقارنة، المتمثلة في: مجلة السياسة المقارنة ، الدراسات السياسية المقارنة ، ومجلة السياسة العالمية أن القضايا الأساسية التي تناولها الباحثون في الحقبة الممتدة من سنة 1989 إلى غاية 2004 ترتكز أساسا على قضية الدمقرطة وتحول النظم والسياسات الديمقراطية، ومختلف المواضيع المرتبطة بها كقضايا الانتخابات والأثنية والحركات الاجتماعية[2].

في هذا السياق شكلت أبحاث الانتقال الديمقراطي الحالة المهيمنة ضمن الدراسات المقارنة جراء عمليات الدمقرطة التي تصاعدت وتيرتها منذ نهاية الديكتاتورية في البرتغال سنة 1974

([1]) Gerardo.L Munck, Richard Snyder, Passions, Craft and method in comparative politics. Baltimore, MD : The johns Hopkins University press, forthcoming, 2006. , p p 15-19
: www.gigahamburg.de/dl/download.php?d=/content/formregional/pdf/06-munck-synder-cp2.pdf

([2])Gerardo L. Munck, Richard Snyder, « debating the direction of comparative politics : an analysis of leading journals », pp 3-7.
www.gigahamburg.de/dl/download.php?d=/content/formregional/pdf/06-munck-synder-cp2.pdf

وامتدادها إلى مختلف المناطق في جنوب وشرق أوروبا، وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا خاصة سنوات التسعينات من القرن العشرين، أو ما أطلق عليه "صموئيل هنتجتون": الموجة الثالثة" ، ففي سنة 1966 كان هناك مائة وعشرين دولة شهدت عمليات انتقال نحو الديمقراطية بنسبة 60% من مجموع الدول المستقلة في العالم[1].

هذه الحالات الجديدة للدمقرطة أفرزت إشكاليات جديدة، فهي تختلف عن الحالات الكلاسيكية في أوروبا الغربية في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فمن حيث النظام السابق لعملية الانتقال نجد أن الموجة الثالثة كانت نظمها إما بيروقراطية تسلطية، أو اشتراكية، أو ما بعد شمولية– تسلطية، في حين تميزت النظم الكلاسيكية بالأوليغارشية، إضافة إلى الاختلاف في نوعية الفاعلين المنخرطين في عملية الانتقال، وتتميز الفترة الحالية بشمول حق التصويت لقطاعات واسعة من الجماهير، وهذا ما استدعى التفكير في النظرية الديمقراطية. الأمر الذي حفز على ظهور أدبيات جديدة ومناطق أخرى لاهتمامات السياسة المقارنة[2].

إن تفرد عمليات الانتقال الجديدة بخصائص معينة، فرضت على علماء السياسة اعتماد مقاربات تكون ملائمة لتفسير هذه المستجدات. بهذا الصدد عمل كل من "فيليب شميتر" و"فيلير موأودونيل" على تأسيس فرع جديد في علم السياسة: علم الانتقاليات للتصدي لتحليل عمليات الدمقرطة[3]، حيث يعتبر كتابهما الذي صدر سنة 1986 بعنوان: "الانتقال من الحكم التسلطي: خلاصات حول الديمقراطيات غير الأكيدة"(العمل الذي وضع المصطلحات الأولية لأدبيات الانتقال الديمقراطي، وشكل دافعا كبيرا لإنتاج أبحاث في هذا المجال[4]. إضافة إلى إسهامات "قاي هرمي" في كتاباته العديدة حول ما يطلق عليه "المرور نحو الديمقراطية" وإسهامات أخرى أنتجت قبل أن تشمل موجة الدمقرطة أوروبا الشرقية وإفريقيا، مثل ما قدمه كل من "هنتجتون"، "لاري دياموند"

([1])todd Landman, Wivenhoe Park, « Rubutting perestroika and substance in political sciense », pp 17-18.
http://www.essex.ac.uk/tood/rebutting%20perestoika.pdf

([2])Gerardo L.Munck, « democratic transitions in comparative perspective », comparative politics, vol 26, , 1994, p 335.

([3])Philippe C. SCHNITTER , « démocratisation au Portugal en perspective ». In : Javier santiso (direction), A la recherche de la démocratie : Mélagne offerts à guy HERMET, Edition Dis Ibn Kheldon, p292.

([4])Gerardo.L Munck, « démocratic trnsition ». In : international encyclopedia of the social & behavioral sciences, p 3425.

،"خوان لينز" ،"ألفريد ستيبان" ، "آدم بريزوسكي"... الخ. كل هؤلاء ساهموا في ميلاد علم الانتقاليات الذي يمثل براديم جديد في حقل الدراسات السياسية[1].

إن هذا الحقل الجديد اهتم بمفهوم "العتبة" كمركز للتحليل، من خلال فهم الشروط والظروف التي من خلالها يمكن للدولة أن تتجاوز عتبة انهيار النظام التسلطي، وذلك عن طريق التأسيس لتراتبية تحليلية تعطي اهتما أكبر لدراسة العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعمل على دفع المجتمعات لتجاوز تلك العتبة[2].

في هذا الإطار شهدت هذه الفترة غزارة في الأبحاث التي تخصصت في تحليل وتفسير مرحلة الانتقالات الديمقراطية، نذكر على سبيل المثال كتاب "الموجة الثالثة: الدمقرطة في القرن الواحد والعشرين" (1991) "لصموئيل هنتجتون"، كتاب (خوان لينز) بعنوان: "مشاكل الانتقال والترسيخ الديمقراطي: جنوب أوروبا وأوروبا ما بعد الشيوعية" (1996)، كتاب لـ "بريزاوسكي" بعنوان: "الديمقراطية والسوق"، إضافة إلى مؤلف "كوليار" حول "طرق نحو الديمقراطية (1999)، وكتاب "لاري دياموند"، "خوان لينز" و"سيمور مارتن ليبسات" بعنوان: "الدول النامية وتجربة الديمقراطية" (1991).[3]

لقد تميزت أبحاث الموجة الثالثة خاصة في فترة التسعينات عن الدراسات الديمقراطية السابقة في فترة الستينات والسبعينات، كون الدراسات الحالية عرفت توسعا في نطاق التحليل المقارن والتحليل الإمبريقي بسبب تعدد الحالات التي شهدت انتقال نحو الديمقراطية منذ السبعينات (1974 في البرتغال) إلى أواخر الثمانينات والتسعينات (شرق أوروبا، آسيا، إفريقيا، وأمريكا اللاتينية)، كما اهتمت بالبعد التاريخي لتلك الحالات منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى أواخر القرن العشرين، إضافة إلى الإسهام في بناء النظرية سواء بالتركيز على موضوع الانتقال الديمقراطي وتطوير النظريات الموجودة (كما فعل شومبتر، أودونيل، لينز، كوليار ستيبان)، أو الاهتمام بمواضيع أخرى كصياغة

(1)Mamdou Gazibo, « la démarch comparative binaire : éléments méthodologique à partir d'une analyse de trajectoires contrastées de démocratisation », Revue international de politique comparée, vol 9, N° 3, 2002, pp 430, 431.
(2)Steven Hydmann, « la question de la démocratie dans travaux sur le monde arabe », critique internationale, N) 17, Octobre 2002, pp 57-58.
(3)Gerardo L.Munck, « the regime question theory building in democary studies », world politcs, N° 54, October 2001, pp 44-119

مفهوم الترسيخ الديمقراطي مثل أبحاث "لينز، دياموند، مورلينو ، علاوة على الاهتمام بموضوع الديمقراطية ما نجده عند "كيتشالت"، و"أل". حيث تعتبر هذه المواضيع الثلاثة (الانتقال الديمقراطي، الترسيخ الديمقراطي، نوعية الديمقراطية) ركائز الدراسات الديمقراطية ومسألة النظام [1]. بهذا الصدد تم العمل على صياغة نظريات سببية تعنى بتحديد العوامل الأساسية والمتغيرات المستقلة التي تشكل أسباب الانتقال وديمومة الديمقراطية، كمناقشة دور القوى العسكرية والخارجية، التنمية الاقتصادية، التربية والتعليم، اللامساواة، الأزمات الاقتصادية، الثقافة السياسية، اللامركزية، دور النخب والطبقات والمجتمع المدني...الخ[2].

إن المسألة الجوهرية التي شكلت محور الجدالات في أبحاث الانتقال الديمقراطي هي التصدي لإشكالية أسباب حدوث انتقال ديمقراطي في بلدان معينة دون غيرها؟[3] بمعنى الاهتمام بإشكالية: "لماذا؟ هذه القضية عرفت نقاشات واسعة وتصورات متعددة.

"صموئيل هنتجتون" في كتابه "الموجة الثالثة"، طرح بهذا الصدد الإشكاليات التالية: لماذا تبنت ثلاثون دولة فقط وليس مائة دولة نظام سياسي ديمقراطي؟ ولماذا هذه الدول تحولت نظمها سنوات السبعينات والثمانينات وليس في فترة زمنية أخرى؟ وأي تغير حدث في المتغيرات المستقلة أدى إلى إنتاج متغير تابع متمثل في الدمقرطة سنوات السبعينات والثمانينات؟ هذه الأوضاع حسب "هنتجتون" ترجع إلى حدوث تحولات في خمسة متغيرات عملت على تحفيز عمليات الدمقرطة وانتقال النظم تتمثل في:

1. زيادة حدة أزمة الشرعية التي واجهتها الأنظمة التسلطية في الوقت الذي انتشرت فيه القيم الديمقراطية
2. النمو الاقتصادي العالمي غير المسبوق سنوات الستينات الذي سمح بزيادة مستويات المعيشة، وتحسن المستويات التربوية، ونمو الطبقات الوسطى الحضرية في العديد من الدول.

(1)Ibid, pp 212, 122.
(2)Ibid, p131
(3)Gerardo L.Munck, « democratic transition », op.cit, p3425.

3. التغيرات على مستوى مبادئ ونشاطات الكنيسة الكاثوليكية منذ 1963-1965، والتحولات في قناعة الكنائس الوطنية من الدفاع عن الوضع القائم إلى معارضة النظم التسلطية، وتبني أطروحات الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

4. تغير سياسة الفاعلين الخارجيين، وهذا ما يتعلق بتغير الساسة الأمريكية التي اتجهت أساس إلى ترقية حقوق الإنسان والديمقراطية في البلدان الأخرى، إضافة إلى مراجعات "غورباتشوف" في الاتحاد السوفيتي.

5. الآليات الجديدة للاتصال الدولي، والانتقالات الأولى نحو الديمقراطية[1].

في نفس الاتجاه اهتمت دراسات أخرى بالدور التاريخي للطبقات الاجتماعية في إحداث الديمقراطية من عدمه. هذا التيار ظهر في الدراسات الكلاسيكية عند "برنجتون مور"، وتم تطويره من قبل العديد من الباحثين مثل "رشماير"، و"ستيفان" ((1992)، و "ريث كوليي (1999). تتمثل أطروحة "مور" التي تلخصت في دراسة له حول "التحالفات الاجتماعية والديمقراطية" (1966) في القول بأن البرجوازية تشكل مصدر الديمقراطية الحديثة في الفترة ما بين الحربين العالميتين[2]. الأطروحة التي فندها لاحقا "رشماير" و"شتيفان" في دراسة تاريخية لأوروبا الغربية، وأمريكا اللاتينية، ودول الكاريبي حيث لم يوجد أي دليل إمبريقي يدعم افتراض البرجوازية الذي ذهب إليه "مور". في المقابل من ذلك وجد كل من "رشماير و"أل" أن الطبقات الوسطى (البرجوازية بعد اندماجها في الإطار السلطوي تنقسم توجهاتها نحو الديمقراطية، لذلك اتجه البحث إلى التعامل مع الطبقة العاملة، هذه الأخيرة التي وحدها بإمكانها خلق التوازن في السلطة بحيث ليس بإمكان أي طبقة أن تهيمن على الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى خلق تنمية رأسمالية كنتيجة تاريخية تحول بنية الطبقية وتدفع باتجاه حدوث صراع دموي قد يطول أمده بين الطبقة العاملة والطبقات الوسطى، ومن ثم يصبح سبب في إنتاج الديمقراطية[3]. هذا الطرح لم يوافقه "ريث" في دراسة بعنوان "خطوات نحو الديمقراطية" (1999) حيث تم مقارنة 17 حالة تاريخية، و10 حالات معاصرة للدمقرطة لفحص أهمية تعبئة الطبقة العاملة في عملية الإصلاح الديمقراطي[4] . دراسات أخرى في هذا المجال اهتمت

([1])Samuel P.Huntington, op.cit, pp 39-44.

([2])David D.Laitin, « comparative politics : the state of the subdiscipline », paper presented at the annual meeting of the American political science association, Washington D.C, September 2000, p11. http://www.stanford.edu/adlaitin/papers/capasa.doc

([3])Ibid, pp 12-13.

([4])Todd Landmann, po.cit, p19

ببحث متغيرات أخرى. بهذا الصدد أرجع "ا دانيل" و "شميتر" في كتابهما التأسيس لعلم الانتقاليات ظهور عملية الدمقرطة في أي نظام إلى الانقسام بين الخطوط الصلبة –المتشددين–، والخطوط الناعمة –المعتدلين– داخل الأنظمة كسبب أولي للانتقال، وفي مرحلة أخرى يتطور هذا الانتقال من خلال سلسلة من المساومات بين النخب الحاكمة ونخب المعارضة.

في نفس الإطار ركز "مينيورينغ" على دور أصحاب السلطة والمعارضة حيث يقترح تصور تفاعلي ،ذلك أن التركيز فقط تعلى التوترات الداخلية (داخل النظام) قد يؤدي إلى إهمال أثر الفاعلين في المعارضة، وبالتالي يتطلب البحث في الانتقال الانتباه إلى التفاعل المعقد بين النظام وقوى المعارضة، ومن ثم الاهتمام أكثر بدراسة الروابط بين النخب والجماهير عوض حصر عملية الانتقال في دور النخبة السياسية أو تعبئة الجماهير[1].ويذهب "دانكورت روستو" في مقالة له بعنوان "الانتقال إلى الديمقراطية" (1970) إلى أن الإجابة على كيفية تحقيق الديمقراطية تتطلب اعتماد مقاربة تطورية تاريخية تمكن من فهم المسار الذي تتبعه كل البلدان خلال عملية الدمقرطة، حيث أنه بعد تحقيق مرحلة من الوحدة الوطنية تمر المجتمعات بمرحلة إعدادية تتميز بصراعات سياسية طويلة وغير حاسمة، على شاكلة الصراع بين نخبة صناعية صاعدة تبحث عن مكانة لها في المجتمع السياسي، ونخبة تقليدية مسيطرة تحاول المحافظة على الوضع القائم. إذا الديمقراطية هي نتاج لوضع من الصراع والعنف، وليست كنتيجة لتطور سلمي[2]

المطلب الثاني: المجتمع المدني كعامل حاسم في التحول الديمقراطي

شكل المجتمع المدني كمفهوم تحليلي عاملا حاسما في تفسير عملية الدمقرطة عبر علاقته بالدولة والبنية الطبقية، ذلك أن انبعاث المجتمع المدني أدى إلى عمليات انتقال من التسلطية إلى الديمقراطية الليبرالية في جنوب أوربا وأمريكا اللاتينية، كما أسهم نمو المنظمات والجماعات الاجتماعية المستقلة (الطلاب، النساء، نقابات العمال، الجماعات الدينية، أنصار البيئة، الجماعات القبلية) في تنامي عمليات الدمقرطة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، وأجزاء عديدة من آسيا وإفريقيا[3]. دراسات عديدة أسهمت في إثراء مقاربة المجتمع المدني، كدراسة "ميتشال بارنهارد"

([1])Gerardo L.Munck, « democratic transition in comparative perspective », op.cit, p358

([2])محمد زاهي المغيربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات"، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، نحو رؤية عربية، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس- ليبيا http://www.arabrenewal.net/index.php?rd=Al&A10=9960

([3]) محمد زاهي البشير المغيربي ،مرجع السابق.

"المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي في وسط شرق أوروبا" (1993) ، في هذه الدراسة اهتم "ميتشال بفحص العلاقة بين المجتمع المدني وعملية الدمقرطة عبر إجراء تحليل مقارن للأدوار التي لعبتها عمليات إعادة بناء المجتمع المدني في أربع بلدان من وسط شرق أوروبا الشرقية (بولندا، هنغاريا، ألمانيا الشرقية، تشيكوسلوفاكيا)، حيث أبرزت هذه المقارنة أهمية المجتمع المدني كشرط ضروري لعمليات الانتقال الديمقراطي[1].

الفرع الاول: مراحل عملية الانتقال السياسي:

يبرز دور المجتمع المدني في مختلف مراحل عملية الانتقال السياسي التي حددها كل من "أودونيل" و"شميتر" والمتمثلة في **مرحلة ما قبل الانتقال**، وهي الفترة التي تتميز بتكريس قواعد النظام التسلطي من حظر للأحزاب السياسية والسيطرة على الانتخابات. هنا تمثل الجمعيات الدينية والتربوية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى الملجأ الوحيد للتأسيس لخطاب سياسي حر لكن بشكل سري وخفي، حيث يشكل الفنانون، المفكرون، ورجال الدين طليعة النقد السياسي للنظام التسلطي وغالبا ما يتمحور هذا النقد حول القضايا الاقتصادية أكثر من القضايا السياسية. **أما المرحلة الثانية فتتمثل في مرحلة اللبرالية (التحرير) السياسية** ، والتي تظهر عند ضمان النخبة الحاكمة للحريات المدنية والسياسية كمقدمة للتخلي عن الممارسات التسلطية والاتجاه نحول الانتقال السياسي. خلال هذه الفترة لا تقتصر المعارضة على المسائل الاقتصادية وفساد النخبة، بل تمتد إلى المطالبة بالديمقراطية والتعددية الحزبية، حيث يعمل المجتمع المدني ممثلا في حركات اجتماعية على المطالبة برحيل الحكام السابقين، وهنا يبرز قادة جدد من داخل الكنائس، والاتحادات المهنية والجامعات على رأس جبهات شبه حزبية كاللجان الوطنية، المؤتمرات الوطنية، وتحالفات عامة، كل ذلك يمهد **للمرحلة الثالثة: مرحلة الانتقال السياسي**، وهي المرحلة التي تمثل التداخل بين نظام وآخر، خلال الانتقال يؤدي الصراع بين الفاعلين السياسيين إلى تكريس القواعد السياسية التي تدفع نحو تحقيق تقدم حول إعادة التوزيع المستقبلي للموارد العامة. وتظهر اللحظة الحرجة في هذا الانتقال عندما يسمح النظام السابق بالتأسيس لقواعد المنافسة السياسية التي تتيح تكوين أحزاب سياسية مستقلة والإعلان عن تنظيم انتخابات تنافسية، وهذا ما يسمح للمعارضين السياسيين من الخروج من المعارضة السرية التي

([1])Michel BERNHARD, « civil society and political transition in east Central Europ », political science quarterly, vol N° 2, 1993, pp 314-325.

كانت تختبئ داخل المجتمع المدني، أو في المنفى، وتشكيل أحزاب سياسية للوصول إلى السلطة، بهذا الصدد تهتم منظمات المجتمع المدني بحيادية بالعمل على تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وتحسيس المواطنين بضرورة المشاركة في الانتخابات وكذلك المطالبة أثناء والحملات الانتخابية بتعليم المواطنين وتوسيع دائرة الاتصال العام والوقوف ضد تزوير الانتخابات. وهي الوظائف التي لم تكن تضطلع بها هذه المنظمات خلال فترات النظام التسلطي السابق. هذه الوظائف تسهم بدورها في الوصول إلى **الترسيخ الديمقراطي كمرحلة رابعة** لعملية الانتقال السياسي التي تقوم فيها منظمات المجتمع المدني بدور حاسم في ترسيخ وتجذير الديمقراطية في المجتمع السياسي[1]

الفرع الثاني: طرق وأساليب عملية الانتقال السياسي

إن البحث في الأسباب دفع الباحثين إلى الاهتمام كذلك بالطرق والأساليب التي من خلالها تتم عملية الانتقال، وبالتالي البحث في الكيفية، أي في"نمط الانتقال" [2]. في هذا المجال عرفت دراسات الدمقرطة أطروحتان لمقاربة هذه الجزئية؛ الأطروحة الأولى تركز في تعريفها لنمط الانتقال على درجة سيطرة النخبة الحاكمة على عملية الانتقال أي دراسة استراتيجيات الفاعلين المعنيين بهذه العملية، وبالتالي التمييز بين الانتقالات التي تتم من خلال درجات مختلفة من الاتفاقات بين أنصار التغيير، والمدافعين عن النظام السابق من جهة، والانتقالات التي تتم عن طريق الصراعات والمواجهات بين الطرفين من جهة أخرى[3]. انطلاقا من هذه الخلفية تحدث "خوان لينز" عن التمييز بين الانتقالات التي تتم عن طريق الإصلاح وبين تلك التي تحدث عن طريق القطيعة مع النظام السابق، كما اقترح كتاب آخرون مثل أنماط أخرى تتعلق بـ "نمط المساومات"، ونمط انهزام النظام [4]. إضافة إلى ذلك قدم "هنتجتون" أربعة أنماط للانتقال الديمقراطي تتمثل في[5]:

([1])Michel Bratton, « civil society and political transition in Africa », IDR (institute development research) report, vol 11,1994, pp 10-11

([2])Gerardo L.MUNCK, « disaggergating political regime : conceptuel issue in the study of democratization », « the Helen kellog instisute for international studies working paper series, working paper »#228, august 1996.PP.6-42
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2480781

([3])Gerardo L.Munck, Carl Skalink Leff, « modes of transition and democratization : south America and Eastern Europe in comparative », comparative politics, Vol 29, transition to democracy : a special issue in memory of d'Ankwart A.Rustow, asr 1997, p334.

([4])Gerardo L.MUNCK, « disaggregating… », op.cit

([5])محمد زاهي بشير المغربي، مرجع سابق.

1. نمط التحول: وفيه تتم عملية الانتقال الديمقراطي أساس بمبادرات من النظام التسلطي دون تدخل جهات أخرى، أو ما يطلق عليه "الانتقال من الأعلى".
2. نمط التحول الإحلالي: تنتج عملية الانتقال عن طريق مبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة.
3. نمط الإحلال: تتم عملية الدمقرطة بفعل ضغوط المعارضة الشعبية. أو "الانتقال من الأسفل".
4. نمط التدخل الأجنبي: تحدث الدمقرطة انطلاقا من ضغوط خارجية.

أما الأطروحة الثانية فركزت على ضرورة معرفة الفاعلين الأوائل في التغيير كعامل للتمييز بين أنماط الانتقال، من هنا تم تحديد ثلاثة أنماط تتمثل في الانتقال عن طريق النخبة الموجودة داخل البنية المستقرة للسلطة، عن طريق النخب المعارضة والمضادة للنخبة الحاكمة، وعن طريق التوافق بين النخبتين[1]. في هذا السياق قد "تيري كارت" تصوره دول أنماط الانتقال التي شهدتها الموجة الثالثة للدمقرطة باعتماده على افتراضات كلا الأطروحتين ،من خلال تحديد طبيعة الفاعلين الذين قادوا عملية الانتقال المتمثلين في النخبة أو الجماهير، والتركيز على استراتيجيات الفاعلين في مواجهة بعضهم عن طريق تحديد درجة القوة والمساومة[2].

نفس الاتجاه اعتمده كل من "جراردو مانك" و"كارل سكالنيك لاف"في دراسة حول أنماط الانتقال والدمقرطة في أمريكا اللاتينية وأروبا الشرقية، إذ تم تعريف نمط الانتقال على أنه تحديد الفاعلين في عملية الانتقال، وتحديد استراتيجياتهم في هذه العملية، حيث يسهم ذلك في تشكيل صورة السياسة والنظام ما بعد الانتقالي من خلال تأثير تنافس النخبة، أو القوائم المؤسسية طوال فترة الانتقال، أو مواقف الفاعلين إزاء قواعد اللعبة الجديدة سواء القبول أو الرفض، فكل هذه الميكانيزمات السببية تساعد على كيفية تفسير ظهور الديمقراطيات، وكيفية ترسيخها، وبالتالي تمكن أنماط الانتقال من فهم عملية الترسيخ الديمقراطي، وأكثر من ذلك التمييز بين ما إن كان الانتقال يتجه نحو الديمقراطية أو إلى نمط آخر من الحكم. هذا التصور يطرح افتراض مفاده أن نمط الانتقال ليس دائما مرتبطا بالدمقراطية كنتيجة، وإنما قد تظهر نظم أخرى جراء عملية الانتقال، وبالتالي يتطلب الأمر التمييز بين الانتقال من التسلطية من جهة، والانتقال نحو الديمقراطية من جهة أخرى. على

(1)Gerardo LMUNck, Carol SKALINK LEFF, op.cit, pp344.
(2)Gerardo L.MUNCK, « disaggregating… », op.cit

هذا الأساس ربطت دراسات الدمقرطة الحالية بين أنماط الانتقال من التسلطية، ومشاكل وآفاق الترسيخ الديمقراطي[1].

هذا المفهوم يعكس إلى حد كبير التطور في دراسات الدمقرطة التي واجهت واقع جديد بعد درجة عالية من التفاؤل الذي ساد أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات بأن العالم يشهد لحظة تاريخية حاسمة مثلتها موجة الدمقرطة. لكن الموقف تغير بعد أن عرفت البلدان التي مرت بعمليات انتقال ديمقراطي تقهقر واسع للديمقراطية. إذ تثبت الأدلة الإمبريقية أن الديمقراطية ومؤسساتها ترسخت فقط في حوالي ثلث الديموقراطيات الجديدة. أكثر من ذلك يرى "لاري ياموند" أن الأمر لا يتعلق بفشل الترسيخ الديمقراطي فحسب بل ببروز موجة عكسية تدل نعلى عودة التسلطية[2].لهذا السبب تحدث كل من "دياموند"، "لينز"، "ليبسيت" في دراسة مقارنة لعشر حالات من إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط لمعرفة أسباب ودرجة تطور الديمقراطية وتجذرها في نطاقات تاريخية وثقافية مختلفة –عن مفهوم "نصف الديمقراطية" ، والذي يعبر عن مجموعة البلدان التي تكون فيها سلطة المنتخبين مقيدة، وانخفاض في مستوى المنافسة السياسية، بفعل نقض الحرية والنزاهة في عملية الاقتراع، حيث أن النتائج الانتخابية تكون بعيدة عن الرغبات الشعبية رغم وجود معدل من التعددية، فضلا عن وجود تقييد للحريات المدنية والسياسية، وهذا ما يوجد في "السنغال"، "زمبابوي" و"تايلاند". كما تم الحديث عن مفهوم "الديمقراطيات المستعارة"، وهي التي تشير إلى وجود مؤسسات ديمقراطية شكلية كالتعددية الحزبية في المنافسات الانتخابية، لكنها تمثل قناع فقط للنظام التسلطي للبحث عن الشرعية[3].

ضمن نفس التوجه كرس العديد من الباحثين أعمالهم لدراسة نماذج الأنظمة شبه الديمقراطية. بهذا الصدد اقترح "كوليي" و"ليفتسكي" مفهوم "الديمقراطيات المنعوتة" ،وهناك أطروحة "ليفتسكي" و"واي" حول "التسلطية التنافسية" ، ودراسات أخرى تحدثت عن الديمقراطيات غير الليبرالية فريد زكرياء، إضافة إلى تصور النظام الهجين لـ: "ليلا شفتسوفا"، وطرح "نوكولاس فان دول" حول "الديمقراطيات الناقصة" وكل تلك الأدبيات تشير إلى "نهاية براديم الانتقال" كما يرى "توماس

(1) Gerardo LMUNck, Carol SKALINK LEFF, op.cit, pp343-334.

(2)محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق.

(3) Larry DIAMOND, et autres, « introduction : la comparaison des expériences démocratique », in : Larry DIAMOND, et autres, les pays en développment et l'experience de la démocratie, traduit de l'americain par Brigitte DELORME, Bernard VINCENT. Paris : Nouveaux Horizons, 1993, pp 11-12.

كارودرس" [1]. وفي هذا الإطار يبرز مفهوم "الديمقراطية التفويضية الذي صاغه "ا. لبونال" لوصف عمليات الدمقرطة غير المرسخة. هنا يرى "أودونيل" أن هناك عوامل عديدة حاسمة تتدخل في إنتاج نماذج عديدة للديمقراطية. وهذا لا يرتبط بالعامل المتعلق بخصائص النظام التسلطي السابق أو عملية الانتقال، وإنما ينبغي التركيز على العوامل التاريخية طويلة المدى مثل درجة قوة المشاكل الاجتماعية –الاقتصادية التي ورثتها الحكومات الديمقراطية الجديدة. الأمر الذي يستدعي الأخذ بعين الاعتبار الافتراضات التالية حسب "أودونيل":

1. تستند النظريات الموجودة المهتمة بنمذجة الديمقراطية إلى الديمقراطيات التمثيلية ونماذجها الفرعية في الدول الرأسمالية المتقدمة.
2. تعتبر الديمقراطيات المنصبة حديثا (الأرجنتين، البرازيل، بيرو، بوليفيا، فليبين، كوريا، والعديد من البلدان ما بعد الشيوعية) ديمقراطيات استنادا إلى مفهوم "التعددية" عند "روبرت دال"
3. هذه الديمقراطيات الأخيرة لا تبدو أنها تتجه نحو الديمقراطيات التمثيلية، وإنما تتضمن خصائص ما يمكن تسميته "ديمقراطيات تفويضية".
4. إن الديمقراطيات التفويضية هي ديمقراطيات غير مرسخة وليست مؤسسة، لكنها قابلة للاستمرار، ففي العديد من الحالات لا توجد أدلة تثبت إمكانية الرجوع إلى التسلطية، كما أنه في نفس الوقت لا توجد دلائل على التقدم نحو الديمقراطية التمثيلية.
5. هناك علاقة ارتباط بين عمق الأزمات الاقتصاديات والاجتماعية التي ورثتها هذه الأنظمة من الأنظمة التسلطية السابقة من جهة، وتكريس بعض الممارسات والمفاهيم حول ممارسة السلطة السياسية التي يتم تسييرها وفق منهج تفويضي بدل تمثيلي.
6. إن الديمقراطيات التفويضية ليست خارجة عن التقاليد الديمقراطية، لكنها أقل ليبرالية من الديمقراطية التمثيلية. فهي نظام للأغلبية يقوم بتفويض شخص ليكون قائدا ليجسد وحدة الأمة من خلال انتخابات يتنافس فيها المترشحون في ظل علاقات سلطوية غير مؤسسة. في هذا النوع من الأنظمة يمثل الرئيس ومستشاريه المقربين مفتاح السياسة في الدولة أين يتم تجاهل

([1])Timothy PERSHIN ?G, « transition from authoritarian rule and regime consolidation : leaving democracy out, Brandeis Grduate journal, vol 2, 2004, pp 1-2. www.brandeis.edu/gsa/gradjournal/2004/pershing2004.pdf

الأحزاب السياسية ومختلف المصالح التنظيمية ويتحمل لوحده مسؤولية نجاح أو فشل سياساته[1].

وغالبا ما يتم حل مشاكل الأمة وفق منطق تكنوقراطي الذي كان معتمدا من قبل الأنظمة البيروقراطية –التسلطية المعاصرة، وهذا ما يجعل من تلك الأنظمة أقرب إلى الطابع الهوبزي في إدارة الدولة. والحال يختلف فقط في كون هذه الديمقراطيات الجديدة تتيح للأحزاب السياسية وجماعات المصالح والبرلمان حرية النقد. علاوة على ذلك يمكن التمييز بين الديمقراطيات التفويضية والديمقراطيات التمثيلية من خلال المساءلة كمتغير ضروري في عملية التمثيل. وهذا يقتضي في الديمقراطيات المرسخة توفر المساءلة العمودية (مساءلة الموظفين عن طريق صندوق الاقتراع– الانتخابات)، هذه المساءلة التي تتوسع من خلال إعطاء الحرية لتشكيل الأحزاب وتأثيرها في الرأي العام. وهذا النوع من المساءلة يوجد في الديمقراطيات التمثيلية كما التفويضية.

وهناك كذلك المساءلة الأفقية التي تكون ضمن شبكة من القوى والسلطات المستقلة نسبيا، وهذا ما تتوفر عليه الديمقراطيات التمثيلية أكثر –إن لم يكن تغير موجود أصلا– في التفويضية، حيث ينظر الرؤساء والقادة إلى المؤسسات التي تشكل هذا النوع من المساءلة كعمل غير ضروري بل معرقل لعمل المؤسسات. هذا النوع من الأنظمة يوجد في العديد من دول أمريكا اللاتينية، آسيا، وإفريقيا، وقد تم الاهتمام بدراسة هذه الأنظمة من قبل الباحثين كفصل من دراسات التسلطية قبل حدوث الأزمات الاقتصادية والاجتماعية أواخر الثمانينات تحت مسميات عديدة القيصرية، البونابارتية، والشعبوية، لكن الشيء المختلف الآن هو أن هذه الأنظمة أصبحت تشكل نوع خاص من الديمقراطية يتجاوز عن الأشكال التسلطية.[2]

انطلاقا من تلك التصنيفات التي تشير في مجملها إلى نهاية برادايم الانتقال اتجهت الأبحاث إلى الاهتمام أكثر بموضوع الترسيخ الديمقراطي ودراسة مظاهره والعوامل المؤدية إلى حدوثه، وهذا بعد انتكاس وعدم نجاح تجارب عديدة للانتقال الديمقراطي. هذا العامل الذي دفع إلى تأسيس فرع

([1])Guilermo O'DONNEL, « delegative democracy », Journal of democracy, vol 5, N° 1, January 1994, pp 55-68.
([2])Guilermo O'DONNEL, Ibid,pp.55-69

آخر ضمن علم السياسة من طرف "أودونيل" و"شمايتر" أطلق عليه علم الترسيخ أو الدراسات الترسيخية [1].

في هذا الإطار قدم "شمايتر" أربعة أنماط يمكن أن تقضي إليها عمليات الانتقال الديمقراطي تتمثل في:[2]

1. العودة إلى النظام الفردي.
2. نظام هجين.
3. ديمقراطيات غير مرسخة.
4. ديمقراطيات مرسخة.

لذلك تميز أدبيات الدمقرطة بين عمليات الانتقال الديمقراطي من جانب، والترسيخ الديمقراطي من جانب آخر، إذ "يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في بلد ما عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملى التفاعلات التي تتم في النظام السياسي. أي يمكن القول أن الديمقراطية قد تعززت عندما يسعى الأفراد والجماعات لتحقيق مصالحهم استنادا على قواعد وترتيبات مؤسسية تعطي للأفراد والجماعات إمكانية السيطرة على عملية اتخاذ القرارات ووضع السياسة العامة عبر التنافس الانتخابي"[3]. من هنا يشير "خوان لينز" أنه عندما تصبح الديمقراطية هي اللعبة الوحيدة داخل البلد فإن ذلك يدل على حدوث ترسيخ ديمقراطي، بفعل إدراك أغلب الفاعلين السياسيين (أحزاب، جماعات مصالح، قوى، مؤسسات) أنه لا يوجد بديل عن الديمقراطية كطريقة للوصول إلى السلطة، وعندما لا تدعي أي مؤسسة سياسية أو جماعة امتلاكها لحق الفيتو ضد صناع القرار المنتخبين. ويرى "آدم بريزوسكي" أن الديمقراطية تترسخ عند التفكير بعدم جدوى النشاط خارج المؤسسات الديمقراطية[4]. إضافة إلى ذلك عرف

([1])philippe C.SCHMITTER, « la démocratisation au Portugal », op.cit, p292.
([2]) Ibid, pp. 294-295.
([3]) محمد زاهي بشبر المغيري، مرجع سابق.
([4]) Juan LINZ**,** Problems of Democratic Transition and Consolidation**:** Southern Europe, South South America, and post-communist Europe http://www.JJ Linz, A Stepan - 1996 - books.google.com

"فلانزويلا" الترسيخ الديمقراطي على أنه إقصاء عناصر النظام السابق غير المنسجمة مع الحكم الديمقراطي، والعمل على بناء مؤسسات جديدة تدعم قواعد اللعبة الديمقراطية[1].

في الحقيقة هناك إشكاليات عديدة رافقت محاولات معرفة المقصود من مفهوم الترسيخ الديمقراطي، يتعلق الأمر أساسا بعدم وجود توافق في التوظيفات المفهوماتية لتصور الديمقراطية، هذا الأخير الذي عرف تجاذبات وإسهامات متعددة تتفق في بعض المتغيرات وتختلف في أخرى، فضلا عن اختلاف الرؤى حول ما إن كنا بصدد الحديث عن الديمقراطية كنظام حكم (المفهوم الضيق)، أو الحديث عن نظام حكم إضافة إلى نظام اقتصادي واجتماعي معين (المفهوم الواسع).

حتى لو تم التركيز على المفهوم الأول (الضيق) فإننا نجد تصورات واختلافات عديدة في هذا المجال. في هذا الإطار اعتمدت العديد من الأبحاث منهجية "جوزيف شومبتر" التي تقوم على تصور أو "براديم الحد الأدنى" لتعريف الديموقراطية، حيث يركز على متغير الانتخابات كأساس لما سماه المنهج الديمقراطي [2]. إن المقصود ببراديم الحد الأدنى هو التعريف الضيق للديمقراطية انطلاقا من اعتماد بعض المتغيرات دون غيرها. هذه المتغيرات إذا توافرت أمكن الحديث عن نظام ديمقراطي. بهذا الصدد يعرف "جوزيف شومبتر" الديمقراطية أو المنهج الديمقراطي على أنه: مجموعة التوافقات المؤسسية للوصول إلى اتخاذ القرارات السياسية أين يطالب الأفراد باعتلاء سلطة القرار عن طريق ووسيلة الصراع التنافسي المرتكز على تصويت الشعب في إطار ضمان منافسة حرة لتصويت حر مع توفر الحريات القاعدية المرتبطة بالمبادئ القانونية والمعنوية للمجموعة الوطنية خاصة ما يتعلق بحرية التعبير. وفق هذا الطرح عرف العديد من الباحثين الديمقراطية. "آدم بريزورسكي" يرى أنها: النظام الذي يوجد فيه أحزاب، اختلافات في المصالح، القيم والآراء، وجود قواعد تحكم وتنظم المنافسة، عدم وجود رابحين وخاسرين دائمين.

فالديمقراطية هي النظام الذي لا تكون فيه الحكومة نتاج لانتخابات تنافسية إلا إذا تم السماح للمعارضة بالمنافسة. ويقدم "صموئيل هنتجتون" طرح مقارب لهذا التعاريف بالقول أن الديمقراطية هي النظام السياسي الذي يكون معظم صانعي القرار فيه مختارين عن طريق انتخابات محددة الفترات ،

(1)Gerardo L.MUNCK, « democratic transition in comparative perspective », op.cit, p 362.
(2)Graciela DUCATENZEILER ? Op.Cit P193.

عادلة ونزيهة، مع السماح لكل البالغين بحق التصويت. ويضيف أن كل هذا يتطلب احترام الحريات المدنية والسياسية للتعبير والنشر والتجمع، والتنظيم كمقدمات ضرورية للمناقشات السياسية وقيادة الحملات الانتخابية. ويتفق "دي بالاما" مع هذا التعريف، إذا أن الديمقراطية عنده تقوم على اقتراع حر وعادل في سياق تتوفر فيه الحريات المدنية، والأحزاب التنافسية، واختيار مرشحين كبدائل للأشخاص الموجودين في الحكومة، في ظل وجود مؤسسات سياسية تنظم وتحمي أدوار الحكومة والمعارضة. "جيوفاني سارتوري" بدوره يعرف الديمقراطية على أنها: نظام حكم الأغلبية المقيد بحقوق الأقليات والانتخابات. ويعتبر أن الرأي العام المستقل، وبناء إعلام متعدد إعلام المراكز وتنافسي شروط ضرورية لوجود هذا النظام. ويعرف كل من "ديتريش روشماير"، وإفلين هوبر ستيفانس" و"جون ستيفانس" الديمقراطية على أنها النظام الذي يتضمن:

أولا: انتخابات منظمة وحرة وعادلة مع وجود اقتراع شامل ومتساوي.

ثانيا: مسؤولية أجهزة الدولة أمام برلمان منتخب

ثالثا: وجود حريات التعبير والتجمع مع حماية الحقوق الفردية ضد أي تعسفات من قبل الدولة.

من هذا المنطلق، يلاحظ أن كل تلك التعريفات تركز على معطى الانتخابات العادلة، مع ضرورة توفر بعض الشروط لضمان سيرورة تلك الانتخابات وهذا كله يندرج ضمن برادايم الحد الأدنى لتعريف الديمقراطي.[1]

في سياق متصل، اهتم "روبرت دال" بمسألة إيجاد تعريف للديمقراطية من خلال الدعوة إلى الابتعاد عن الأخذ بالمفهوم المثالي للديمقراطية المتمثل في "حكم الشعب". حيث يفضل "دال" استخدام مصطلح "حكم الكثرة" عوض مصطلح الديمقراطية[2]. ويستخدم "روبرت دال" هذا المصطلح بسبب غموض مصطلح "الديمقراطية" وتعدد معانيه. فعندما يتم التحدث عن "الديمقراطية" أو "الدول

(1)Guillermo O'DONNELL, « democracy low and comparative politics », Helen KELLOGG institute for international studies working paper#274, April 2000. Kellog.nd.edu/publications/workingoaoers/wps/274.pdf

(2) علي خليفة الكواري، "مفهوم الديمقراطية المعاصرة" في: علي خليفة الكواري، وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2002، ص 15.

الديمقراطية" فإن ذلك يشمل كل الحقب التاريخية سواء بمعناه الذي كان سائدا في القرن التاسع عشر أو القرن العشرين رغم اختلاف وتطور المفهوم من عنصر لآخر. فمثلا حق التصويت لكل البالغين وخاصة المرأة لم يكن مقررا فغي معظم الديمقراطيات في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. في هذا الشأن "أليكس دو توكفيل" اصدر كتاب "الديمقراطية في أمريكا" عامي 1835 و1840، وأطلق مصطلح الديمقراطية برغم أن الأقلية البيضاء هي فقط التي كان لها حق التصويت، والاهتمام بالشؤون العامة وتتمتع بحق المواطنة الكاملة. وبالنسبة لحق المرأة في التصويت، لم يتم إقرار ذلك إلا سنة 1920 في الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى الحرب العالمية الثانية في فرنسا وبلجيكا. أما في سويسرا فلم تحصل المرأة على هذا الحق إلا ابتداء من سنة 1971. لهذا السبب يفضل "روبرت دال" استخدام "حكم الكثرة" أو "حكم الكثرة الديمقراطي" للإشارة إلى النظم التي توجد فيها المؤسسات السبع التالية، لتمييز النظام الديمقراطي في القرن العشرين عن النظام الذي يطلق عليه كذلك اسم الديمقراطية منذ الحكومة اليونانية إلى القرن التاسع عشر. وتتمثل تلك المؤسسات السبع في:[1]

1. حق التحكم في القرارات الحكومية المتعلقة بالسياسة يكمن –وفقا للدستور– في المسؤولين المنتخبين.
2. اختيار المسؤولين واستبعادهم سلميا يتم من خلال انتخابات دورية وعادلة وحرة يغيب عنها القسر، أو يكون محددا في أضيق نطاق.
3. لكل البالغين الحق في التصويت.
4. لمعظم البالغين أيضا الحق في الترشح للمناصب العامة في هذه الانتخابات.
5. للمواطنين الحق في حرية التعبير بما في ذلك نقد ومعارضة القادة أو الحزب الحاكم، وهو حق يطبق عن طريق القضاء وممثلي الأحزاب الإدارية.
6. للمواطنين القدرة على الوصول إلى مصادر المعلومات والتي ليست حكرا على حكومة الدولة أو أية جماعة منفردة، كما أن لهم الحق في اكتساب هذه القدرة.
7. للمواطنين حق تكوين وعضوية المنظمات السياسية بما في ذلك الأحزاب السياسية وجماعات المصالح.

(1) روبرت أ. دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة: علا أبو زيد، مراجعة: علي الدين هلال، القاهرة،ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ، 1993، ص –ص. 100-110.

أما النظم التي تغيب فيها كل تلك المؤسسات تدخل في خانة "حكم الكثرة" بوصفه حكما سلطويا، أو شموليا أو دكتاتوريا. وفق هذا الطرح يتساءل "روبرت دال" حول ما إن كانت الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر تمثل نظاما ديمقراطيا برغم القيود المقيدة لحق المواطنة الكاملة؟ وهل هي ديمقراطية اليوم؟

وهناك جهود أخرى ركزت على خاصية المعارضة وخاصية المشاركة، وهو ما أشار إليه "روبرت دال" (1971)، إلا أن هذه الأبحاث الأخيرة دعت إلى تحديد الخصائص التي يتكون منها المفهوم مع تحديد مضامين هذه الخصائص (الخصائص الفرعية) وعلاقتها ببعضها لإيجاد تصور منطقي لمفهوم الديمقراطية[1]،وتتركز أبحاث أخرى إضافة إلى متغير المشاركة، على متغير المجتمع المدني، ودولة القانون. كمتغيرات أساسية لتعريف الديمقراطية[2]. بالمقابل من ذلك نجد تعريفات أخرى في هذا الشأن تجاوزت تصور الحد الأدنى، وهو ما ذهب إليه "لاري دياموند" الذي تبنى تصور منظمة بيت الحرية، حيث ميز بين أربعة فئات:" الديمقراطية الليبيرالية" ، "الديمقراطيات الانتخابية"، "الديمقراطيات المستعارة"، و"الأنظمة التسلطية"[3]. إن تصور منظمة بين الحرية يتجاوز الحديث فقط عن الانتخابات بل يتضمن متغيرات أخرى كالحقوق السوسيو– اقتصادية"، التحرر من اللامساواة، السوسيو– اقتصادية"، "حقوق الملكية"، و"التحرر من الحروب"[4].

إن أدبيات الترسيخ الديمقراطي لم تعكس ذلك التفاؤل الذي كان إزاء موجة الانتقال الديمقراطي، بل تميزت بالتشاؤم بفعل تراجع وعدم نجاح عملية الدمقرطة في العديد من الدول[5].

استدعى ذلك التفكير أكثر في عوامل ومتغيرات استمرار الديمقراطية، و ترسيخها في النظم ما بعد الانتقالية، لذلك ظهرت العديد من المقاربات والمساهمات المهتمة بهذا الشأن.

في هذا الإطار طرح "فرانسيس فوكوياما" أربعة مستويات يمكن أن تمسها عملية الترسيخ الديمقراطي، وتمثل في نفس الوقت مستويات تحليلية تتمثل في:

([1])Gerardo L.MUNCK, Jay VERKUILEN, « conceptualizing and measuring democracy : Evaluating alternative indices », comparative political studies, vol 35, N°1, February 2002, pp 9-13.

([2])Graciela DUCATENZEILER , op.cit, P 193.

([3])Gerardo L.MUNCK, « the regime question… », op.cit, p 125.

([4])Gerardo L.MUNCK, Jay VERKUILEN, op.cit, p9.

([5]) محمد زاهي بشير المغيري، مرجع سابق.

1. مستوى الإيديولوجيا.
2. مستوى المؤسسات.
3. مستوى المجتمع المدني.
4. مستوى الثقافة.

يتضمن مستوى الإيديولوجيا مختلف المعتقدات المعيارية حول ايجابيات وسلبيات المؤسسات الديمقراطية وبنى السوق، فالمجتمعات الديمقراطية لا يمكنها أن تستمر إذا لم يكن الشعب يعتقد بالديمقراطية بوصفها الشكل الشرعي للحكومة. أما مستوى المؤسسات فيتضمن الدساتير، أنظمة التشريع، النظام الحزبي، إضافة إلى بنى السوق. ويمثل مستوى المجتمع المدني ذلك المجال التطوعي المؤسس من طرف البنى الاجتماعية المستقلة عن الدولة. أما مستوى الثقافة فيحتوي على العديد من المكونات مثل البنية العائلية، الذين والقيم الأخلاقية، اللاوعي الأثني، اللامدنية)، والخصوصيات والتقاليد التاريخية. فإذا كان وجود مؤسسات ديمقراطية يتوقف على وجود مجتمع مدني نشيط وسليم، فإن المجتمع المدني بدوره يمثل شرط أولي في المستوى الثقافي.[1]

إضافة إلى ذلك يركز "اوريز ورسكي" و "اول" على أهمية العامل الاقتصادي (النمو الاقتصادي، ارتفاع معدل الدخل الفردي) كدافع لعملية الترسيخ الديمقراطي، وذلك من خلال إجراء دراسة مقارنة لتاريخ 141 دولة في الفترة الممتدة من 1950 إلى غاية 1990. من جهة أخرى يفضل "لنز" الحديث عن دور المؤسسات السياسية (مفضلا النظام البرلماني على النظام الرئاسي) وأهمية نتائج الانتخابات (أهمية نتائج الانتخابات المركزية مقارنة بالجهوية)، وفي دراسة مقارنة حول الانتقال والترسيخ في جنوب أوروبا، أمريكا اللاتينية وأوروبا ما بعد الشيوعية (1996) حدد "لنز" خمسة شروط ضرورية لعيش واستمرار الديمقراطية تشمل مجتمع مدني نشط، مجتمع سياسي مستقل، دولة القانون، دولة قابلة لوضع قواعد حكم ومعايير ومؤسسات وتنظيمات، إضافة إلى تحديد سبعة متغيرات مستقلة تساعد على التنبؤ بنجاح الترسيخ الديمقراطي تتمثل في: علاقة الدولة بالأمة، نمط

([1])Francis FUKUYAMA, « the primacy of culture », Journal of democracy (democracy's future), vol 6, , January 1995, pp 7-9

نظام الحكم السابق ، القيادة في النظام السابق، نمط الانتقال نحو الديمقراطية، شرعية المؤسسات مفاعلين، وأخيرا البيئة التي تم فيها رسم الدستور الديمقراطي[1].

في دراسة مقارنة لعشر دول نامية قدم "لاري دياموند"، "خوان لينز"، و"سيمور مارتتليبست" العديد من المتغيرات كعوامل مساعدة أو معيقة لنجاح ديمقراطية مستقرة من بينها: الشرعية، دور الزعماء السياسيين، الثقافة السياسية، البنى الاجتماعية والتنمية السوسيو– اقتصادية، الحياة الجمعوية، علاقة الدولة بالمجتمع، المؤسسات السياسية، والصراعات الأثنية والجهوية[2].في نفس الإطار يركز "ا. دونيل" على متغير دولة القانون ونتائجه على ثلاثة جوانب تتعلق بالديمقراطية، المواطنة والدولة، حيث يعتبر أن هناك مستوى وسيط بين النظام السياسي والخصائص السوسيو – اقتصادية يتمثل في درجة تطبيق مبدأ دولة القانون، بمعنى التطبيق العادل للقوانين وهذا لا يقتصر فقط على المساواة الشكلية (القانونية)، بل يتضمن كذلك ثلاثة خصائص مثلت تطويرا لهذا المفهوم من قبل "أودونيل" تشمل:

1. احترام الحريات السياسية وضمانات التعددية.
2. احترام الحقوق المدنية لكل المواطنين
3. تأسيس شبكات للمسؤولية التي تخضع كل الموظفين للمراقبة الكافية وشرعية ممارستهم.

علاوة على ذلك حدد "أندرياس شدلر" أربعة منطقيان يمكن من خلالها ملاحظة ومعرفة مستوى الترسيخ الديمقراطي تتعلق بـ:

1. منطق الأعراض المؤسس على غياب الأزمات.
2. منطق الوقوع في الأزمة المؤسس على التسيير الجيد للازمات.
3. المنطق الوقائي المرتكز على وجود هياكل قوية (سوسيو –اقتصادية، ثقافية، إستراتيجية، مؤسسية) تمكن من مواجهة مختلف التهديدات.
4. منطق الإدراك الذاتي المؤسس على التصور الذاتي للمواطنين والطبقة السياسية.

(1)David D.Laitin, op.cit, pp 7-8.
(2)Larry Dimond, et autres, op.cit, pp 14-45.

في نفس السياق يرى "ليو ناردو مورلينو" أن الترسيخ الديمقراطي هو عملية تدعيم الديمقراطية والحفاظ عليها أثناء الأزمات المحتملة، وكذلك هو عملية بناء علاقات مستقرة بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني. وفي دراسة إمبريقية حول الترسيخ الديمقراطي لحالات ايطاليا، اسبانيا، اليونان، والبرتغال استنتج "مورلينو" أن الترسيخ الديمقراطي يتوقف أكثر على درجة الشرعية والترتيبات التي تسمح بقيادة جيدة للمصالح المختلفة[1].

إضافة إلى تلك الإسهامات، هناك العديد من الأبحاث التي تركز على أهمية المحددات الخارجية في عملية الترسيخ الديمقراطي. بهذا الصدد اهتم بعض الباحثين بتقييم فعالية الشروط السياسية المفروضة بواسطة برامج مساعدات التنمية والبنك الدولي التي تهدف إلى تشجيع دمقرطة الأنظمة السياسية، واحترام حقوق الإنسان، والحكم الراشد، والإدارة الجيدة في البلدان المستهدفة. معظم الأعمال التي اهتمت بهذا الشأن خلصت إلى أن المقاييس المعتمدة من طرف وكالات التنمية الدولية (الحكم الراشد، الإدارة العامة، إصلاح الدولة، استقلالية السلطة القضائية، تقليص مستوى الفساد، احترام حرية الصحافة...) لا ترمي إلى دعم الترسيخ في الديمقراطيات الجديدة من خلال إلغاء اللامساواة السوسيو- اقتصادية وتوسعة مساحة مشاركة المواطنين في النظام السياسي، وإنما من خلال تحسين الانسجام في الشروط التي تدعم التنافسية داخل السوق، وبالتالي نحن إزاء منظور ليبرالي للديمقراطية وليس اجتماعي، (الديمقراطية الاجتماعية). في هذا الإطار كذلك هناك أبحاث تمحورت أسئلتها حول آثار تعدد لوائح الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان في عملية الترسيخ. إضافة إلى دراسات أخرى ركزت على موضوع تحليل نفوذ استراتيجيات الاتحاد الأوروبي في مجال الترسيخ المتوجهة لتدعيم الديمقراطيات الجديدة في أوروبا الشرقية، سواء كان ذلك النفوذ عن طريق السيطرة، أو الرضا والموافقة، أو المشروطية[2].

كل ما تم تناوله في هذا العنصر –المتمثل في تغيير أجندة البحث في حقل السياسة المقارنة من خلال طرح موضوع الانتقال الديمقراطي، وموضوع الترسيخ الديمقراطي- كان له أثر كبير على مستوى الدراسات السياسية في الدول النامية، حيث تركزت الأبحاث أكثر في هذه الحقبة حول مفاهيم جديدة هيمنت على دراسات علم السياسة ، كالحكم الراشد سنوات التسعينات وبداية القرن العشرين،

(1)Graciela DUTENZEILER, op.cit, pp 195-196.
(2) Ibid, p 192.

والعولمة الديمقراطية، والتعديل الهيكلي، وما بعد التعديل الهيكلي، والدراسات التي تعنى بالاهتمام بقضايا المرأة والمساواة بين الجنسين كلغة تتردد في برامج حقوق الإنسان[1]

لقد حققت الدول النامية خلال العقدين الأولين بعد الاستقلال (سنوات الستينات والسبعينات) معدلات مرتفعة نسبيا في مؤشرات النمو الاقتصادي والاجتماعي (ارتفاع نمو القطاع الصناعي، وتوسع الخدمات الصحية والتعليمية، وارتفاع معدلات التوظيف والعمال)، لكن لم يتم الحفاظ على هذه النتائج الايجابية سنوات الثمانينات وذلك بفعل انخفاض أسعار النفط والمواد الولية في الأسواق العالمية، وتفشي الفساد وسوء إدارة الموارد العامة. كل ذلك أدى إلى تدهور الأداء الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وانخفاض إيرادات الحكومات، التي لم يعد في وسعها الاستجابة لمطالب الجماهير الشعبية المتزايدة خاصة ما يتعلق بضعف القدرة الشرائية. هذا الوضع استدعى الاقتراض من الخارج، وبالتالي تفاقم أعباء المديونية الخارجية مع عدم القدرة على السداد، ومن ثم الخضوع للشروط المفروضة من طرف منظمات "بروتن وودز" –البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي– المتمثلة في تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي [2]. وهذا ما عرفتها العديد من الدول النامية كالجزائر (سنوات التسعينات)[3] ، الكونغو برازفيل (1985، 1986، 1989)، الغابون (ابتداء من سنة 1986)، الزئير سابقا (1986)، الكاميرون (1988)، حيث فرض عليها تقليص دور الدولة في الاقتصاد، خوصصة المؤسسات العامة، وتخفيض عدد الموظفين في الإدارة العامة وتسريح العمال. لكن هذه الإصلاحات لم تؤدي إلاإلى تفاقم حدة الأزمة وتزايد حدة الفقر كمظهر لتعقد الواقع السوسيو –اقتصادي في الدول النامية[4]

([1])Goran HYDEN, op.cit, p 10.

([2]) أكوديبانولي، الحكم والسياسة في افريقيا،ج2،ترجمة مجموعة من الباحثين/ المركز القومي للترجمة ، القاهرة، 2003 ص-ص.513-555

([3])Abdelhamid BRAHIMI, l'économie Algérienne : défis et enjeux. , Edition DAHLAB, 2éme ed, Alger, Algérie,1991, p363.

([4])Joachinm Emmanuel Goma-Thethet, « la quete de la démocratie en Afrique centrale (des années 1920 au début du nouveau millénaire) », les cahiers de L'IGRAC (publication annuelle de l'interdisplinaire groupe de recherche su l'afrique contomporaine), N° 1.2005, p 19.http://www.aedev.org/cedric/igrac/cahiers/cahier-igrec-1-2005.pdf

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية والانتقال من المشروطية الاقتصادية الى السياسية

إن هذا الوضع الذي عرفته دولة ما بعد الاستعمار تزامن مع تغير في بنية الاقتصاد السياسي العالمي، وظهور بوادر نظام دولي جديد أخذ يتشكل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبروز موجة التحولات الديمقراطية أواخر الثمانينات وبداية التسعينات

المطلب الاول: المشروطية السياسية

أن مساعدات التنمية ودعم الدول النامية من طرف وكالات التنمية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) والدول المانحة (الاتحاد الأوروبي، الو.م.أ، كندا) مجال أصبح يرتبط أساس بقضايا دعم حقوق الإنسان، ودولة القانون، والديمقراطية الليبرالية كنمط للحكم، وهذا ما أدى إلى تبني العديد من الدول النامية لهذا النمط كبديل سياسي ضمن توجه عام للانتقال الديمقراطي منذ أواخر الثمانينات وسنوات التسعينات، حيث بحلول عام 1997 أجريت انتخابات تعددية في حوالي ثلاثة أرباع الدول النامية[1]. على هذا الأساس وصف العديد من الملاحظين تغير المشهد السياسي "بالموجة الثانية للتحرير في الدول النامية" أو "الاستقلال الثاني"، حيث شهدت الأنظمة السياسية للدول النامية ضغوط داخلية وخارجية تدفع باتجاه الدمقرطة، بمعنى مطالب لفتح مجال العملية السياسية أمام التعددية السياسية في مقابل أنظمة الحزب الواحد، ودعم فتح قنوات المشاركة الشعبية والانتخابات التنافسية، وتطبيق آليات الحكم الراشد كأنظمة المساءلة والشفافية. هذا التوجه لم يتوقف على الدعم الخارجي، بل تبنته كذلك منظمة الوحدة الإفريقية بداية التسعينات، وهذا ما ظهر في خطاب الأمين العام لهذه المنظمة "سليم أحمد سليم" في القمة السادسة والعشرين (1990)، حيث دعا إلى ضرورة عدم تجاهل إفريقيا للإجماع العالمي حول القيم الديمقراطية[2]. هذا الموقف تجلى أكثر عند الإعلان عن إنشاء "الاتحاد الإفريقي" في قمة "لوزاكا" في جويلية سنة 2001 بعد مناقشات كبيرة من قبل رؤساء الدول والحكومات حول مستقبل القارة الإفريقية. حيث جاء الاتحاد ليعوض منظمة الوحدة الإفريقية وفق أجندة تتكيف مع الظروف المتغيرة في القارة أواخر القرن

([1])أكوديبانولي، الحكم والسياسة في افريقيا،ج1،ترجمة مجموعة من الباحثين/ المركز القومي للترجمة ، القاهرة، 2003 ص-ص 321-322.

([2])Sahr John KPUNDEH, Democratization in Africa : Africain views, Africain Voices. Panal on issues in democratization, national research coucil, 1992, pp 3-4.
Voir ce livre au site web : www.nap.edu/books/0309047978/html

العشرين وبداية القرن الحالي[1] . ضمن هذا الإطار أكد الميثاق التأسيسي للاتحاد على ضرورة تعزيز المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، دولة القانون، والحكم الراشد، وإدانة ورفض كل أشكال التغيرات غير الدستورية للحكومات. كما أدى تعثر بعض التجارب في استمرارية العملية الديمقراطية في إفريقيا إلى صياغة مبادرات تهدف إلى تكريس الانتقالات الديمقراطية والعمل على ترسيخها. بهذا الصدد نظم كل من الاتحاد الإفريقي، اللجنة الانتخابية المستقلة في جنوب إفريقيا، واللجنة الإفريقية للسلطات الانتخابية مؤتمرا حول الانتخابات، الديمقراطية والحكم عقد في بريتوريا في أفريل 2003، وخلص إلى توصيات شكلت أساس "الميثاق الإفريقي حول الديمقراطية، الانتخابات والحكم" الذي تمت الدعوة إليه من طرف خبراء حكوميين في مؤتمر عقد بأديس أبابا (اثيوبيا) في ماي 2004[2] هذا إضافة إلى تأسيس المبادرة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD)، حيث طرحت وثيقة المبادرة شروط ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال إطلاق العديد من المبادرات مثل مبادرة السلام والأمن، ومبادرة الديمقراطية والحكم السياسي الجيد (الحكم الراشد)[3] .

الفرع الأول: أزمة السلطة في الدول النامية

إن الأوضاع التي عرفتها الدول النامية ما بعد الاستعمار في سنوات الثمانينات وما أفرزته من تحولات سياسية في نظمها عكس حدة الأزمة في اتجاهين. الاتجاه الأول يتمثل في أزمة التسلطية حيث ارتبطت بعامل ظرفي (متعلق بالظروف) تمثل في نهاية العالم ثنائي القطب من جهة، وعامل بنيوي يتعلق بنفاذ الموارد السلطوية من جهة أخرى، وكلا هذين العاملين يشكل نهاية الربع الثاني الذي تأسست عليه الأنظمة التسلطية في الدول النامية كما يرى "دانيال بورمو"، حيث عجزت عن مواجهة المطالب السياسية المتزايدة، وبالتالي عدم القدرة على الاستمرار في المنطق الذي كان يضمن شرعيتها. أما الاتجاه الثاني يتمثل في أزمة أطر التحليل، حيث استدعى الأمر الدعوة إلى مراجعة منهجية تسمح بمعالجة وفهم التحديات الجديدة في القارة. ذلك أن تلك الأطر النظرية تأسست في سياق سياسي يتميز بالتسلطية، وهذا ما حتم إعادة النظر في تلك المقاربات التي واجهت انتقادات

(1)UN, rapport de secrétaire général : les causses des conflits et la promotion d'une paix et d'un développement en Afrique, 16 avril 1998

(2)Salmon T.EBEBRAH, « lacharte Africaine de la démocratie, des élection et de la governance : une novelle ére qui consacre une governance légitime en Afrique ?, open society institute, Africa governance Monitoring& Advocacy projet (Afri MPA), pp 1-2.

(3)مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003. القاهرة: مؤسسة الأهرام 2003، ص ص 258-259.

عديدة تمحورت حول عدم قدرتها على تحليل التغير السياسي الحاصل في الدول النامية، مثل الانتقادات التي واجهتها "النسبية الثقافية" ، ومقاربة السياسة من الأسفل[1] . فقبل 1990 لم يكن زوال التسلطية كموضوع بحث في إفريقياإلا في بعض الأبحاث التي تنتمي إلى المنظور التنموي. حتى هذا الأخير كان يستند على رؤية سلمية وتدريجية للانتقال نحو الديموقراطية، ورؤية غير يقينية للمستقبل، حيث تم التركيز أكثر على توفر الشروط الأولية للوصول إلى النظام الديمقراطي مع سيادة توجه تشكيكي في إمكانية حدوث انتقال ديمقراطي في إفريقيا. لكن حدوث الموجة الثالثة للدمقرطة التي مست معظم الدول النامية وضع كل مدارس التحليل الإفريقي التي اهتمت بدراسة فترة ما بعد الاستعمار (19960-1989) محل تساؤل[2].

تناولت دورية "إفريقيا السياسية" هذه الحيرة في مجال التحليل من خلال تناولها قضية الدمقرطة في إفريقيا في أعدادها الصادرة سنوات (1994-1995-1996)[3] .في ظل هذا المأزق في مجال البحث يرى "دنيس كونستا مارتا" أن الأهمية هنا لا تكمن في تأهيل هذه التحولات السياسية، بمعنى التقليل من شأنها أو تعظيمها، ولا في تقييمها، بقدر ما تكمن في فهم كيفية حدوثها في فترة زمنية معينة من تاريخ أي بلد، ومحاولة تحديد أنماط التوجه التي تأخذها هذه التحولات، ومعرفة التغيرات التي جلبتها مقارنة بالوضع السابق. على هذا الأساس ينبغي ضبط هذه الأحداث السياسية على تعقدها في العالم ولاسيما في الدول النامية وفق ما ذهب إليه "جورج بلاندي" في تقديمه للطبعة الثانية لكتابه "الأنثروبولوجيا السياسية" (1995)، حيث لفت الانتباه إلىأن مرتكز البحث لا يكمن في المؤسسات الشكلية، وإنما يتمثل في فهم الأفعال التي تؤدي إلى تثبيت أو تغيير النظام القائم، والاهتمام بتوضيح ودراسة أنساق العلاقات الاجتماعية انطلاقا من منظور جدلي دون إهمال العلاقات التعبيرية القائمة بين السياسي والمجالات الأخرى التي تفرض البحث في الدلالات السياسية لتلك العلاقات[4] .

([1])Daniel BOURAMAUD, la politique en Afrique, op.cit, pp 131-139.

([2])Patrick QUANTIN, « démocraties et autoritarismes en Afrique subsaharienne : acteur et enjeux de la construction des catégories », table ronde N° 4, center détude d'Afrique noire, IEP Bordeaux, p 2. http://sites.univ-lyon2.fr/congres-asfsp/IMG/pdf/Quantin.pdf

([3])Denis nstant MARTIN, « saisir les changemement (I), de la démocratie à l'engagement du citoyen, « in : Denis-Constant Martin (direction), Nouveau langages du politicue en Afrique orientale, paris : Edition Karthala, 1998, p 8.

([4])Ibid, p 9.

من هذا المنطلق كانت الدراسات قبل سنوات التسعينات تدرج معظم الأنظمة في الدول النامية في خانة التسلطية، حيث تم التمييز بين تسلطيات مغلقة تأخذ غالبا بنظام الحزب الواحد، وأخرى تسلطيات مفتوحة تسمح بمنافسة انتخابية للولوج لمناصب وسيطة كالنيابة في البرلمان تحت وصاية الحزب الواحد أو ما يسمى بالأنظمة "نصف التنافسية" وهذا ما ظهر في دول مثل "تنزانيا"، "كينيا"، "كوت فوار"، إلى جانب هذه الأنظمة نجد بعض الدول طبقت التعددية الحزبية بعد الاستقلال مثل "نيجيريا"، "زيمبابوي" لكن هذه التجارب الأخيرة عرفت تعثرات وهيمنة حزب مسيطر، وهناك دولة "بوتسوانا" التي تعتبر حسب العديد من المراقبين مثالا على نجاح وترسيخ الديمقراطية التعددية منذ الاستقلال لكن هذا المنطلق البحثي تغير على اثر تغير الظروف السياسية التي تمثلت في موجة الانتقال الديمقراطي في إفريقيا أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، وهو ما أدى إلى سيطرة الانتقال أو علم الانتقاليات في مجال دراسة السياسة الإفريقيــة[1] .

الفرع الثاني: تحليل انظمة الحكم في الدول النامية

على هذا الأساس عرفت الدول النامية ابتداء من سنوات التسعينات اهتمام واسعا من قبل باحثي السياسة المقارنة الدولية أمريكيين أوروبيين، إضافة إلى إسهامات باحثين أفارقة، حيث شكلت الدمقرطة القضية الأساسية ضمن هذه الأبحاث. تجلى ذلك في توجهات العديد من مراكز البحث الدولية، وتلك المتخصصة في الدراسات الإفريقية، مثل إسهامات مركز دراسات إفريقيا السوداء (CEAN) في بوردو من خلال تحليل عمليات الدمقرطة في العديد من البلدان الإفريقية نشرت في الدورية السنوية: إفريقيا السياسية[2]. إضافة إلى مجلات متخصصة في البحث الإفريقي وأخرى شاملة مثل مجلة السياسة الإفريقية. والمجلة الدولية للسياسة المقارنة[3]. وهناك العديد من الدراسات التي تناولت بالتحليل المقارن الدمقرطة في الدول النامية، وهنا يبرز كتاب "BRATTON" و " Van de Walle" بعنوان "التجربة الديمقراطية في إفريقيا: انتقال المنظمة من منظور مقارن" (1997) :، حيث شملت الدراسة المقارنة 42 دولة افريقية جنوب الصحراء[4] . ضمن نفس التوجه نجد أعمال

(1) Patrick QUANTIN, op.cit, pp 3-4.
(2) Mamoudou GAZIBO, « l'Afrique en politique comparée » op.cit, p 11.
(3)Voir les sites web de ces Revues : -la politique africaine in http://www.politique-africaine.com
-Revue internationale de politique comparée in : http://www.cairn.info/revue-international-de-politique-comparee.htm
(4) Todd LANDMAN, Rebuting « perestroka »…, op.cit, p20.

اعتمدت المقارنة الثنائية (comparaison binaire)وإشكالاتها في إفريقيا مثل أطروحة الدكتوراه المقدمة من طرف الباحث الإفريقي "Mamoudou GAZIBO" حول مسارات الدمقرطة في بنين والنيجر بعنوان: "إشكالية الترسيخ الديمقراطي: مسارات مقارنة بين بنين والنيجر" (1998).[1]

في هذا الإطار كذلك تبرز إسهامات الباحثين الأفارقة في إثراء النقاش وإجراء العديد من الأبحاث النظرية والإمبريقية حول الدمقرطة في إفريقيا من خلال مخابر البحث والمجلات والمؤتمرات التي يشرف عليها "مجلس تنمية أبحاث العلوم الاجتماعية في إفريقيا" بدكار" (CODESRIA)[2]. وإسهامات الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية[3] . تجدر الإشارة هنا أن أجندة البحث الجديدة لعلم السياسة الإفريقي لم تتناول موضوع الدمقرطة (الانتقال والترسيخ) كموضوع شامل فقط، بل تم تناول مواضيع فرعية تندرج ضمن دراسات الدمقرطة مثل المجتمع المدني، العولمة، الإصلاح الهيكلي، سياسات الجندر Gender politics)، إضافة إلى العمليات الانتخابية وظاهرة الأثنية في إفريقيا.

بهذا الصدد أشار "BUITENHUIJS" و"THIRIOT" أن حصيلة أدبيات الدمقرطة في إفريقيا جنوب الصحراء بلغت 1500 مرجع كأعمال نظرية وإمبريقية في الفترة الممتدة بين 1992-1995 [4]. وهو ما يعكس أهمية واتساع الاهتمام بحقل البحث السياسي الإفريقي. هذا الثراء على مستوى الدراسات تميز بتعدد مقاربات التحليل التي سادت علم الانتقاليات أهمها:

1. المقاربات البنيوية التي تركز على تحليل الطبقات الاجتماعية، بنيات الاقتصاد الكلي، والمكانة في الاقتصاد العالمي.
2. المقاربات السياسية- المؤسسية التي تهتم بدراسة الهياكل السياسية الداخلية واستراتيجيات الفاعلين.

([1])Mammoudou GAZIBO, « la démarche comparative binaire : élément méthologique à partir d'une analyse de trajectoires contrastées de democratisation », op.cit, p427.

([2])Voir : Revues africaines du CODESRIA en ligne (RACEL) : Bulletin du CODESRIA EN LIGNE – Afrique et developement – Afrika Zamani – Identité, culture et politique : un dialougue afro-asiatique – Revue afeicaine de sociologie en site web : http://www.codesria.org

([3]) Voir le site web de l'association africaine de sciences politique : http://www.aaps.org.za/

([4])René OTAYEK, « démocratie, culture politique, sociétés plurales : une approche comparative à partir de situation africaines », Revue français de science politique, vol 47, N° 6, 1997, p 798.

3. المقاربات التي تهتم بتحليل الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

في هذا السياق ركزت العديد من الدراسات على تحليل بنية النظام التسلطي من خلال تحليل الانقسامات بين الإصلاحيين والمحافظين داخل الطبقة الحاكمة والجيش والتجمعات الاقتصادية كمدخل يمكن من فهم ديناميكيات انتقال وتجديد النخب.

وفق هذا الطرح تساءل الباحث الإفريقي "مامادو ديوف" عن مدى توافق هذه التحليلات والأطر النظرية مع الحالة الإفريقية: هل الأمر يتطلب إعداد نظريات خاصة بالواقع الإفريقي أم الاكتفاء بالأطر الموجودة؟ وما دور تجدد النخب في عمليات الانتقال السياسي؟ وأي مقارنات يمكن إجراءها مع حالات أوروبا الشرقية فيما يتعلق بدور المجتمع المدني؟ فهذه المسائل والإشكاليات شكلت جوهر القضية المطروحة أمام المتخصصين في العلوم الاجتماعية في إفريقيا المتمثلة في كيفية الإسهام في إثراء أدبيات الانتقال الديمقراطي[1] . على هذا الأساس أثار الانتقال الديمقراطي في إفريقيا النقاش حول أسباب وأنماط الانتقال، كموضوع شكل اهتمام باحثي دراسات الدمقرطة أفارقة وغير أفارقة، بعدما تم التشكيك في قدرة مقاربة الشروط الأولية للديمقراطية على فهم طبيعة عمليات الدمقرطة في إفريقيا، وهي المقاربة التي أنتجتها أدبيات المنظور التنموي (التنمية السياسية) سنوات السبعينات، حيث تركز على ضرورة توفر شروط معينة لحدوث انتقال ديمقراطي. فإذا كان متغير "الوحدة الوطنية" يشكل عامل أساسي بالنسبة لـ "روستو دانكوورت"، فإن "سيمور مارتن ليبست" يركز على اهمية "تلبية المتطلبات الاجتماعية"[2] . وتتقاسم إسهامات الباحث الإفريقي "Anyong Nyongo" مع هذا التوجه أواخر الثمانينات (1987-1988). إذ أن تأخر الديمقراطية في إفريقيا يرجع حسبه إلى الركود الاقتصادي، فالديمقراطية تتدعم بتوفر معدل نمو مرتفع، ونماذج ناجحة لخلق التراكم[3] .

([1]) Mamoudou Diof, « successions légales et transition politique en Afrique », p 88 http://www.gemdev.org/publication/cahiers/pdf/24/cah-24-dioulf.pdf

([2])René Lemarchand, « Africa's troubled transition », Journal of democary, vol 3, N°4, october 1992, p 100.

وأنظر بهذا الصدد أيضا: - Patrick QUNTIN, op.cit, p2.

([3]) Rok Ajulu, « Review Essay : Eshetu Chole and Jibrin Ibrahim (Eds), Démocratization processes in Africa.
Dakar (senegal) : CODESRIA Books. 1995 » www.codesria.org/Links/Publications/asr1-1full/ajulu.pdf

لكن المشكلة هنا هي مدى توافق هذه الأطروحات مع الواقع الإمبريقي للدول الإفريقية كما يطرح "روني لمارشوند"، فإذا تم أخذ متغير الوحدة الوطنية، فإن "جزر موريس" تتميز بمستوى عال من الانقسام الثقافي داخل المجتمع، لكن بالمقابل تحتل مراتب أولى في حيوية الديمقراطية في إفريقيا، ونفس الشيء بالنسبة لبتسوانا، بنين، السنغال، وزامبيا التي تعرف معدلات مرتفعة في مستوى الفقر لكنها تمثل أنظمة تعددية[1] .

بناء على هذا التصور، ما هي أسباب الانتقال الديمقراطي في إفريقيا في عقد التسعينات من القرن العشرين؟. في هذا الإطار ركزت العديد من الدراسات على نفوذ وأهمية العوامل الخارجية في دفع عملية الدمقرطة في إفريقيا. بهذا الصدد يرى " DIMOND"Larry أن قوة الدول المانحة في فرض والدفع اتجاه الإصلاح الاقتصادي والسياسي ظهر بشكل بارز في إفريقيا أكثر من أي مكان آخر، وإذا كان بعض دارسي الدمقرطة يتشككون دائما في قدرة الجهود الخارجية على ترقية الإصلاح السياسي كما يطرح "روبرت دال" و"هنتجتون" و"لورانس وايتهيد" بالنسبة لقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تنمية الديمقراطية، والقول بمحدودية وفشل هذا الدور، فإنه على العكس من ذلك كل من "روشماير" و"ستيفان" و"دي بالما"إطارهم النظري للانتقال الديمقراطي على ثلاثة متغيرات على رأسها العامل الخارجي إلى جانب الدولة، وتحالف الطبقات، حيث أن توازن السلطة والقوة بين مختلف الاتجاهات والأجهزة في الدولة يحدد إلى حد كبير فرص الديمقراطية في هذا النموذج أشار "دي بالما" إلى أن الفواعل الخارجية محدد مهم في تدعيم أو عرقلة الدمقرطة. هنا يذهب إلى ضرورة الأخذ في الحسبان ما يسميه التصدير المباشر للديمقراطية من طرف القوى سواء كانت عالمية، جهوية، أو استعمارية[2] .

في هذا الإطار طرحت قضية الدمقرطة في إفريقيا في سياق دولي ميزه سقوط جدار برلين (1989) الذي كان تمهيدا لانهيار الاتحاد السوفيتي، وكذلك سقوط نظام الأبارتايد بعد تصريح الرئيس "دي كلارك" في فيفري 1990، الشيء الذي فتح المجال لانتقال ديمقراطي في جنوب إفريقيا. إضافة إلى سلسلة الشروط الجديدة المفروضة على إفريقيا فيما يتعلق بالمساعدات الخارجية

([1]) René LEMARCHAND, op.cit, p101.

([2]) Richard JOSEOH, « democratization in Africa after 1989 : comparative and theoretical perspectives, « in : Lisa Lisa ANDERSON (editor), transition to democracy. Columbia University Press, 1999.

Voir le 11 chaoiter en site Web : www.ciainet.org/book/anderson/anderson11.html

بعد تراجع دور الاتحاد السوفيتي في القارة كنموذج تنموي منافس. لذلك ركز العديد من الباحثين على دور "المشروطية السياسية" في الإسهام في التوجه نحو الدمقرطة إفريقيا[1] . حيث أثبت العديد من التجارب دور العامل الخارجي في التحول السياسي مثلما حدث لنظام "ماتيو كيريكو" في بنين أواخر سنة 1989 كتجربة أولى حفزت الدول الأخرى جنوب الصحراء[2] . وكذلك الضغط غلى نظام الرئيس "دانيال أراب موا" (Daniel arap Moi) في كينيا من طرف الدول المانحة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية لتطبيـــق انتخابات تعددية في 1991[3] .

المطلب الثاني: المشروطية الاقتصادية

إن مفهوم "المشروطية الاقتصادية" دخل حيز الاهتمام في سياسة الدول النامية انطلاقا من تغير مقاربات التنمية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في القارة، وهذا ما يظهر في تقرير البنك الدولي سنة 1989 بعنوان "إفريقيا جنوب الصحراء: من الأزمة إلى التنمية المستدامة تصور بعيد المدى".

لقد جاء هذا التقرير بعد العراقيل التي واجهت تطبيق سياسات التعديل الهيكلي، ومشاريع التنمية المحلية في هذه الدول الممولة من طرف البنك الدولي، الأمر الذي أثار إشكالية قدرة العامل السياسي على تفسير وتبرير الفشل الاقتصادي، حيث اتجهت بعض الدراسات إلى طرح وفحص العلاقة بين طبيعة النظام التسلطي والقدرة على تطبيق برامج التعديل الهيكلي، والبحث في المتطلبات النظرية التي تؤدي إلى أنظمة فعالة وشرعية، ومدى قدرة ذلك على تطبيق سياسات البنك الدولي والدخول في دائرة "ديمقراطية السوق". ونتيجة لهذه الأبحاث خلص التقرير إلى افتراض مفاده أن دعم مبادرات القطاع الخاص وميكانيزمات السوق أمر مهم، لكن ينبغي عدم إهمال أهمية الإدارة الجيدة والنظام القضائي الموثوق فيه، أكثر من ذلك تتطلب الحكومة الجيدة "نهضة سياسية"، وهذا ما يرتبط

(1) Roger SOUTHAL, « democracy in Africa : moving beyond a difficult legacy », Occasional paper 2, human sciences research Council (democracy and governance programme), South Africa, 2003, p9.
(2)Stéohane BOLLE, op.cit, p4.
(3) Hanz peter SCHMITZ, « Contemporary democratization challenges in Eastern Africa », paper prepared for the workshop the transnational dimensions of democratization in the Americas : New directions in research, mount Allison university, June 24-26, 2005, p15.
http//www.ibrarian.net/.../paper/Contemporary_Democratization_Challenges

بدعم المساءلة والمناقشات العامة والصحافة الحرة ضمن ميكانيزمات الحكم الراشد كمقاربة جديدة لدعم السياسات التنموية في القارة[1] .

الفرع الاول: تأثير الدول المانحة

من هذا المنطلق عملت الدول المانحة الغربية على ترجمة هذا التقرير إلى سياسات في تعاملها مع الدول النامية، من خلال إدخال مفهوم "المشروطية الديمقراطية" في أدبيات التنمية الدولية، حيث اشترطت إجراء إصلاحيات ديمقراطية تتضمن احترام حقوق الإنسان، محاربة الفساد، حرية الصحافة، وتقليص النفقات العسكرية، وهذا ما يظهر في إطار التعاون سواء ثنائي الطرف (فرنسا، كندا، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا)[2] ، أو التعاون متعدد الأطراف بين الاتحاد الأوروبي والدول النامية، إذ تم مراجعة الاتفاقيات الموقعة بين الاتحاد الأوروبي ودول الكاريبي والباسفيك وإفريقيا من خلال إدخال بنود احترام حقوق الإنسان، دولة القانون، والحكم الراشد كشروط أساسية للمساعدات[3] .

في هذا الإطار تبرز قمة "لابول":القمة الفرنسية –الإفريقية التي عقدت في جوان 1990، ذلك أنها أعلنت عن تغير نمط السياسة الإفريقية لفرنسا ،وتشير بعض التحليلات إلى أهمية هذه القمة في اتجاه اتساع موجة الانتقال الديمقراطي في الدول النامية من خلال إقرار ما يسمى بـ "منحة أو علاوة الديمقراطية" ، تجلى ذلك في تصريح الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" في القمة: " أن مساعدة فرنسا لإفريقيا سوف تكون سخية للدول التي تقبل بشجاعة على التطور نحو الديمقراطية"، وهذا ما حفز على حدوث تحولات سياسية بعد القمة في العديد من الدول الإفريقية (الغابون، الكونغو، توغو، مالي، الكامرون، مدغشقر، النيجر...)، حيث ظهر النفوذ الفرنسي من خلال تمويل الاستشارات الانتخابية، وإعداد الدساتير الجديدة، أكثر من ذلك تدعيم "إدريس ديبي" ديسمبر 1990 في تشاد ضد الرئيس السابق "حسان هبري" الذي عارض التوجه الفرنسي الجديد في قمة "لابول"[4] .

([1])Jean-claude WILLAME, « l'Exportation de la démocratie : enjeux et illussion ». In : Manassé Esoavelomandroso, Gaetan Feltz (direction), démocratie et developpment : mirage ou espoir raisonnable ? paris, Antananarivo (Madagascar) : editions Karthala et Omaly sy Anio 1995, pp 44-46.

([2]) Magelan OMBALLA, op.cit, pp 86-87.

Isabelle BIAGIOTTI, « discours allemands et conditionnalité démocratique », op.cit, pp 24-30.

([3]) Stéphane BOLLE, op.cit, p2.

([4])Stéphane BOLLE,Ibid, pp 6-7.

ضمن نفس السياق، تجدر الإشارة إلى دور الأمم المتحدة في تصفية العديد من الصراعات والدفع اتجاه تبني دساتير مستوحاة من أفكار الديمقراطية الليبرالية وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية ضمن اقتصاد السوق، وهذا ما حصل بالنسبة لناميبيا في تبني دستور 09 فيفري 1990 بعد الحصول على الاستقلال. بهذا الصدد كذلك يرجع بعض الباحثين توجه الدول الإفريقية نحو الديمقراطية الليبرالية إلى تطور القانون الدولي باتجاه الاعتراف بقوانين الديمقراطية، وإعطاء الحق للأمم المتحدة وأعضاءها بالتدخل في الحياة السياسية للدول الإفريقية، وفق ما تحدث عنه "بطرس بطرس غالي" الأمين العام السابق للأمم المتحدة من أن الوقت الحاضر أصبح يعبر "عن دبلوماسية حقيقية لحقوق الإنسان". كما تدعم هذا المطلب بإعداد مقاييس ردعية كالحظر على الأسلحة (مثل ما تم تطبيقه في نيجيريا) أو الحظر على البترول[1] .

ما سبق يدفعنا إلى طرح مشكلة يفرضها الواقع الإمبريقي في الدول النامية، وهي مدى صدقية النوايا الغربية في دعم الديمقراطية فيها، فالمشكلة ليست في اللوائح وإنما تكمن في السلوك السياسي للفواعل الخارجية إلى ظهر من خلال فحص الاستراتيجيات والمصالح. بمعنى التساؤل حول ماذا يحدث لو أفرزت نتائج الانتخابات فوز تيار لا يعكس توجهات ومصالح الدول المانحة أو الدول الاستعمارية النافذة، هل الأحداث السياسية الجديدة التي عرفتها الأنظمة السياسية الإفريقية تعبر عن انتقال ديمقراطي حقيقي أم أن الأمر لا يعدو التموقع والتكيف مع الواقع الجديد في إطار العلاقات الزبونية بين الداخل (النظام) والخارج (الدول الخارجية التي تدعمه) ولكن بخطاب جديد؟.

من هذا الباب يرى "ستيفان بول" أنه لا توجد أية علاقة بين اتجاه الدول النامية نحو الديمقراطية وتوزيع المساعدات، فالأدلة الواقعية تثبت أن المساعدات في إطار "منحة الديمقراطية" التي أقرتها قمة "لابول" لم ترتبط بمستوى الأداء السياسي داخل الدول (بمعنى التقدم في تطبيق الديمقراطية) بل ترتبط بعوامل تاريخية، ووضع العلاقات الثنائية بين الدولة المانحة والدولة المستفيدة من المساعدات، إضافة إلى الوضع الاستراتيجي لهذه الدولة. فدولة بنين مثلا رغم تحقيقها لتقدم ديمقراطي لم تتلقى أية مساعدات بحجم الدعم المقدم للغابون رغم أن الرئيس "عمر بانغو" متهم بتزوير الانتخابات وبتجاوزات سياسية، وبالتالي من الملاحظ أن الدول المانحة انخرطت في دعم استراتيجيات "زبائنها القدماء" في عملية ترميم الأنظمة التسلطية بلعب ورقة التعددية كإطار قانوني

(1) pierre-François GONDEC, les systèmes politiques Africains…op.cit, pp 44-46.

دون فعل حقيقي، وهذا هو الوجه الخفي للمشروطية الديمقراطية. وهذا ما تبينه تجربة الرئيس "هوفويت بوانيي" (1990) في كوت ديفوار، ونظام "بول بييا" في الكامرون (1990-1992)[1] . ضمن نفس التوجه يضيف "باتريك كونتان" أن الدعم الخارجي للأنظمة الإفريقية أسهم في إعادة انتخاب 50% من الرؤساء القدامى، وأن منطقة النفوذ الفرنسي في إفريقيا مثلا تبرز ضعف المساعدات المقدمة للرؤساء الجدد مقارنة بتلك المقدمة للدكتاتوريين الذين ثبتوا مراكزهم من خلال عمليات انتخابية غامضة. انطلاقا من هذه الملاحظة فإن العامل الخارجي لا يكفي لتفسير عملية الدمقرطة في سنوات التسعينات. من هنا يرى "كونتا" أن هذه العملية لا ينبغي التعامل معها على أنها استجابة لمطالب خارجية، بل على العكس من ذلك لاحظ أن مختلف تجارب الانتقال الديمقراطي في إفريقيا تثبت أهمية أشكال التعبئة المحلية. فإذا كانت الإشارة الأولية جاءت من الخارج، فإن فتح مجال المشاركة السياسية هو نتيجة لعمليات داخلية أنتجت أزمة سياسية نوعية، وبالتالي يتطلب التحليل التركيز على دور "المؤتمرات الوطنية"، واللجان الانتخابية، ونشاطات مختلف المؤسسات التي تنشط خارج مراقبة الدولة[2] .

هذا التصور يعني أنه لم تعد السياسة حكرا على مجموعة معينة لتعبئة مختلف قطاعات المجتمعات الإفريقية بل تعدى ذلك إلى مختلف التكوينات الاجتماعية من خلال تعبئة جماعية حول السياسة حدثت عن طريق التواصل الشفوي، وأظهرت تعدد في المصالح، كما استقطبت مختلف الهويات وأحدثت صور غير متوافقة، وهذا ما أنتج أزمة سياسية بفعل الخطابات المتناقضة المدعمة بمرجعيات إيديولوجية موجودة منذ فترة طويلة، بتعبير آخر حدوث التباس وغموض في مختلف أشكال التعبئة الداخلية المتعددة القطاعات ومختلف مشاريع الدمقرطة. وفق هذا الطرح فإن الانتقال الديمقراطي في إفريقيا هو تعبير عن أزمة سياسية في الفترة (1990-1994) الأمر الذي يحتم – حسب "باتريك كونتا"–العودة إلى الفرضية التي مفادها أن خيال المجتمعات الإفريقية غير قابل لتعلم

(1) Stéphane BOLLE, op.cit, pp 6-9
(2)Patrick QUANTIN, « sub-saharian democratic transition as political crisis (1990-1994) », centre d'étude d'Afrique noire, IEP, Bordeaux, pp 2-4
www.polis.sciencespoboredeaux.fr/vol9ns/quantin2.pdf

المعايير والقيم الدافعة نحو التعددية والمنافسة السياسية، وهذا ما يسمح بتوضيح الظروف والشروط التي أنتجت الأزمة[1] .

إن تناول العمليات الداخلية التي حفزت على ظهور الدمقرطة في الدول النامية، يقودنا إلى الحديث عن دور منظمات المجتمع المدني، حيث ركزت العديد من دراسات على هذا الجانب، لاسيما دور المنظمات غير الحكومية (NGOS) التي تعتبر من منظور الدول المانحة ووكالات التنمية الدولية خصوصا بعد صدور تقرير البنك الدولي 1989 البديل عن الدولة لفي تنفيذ المشاريع التنموية والدفع اتجاه تكريس الديمقراطية وتنفيذ أجندة الحكم الراشد، إذ أصبحت تتلقى المشاريع التنموية والدفع اتجاه تكريس الديمقراطية وتنفيذ أجندة الحكم الراشدة، إذ أصبحت تتلقى مساعدات ضخمة في مجال التنمية وتدعيم الديمقراطية، وهذا ما ذهب إليه العديد من الباحثين مثل "ألان فولر" من "أن تمويل المنظمات غير الحكومية بصفتها أعوان للديمقراطية ينبغي أن يحتل مكان الصدارة في أجندة المانحين سنوات التسعينات[2].

في هذا الإطار كذلك أصبح مفهوم المجتمع المدني بين المفاهيم القاعدية لتحليل السياسة في إفريقيا رغم ما طرحه هذا المفهوم من إشكاليات على مستوى البحث الإفريقي[3] ، بهذا الصدد تم الاهتمام بدور الحركات المناصرة للديمقراطية ، يتعلق الأمر بمختلف تكوينات المجتمعات الإفريقية (الطلبة، اتحادات التجار، المحامون، المهنيون، المفكرون، الفلاحون، القطاع الخاص، اتحادات النساء، سكان المدن الفقراء، نقابات العمال، الكنائس) ودورها في الضغط على الأنظمة التسلطية لتبني طريق التعددية السياسية في مختلف الدول الإفريقية، وذلك بفعل تأثيرها (في بعض الحالات) في دفع الصراع داخل النخبة الحاكمة بين المحافظين والإصلاحيين مثل ما حدث في جنوب إفريقـــيا[4] . وفي الجزائر (1988-1989) كما تذهب بعض التحليلات إن أكبر المظاهر التي تبين

(1) Patrick QUANTIN, « introduction », in : Jean-pascal DALOZ, patrick QUANTIN, transition démocratiques africaines (1990-1994) : dynamiques et contraintes. Paris : Editions Karthala, 1997, p 14-15.
(2) Sara RICH DORMAN, « democrats, and donors ; stdying democratization in Africa ». In : Tim KELSALL, Jim IGOE (Eds), Donors, NGOS, and the liberal Agenda in Africa. Frthcoming, 2004 Voir cette article de ce livre en site web www.sarpn.org.za/documents/d1100/p1214-Democrats-and-Donors-2004.pdf
(3)Augustin LOADA, « réflexions sur la société civile en Afrique : le l'après-zongo », politique Africaine, N° 76, décember 1999, p 136.
(4)Roger SOUTHALL, op.cit, p 10.

إسهام المجتمع المدني في عملية الدمقرطة تتجلى في آلية المؤتمر الوطني التي ظهرت في العديد من دول إفريقيا الفرانكفونية، ويمثل المؤتمر الوطني مجلس (جمعية سياسية) للنخب الوطنية يضم حوالي مائة أو نحو ألف شخص يمثلون أغلب فئات المجتمع، ويكون عادة برئاسة رجال الكنيسة حيث تتم مناقشة الأزمة السياسية، ومحاولة صياغة قواعد دستورية للانتقال السياسي[1] .

الفرع الثاني: تأثير الأزمات وعدم الاستقرار

إضافة إلى التصورات السابقة، هناك الإسهامات المتعلقة بالمقاربة النيومؤسساتية. هذا المنظور يرى أن الانتقال نحو الديمقراطية هو عملية مرتبطة أساسا بنموذج التغير المؤسسي المقترح من قبل "ستيفن كراسنار"، حيث يميز هذا النموذج بين فترات الاستمرار والاستقرار المؤسسي من جهة، وفترات الأزمات من جهة أخرى، هذه الأخيرة تمثل لحظات تنتج تغيرات مؤسسية هامة تدفع التطور التاريخي باتجاه مسار جديد، وتعتبر المؤسسات وفق هذا الطرح متغيرات تابعة، وبالتالي يتم التركيز تعلى تحليل العمليات التي أدت إلى ظهورها[2] . هنا يمكن التمييز بين أربعة حالات من وجهة نظر التحليل النيومؤسساتية، وتم تناولها كأطر مستقلة لدراسة الدمقرطة تتمثل في:[3]

أولا: تركز العديد من الأدبيات على أثر الأزمات الاقتصادية في دفع عملية الانتقال، حيث أشار "كانكوندامبيا" إلى "أزمة نموذج التراكم الاقتصادي لدولة ما بعد الاستعمار" كما حصل في بنين كحالة أولى للدمقرطة في إفريقيا جنوب الصحراء، إضافة إلى دول أخرى مثل النيجر، مالي، الكونغو، والكوت ديفوار[4] . بهذا الصدد لاحظ "فان دو وول" أن أكثر من نصف الدول الإفريقية كانت مفلسة أواخر الثمانينات، وأن أغلبية الدول الأخرى كانت تلقى الدعم من رأسمال الدول الغربية. هنا تناولت بعض الدراسات حالات من الدول التي عارضت شروط المؤسسات المالية الدولية المتعلقة بتغيير سياساتها الاقتصادية الفاشلة قبل زيادة حدة عجز موازناتها، لكن عدم رغبة الدول الغربية تقديم مساعدات للأنظمة الإفريقية في إطار التعاون ثنائي الطرف، وتراجع مصالح البنوك

(1) Michael BRATTON , « civil society and political transition in Africa », op.cit, p6.
(2) Mamoudou GAZIBO, « le Néo-institutionnalisme dans l'analyse comparée des processus de démocratisation », politique et sociétés, vol 21, N° 3, 2002,p 144.
(3) Ibid,p145
(4) Ibid,p146

الخاصة في القارة فرض على الدول الإفريقية قبول شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المتمثلة في برامج التعديل الهيكلي مثل ما حدث في بنين وزامبيا[1] .

في هذا الإطار شكلت برامج التعديل الهيكلي (سياسة التثبيت والتكييف) موضوع توجهات التحليل في الدول النامية حول أثره في عمليات الدمقرطة، فهناك دراسات تنطلق من مقاربة مفادها أن برامج التعديل الهيكلي أدت إلى دفع الانتقال الديمقراطي من خلال تأثيرها في بلورة وإعداد البيئة المناسبة للديمقراطية القائمة على المركزية الاقتصادية والتنافسية التي تدعو اليها سياسات التعديل. هذا التوجه يقوم على افتراضين، الأول يرى في هذه البرامج دافعا لتغيير الأنماط القديمة لتخصيص الموارد، وبالتالي تحطيم القواعد الزبونية للأنظمة النامية وخلق شروط ظهور الديموقراطية التعددية. أما الافتراض الثاني يرى أن مساهمة برامج التعديل الهيكلي في عملية الانتقال تتمثل في تشجيع وتدعيم اللامركزية الاقتصادية، والخوصصة، وهذا ما يؤدي إلى تشتت وتبعثر الموارد السياسية كعامل مهم لحدوث التعددية كما يرى "روبرت دال". بالمقابل من ذلك هناك دراسات اهتمت بتحليل التكاليف الاجتماعية التي أنتجتها هذه البرامج، حيث أدت إلى زيادة حدة الانقسام الطبقي، وتضاعف معدلات الفقر بسبب تراجع قاعدة الخدمات الاجتماعية المقدمة من طرف المؤسسات العمومية التي تم خوصصتها[2] . الأمر الذي أدى إلى احتجاجات شعبية تطالب بالتغيير أمام أنظمة عاجزة عن تلبية احتياجات الجماهير.

إن تلك الإصلاحات رفعت من مستوى الصراع الاجتماعي بين مختلف الأثنيات، حيث خدمت هذه السياسات جماعات أثنية معينة واستبعدت جماعات أخرى، ومن ثم حدوث صراع صفري بين هذه الجماعات مثل ما حصل بين في الكامرون بسبب الخوصصة، وفي دول أخرى كبوراندي، ورواندا، وموريتانيا. فضلا على ذلك أسهمت في إعادة تنظيم العلاقات الزبونية بواسطة شبكات لا رسمية تمتد في القطاع العام والخاص لصالح الحكام السابقين[3] . بالتالي لا يمكن الاقتناع بأن تلك السياسات خلقت شروطا من شأنها الإعداد للديمقراطية يتطلب وقت وعملية تاريخية. ومن ناحية أخرى أنتجت ظروفا اجتماعية خطيرة (ضعف القدرة الشرائية، تسريح العمال، وغلاء أسعار المواد الغذائية الأساسية) وهذا ما ترتب عنه خلل في مستوى سلم الطبقات الاجتماعية إلى حد هبوط أغلب

(1) Ibid, p 145.
(2)Richard JOSEPH, op.cit.
(3) René LEMARCHAND, op.cit, pp 105-107.

فئات الطبقة الوسطى إلى أدنى مستويات المعيشة، وبالتالي اتساع معدلات الفقر وقاعدة الطبقة الكادحة، وهو ما أنتج مضاعفات سياسية (عنف سياسي) إلى حد اختفاء الدولة في العديد من المناطق الإفريقية. وفق هذا الطرح لم تخدم برامج التعديل الهيكلي سوى منظمات بروتن وودز والشركات متعددة الجنسية، وزيادة تبعية الأطراف لدول المركز.

ثانيا: ترجع العديد من الدراسات ظهور موجة الانتقال الديمقراطي في الدول النامية الى نتائج الصراعات العسكرية مثل ما حدث في (جنوب أوروبا خصوصا في البرتغال، وأمريكا اللاتينية والأرجنتين). هذا التوجه عرفته دول افريقية ممثل تجربة مالي (1991)، النيجر (1999)، حيث أدت هذه الأحداث إلى إجراء انتخابات حرة، هنا تحدث البعض عن "انقلابات عسكرية ديمقراطية"[1]. بهذا الشأن تجدر الإشارة إلى تجربة موريتانيا (2007) حيث سلم المجلس العسكري السلطة للمدنيين بعد الانقلاب على الرئيس "معاوية ولد الطابع" عن طريق إجراء انتخابات تعددية شديدة المنافسة تم حسمها في الدور الثاني.

ثالثا: تعود عمليات الدمقرطة إلى أثر البيئة الخارجية. بهذا الصدد أشار "قاي هرمي" إلى ضرورة الاهتمام بآثار العولمة الحالية، كما تحدث "لاري دياموند" عن "الثورة الديمقراطية العالمية". ويعتبر "آدم برزورسكي" أن "تزامن الانتقالات يتضمن نوعا من الانسجام، ففي ظل عالم يعرف نقصا في النماذج المؤسسية ، تتعلم الديمقراطيات الجديدة من التجارب القديمة ومن بعضها البعض"، وهذا ما يتوافق مع الطرح الذي قدمه "بيتر هال" "ومارغريت وير" المرتبط بانتشار الأفكار والنماذج المؤسسية، وهو ما يسمح بشرح وتوضيح لماذا تتشابه الديناميات السياسية في سياقات مختلفة ثقافيا واقتصاديا. هنا يمكن الحديث عن عملية محاكاة أو انتشار عدوى يمكن أتؤدي إلى التطابق والتشابه في نطاق بيئة معينة، وبالتالي فالانتقال نحو الديمقراطية في الدول النامية هو عملية غير منفصلة عن المسار العالمي[2] .

(1) Ibid, p106.
(2) Ibid, p 146.

الفرع الثالث: تأثير مفاهيم الاقتصاد السياسي الجديد

في سياق متصل تبرز جذور مفهوم الحكم في التحولات التي شهدتها النظرية الاقتصادية سنوات السبعينات خاصة ضمن أعمال "أوليفي وليامسن" الذي أسس قواعد تخصص الاقتصاد المؤسسي الجديد.[1] حيث يقوم هذا الأخير على الاهتمام بالعوامل المؤسسية في الفكر الاقتصادي الذي أهمل هذه الجوانب باعتبارها عوامل محايدة في مجال الفعالية الاقتصادية في نظرياته السابقة. وبالتالي يركز هذا المدخل الاقتصادي الجديد تعلى البحث في أفضل أنماط الحكم التي تؤدي إلى تخفيض المعاملات لتجنب المشاكل الاقتصادية، ومن ثم التركيز على طرح مشكلة اختيار أنماط تسيير الشؤون العامة وأجهزة تنظيم النشاط الاقتصادي بإدخال مقياس تكاليف المؤسسات المتعلقة بالتسيير والتنظيم، وذلك من خلال الإشارة إلى الآثار السلبية للبيروقراطية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2] . وهنا تكمن أهمية الاقتصاد المؤسسي الجديد بصفته حالة متقدمة تعلى النظريات النيوكلاسيكية من خلال إثارة الاهتمام بمفهوم المؤسسة كعامل أساسي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب نظرية الخيار العقلاني التي تمثل أحد المرجعيات التي دفعت إلى ظهور مفهوم الحكم .[3]هذا المفهوم الذي يرجع بالأساس إلى الاهتمام بمفهوم المؤسسة [4]في العلوم الاقتصادية، انتشر للوهلة الأولى سنوات الثمانينات ضمن أدبيات علم الاقتصاد لينتقل بعد ذلك إلى مجال اهتمام علم السياسة سنوات التسعينات، ويعود السبب في ذلك إلى الانتقال من مفهوم حكم الشركة إلى مفهوم حكم المجتمع وإدخال مفاهيم إدارة الأعمال وتسيير الشركات التجارية في المجال الحكومي والمجتمع السياسي. هذا يقودنا إلى الحديث عن جذور استخدام هذا التصور الجديد (الحكم) في مجال التسيير الحكومي. في هذا السياق ترجع العديد من الأبحاث ذلك إلى سنوات السبعينات أين تم توظيف مصطلح "القابلية للحكم" كمدخل للتسيير الاجتماعي والسياسي، حيث ظهر هذا المصطلح في تقرير اللجنة الثلاثية الذي صدر في ماي 1975 الخاص بالمناطق الثلاثة، المكونة للجنة (أوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان). تتمثل الفرضية المركزية لهذا التقرير الذي تم

([1])Gwenaëlle OTANDO, Institutions, gouvernance et développement économique : problèmes, reformes et orientation de l'économie gabonaise, revue Marché et organisations N° 14,2011 pp. 129-166

([2]) Mohamed CHERIF BELMIHOB, « les institutions de l'économie de marché à l'épreuve de la bonne gouvernance », Revue Idara,Ena ,alger,algerieN30,pp.19-20.

([3])- Guenaélle OTANDO, op.cit, pp 11-12

([4])Ibid, pp 12-13

إعداده من طرف "كروزي" ، هنتجتون ، و"وتانوكي" في أن مشاكل القابلية للحكم في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ترجع بالأساس إلى الفجوة الناتجة عن ارتفاع المطالب الاجتماعية من جانب، وقلة الموارد المالية والبشرية للدولة وضعف قدراتها في مجال التسيير العمومي من جانب آخر، وهذا ما يفرض إدخال تغييرات ضرورية على مستوى المؤسسات العامة، وعلى المستوى السلوكي للمواطنين. تزامن ذلك مع ظهور بوادر أزمة دولة الرفاهية وصعود التيار النيوليبرالي الذي يدعو إلى ضرورة الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد وتعظيم قوى السوق. لهذه الأسباب ظهر مفهوم "القابلية للحكم" ليجيب عن التساؤلات المرتبطة بالصعوبة المتزايدة التي شهدها مجال التسيير العمومي في ظل تراجع الشرعية وتزايد المصالح المتضاربة والإفراط في الفردانية على حساب التعاون، حيث يترجم هذا المصطلح الصعوبة التي تواجه المنتخبين في صياغة قرارات منسجمة وتطوير سياسات فعالة وتنفيذ برامج في مجتمع حضري منقسم وتقل فيه رغبات التعاون مع ممثليه[1] . هذا الوضع يفرض ضرورة طرح تعريف جديد للمجال العام الذي تعمل فيه الديمقراطية في إطار شبكات معقدة من المصالح وتفاعلات متعددة بين الفاعلين. كل ذلك أدى إلى طرح مفهوم الحكم في الغرب لتقديم حلول لمشاكل الشرعية والفعالية التي عرفتها الديمقراطيات الغربية، وبالتالي تم الاهتمام بهذا التصور الجديد أواخر الثمانينات كإجابة ممكنة لما يسمى بـ: "أزمة القابلية للحكم" وفق هذا التصور لم تعد الحكومة التقليدية بتنظيمها الطبقي وتدخل جهازها الإداري ملائمة، ولا يمكنها التكيف مع التحولات السريعة للبيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتصف بالتعقد المتنامي للمشاكل والمخاطر، وتزايد دور تفاعلات الشركاء في القطاع العام والخاص والمجتمع المدني في إعداد ووضع السياسات العامة، وهو الأمر الذي دفع إلى إجراء إصلاحات مؤسسية في الدول الغربية. هذه الإصلاحات تقوم على فكرة مفادها أن على الأنظمة الديمقراطية بهدف تدعيم شرعيتها وفعاليتها أن تعمل على تطبيق مناهج الحكم التي تأخذ بعين الاعتبار التفاعلات المكثفة بين المجال الحكومي وعالم المؤسسات، ومختلف الفاعلين في المجتمع المدني، كما أن فاعلية أداء الدولة والإدارة العامة تتدعم عن طريق خفض ميزانية الدولة وعدد موظفيها[2] . هذه الإجراءات طبقت في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد إدارة "بيل كلينتون" التي أصدرت تقرير سنة 1993 بعنوان:

([1])Françoi RANGEON, « le gouvernement local », universitaires de France, 1996, p 172. http://www.F Rangeon - La Gouvernabilité, Paris, PUF, 1996 - u-picardie.fr

([2]) Ali KAZANCIGIL,La gouvernance Un concept et ses applications , Editions Karthala,Paris,2005, pp 125-126

"خلق حكومة تعمل بطريقة جيدة وتكاليف أقل" ، يدعو إلى اتخاذ تدابير تتعلق بخفض حجم البيروقراطية الفدرالية، وتكريس منطق دولة الحد الأدنى التي تقوم على خوصصة الخدمات وخفض النفقات العامة، وهذا ما يعكس التصور النيوليبرالي والعقلية التسييرية المرتبطة به، المجسدة في مفهوم الحكم الذي أصبح بما يحمل من سياسات نيوليبرالية على رأس أجندة المؤسسات المالية والنقدية الدولية ووكالات التنمية الأخرى كمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[1] ، وطرحه كوصفه تنموية جديدة للدول النامية وخاصة الدول الإفريقية، الأمر الذي يثير سؤال الخصوصية وإشكالية ملائمة النموذج لواقع مختلف عن واقع الدولة الغربية

بغض النظر هنا عن هذه الإشكالية يمكن القول أن مفهوم الحكم بهذا المعنى يتجاوز مفهوم الحكومة. ذلك أن استخدام تصور الحكم يسمح بتجاوز التعارض التقليدي بين الحكام والمحكومين، وبين الدولة والمجتمع المدني، وبين المجال العام والمجال الخاص، ويسمح كذلك بتحليل قدرات الفعل العمومي في مجتمع حضري منقسم يتميز بانحرافات واختلافات متعددة. فإذا كانت فكرة الحكومة تقوم على التسيير البيروقراطي من خلال الإجراءات والتنظيمات، فإن تصور الحكم يأخذ بعين الاعتبار تعددية الفاعلين، وبالتالي إعطاء الأهمية لمفهوم التفاوض كمدخل للتنسيق وتكامل السياسات. إضافة إلى ذلك يقوم مفهوم الحكم على تصور التنظيم يؤسس لنسق من التوافقات المؤسسية التي تعمل على تنسيق وتنظيم المعاملات والصفقات ، وهذا ما يختلف عن معنى الحكومة بصفتها مجموعة المؤسسات والإجراءات الرسمية القائمة على التنظيم والضبط القانوني ، فالحكم على عكس ذلك يشير إلى سلسلة الاتفاقيات اللارسمية، والمساومات التي تخضع دائما للمراجعة، وهو ما يسمح بظهور عمليات متجددة باستمرار[2] . وهنا يتضح الفارق الأساسي بين مفهومي الحكومة والحكم، فالأول يأخذ معنى المؤسسة في الوقت الحالي، أما الثاني فيشير في نظر أغلبية الملاحظين إلى مفهوم "العملية"[3] .

هذه الأطروحة يشاطرها العديد من الباحثين. ففي 1999 عقدت ندوة دولية شارك فيها نحو عشرين أكاديميا وموظفا حكوميا لمناقشة جذور مفهوم الحكم، وبعد القيام بجمع عدة تعريفات من

([1]) Ibid, p 126
([2]) Françoi Rangeon, op.cit, p 172
([3]) Institut sur la gouvernance, « Comprendre la gouvernance », atelier sur la gouvernance pour le projet métropolies, Ottawa, 10 et 11 Décembre 2001, p 3
http://www.iog.ca/publications/goodgov-f.pdf

مختلف المصادر خلصوا إلى "أن التغير في دور الحكومة وفي البيئة التي تمارس فيها دورها أدى إلى ظهور الحكم واستخدامه على أنه عملية، حيث لم يعد مصطلح الحكومة كافيا"[1] .

لفهم فكرة الحكم من المهم أن نعرف أن القضايا العامة لم تعد تقتصر على الحكومة، فهناك فاعلون آخرون يهتمون ويشاركون في طرح القضايا العامة يتمثلون مثلا في وسائل الإعلام والمؤسسات العسكرية والدينية في بعض المجتمعات ومنظمات الأعمال، إضافة إلى تنظيمات المجتمع المدني الأخرى المتمثلة في المنظمات غير الربحية التي تشمل المنظمات التطوعية، والمنظمات غير الحكومية[2].

هنا تجدر الإشارة، أن الانتقال من نمط الحكومة التقليدية والتسيير الطبقي إلى الحكم بصفته تصور يقوم على تعددية الفاعلين ومشاركة مختلف القطاعات في الدولة والمجتمع فكرة لا تقتصر على المجال الحكومي أو الدولاتي، وإنما تمتد استخداماتها لتشمل العديد من المستويات.

بهذا الصدد يمكن تطبيق مفهوم الحكم في أي شكل يدل على فعل جماعي. فهو لا يتحدد العملية التي من خلالها يتم اتخاذ القرار وتحديد التوجهات فقط، وإنما الأمر يتطلب معرفة من يقرر وبأي قدرات. على هذا الأساس يمكن ملائمة مفهوم الحكم في ثلاث مناطق.

1. الحكم على المستوى العالمي أو الحكم العالمي
2. الحكم على المستوى الوطني أو الحكم الوطني، وهذا الإطار يتضمن كذلك الحكم المحلي والحكم الحضري .
3. الحكم على مستوى المؤسسات أو حكم المؤسسة

انطلاقا من مراجعة الملحوظات السابقة حول مفهوم الحكم يتبين أن هناك عدم وجود إجماع عام وتصور مشترك لتقديم تعريف شامل يمكن الباحث من طرح إشكالية الحكم ودراسة المعايير المناسبة التي تمثل الحكم الراشد أو السيء .وهذا يرجع بالأساس إلى تعدد مجالات استخدامات المفهوم وتعدد التصورات حول المتغيرات الأساسية والأولويات لدعم التوجه نحو تحسين قدرات الحكم والتأسيس

(1) Tim PLUMPTER, John GRAHAM, Principales for good gouvernance in the21st Century,p pp 2-3
http://www.unpan1.un.org/intradoc/groups/public/.../UNPAN011842.pdf
(2) Ibid, p2

للحكم الراشد سواء على المستوى النظري أو العملي خصوصا ما يتعلق بمجال مساعدات التنمية والمشروطية الدولية.

الملاحظ من هذا التصور العام للحكم أنه يركز على المخرجات والنتائج في حكم وإدارة المنظمات بصفتها نتيجة لتفاعل المنظمات مع البيئة الخارجية، وأساليب تعاملها مع العملاء (الزبائن)، إضافة إلى العوامل التنظيمية داخل المنظمة المتعلقة بتحديد الأهداف وإدارة الموارد البشرية وطبيعة الهيكل التنظيمي، فضلا عن أنماط التسيير والقيادة ومناهج اتخاذ القرارات. وبالتالي يحصر هذا المنظور نطاق الحكم في إدارة المنظمات ومختلف العوامل الخارجية والداخلية الفاعلة في تحديد المخرجات والنتائج التي تخص المنظمة كإنتاج نهائي لنظام الحكم أو الإدارة فيها. ما يمكن أن نستخلصه من هذا الإطار التحليلي أنه يقدم الحكم كمقاربة ضمن نظريات التسيير والتنظيم، حيث يشمل الإدارة والتسيير داخل المؤسسات والمنظمات (حكم المؤسسة)، وهو ما لا يعكس حقيقة المفهوم كتصور يتجاوز مفهوم المؤسسة إذا أردنا تقديم مقاربة واسعة لمفهوم الحكم الذي يتعدى الجانب التسييري والتقني إلى جوانب أخرى سياسية واقتصادية وتنموية، واستخدامات عديدة سواء على المستوى المؤسسي أو الوطني أو العالمي.

في نفس السياق حاول عالم السياسة البريطاني "جيري ستوكر"معتمدا على برنامج بحث حول الحكم المحلي لمجالس البحث الاقتصادي والاجتماعي في المملكة المتحدة– تقديم إطار مفاهيمي لدراسة الحكم يتكون من خمس اقتراحات تمثل الخصائص الرئيسية لمفهوم الحكم:

1. الحكم يعمل على تداخل مجموعة من المؤسسات والفاعلين الذين لا يتعلقون فقط بالمجال الحكومي.
2. في حالة الحكم، لا تكون الحدود والمسؤوليات واضحة في مجال الفعل الاقتصادي والاجتماعي.
3. الحكم يترجم الاعتماد المتبادل بين السلطات والمؤسسات المشاركة والمنخرطة في الفعل الجماعي.
4. الحكم يعمل على تداخل الشبكات المستقلة للفاعلين .
5. الحكم يحمل مبدأ إمكانية الإدارة دون الرجوع إلى سلطة الدولة. هذه الأخيرة بدورها تقوم باستخدام تقنيات وأدوات جديدة لتوجيه وإدارة الفعل الجماعي[1] .

([1]) Yao ASSOGBA, L'Afrique au fil de la démocratisation, du développement et de la mondialisation ,Edition L harmattan, Paris,2012 p6.

من خلال هذه الاقتراحات الخمس يعتمد هذا التصور في طرح موضوع الحكم على افتراض تعددية الفاعلين ومختلف أشكال التفاعل بين الشبكات المستقلة والمجال الحكومي، وبالتالي لم تعد الحكومة بتنظيمها الطبقي موافقة وقادرة على التكيف مع واقع يتميز بتزايد أدوار الفاعلين المستقلين، ومن ثم ضرورة تجاوز التسيير الحكومي البيروقراطي إلى الشراكة والتفاعل مع الأدوار الأخرى في اتخاذ القرارات ورسم السياسة، وهذا ما يمثل جانب من جوانب مفهوم الحكم الذي إضافة إلى ذلك يرتبط بمبدأ اللامركزية والتقنيات والأدوات الجديدة للتسيير والحكم كما أشار الاقتراح الخامس لـ "جيري ستوكر". لكن هذا الطرح لا يجيب لمختلف الأدبيات التي يطرحها المفهوم، ولو أنه ركز على قضية أساسية في تلك الأدبيات المتمثلة في الفوارق الأساسية بين مفهوم الحكومة ومفهوم الحكم كعملية تتضمن العديد من الفاعلين من بينهم الحكومة كما أوردنا سابقا.

من هذا المنطلق قدم "رودز" ستة تصورات يمكن اعتبارها كمداخل لتصنيف مختلف الإسهامات التي اهتمت بتعريف الحكم تتمثل في الأطر التالية:

1. الحكم كتعبير عن نمط دولة الحد الأدنى :تركز هذه الرؤية في تعريف الحكم على الحاجة لخفض العجز الحكومي انطلاقا من اعتماد نمط جديد لتدخل الدولة والاهتمام بدور السوق في تقديم وإنتاج خدمات عامة. تعريف "جيري ستوكر" .
2. الحكم المؤسسي: هذا التصور ظهر في نظريات الأعمال من خلال التركيز على الفعالية والمساءلة في تسيير الأملاك العامة.
3. الحكم بصفته يمثل نمط التسيير العمومي الجديد: التسيير العمومي الجديد يشير إلى اعتماد الآليات المؤسسية الجديدة في الميدان الاقتصادي ومناهج التسيير في القطاع الخاص في إدارة القطاع العام.
4. الحكم الراشد : هذا المفهوم استخدم في الأصل من طرف البنك الدولي في إطار سياساته المتعلقة بتقديم القروض. ويشكل الحكم الراشد معيارا لفعالية الخدمات العامة، خوصصة مؤسسات الدولة، اللامركزية الإدارية والصرامة في إعداد الموازنات العامة.
5. الحكم كنسق اجتماعي –اتصالي: الحكم في هذا الإطار هو عبارة عن نموذج او بنية تؤسس لنسق اجتماعي – سياسي بصفته نتيجة مشتركة لجهود التفاعل بين كل الأجزاء المكونة لهذا النسق. وهناك العديد من الكلمات المفتاحية لهذا التعريف تتمثل في: التعقد، ديناميكية الشبكات وتعدد

الفاعلين، استراتيجيات مشتركة ،التسيير المشترك، التنظيم المشترك، الشراكة بين القطاع العام والخاص. وهذا ما عبر عنه "جيمس روزنو" من أن الحكومة تمثل مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها السلطات الرسمية. أما الحكم فيمثل الأنشطة التي تقوم على التقاسم والجماعية في صياغة وتنفيذ الأهداف.

6. الحكم بصفته مجموعة من الشبكات المنظمة: بهذا الصدد يقوم الحكم على شبكات للتسيير منظمة ذاتيا، والدولة تمثل واحدة من بين عدة فاعلين وليست الفاعل الوحيد، حيث تقوم إضافة إلى الشبكات المدمجة والأفقية (المنظمات غير الحكومية ، شبكات مهنية وعلمية الإعلام) بتنمية وتطوير السياسات، والإسهام في تغيير بيئة النسق العالمي.

إن هذا التصنيف الذي قدمه "رودز" للتصورات المختلفة لمفهوم الحكم يرتكز على محددين أساسين يتمثلان في: الاستراتيجيات (الآليات) من جهة، وهذا ما يتعلق بدولة الحد الأدنى، نمط التسيير العمومي الجديد ونسق اتصالي –اجتماعي يقوم على تعددية الفاعلين والانتقال من الحكومة التقليدية إلى الشراكة. ويرتكز أيضا على محدد الاستخدامات من جهة أخرى وهذا ما يتعلق بمستوى المؤسسات (حكم المؤسسة) والإطار الحكومي، والنسق العالمي. لكن هذا التصنيف لا يعكس كل الجوانب والمداخل المهتمة بتعريف الحكم. ذلك أنه أهمل الأدبيات التي حاولت تقديم رؤية شاملة دون تحديد الاستراتيجيات وشكل الحكم ونوعه. وهذا ما يمس خاصة أدبيات منظمات التنمية الدولية. فنظرة متفحصة للتعريفات التي قدمها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعطي الانطباع على أن الحكم مفهوم محايد وشامل حيث أنها تبرز فقط مجال تركيز المنظمة في عملية التنمية (خل هو اقتصادي، سياسي اجتماعي) دون تقديم رؤية حول شكل ونوعية الحكم، وحول الآليات والعمليات الجيدة أو السيئة. وهذا ما يقودنا إلى التفريق بين الحكم كمفهوم شامل و"محايد" (وفق رؤية كل منظمة طبعا)، وبين الحكم كمفهوم معياري، بمعنى يعكس رؤية معينة للتسيير الفعال والنظام السياسي الجيد، ورؤية حول الدولة ودورها، وحول العلاقة بين الدولة والسوق والمجتمع المدني، وحول أنماط التسيير الجيدة، وتحديد الآليات والعمليات والمتطلبات السياسية والمؤسسية لذلك، وهي الجوانب التي ترتبط بمفهوم الحكم الراشد (العلاقة بين الديمقراطية والحكم)، وبمؤشرات قياس نوعية الحكم، وبالاستراتيجيات والإصلاحات)دولة الحد الأدنى، التسيير العمومي الجديد) كمتطلبات وآليات لتحقيق الحكم الراشد.

المبحث الثالث: الحوكمة الشبكية كسياسة تنموية وفق النمط النيو ليبرالي.

تجدر الإشارة هنا إلى أن تحديد مختلف تعريفات الحكم في سبعة محاور ليس الهدف منه إعداد تقسيم صارم لتلك التعريفات. بل على العكس هناك تداخل بين كل المحاورون والغرض من هذا التصنيف هو تقديم رؤية تفكيكية لمفهوم وأدبيات الحكم تمكن من تحديد المتغيرات المرتبطة بهذا المفهوم ومختلف مجالات استخداماته، وهذا ما يسمح بمعرفة المستويات التحليلية والمداخل المختلفة التي تشكل منطلقات ومختبرات بحث ضمن دراسات الحكم، وكذلك بغرض تقديم دراسية معمقة لمفهوم الحكم من خلال تشريح كل متغير على حدى. بهذا الصدد يتمثل التداخل بين المحاور السابقة في أنها تشكل مجتمعة منطلقات ومؤشرات لقياس نوعية الحكم ومعايير للحكم الراشد، كما أنها ترتبط بالاستراتيجيات التنموية لمنظمات التنمية الدولية. فالحكم بصفته نمط للتسيير العمومي الجديد، باعتبار يحمل مفهوم دولة الحد الأدنى يرتبط باستراتيجيات مؤسسات بروتن وودز (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) في إطار المشروطية المؤسسية والاقتصادية (المقاربة الاقتصادية والمؤسسية لمفهوم الحكم) لإصلاح القطاع العام والخدمة العامة في الدول النامية، وكلا هذين المفهومين يمثلان آليات لمكافحة الفساد وتدعيم المساءلة والشفافية في الإدارة العامة كمعايير أساسية للحكم الراشد. وهذه الآليات الجديدة التي تطرح كعمليات للإصلاح الإداري والاقتصادي مستوحاة بدورها من مفهوم حكم المؤسسة الذي ظهر لأول مرة في ميدان الشركات وإدارة الأعمال (القطاع الخاص)، ليشمل فيما بعد مختلف المؤسسات سواء العامة أو الخاصة (المستشفيات، المدارس، الجامعات، الإدارات الحكومية، منظمات الأعمال). وكل ذلك يرتبط بالمحور الأول (التعريف الشامل و"المحايد") من حيث إبرازه للمجالات التي تتعلق بالمفهوم (اقتصادي، سياسي، اجتماعي، إداري)، وعدم جمع كل تلك المفاهيم في محور واحد يرجع بالأساس إلى أن المحور الأخرى تركز على الإستراتيجية ونمط الإصلاح كمداخل للتعريف، فهي تكشف نوعية الآليات والسياسات والأهداف، أما المحور الأول فيمثل تعريف شامل –وفق كل منظمة– لعدم إشارته لنوعية الاستراتيجيات وأنماط الإصلاح ولعدم كشفه عن الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المرجوة. من جانب آخر تمثل مفاهيم كالشراكة، شبكة السياسة، الديمقراطية التشاركية، التفاعل بين القطاعات الثلاث للحكم نظرة واحدة حول الانتقال من النمط الطبقي البيروقراطي إلى النمط الأفقي المفتوح في مجال التسيير واتخاذ القرارات ورسم السياسات، وهو الأمر الذي يشكل أحد الجوانب الرئيسية لمفهوم التسيير

العمومي الجديد كنمط إدخال آليات القطاع الخاص (حكم المؤسسات الخاصة خصوصا ما يتعلق بإشراك مختلف المعنيين بالمنظمة في اتخاذ القرار، مبدأ إرضاء العميل، التعاقد...) في الإدارة والتسيير الحكومي. وكل تلك المفاهيم التي تشير إلى الشراكة والتفاعلات تمتد إلى مجال تحليل النسق العالمي والعلاقات الدولية أين أصبح دور الفاعلين الجدد (المنظمات غير الحكومية، ومنظمات الأعمال والإعلام) بارزا إلى جانب المنظمات الدولية والدول (مفهوم الحكم العالمي) في اتخاذ القرارات لاسيما في تنفيذ السياسات على المستوى العالمي كما الوطني والمحلي، وهذا كله يرتبط بمفهوم الديمقراطية كفضاء يسمح بمشاركة مختلف الفاعلين بما يقدمه من ضمانات تتعلق بحرية تبادل المعلومات، والمساءلة، وحقوق الإنسان الانتخابات، ودولة القانون، وحرية التجمع... الخ، كمتغيرات أساسية للحكم الراشد بصفته حكم ديمقراطي ، وهذا ما يؤشر للعلاقة بين مفهوم الحكم ومفهوم الديمقراطية.

المطلب الاول: الحوكمة وشبكة السياسة

هذا المحور يتضمن مختلف التعريفات التي حاولت تقديم الحكم بطريقة شاملة وحيادية، وهنا لا نقصد بالتعريف الشامل عدم تحديد نطاق الحكم أو مجال البحث والعمل، فمن قراءة التعريف قد تكشف المجال أو النطاق المستهدف سواء من الزاوية التحليلية أو الزاوية العملية (مجالات العمل)، ولكن ما يميز هذا التعريف هو عدم تحديده لأشكال الحكم ونوعيته، وعدم تطرقه لأنماط العلاقات بين الفاعلين في الحكم، وهذا ما يتعلق بخاصية التعدد، والتفاعل ونوعية التسيير الاقتصادي، والسياسي والاجتماعي.

الفرع الأول: مفهوم عملية صنع القرار

بهذا الصدد يرى العديد من الباحثين ومراكز الدراسات من بينهم معهد الحكم بكندا أن المحتوى المركزي للحكم هو صنع القرارات، فهو مفهوم يشير إلى العملية التي من خلالها تتخذ مجموعة من الأفراد قرارات يوجهون ويسيرون بها جهودهم الجماعية[1] . والملاحظ من هذا التعريف الواسع أنه لا يحدد بدقة مجال صنع القرار، صحيح أنه يحصر الحكم في نطاق القرارات لكنه إلا يحدد نوعية

([1])Institute on governance, « governance basics : what is governance (getting to definition) ».
http://www.iog.ca/boardgovernance/html/gov-wha.html

القرارات وكيفية صنع القرار وبأي طريقة. لهذا فهو يدخل ضمن التعاريف الواسعة لمفهوم الحكم. بتعبير أكثر وضوح: إذا تم مقارنة التعريف السابق بالتعريف الذي يرى أن الحكم هو: " التفاعل داخل البنيات، والعمليات، والتقاليد التي تحدد كيفية ممارسة السلطة، كيفية اتخاذ القرار، وكيفية تعبير المواطنين والمعنيين الآخرين. بالأساس (مفهوم الحكم يدور) حول السلطة، العلاقات، والمساءلة: من يؤثر، من يقرر، وكيفية مساءلة متخذي القرارات"[1]. نجد أن هذا التعريف أكثر وضوحا من الأول، فهو يكشف عن مؤشر التفاعل كسمة أساسية في الحكم التي تحدد كيفيات وعمليات ممارسة السلطة واتخاذ القرارات والمساءلة، ولو أن هذا التعريف لا يتسم بالوضوح إلا من حيث المقارنة الأول، ذلك أنه يبقى واسعا مقارنة بتعريفات أخرى تحدد الطريقة وتحدد الكيفيات، كالتعريف الذي يرى في الحكم كتعبير عن نمط التسيير العمومي الجديد كما سنبين لاحقا.

الفرع الثاني: الحوكمة كآلية ضبط لاتخاذ القرار

إضافة إلى ذلك تم تعريف الحكم في القطاع العام على أنه العملية التي تتضمن التقاليد، المؤسسات، المصالح المعبر عنها من مختلف قطاعات المجتمع، اتخاذ القرارات، ومساءلة متخذي القرارات. وهذا التعريف لا يختلف كثيرا عن التعريفات السابقة كونه تعريف واسع، فرغم أنه يشير إلى عنصر المصالح المعبر عنها من مختلف قطاعات المجتمع، وعنصر المساءلة لكنه لا يحدد مصير تلك المصالح ونمط العلاقات بينها، هل يتعلق الأمر بالتفاعل كما في التعريف الثاني، أو التشاور، أو التضارب والعنف. وينطبق هذا الحكم (بمعنى الرأي) على التعريف الذي يرى بأن الحكم في القطاع التطوعي هو تعبير عن "العمليات والهياكل التي تستخدمها لتوجه وتدير عملياتها العامة وأنشطة برامجها، (كما يعبر عن) الهياكل)، الوظائف (المسؤوليات)، والعمليات (الممارسات)، والتقاليد المؤسسة التي تستخدمها الإدارة العليا للمؤسسة للتأكد من تحقيق رسالة المؤسسة".

هناك تعريف آخر يرى بأن "الحكم هو فن قيادة المجتمعات والمنظمات"، وهذا التصور يرجع جذور الحكم إلى الكلمة اليونانية (To Steer) (قاد). وهنا نجد اعتراضين على هذا التعريف، فشق يرى أنه لا يجيب على السؤال المتعلق بمن يمارس القيادة أو الحكم ، وشق آخر يرى أن هذا

(1) وهو التعريف الذي يتباه معهد الحكم في كندا أنظر بهذا الصدد:
Institute on governance, parck Canada, « governance principales for protected areas in the 21st century : a discussion paper », April 2, 2002, p 11 htto://www.iog.ca/publication/PA-governance.pdf

التعريف لا يختلف عن مهمة القيادة في السفينة، وهو الأمر الذي يختلف عن المعنى الحقيقي للمفهوم كونه عملية تتضمن العديد من الفاعلين، وليس مجرد قائد سفينة واحد[1]. فضلا عن ذلك يتسم هذا التعريف بالغموض وسعة محتواه. كما أنه لا يحدد بدقة هذا الفن والأسلوب والطريقة التي تمارس بها قيادة وحكم المجتمعات والمنظمات، و المعايير.

ضمن نفس الاتجاه يعرف المعهد الدولي للعلوم الإدارية الحكم على أنه: "العملية التي بواسطتها يمارس أعضاء المجتمع السلطة والحكم وقدرة التأثير السياسي على السياسات والقرارات التي تهم الحياة العامة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية". يركز هذا التعريف على الجانب التقني للحكم كونه عملية إدارية لممارسة السلطة في مجال التسيير الاقتصادي والسياسات الاقتصادية والاجتماعية"[2]. من خلال هذا التصور قد نكشف المجال والنطاق الذي يدخل ضمن اهتمامات وأدبيات الحكم، ولكنه لا يفصح عن الرؤية، عن طبيعة العملية الجيدة، وعن طبيعة السياسات والقرارات. لذلك في اعتقادنا يبقى هذا التعريف واسع يحتمل العديد من التضمينات، كما أنه يشير إلى نوعية الحكم والفاعلين في الحكم والعلاقات فيما بينهم، وطريقة اتخاذ القرارات والسياسات رغم أنه يركز على المجال الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

يتضح هذا الأمر أكثر عند الحديث عن التعريفات التي قدمها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في إطار تصور الحكم كمقاربة تنموية جديدة للدول النامية، وهي تعريفات تعكس الرؤى والمنطلقات الفكرية التي توجه عمل كل منظمة.

وفق تقرير البنك الدولي حول الحكم والتنمية (1992) يعبر الحكم عن: "الطريقة التي بواسطتها تتم ممارسة السلطة في مجال تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما من أجل التنمية". هنا يميز التقرير بين ثلاثة أبعاد للحكم تتمثل في:

1. طبيعة النظام السياسي.
2. العملية التي من خلالها تمارس السلطة تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما.

(1) Tim PLUMPTER, John GRAHAM, op. cit, p3.

(2) مايغا بوبكري، مرجع سابق، ص 27.

3. قدرة الحكومة على تصور وصياغة وتنفيذ السياسات، والطريقة العامة لإدارة الوظائف الحكومية[1]

من جانب آخر يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم بأنه: "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة في كل المستويات، وهو يتضمن الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والجماعات عن اهتماماتهم، ويمارسون حقوقهم المشروعة، ويقومون بأداء واجباتهم، ويتوسطون لتسوية خلافاتهم[2].

هذا التعريف يتضمن ثلاثة أوجه للحكم تتمثل في:[3]

1. الحكم الاقتصادي: ويتضمن عمليات صنع القرار التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية للدولة وعلاقاتها مع الاقتصاديات الأخرى، إضافة إلى القضايا المرتبطة بالعدالة والفقر، ونوعية الحياة.
2. الحكم السياسي: ويتضمن عمليات صنع القرارات وصياغة السياسات.
3. الحكم الإداري: ويتعلق بأنظمة تنفيذ السياسات.

في نفس السياق ترى لجنة مساعدة التنمية (CAD) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن الحكم هو "ممارسة السلطة السياسية، وكذلك الرقابة لإدارة موارد المجتمع بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"[4].

([1]) Bannie CAMPBELL, Djifa AHADA, « la governance : entere l'Etat et le marché, qui governance l'orodre social ? », les caliers de la chaire C- A poissant de recherche sur la governance et l'aide au développement, N°1, UQAM, 2006, p1.
http://www.er.uqam.ca/nobel/ieim/IMG/pdf/Cahier-2006-1-Campbell-et-Ahado-Governance-dec06.pdf

([2]) « Govenance can seen as exercise of economic, political and administrative authority to manage a country's affairs at all levels, it comprises the mechanism, processes and institution through which citizens and groups articulate thzir interests, exercise their legal rights, met their obligation and mediate their differences ».
Voir :UNDP, « governanse for sustainable human development : A UNDP policy document (1997).http://mirror.undp.org/magent/policy/chapter1.htm#c

([3]) Ibid

([4]) « L'exercice du puvoir politique, ainsi que d'un contrôle dans le cadre de l'administration des ressources de la société aux fin de développment économique et sociale ». Voir cette définition in :
Isabell JHONSON, « La gouvernance : Vers re-définition du concept », Agence canadienne de développment international, Mars 1997, p12.
http://www.acdi-cida.gc/INET/IMAGES.NSF/vLUImages/HRDG/$file/GovConcept-f.pdf

في هذا الإطار، يمكن ملاحظة أن هذه التعاريف لا تقدم رؤية محددة لمفهوم الحكم، وذلك من خلال طرحه كتصور واسع المحتوى والمضمون. فالبنك الدولي تحدث عن الطريقة التي بواسطتها تتم ممارسة السلطة، لكنه لا يفصح عن محتوى هذه الطريقة في هذا التعريف، ولا عن خصائصها، وما الذي يميز طريقة الحكم عن الطرق الأخرى قبل ظهور مقاربة الحكم في مجال التسيير الاقتصادي والاجتماعي؟، ومن ثم إذا تم اعتماد هذا التعريف يمكن القول أن الحكم هو مفهوم تعددي، حيث يمكننا التحدث وفق هذا التعريف عن أنماط للحكم وليس نمط واحد. فالعالم يشهد العديد من طرق التسيير الاقتصادي والاجتماعي، ومناهج مختلفة في صياغة وتنفيذ السياسات وإدارة الوظائف الحكومية. هذا الطرح ينطبق على التعريف المقدم من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كونه لا يوضح طبيعة الآليات والعمليات والمؤسسات التي تتم بواسطتها إدارة شؤون الدولة، وهذا ينطبق كذلك على التعريف الذي تتبناه منظمة التعاون. لكن هذا لا يعني عدم وجود اختلافات بين تلك الأطروحات تعكس الاختلاف في المقاربة المعتمدة من طرف كل مؤسسة لتوجيه عملها في مجال مساعدات التنمية وتحسين نوعية الحكم، وتعكس كذلك الاختلاف في نوعية ومضامين السياسات وما تحمله من معايير وخصائص تحدد تصور كل مؤسسة حول الحكم الراشد.

الفرع الثالث: الحوكمة كمنظور للتنمية

مما تقدم يتبين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتبنى مقاربة متعددة الجوانب تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والسياسية والإدارية لمفهوم الحكم كمنظور للتنمية، وهذا ما يؤثر طبعا على رؤية البرنامج حول أفضل المعايير والخصائص التي تمثل الحكم الراشد (كما سنبين لاحقا). الأمر الذي يختلف عن تصور البنك الدولي من خلال حصر مفهوم الحكم في مجال التسيير الاقتصادي والاجتماعي. هذا التصور يعكس المقاربة التكنوقراطية التي يعتمدها البنك في فهم عملية صنع السياسات، وذلك باستبعاد الطرح السياسي لمفهوم الحكم واعتماد إستراتيجية تقوم على تقديم المساعدات التقنية ونصائح متعلقة بالسياسات في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية. فرغم اعتراف البنك الدولي بطبيعة النظام السياسي كأول مظهر لمفهوم الحكم، إلا أنه يستبعد العوامل السياسية من أجندته التنموية. وذلك من منطلق أن المقاربة التقنية التي يعتمدها قد تسهم في عملية تحسين وترشيد الحكم السياسي من خلال النظر إلى الحكم كمفهوم غير سياسي، فهو مفهوم تقني في مجال التسيير

الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يساعد في حل المشاكل السياسية[1] ، من خلال تناوله للعديد من المواضيع والقضايا تتعلق أساسا وفق تقرير البنك الدولي (1992) بتسيير القطاع العام، المساءلة، دولة القانون أي الإطار القانوني للتنمية، والمعلومات والشفافية، وهـذا كله يتعلق بالجانـب الاقتصادي [2] . من هذا المنظور يعتبر مفهوم الحكم حسب مؤسسات "بروثن وودز" (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، إضافة إلى مختلف البنوك التنموية الأخرى تصورا يعكس مبدأ الحيادية السياسية. هنا يرى "مورتن باوس" أن هذا المنظور يعتمد النطق الوظائفي الذي يرى بإمكانية فصل الجانب الاقتصادي والتقني عن الجانب السياسي، حيث ينظر إلى الجانب السياسي كميدان لا يقدم سوى مدخلات سلبية لعملية صنع السياسات. هذه المقاربة تجمع عليها نظريات الخيار العقلاني التي ترى أن عملية صنع السياسات مجال يتماشى مع النموذج العقلاني (الرشيد) لصنع القرارات. ويتفق مع هذه النظر الاقتصاديون الذي يسيطرون غالبا على أدبيات البنك الدولي من خلال اعتبار أن السياسات مجال للتحليل العقلاني، أما السياسة فهي مجال غير عقلاني، وبالتالي تقتضي أي مقاربة للحكم تحييد العامل السياسي من عملية صنع السياسات[3]. في هذا السياق اهتم البنك الدولي بالإصلاحات المؤسساتية في جانبها الإداري، وهذا ما يختلف عن اهتمامات العديد من وكالات التنمية الدولية مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالة الكندية للتنمية الدولية التي ركزت في مجال الحكم على نشر الديمقراطية الليبرالية كقاعدة سياسات لمساعدات التنمية (سيتم مناقشة هذه الجدلية ضمن المقاربة التقنية والمقاربة السياسية للحكم الراشد في المحور الخامس من تعريف الحكم). بهذا الصدد عرف مفهوم الحكم الذي تبناه البنك الدولي بدايات التسعينات خصوصا في تقريره حول "الحكم: تصور البنك الدولي" (1994) تطورات وإضافات عديدة، وهذا ما ظهر في تقرير البنك حول التنمية لسنة 1997 بعنوان: "تقرير حول التنمية في العالم: الدولة في عالم متغير[4] . حيث اهتم هذا التقرير باقتراح إطار عام لتناول مسألة فعالية الدولة[5] . وهو الأمر الذي يمثل تطورا في إستراتيجية البنك وتصوره حول مفهوم الحكم. كما تم الاهتمام شيئا فشيئا بالمعطى السياسي خصوصا بعد ظهور مفهوم الحكم الفعال الذي جاء في تقرير البنك حول التنمية لسنتي

(1) Carlos SANTISO, « the paradox of governance : objection or condition of multilateral development finance ? », school of a advanced intrnational studies (SAIS) working paper series, no wp/03/03, the Jhons Hopking university, April 2003, p 8.
(2)Bonnie CAMPBELL, « gouvernance : un concept apolitique », op.cit, p4.
(3)Carlos SANTISTO, op.cit, p 9.
(4)Bonnie CAMPBELL, Djifa AHADA, op.cit, p 2.
(5)Ibid, p 12.

2000/1999[1]. وهذا ما سيتم توضيحه أكثر عند الحديث عن تطور أدبيات البنك الدولي بشأن الحكم الراشد في المحور الخامس.

من هذا المنطلق ظهرت بعد ذلك العديد من التعريفات للحكم من طرف البك الدولي تأخذ بعين الاعتبار الجانب السياسي للمفهوم. بهذا الشأن تم تعريف الحكم من طرف خبراء معهد البنك الدولي بأنه: "العمليات والمؤسسات التي بواسطتها تمارس السلطة في بلد ما"[2] ويتضمن هذا التعريف ثلاثة جوانب أساسية تتمثل في:[3]

1. العملية التي من خلالها يتم اختيار الحكومات ومساءلتها، ومراقبتها وتغييرها
2. قدرات الحكومة لإدارة الموارد وتموين الخدمات بفعالية، وصياغة ووضع سياسات وتشريعات جيدة.
3. احترام المؤسسات التي تحكم التفاعلات (التعاملات) الاقتصادية والاجتماعية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التعريف يمثل الإطار العام الذي من خلاله تم تكوين مؤشرات البنك الدولي الخاصة بقياس نوعية الحكم كما سنبين لاحقا عند التطرق إلى مختلف المؤشرات والمقاييس المقترحة لقياس نوعية الحكم.

المطلب الثاني: الحوكمة كسياسة جديدة لاتخاذ القرارات وصنع السياسات في الدول النامية:

تتفق العديد من الإسهامات أن استخدام مفهوم الحكم ضمن دراسات الإدارة العامة يشير إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مختلف الفاعلين غير الحكوميين (جماعات المصالح، المؤسسات الخاصة، التنظيمات المدنية والمجتمعية) في سياسات ونماذج دراسة اتخاذ القرارات وصنع السياسات. وهذا ما يتوافق مع تحليلات نظرية الشبكات التي تؤكد على ما تسميه ببلقنة مصادر السلطة والنفوذ عند الحديث عن الحكم. على هذا الأساس يرى "جيلي باكي" أن الحكم يعبر عن

([1]) Ibid, p2.
([2]) Daniel KAUFMANN, « Repenser la gouvernance : mise en quetion de l'orthodoxie avec uns perspective internationale et une application à la région MENA- lien avec le rapport MENA », Dialogue sur la gouvernance et dévelopment au Moyen- Orient et en Afrique de Nord, Paris, Beyrouth, Rabat et Washington, DC, 21 November 2003, p3. http://www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/mena-1103fr-present-f.pdf
([3]) Ibid

نماذج التكامل والتوافق بين النشاطات الإستراتيجية للعديد من الجماعات والفاعلين، فهو يتعلق بنظام يركز على أهمية نتائج الجهود المختلفة للقطاعات الخاصة والعامة والمدنية في التأثير على توجهات المنظمات والأنظمة لفي اتجاه يخدم مصالح تلك القطاعات[1]. وفق هذا الطرح يعبر الحكم عن الطريقة التي يتم بها اتخاذ القرارات سواء على مستوى البلديات أو الولايات أو الدول، ويعني بالنسبة لأعضاء الحكومة ممارسة السلطة بهدف إدارة الشؤون العامة. ولما كانت الحكومة لا تمثل الفاعل الوحيد في هذا المجال بسبب تزايد دور المواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص فإن الحكم بهذا الصدد يعني الطريقة التي من خلالها تعمل الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص بشكل جماعي. وبالتالي يعنى هذا المفهوم بـ:

1. كيفي ممارسة الحكومة لوظائفها.
2. من يشارك في عملية صنع السياسات.
3. أين تنعكس آثار النشاط السياسي (سواء الايجابية أو السلبية) في المجتمع[2].

ضمن نفس الاتجاه يعرف مركز دراسات الحكم في جامعة أوتاوا بكندا في المنظمات الإنسانية سواء أكانت عامة أو خاصة أو مدنية (...) إذا تم الحديث عن الحكم فإننا نتكلم عن:

1. أنماط معقدة من التفاعل في المنظمات الخاصة والعامة والاجتماعية.
2. السهام المباشر وغير المباشر للمواطنين في نسق الحكم من خلال مشاركتهم في المؤسسات الخاصة والعامة والاجتماعية.
3. وأخيرا، الأجهزة والقواعد والعمليات التي تعرف قواعد اللعبة[3] .

من خلال هذا التعريف يتبين أن الحكم يركز على أهمية عمليات تعبئة الفاعلين، وخلق تواصل وترابط فيما بينهم من جهة، ويركز على دور القطاع العام لفي فتح المجال أمام مشاركة

([1]) Dàlie GIROUX, « Observer l'observateur – perspective épistémologique sur l'usage de la nation de gouvernance pour l'étude politique de l'administration publique », Reveue gouvernance, VOL 3,N° 1, Mai 2006, p 40.

([2]) Agence canadienne de développment international, « Guid exlicatif des principaux con,cept associés à la gouvernance et au développement ».
http://www.aucc.ca/programs/intprograms/sfd/documents/guide-to-governance-f.pdf

([3]) paul PREVOST et autres, « projet sur les collectivités apprenantes démocratie, e-démocratie et gouvernance : « esquisse ,de définitions », Rapport de Cefrio, Quibec, Janvier 2003, p 22
http://www.cefrio.qc.ca/rapports/E-democratie-Esquisses%20de%20d%E9finition.pdf

المواطنين[1]. هنا يعرف "جون كوامانس" والعديد من الباحثين الأشكال الاجتماعية والسياسية للقيام بالحكم على أنها: "الأشكال والأنماط التي من خلالها يقوم الفاعلون العوام والخواص بنشاطاتهم ليس بانفصال لكن بتكامل، بتعبير آخر بتوافقات مشتركة"، فالحكم يشير حسب هذه الرؤية إلى أنماط الفعل التنظيمي المتعدد بدل الفعل الدولتي فقط. حيث يتم تقاسم السلطة في مجال التسيير العمومي بين الدولة والمنظمات المستقلة عنها[2]. خاصة في ظل تزايد أنماط التنسيق ببين النشاطات الاجتماعية والاقتصادية في إطار اقتصاد السوق وتصاعد وتيرة الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات، حيث لم يعد لا السوق لوحده ولا الدولة (المؤسسات السياسية والإدارية) بإمكانهم تأمين تناسق فعال وسط هذه التغيرات. بهذا الصدد يعتبر "بوب جيسوب" أن هذا التطور يمثل تغيرا أساسيا في علاقات الدولة – السوق– المجتمع، وهذا ما يرتبط بظهور ظروف اقتصادية واجتماعية جديدة وسلسلة من المشاكل المرافقة لها، والتي ليس بالإمكان أن تسير أو تعالج عن طريق التخطيط الحكومي من القمة إلى القاعدة أو عن طريق الفوضوية المتصلة بالسوق[3].ومن ثم تعبر فكرة الحكم باختصار عن العلاقات التفاعلية بين الدولة، السوق، والمجتمع المدني[4].

الفرع الاول: بيئة الحكم

في هذا الإطار أطلق المركز البرلماني في كندا مفهوم "بيئة الحكم" وفق المركز يقدم هذا التصور دليلا إرشاديا يساعدنا على معرفة بعض القضايا المتعلقة بالحكم. فمصطلح "البيئة " يشير إلى أن الحكم يتضمن شبكة معقدة من المنظمات المترابطة والمتمركزة حول المواطنين النشطين الفاعلين إضافة إلى ذلك تقلي "بيئة الحكم" الضوء على مختلف العلاقات بين المنظمات وبيئاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما تبين دور "القرية العالمية" وصف العالم في ظل العولمة وأثرها لفي البيئة الوطنية، أو بالأحرى دور الحكم الخارجي في التأسيس لتوازن بين المحلي والعالمي، وبين فعالية السوق والعدالة الاجتماعية، وبين الدولة والمجتمع المدني والأسواق[5]. وفق هذا الطرح

(1) Ibid, pp 22-23.
(2) Dele OLOWU, »introduction : governance and policy management capacity in Africa », p5.http://info.worldbank.org/etools/docs/library/145238/BetterGovernance.dpf
(3) Mohamed CHERIF BELMIHOB, op.cit, p21.
(4) Dalie Giroux, op.cit, p40.
(5)Robert MILLER, « the Ecology of governance and parliamentary accountability ». in parlimentary centere, world Bank institute, parlimentary accountability and good governance, a parliamentarian's hard book, p 10.
http://www.parlcent.ca/publication/pdf/sourcebooktext.pdf

يرتبط الحكم بتأسيس أنماط جديدة لصنع السياسات العامة القائمة على التفاوض وأساليب جديدة لتنفيذ السياسات بهذا المعنى يقود هذا التصور إلى إعادة التفكير في العلاقات بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين، وذلك بتجاوز مركزية التنظيم الحكومي، وأعمال التفاوض المفتوح بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وتجاوز الحدود بين المجالات العامة والخاصة بشكل يؤدي إلى تأسيس الشراكة[1].

بهذا الصدد يرى "جيمس رونزو" أن الحكم يتعلق بمجموعة الآليات التنظيمية في نشاط معين التي تعمل حتى بدون وجود سلطات رسمية، وهذا التعريف يترجم –حسب "سناركلانس" فكرة أن الحكومات لا تحتكر السلطة والعنف الشرعي في ظل وجود مؤسسات وفاعلين آخرين يساهمون في تثبيت النظام ويشاركون في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي سواء على المستوى الوطني أو الدولي. هنا يتحدث كل من "روزنو" و"كزامبيال" (1995) عن طرح أكثر راديكالية لتصور الحكم يتعلق بفكرة: "حكم بدون حكومة ، وهي الفكرة التي يمكن تطبيقها على المستوى الوطني أو الدولي: حكم بدون حكومة عالمية، وحكم بدون حكومات وطنية، وهذا يعني الآليات التنظيمية التي تعمل بشكل مستقل عن الحكومات الوطنية[2].

ان تصور الحكم يعكس ذلك التغير في مقاربات اتخاذ القرارات وصنع السياسات العامة في مجتمعات تتسم بالتعقد والتمايز وكثافة شبكات المصالح المستقلة. وذلك بالانتقال من النمط الطبقي لصنع السياسات العامة الخاص بالحكومات التقليدية إلى اعتماد أنماط التنسيق الأفقي بين مختلف الشركاء: السلطات العمومية، المؤسسات، جماعات المصالح، الحركات الممثلة للمواطنين، جمعيات الاستهلاك... الخ– لتفعيل الفعل العمومي[3]. هذا ما فرضته العديد من العوامل تتعلق أساس بالتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تضمنتها ظاهرة العولمة وموجات تحرير الأسواق، إضافة إلى أزمة شرعية السلطة الدولتية وأزمة البيروقراطية القائمة على النمط الفيبري العقلاني –القانوني التي شهدتها الدول الغربية أمام تصاعد وتيرة تعقد وتعدد المجتمعات المدنية فيها. الأمر الذي حتم ضرورة إعادة تأسيس ممارسات وتطبيقات اتخاذ القرار وصياغة السياسات، وذلك بالقطعية مع أنماط الإدارة العامة التقليدية من جهة، والتعبئة المتعددة للفاعلين في المجتمع المدني

([1])Raphael CANET, op.cit, p1.

([2])Dominik BUTZ, « une gouvernance sans gouvernement est- elle possible ? », conférence Espace mondial de M Ronald Hatto, 21/05/2002.

([3])Ali KAZANCIGIL, op.cit, p128.

من جهة أخرى. الشيء الذي أدى إلى تجاوز نمط التمثيل السياسي والاجتماعي القديم، وهذا ما يتجلى في تصاعد أهمية المؤسسات الدولية، والتقنيات الإدارية الجديدة للتسيير الذاتي، وتزايد التعاون بين القطاعات العامة والخاصة[1]. في نفس الاتجاه أشار "باتريك لـ غالاس" في مقالة صدرت في المجلة الفرنسية لعلم السياسة (1995) بعنوان: "من حكومة المدن إلى الحكم الحضري إلى أن هناك العديد من العوامل التي أثرت على حكومات المدن والفعل العمومي الحضري في فرنسا تتمثل أساسا في تزايد قوة سلطة التكتلات، وتعدد أشكال الشراكة بين الفاعلين العوام والخواص، ونمو عدد المؤسسات الكبرى الخاصة بالخدمات الحضرية، إضافة إلى تطور القطاعات شبه البلدية وإعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية التي تدفع إلى إحداث منافسة قوية بين المناطق الحضرية. حدث ذلك في ظل التحول في دور الدولة مع نمو العلاقات التعاقدية. والانفتاح الأوروبي وتعدد العلاقات مع بروكسل مقر الاتحاد الأوروبي. كل هذه العوامل استدعت مراجعة المفاهيم والتصورات المستخدمة، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التعقد المتزايد لحكومات المجتمعات الحضرية. على هذا الأساس اقترح "لـ. غالاس" مفهوم الحكم الحضري كتصور بديل عن مفهوم "حكومة المدن"، وهذا يعني تجاوز مفهوم حكومة المدينة القائم على الدولة والجماعات المحلية كفاعلين أساسيين، إلى الاعتراف بتعددية الفاعلين في الحياة الحضرية على اختلاف مراكزهم ومؤهلاتهم المتمايزة والمتغيرة كذلك. هذا التصور –كما يتم استخدامه لفي السياق الأنجلوساكسوني يتركز حول الاهتمام بعزل الدولة وتراجع دورها، وانتشار الشبكات بكل أنواعها وتقلص الحدود بين القطاع العام والخاص، إضافة إلى البحث عن أنماط للتنسيق بإمكانها أن تخدم الفعل العمومي[2]. فإذا كانت حكومة المدن تتصل بنمط الفعل العمومي المركزي والتسلطي القائم على ميكانيزم التمثيل وأسبقية المصلحة العامة على المصلحة الخاصة. فإن الحكم الحضري –في المقابل– يتعلق بالنمط التفاوضي للفعل العمومي الذي يتأسس على التقاسم الواسع للسلعة والتعاون بين الفاعلين العوام والخواص، فهو يدل حسب "لـ. غالاس" على: "القدرة على إدماج، وإعطاء مكان للمصالح المحلية، وللمنظمات، وللجماعات الاجتماعية من جهة، والقدرة على تمثيلها خارجيا، وتنمية استراتيجيات موحدة من خلال العلاقة مع السوق، والدولة، ومدن ومستويات حكومية أخرى"[3]. حيث يكون مجال الفعل العمومي أكثر مرونة وتسوده

([1]) Dalie GIROUX, op.cit, ,p 41.

([2])Claudette LAFAYE, « gouvernance et démocratie : quelle reconfiguration », à paraitre dans C. Andrew, L, Cardinal, Gouvernance et démocratie, press de l'université d'Ottawa http://www.sociologiadip.unimib.it/mastersqs/dida2/testidue/5-lafaye.pdf

([3])Claudette LAFAYE ,Ibid

مصطلحات كالتفاوض، الشراكة، والتسوية[1]. من هذا المنطلق يشير مفهوم الحكم إلى أن القرارات يتم اتخاذها وتطبيقها بواسطة نمط على مستوى عال من الأفقية داخل شبكات السياسة العامة" [2]

ولقد صيغ هذا المفهوم الأخير (شبكة السياسة العامة) لأول مرة سنوات السبعينات من طرف الباحث "بتر كاتزانستاين" من خلال اهتمامه بالسياسات الخارجية ذات الطابع الاقتصادي، حيث لاحظ أن جماعات المصالح الخاصة وجماعات العمل السياسي لديها النفوذ الكبير في صياغة تلك السياسات بواسطة تشكيلها للعديد من الشبكات التي تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة العلاقات المؤسسية الخاصة بها[3]. وفي سنوات التسعينات تم صياغة نظرية شبكة السياسة كأحد أشكال الحكم من طرف مدرسة "ماكس بلانك" بألمانيا التي من روادها دارسي السياسة العامة الألمان: "فولتر شايدر"، و"باتريك كنيس"، "رينايت مايتنز"، "فريتز" شاريف"، و"ادغار كراند[4]. وفق هذا المنظور فإن مفهوم الشبكة أعطى أفقا جديدا لتجاوز صعوبة تحليل الفعل السياسي التفاعلي الخاص بتحقيق أهداف مشتركة. ذلك أنه رسم إطارا للتفاعل بين العديد من المنظمات، وما يتم من عمليات مشتركة واعتماد متبادل في الموارد والمصالح بينها. من خلال تشكيل روابط تختلف في درجة كثافتها من حيث التطبيع والمعيرة وشدة التفاعل لتكوين بنيات الشبكة التي تشكل بدورها "بنية الحكم" ، حيث يتم تحديد المبادلات في الموارد سواء أكانت مادية أو معنوية بين مختلف الفاعلين. في هذا الإطار يستخدم مفهوم شبكة السياسة كمقترب تحليلي لتفسير كيفية تحديد الفاعلين، ووضع استنتاجات حول سلوك مختلف الفاعلين، ومعرفة كيف يتم التفاعل في القطاع السياسي، وفي أي إطار يتم تحليل نتائج هذا التفاعل ولماذا؟ وكيف يعمل أي فاعل؟. هذه النظرة تعتبر أن استخدام سلوك الأفراد كوحدة لإنتاج علاقات تفاعلية بين المنظمات والشبكات ليس كافيا، إذ أن البنيات الاجتماعية لديها قدرات تفسيرية أكبر من اتخاذ خصائص الأشخاص كفاعلين فرديين، فنموذج الروابط والتفاعلات يجب أن يؤخذ في مجمله كإطار للتحليل، بمعنى أنه تم الانتقال من استخدام الفاعل الفردي كوحدة تحليل، إلى جعل العلاقات التفاعلية التي تكون شبكات تفاعلية بين المنظمات كأساس للتحليل. ولما كانت

([1])Raphael CANET, op.cit, p1

([2])Yannis RAPADOPOULOS, « Démocratie, gouvernance et management de l'inderdépendance : des rapports complexes ». In : Javier SANTISO, op.cit, p 134.

([3]) Mathieu OUIMET, Vincent LEMIEUX, « les réseaux de politique : un bilan critique et une voie de formalisation », université Laval Québec, 2000, p 5

([4])Tanja A, BORZEL, « what's so special about policy networks ?: An exploration of the concept and its usefulness in stiding European gouvernance », European interaction online papers (EIOP), Vol 1, N° 16, 1997, pp 6-9 http:// eiop.or.at/eiop/texte/1997-016.htm

الشبكة كمفهوم تحليلي وظيفتها وصف وتفسير إطار وعوامل معالجة السياسة العامة، فإن مفهوم الشبكة كعلاقات تفاعلية بين المنظمات يركز على بنية وعمليات رسم السياسات في إطار الحكم، وبصفتها شكل خاص بالحكم في الأنظمة السياسية المعاصرة أصبحت الحكومة تابعة ومرتبطة في العديد من مواردها لأطراف أخرى خارج نظامها الهرمي، وبشكل تعاوني مشترك، وكل تلك التغيرات دعمت ظهور شبكات السياسات كأحد أشكال الحكم[1]. في هذا الاتجاه تعتبر شبكة السياسة بمفهومها الجديد "شبكات مستقرة نسبيا، وعلاقات متقدمة باستمرار التي من خلالها يتم تعبئة الموارد المتناثرة، لتصبح مجموعة متناسقة ومتكافئة في علمها للوصول إلى سياسات مشتركة، فشبكة السياسة تتضمن كل الفاعلين الذين يشاركون بدورهم في صياغة وتنفيذ السياسات، فهي تفاعلات غير رسمية لبين القطاع العام والقطاع الخاص، حيث يكون لديهم اهتمامات متبادلة لإيجاد حلول مشتركة على المستوى المركزي، وعلى المستوى غير الهرمي . إن شبكة السياسات أدت إلى التغيير في علاقات الدولة والمجتمع، إذ لم يعد هناك فاصل بين الاثنين، فعوضا عن السلطة المركزية المتمثلة في الحكومة، والسلطة التشريعية، أصبحت عملية صنع السياسات تتصف بالتعدد، وتتضمن منظمات خاصة وعامة فشبكة السياسات مفهوم يعكس التغيرات الحقيقية في بنية العملية السياسية"[2]، فهي تشكل نظاما مفتوحا لإنتاج نتائج وسياسات مشتركة، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من تكلفة المعلومات والمعاملات، وخلق ثقة متبادلة بين مختلف الفاعلين لخفض مستويات عدم التأكد ومخاطر الإخلال بالوظائف والصلاحيات.

إضافة إلى ذلك أحصت الشبكة تمثل إطارا مؤسسيا مثاليا يركز على التنسيق الأفقي بين المنظمات العامة والخاصة، وهذا في ظل بيئة تتسم بالديناميكية والتنوع[3].

([1])Tanja A, BORZEL ,Ibid, p 5
([2])Ibid,p.7
([3]) Ibid, p9

الفرع الثاني: تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في صنع السياسة

في هذا السياق، أدى الانتشار الواسع للوسائط الالكترونية وتقنيات المعلومات والاتصالات إلى تغيرات عديدة في عمليات صنع السياسة العامة، حيث أكدت العديد من الدراسات –كدراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي شملت عدة دول– على الأثر البالغ لتقدم تكنولوجيات الإعلام والاتصال (التيلفون، الفاكس، وخاصة الأنترنيت) وظهور مجتمع المعلومات على طبيعة سياسية إدارة المعلومات في الحكومة، وعلى طبيعة رسم السياسات الحكومية، وعلى نوعية الحكم الديمقراطي، يبرز هذا الأثر حسب "ألبرتو فولتري" من معهد الحكم بكندا على مستويين اثنين، فالأول يكمن في أهميتها في عملية تدفق المعلومات، والثاني أنها أدت إلى التغير في أبنية، ومعايير، وحوارات، وتفاعلات الأشخاص والجماعات[1]. وبالتالي زيادة الروابط والتفاعلات بين شبكات السياسة العامة كنمط للحكم. حيث أن التفاعلات داخل هذه الشبكات لا تتم فقط من خلال النمط التعاوني، فالتعاون ليس بإمكانه أن يسيطر على الاختلافات والصراعات بشكل كامل بين مصالح واعتقادات الفاعلين (هنا تحدث العديد من الباحثين عن التعاون التصارعي) وهذا ما يحتم ضرورة استخدام –حسب "جون الستر" مفاهيم كالبرهنة (بمعنى التشاور والتباحث للوصول إلى إجماع حول المصلحة الجماعية للمشاركين) والمساومة (بمعنى البحث عن تسوية تسمح بتلبية احتياجات المصالح الفردية للمشاركين) كأطر تعكس تجاوز التصويت كنمط لاتخاذ القرار. من خلال هذا الطرح يقود مفهوم الحكم إلى تجاوز رسمية بنى ومؤسسات اتخاذ القرار بواسطة القاعدة الموقفية التي تتأسس عليها شبكات السياسات العامة، والعمل على فك الارتباط مع المؤسسات الرسمية للديمقراطية التمثيلية[2]. الأمر الذي استدعى طرح مفهوم جديد للديمقراطية. فالحكم يرتبط (في أحد جوانبه) بمفهوم الديمقراطية التشاركية كتصور يسمح بتنظيم المناقشات العامة من خلالها يستدعي كل المواطنين للتشاور العقلاني بغض النظر عن العهدة الانتخابية المحددة للمنتخبين. وهو ما يمثل شكل من أشكال المواطنة الفاعلة من قبل المواطنين ومنظمات المجتمع المدني. الشيء الذي يسمح كذلك بتجاوز، والإجابة عن أزمة الشرعية التي أصابت النخب السياسية الكلاسيكية بشكل خاص،

([1]) Institute on governance, « Technology, democracy, and development of public », the citizen engagement round table, institute on governance, Ottawa, October 16, 1996, pp 1-2 htto://www.iog.ca/publications/cert5.pdf

([2])Yannis RAPADOPOULOS, op.cit, pp 134-135

والديمقراطية التمثيلية بشكل عام[1]. لاسيما ما يتعلق بتراجع نسب المشاركة في الانتخابات. بهذا الصدد حاول "بيار امل" الإجابة عن ما إذا كانت الإصلاحات المؤسسية المتعلقة بإعطاء مكانة هامة لمشاورة الموطنين –تمثل ظاهرة انتقالية وظرفية، أو أنها بالعكس تؤسس لقواعد حقيقية للتحول في الديمقراطية المحلية . هنا أشار "بيار أمل" إلى أن البلديات في الشمال الأمريكي واجهت تحديات عديدة بالنسبة للتنمية المحلية في ظل عولمة الاقتصاد. ولمواجهة تلك التحديات عملت السلطات العمومية المحلية على التأسيس لوسائط بين المصالحة العامة والمصالح الخاصة، كما حاولت إيجاد تسوية وبناء إجماع من خلال إنشاء ميكانيزمات مؤسسية تهتم بمشاورة المواطنين وتشجيعهم على المشاركة في ظل أزمة التمثيل السياسي. هذه الدراسة كانت لضبط التغيرات التي تؤثر على أنماط تدخل الحكومة المحلية كمجال شكل جدلا واسعا حول نعمل النظام الديمقراطي. وفي دراسة السياسة العامة للتشاور العمومي نهاية الثمانينات في مدينة مونتريال ، خالص "بيار أمل" إلى أن الأجهزة الجديدة للديمقراطية التشاركية أسهمت في إعادة تعريف "النظام الحكومي" من خلال توسعة فضاء المناقشات العامة[2] .

مما سبق يتضح أن الحكم يمكن تعريفه وفق أربعة تصورات في هذا المحور تتمثل في:

1. الحكم كنمط يعكس الانتقال من الحكومة التقليدية– البيروقراطية إلى اعتماد أنماط التسيير غير الهرمية.
2. الحكم بصفته شكل جديد لإعادة تعريف التفاعلات بين القطاع العام (الحكومة)، والقطاع الخاص (السوق)، ومنظمات المجتمع المدني: مدخل ايكولوجيا الحكم.
3. الحكم كنمط يعبر عن مفهوم شبكات السياسات العامة .
4. الحكم كسياسة جديدة لإعادة تعريف الديمقراطية: أزمة الديمقراطية التمثيلية والحاجة لأعمال ميكانيزمات الديمقراطية التشاركية.

إن مفهوم الحكم بهذه المعاني يرتبط بمجتمعات وصلت إلى درجة عالية في مجال مؤسسة التنظيم السياسي– الإداري (الدولة) من جهة، ودرجة مماثلة في مؤسسة القطاع الخاص والمجتمع المدني من جهة أخرى. الأمر الذي استدعى ضرورة استجماع الموارد المتناثرة في كل القطاعات وفق قواعد تجد القبول والإجماع من طرف مختلف الفاعلين في إطار نظام ديمقراطي. كما يتصل

(1)Ranphael CANET, op.cit, p6.
(2) Claudette LAFAYE, op.cit.

مفهوم الحكم زيادة على ذلك بمجتمعات حققت مستويات عالية في مجال مؤسسة المجال العام الذي يقوم على مبدأ "المواطنة" لا التمايز الشخصي أو الاثنى أو الديني أو المذهبي. وهذا ما يرتبط كذلك بالتأسيس التاريخي لثقافة الولاء للدولة كمفهوم واسع يتجاوز النظام السياسي فقط، عكس الثقافة المؤسسة على الولاءات الاثنية والقبلية التي لا تخدم الانتقال من مجتمعات عنصرية إلى مجتمعات مدنية. وهذا فعلا ما توصلت إليه جهود الحداثة في المجتمعات الغربية، حيث أن تصور الحكم يعكس مرحلة من مراحل تطور قواعد الإدارة والتسيير العام في تلك المجتمعات ومتطلباتها لحل مشاكل وأزمات القابلية للحكم فيها. هذا الطرح يدفع إلى التساؤل حول ما إذا كانت المجتمعات النامية بخصوصياتها سواء على الصعيد الدولتي والمجتمعي (الولاء القبلي والاثني، العنف السياسي وتفكك الدولة ...) أو التنموي (أزمات التسيير، الفقر، المجاعات والأمراض...) بحاجة إلى أطروحة الحكم وما تتضمنه من آليات نمت في الغرب للإجابة عن مشاكل التحديث السياسي والتنمية في الدول النامية بشكل عام.

المطلب الثالث: الحوكمة كتصور نيو ليبرالي للحوكمة والتنمية:

لقد تمحورت مختلف التصورات المهتمة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية حول بحث دور الدولة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، حيث أوضحت الاتجاهات التي قادت سياسات الإصلاح في هذه الفترة سواء كانت مستقلة أو بإشراف ومتابعة المؤسسات المالية الدولية، أن مؤسسات الدولة بشكلها التقليدي غير قادرة على التكيف مع واقع التعقد المتنامي لفي الاقتصاديات والمجتمعات المعاصرة بعد موجة العولمة وتحرير الأسواق. الأمر الذي استدعى ضرورة إعادة التفكير في تعريف جديد لدور الدولة. وهو الطرح الذي أسس لبراديم جديد مستوحى من الأفكار النيوليبرالية، حيث أصبح يوجه بقوة عمل مؤسسات بروتن وودز[1] في مجال مساعدات التنمية وسياسات الإصلاح في الدول النامية. الحديث عن هذا التوجه جاء نتيجة الأزمة التي شهدتها دولة الرفاهية المستوحاة من أفكار كينز (أزمة دولة الرفاهية يطلق عليها كذلك الدولة الاجتماعية التي تأسست على اثر التسوية التي تم تحقيقها أواخر الثلاثينات وفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بين أرباب العمل ، الدولة، والطبقة العاملة المنظمة (النقابات العمالية)[2] . حيث تمثلت توجهات هذه

([1])Mohamed CHIREF BZLMIHOB, op.cit, p 23

([2]) Gérard PREVOST, « introduction à l'étude du concept de gouvernance », Revue IDARA,N° 21, Alger, 2001, p 44.

الدولة في زيادة الإنفاق العام لتلبية الحاجيات الاجتماعية، وتدعيم دور الدولة في مجال الاستثمارات العامة وتوفير العمالة والحماية الاجتماعية .

الفرع الاول: أزمة دولة الرفاه الاجتماعي

بهذا الصدد ترجع أسباب أزمة دولة الرفاهية أو الدولة الاجتماعية إلى انخفاض الموارد العامة والريع الحكومي بسبب التمويل المفرط للصناعة، وزيادة تمويل الخدمات العامة خصوصا ما يتعلق بالحماية الاجتماعية ودعم الفقراء، وهذا ما تزامن مع ضعف الموارد الجبائية للدولة وعجز النظام البيروقراطي على إنتاج خدمات عامة في ظل ضعف مردودية المؤسسات العامة، وهو ما أدى إلى انتقاد النظام السياسي والإداري بشكل عام[1] للدولة الاجتماعية التي بدأت تشهد نهايتها أواخر السبعينات في الدول الغربية خصوصا لفي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بعد صعود كل من "مارغريت تاتشر" و"رونالد ريغن" إلى السلطة على التوالي أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات كما أشرنا سابقا: ظهور النيوليبرالية كتيار تنموي بديل. في هذا الإطار يعتقد أصحاب النيوليبرالي أن دولة الرفاهية تقود إلى نوع من الجماعية التي لا تخدم وظيفيا اقتصاد السوق، ولا تشجع تأسيس ثقافة اجتماعية تقوم تعلى الاختلاف وحرية المنافسة. فهناك الإفراط في الدولة –بمعنى تدخل الدولة– الذي يؤدي إلى تفويض قدرات التمويل العام والحد من مبادرات القطاع الخاص. على هذا الأساس ضغط أنصار هذا الاتجاه –المنحدرين من قطاعات اقتصادية وعلمية واجتماعية منخرطة ومستفيدة من مسار التحديث الرأسمالي– على الحكومات في اتجاه عدم دعم أنظمة الحماية الاجتماعية بالدعوة إلى حماية اجتماعية من طرف الدولة أكثر تمايزا وفردانية: بمعنى فتح المجال للقطاع الخاص ليتكفل ببعض مظاهر المساعدات والحماية الاجتماعية سواء عن طريق الشراكة، الهبات والرعاية...، إضافة إلى ذلك تدعو النيوليبرالية إلى التقليص من حجم الدولة إلى الحد الأدنى، وخفض سلطة البيروقراطية العامة والنقابات، وخوصصة النشاطات التقليدية للدولة الاجتماعية التي تأخذ إشكالات عديدة مثل المرونة، رفع مستوى اللامساواة في الدخل، تطوير السياسات النقدية بتجنب التضخم، تخفيض الضغط الجبائي والتكاليف الاجتماعية ، والشراكة بين القطاع الخاص والعام، ودعم الإيديولوجيا المشجعة للمصلحة الفردية وحرية السوق. فالمعطى الاجتماعي بالنسبة للنيوليبرالية

([1])Mohamed CHERIF BELMIHOB, « gouvernance et rôle économique et social de l'Etat : entre exigences et résistances », Revue IDARA, N° 21, op.cit, pp 20-21.

أصبح من مهام الاقتصاد والمجتمع ككل، حيث أن الحماية الاجتماعية ليس بإمكانها أن تحل المشاكل التي تعانيها الدول كونها تعتبر هي مشكلة في حد ذاتها، وما على الدولة إلا اختيار حرية السوق كضمانة لخلق العمالة ومناصب الشغل. فلحل مشكلة العجز الحكومي تم اقتراح فكرة عزل الدولة وخفض حجمها، وللحد من الإفراط في الدولة تم اقتراح آلية السوق. فالاقتراح الأول جاء لتعظيم مجال تدفق السلع، والثاني لإعادة الثقة في دور الفرد والسوق داخل ديمقراطية عقلانية. وكل هذا شكل الخطوط العريضة للبراديم الخاص بنشاط الدولة في الإطار النيوليبرالي سنوات الثمانينات والتسعينات الذي ينطلق من فرضية مطلقة أو براديم يقوم على مفهوم الإنسان الاقتصادي [1].بهذا الخصوص عبر "فرانسيس فوكوياما" عن رؤية حول مستقبل فرنسا (التي تعد من النماذج الأساسية للدولة الاجتماعية في الوقت الحالي) في مجلة (لوفيغارو) بالقول أن "رونالد ريغن" و"مارغريت تاتشر" حطما النظام القديم ووضعا قواعد النمو الجديد، إذ أن الحداثة تمر عبر نمط دولة الحد الأدنى، وهذا ما لم يحدث في فرنسا، فتيار اليمين وتيار اليسار فيها دائما يركزان على تدخل الدولة كقديس مقدس، وعدم تطبيق دولة الحد الأدنى –أي تقليص من حجم الدولة ودورها– سيفقد فرنسا مكانتها[2]. على عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي دعمت توجه خفض حجم البيروقراطية العامة وتكريس منطق دولة الحد الأدنى خصوص بعد صدور تقرير 1993 من طرف إدارة كلينتون كما أشرنا سابقا. بهذا الصدد عملت المؤسسات الدولية (خصوصا البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) على نشر هذا التوجه بالدعوة إلى إعادة النظر في أدوار الدولة التقليدية من خلال الرجوع إلى السوق، ودعم المنافسة والمسؤولية الفردية للتكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة أساسا في سيطرة القطاع الخاص والمبادلات الحرة على اقتصاديات السوق، العولمة المالية، القضاء التدريجي على عوائق التبادل الحر، تراجع السيادة التجارية للدول ونمو الاستثمارات عبر القومية. وهذا ما يتطلب إعادة النظر في أنماط التسيير الحكومي البيروقراطي[3].

(1) Gérard PREVOST, op.cit, pp 38-45.
(2) Ibid, pp 38-39
(3) Mohamed CHIREF BELMIHOB, op.cit, p23-24.

الفرع الثاني: وثيقة إجماع واشنطن كفلسفة نيو ليبرالية

في هذا السياق شكل "إجماع واشنطن" (Washington Consensus 1994) القاعدة الأساسية التي وجهت عمل مؤسسات "بروثن وودز" سنوات التسعينات في إطار تكريس المنطق النيوليبرالي كبراديم لسياسات الإصلاح الاقتصادي، من خلال العمل على تطبيق المبادئ العشرة التي يقوم عليها هذا الإجماع، والمتمثلة في النقاط التالية[1]:

1. تحرير الأسواق المالية.
2. تحرير التجارة.
3. رفع المبادلات الدولية بهدف تنمية صادرات كل دولة.
4. خوصصة المؤسسات العامة للدولة.
5. تطوير سياسات فك القيود وعدم التدخل ، وتطبيق المنافسة في كل القطاعات الاقتصادية.
6. ضمان حقوق الملكية بما فيها حقوق القطاع اللارسمي.
7. الحد من عجز الموازنات (الميزانيات) بالرجوع إلى المنطق الأرثوذوكسي (الليبرالي) في التمويل العام.
8. مراقبة نفقات الدولة في مجال البنية التحتية (بما فيها الصحة والتربية) ومراقبة كل الاعتماد المالية المخصصة للأنشطة الاقتصادية النوعية وغير التنافسية.
9. إصلاح النظام الضريبي بتوسيع المساهمات وتقليص نسبة الضرائب المرتفعة جدا.
10. تشجيع الاستثمارات الأجنبية وإعطائها نفس الحقوق التي يتمتع بها الاستثمار الوطني.

من خلال هذه النقاط يتبين أن "إجماع واشنطن" على عكس الأفكار الكينزية (دولة الرفاهية) يتأسس على الليبرالية المفرطة للقطاع الخاص ومراقبة القطاع العام. على هذا الأساس يرى "جوزيف ستيغليتز" أن الخطر يكمن في اعتبار أن تلك القواعد غاية في حد ذاتها، وقابلة للتطبيق في كل الدول مهما اختلفت ظروفها الاقتصادية[2]. وهذا ما يعكس معيارية هذا الطرح وعدم حياديته، ويكشف عن الإيديولوجية التي تقف وراء تصور وفكرة الحكم ، فالحكم باعتباره يحمل تصور خاص

([1])Jacque FANTANEL, Geoéconomie de la globalization. Grenoble, Alger : Université Pierre Mendes, office des publication universitaires, 2005, pp 171-172.
([2]) Ibid, p 172.

بإعادة تعريف الدولة: دولة الحد الأدنى أو عملية تقليص الدولة يتجلى أكثر في التقارير والوثائق الصادرة عن البنك الدولي المتعلقة بالحكم والتنمية. بهذا الصدد لاحظ "ممور" بخصوص وثيقة تقرير 1992 بعنوان" الحكم والتنمية" الصادرة عن البنك الدولي أن مضمون هذه الوثيقة يتجه نحو تحديد تصور حد أدنى لتدخل الدولة، وهذا ما يرتبط بمنظورات بريطانية وأمريكية اكتسحت تقاليد غربية أخرى حتى تلك الأكثر دولتية وتدخلية في أوروبا، لذلك خلص "مور" إلى أن: "الحكم هو عبارة عن نتاج إيديولوجي يعكس المبدأ الاجتماعي –السياسي الأنجلو– أمريكي الليبرالي/ التعددي الذي يسيطر حاليا"[1]. دون الأخذ بعين الاعتبار اختلاف التجارب التاريخية، وهذا ما مثل توجه البنك الدولي في إفريقيا، حيث عمل على إعادة التعريف لدور الدولة النامية وإيجاد مفهوم للدولة يتكيف مع الإصلاحات المؤسسية المقترحة. هنا يشير أحد التقارير الصادرة عن البنك الدولي الخاصة بالدول النامية، أن على هذه الدول اذا أرادت أن تخفف من مشكلات ضعف قدراتها التقنية، وضعف آليات المساءلة والشفافية، أن تتخذ إجراءات للحد من تدخلها المفرط في الاقتصاد والحياة العامة إلا ما يتصل بالبنية التحتية والخدمات الاجتماعية القاعدية، وذلك من خلال دعم قوى السوق ونشاطات القطاع الخاص وغلق مختلف دواوين تجارة المنتوجات الغذائية والتقليص من الحقوق الجمركية، إضافة إلى خوصصة وبيع المؤسسات العامة[2]. وهذا ما ذهب إليه كذلك تقرير البنك الدولي حول التنمية لسنة 1997 الذي حدد دور الدولة في خمسة وظائف تتمثل أساسا في:

1. وضع قواعد لدولة القانون.
2. تطبيق سياسات تهدف إلى تثبيت استقرار الاقتصاد الكلي
3. الاستثمار في الخدمات الاجتماعية القاعدية ومجال البنية التحتية
4. حماية الشرائح الأكثر حرمانا
5. حماية البيئة.

(1) Bonnie CAMPBELL, « Débats actuels sur la reconceptualisation de l'Etat par les organismes de financement multilatéraux et l'USAID », politique africaine, N° 61, mars 1996, p 21.
(2) Ibid, p22

إضافة إلى مهمة أساسية تتمثل في تأسيس قواعد ومؤسسات تسمح للسوق بالازدهار[1]. إذا نحن أمام مفهوم وظائفي للدولة. هذا المفهوم ترجع جذوره إلى البراديم الاقتصادي النيوكلاسيكي الذي كانت له تأثيرات كبيرة على توجهات البنك الدولي منذ بداية الثمانينات. حيث يرى أن السوق والقطاع الخاص من جهة، والدولة من جهة أخرى يشكلان تيارين متنافسين لاحتلال نفس مجالات الأنشطة الاقتصادية، كما أن تقاعد الدولة من شأنه أن يسمح للسوق أن يعمل بحرية بهدف خلق التوازن بين العرض والطلب، وذلك بتشجيع القطاع الخاص على الإنتاج والاستثمار، وبالتالي تكريس فكرة أن ممارسة الدولة لوظائفها بشكل جيد يتطلب المرور عبر السوق، وعبر التسيير التقني الجيد للموارد العامة[2]. وهذا ما يمثل رؤية للحكم الراشد تحمل الكثير من النمطية والمعيارية والتحيز الإيديولوجي لصالح أفكار نيوليبرالية تمثل الفكر الأرثوذوكسي الذي عرف انتشارا واسعا خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة سواء عن طريق المشروطية الدولية المفروضة على الدول النامية من طرف مؤسسات بروتن وودز ومختلف وكالات التنمية الدولية الأخرى، أو عن طريق القوة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبح ينظر لهذه الرؤية على أنها نهاية التاريخ !!.

مما سبق يتضح أن مفهوم الحكم يعبر عن نمط دولة الحد الأدنى الذي يقوم على خفض النفقات العامة ودعم مسار الخوصصة، فهو يمثل تصورا ضد دولة الرفاهية المحتكرة للمبادرات والموزعة للخدمات على الجميع دون تمييز. فالحكم باعتباره نمط مؤسسي بديل عن الدولة الاجتماعية جاء لينزع الشرعية عن هذه الدولة وفلسفة الحقوق القائمة عليها، وبالتالي النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي والقومي (الوطني)، إلا أن الوضع الجديد خصوصا العقد الأخير من القرن العشرين، لم يعد ممكنا الحديث فقط عن محاولات تراجع الاقتصادي–الدولي، بل وتوجهه نحو العالمي، بحيث أصبح من الممكن الحديث عن مستوى اقتصادي عالمي ذو آليات وأبعاد سياسية في الغالب، وأصبح هو نفسه الوحدة الأساسية الاقتصادية، وتبعا لذلك فقد تأثرت الدولة الوطنية أيما تأثر في دورها الاقتصادي على المستوى الجزئي والكلي وذلك من خلال تلك الآليات الجديدة في التجارة العالمية.

(1) Bonnie CAMPBELL, « gouvernance : un concept apolitique », op.cit, pp 12-13.
(2)Bonnie CAMPBELL ,Ibid, p7.

المبحث الرابع: تنامي دور مؤسسات اقتصاد العولمة.

تشير إحصائيات عام 2004 حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية « UNCTAD »إلى أن أصبح اليوم في العالم أكثر من 65000 شركة متعددة الجنسيات

تمتلك 850000 فرع خارجي في بلدان أجنبية، وصفت بأنها متعددة الجنسيات لأنها خلقت استثمارات أجنبية مباشرة خارجية[1]، أي من خلال جملة من الفروع في بلدان متعددة، كما أن بعض الإحصائيات تشير إلى أنه من بين (200) مائتين من القوى الاقتصادية الكبرى عالميا نجد نحو مائة وستون (160) منها من الشركات عابرة القومية أو أربعين (40) فقط من حكومات القومية[2].

المطلب الاول: تنامي دور الشركات العابرة للقوميات

تقر معظم الدراسات أنه مع التزايد الهائل والظهور المتعاظم لهذه الشركات العملاقة فإن دور الدول الوطنية تراجع كثيرا وتضاءل حجمها وتقلصت مع تزايد ونمو وسائل الاتصال والتكنولوجيات الحديثة وتنوع وسائل النقل والتدفق عبر الحدود الوطنية.

والشركة العملاقة التي تتخطى الحدود الوطنية تعني أية شركة مقيمة في بلد ما ولها تعاملات مجتمع أو حكومة دولة أخرى، فمصطلح الشركة التي تتخطى الحدود الوطنية يقتصر على الشركة التي لها شركات تابعة في دولة أجنبية، هي بمثابة فروع للشركة الأم أو شركات فرعية مؤسسة بشكل مستقل أو شريكة بحصص ما.

إذا ينبغي في هذا الصدد البحث في كيفية تأثير تلك الشركات متعددة الجنسيات على الدولة الوطنية، على دورها ووظائفها.

(1) Mthieu Crozet, Paminakoenig, « Le Role Des Firmes Multinationales Dans Le Commerce International », Cahiers Français, La Documentation français, N° 325, P 13.

(2) ممدوح محمود منصور، العولمة، دراسات في المفهوم والظاهرة والأبعاد، المكتب الجامعي الحديث،القاهرة 2007،ص 71.

لعل من أهم الأهداف التي تطمح إلى تحقيقها الشركات المتعددة الجنسيات تحقيق أكبر منفعة بأقل التكاليف وبكل الضمانات، وهذا طبعا من خلال جملة آليات على رأسها البحث في عملية خلق ما يعرف بالاستثمارات العمودية والأفقية ، وهي بذلك تزحف على صلاحيات الدول من خلال[1]:

1- استغلال العمالة المحلية رخيصة الأجر في ظل غياب تنظيمات عمالية قوية خصوصا في الدول النامية، بحيث متوسط الأجر الشهري للعامل في بعض الشركات يعادل 70 دولارا أمريكيا لستة أيام عمل أسبوعيا، وثماني ساعات عمل يوميا، وذلك في غياب الالتزام بالتأمين الاجتماعي أو الرعاية الصحية أو التعويضات.

2- التهريب الضريبي والتحايل على السلطات الضريبية في الدول المضيفة وعدم اظهار الأرقام الحقيقية للأرباح المحققة وهذا من خلال سلسلة من التحويلات بين فروع هذه الشركات، حيث يقوم أحد الفروع بالشراء من فرع آخر في دولة أخرى بأسعار مبالغ فيها لنفس الشركة.

3- استغلال الخامات والموارد الأولية الطبيعية في صناعاتها الخاصة بما يؤثر على التنمية في الدول النامية.

4- عدم الالتزام بمعايير الأمان في المصانع المقامة في دول الجنوب

5- لجوء هذه الشركات إلى بعض الممارسات غير المشروعة كالرشوة واستغلال الوضع السياسي للدول في تحقيق مصالحها الخاصة ولو على حساب الإقتصادات الوطنية للدول النامية فقد أصبحت بمقدورها التدخل لتغيير نظم الحكم غير المتعاونة وغير المتفقة معها مثل ما حدث مع حكومة "سلفادور الليندي" في شيلي (حالة انقلاب عسكري)

6- كما أن الشركات العملاقة بمقدورها تكوين اتحادات منتجين غير رسمية للحد من المنافسة حول الأسواق العالمية، إضافة إلى عمليات الاندماج التي تتم من خلال عمليات الشراء بين الشركات العملاقة على المستوى العالمي، وذلك بدافع تحجيم المنافسة وزيادة الكفاءة الاقتصادية واقتسام الأسواق، هذه العمليات أدت إلى ظاهرة التركيز ، بحيث سيطرت مجموعة قليلة من الشركات العملاقة على هذه الاندماجات على قطاعات إنتاج أو خدمات بأكملها مثلا: نجد ثلاث شركات فقط هي: ، تدير فيما بينها حوالي 95% من الحجم العالمي للمعاملات عن طريق بطاقات الائتمان[2].

([1])ممدوح محمود منصور ،نفس المرجع، ص 72.

([2])نفس المرجع، ص 73.

إذا فمن خلال بعض هذه الدلالات العملية التصرفية للشركات المتعددة الجنسيات يتضح جليا أن نظام الدولة الوطنية مخترق من خلال تلك التلاعبات والمراوغات التي تمارسها تلك الشركات وقدراتها الهائلة على البيع، وكذا علبة شراء أصول شركات منافسة فهي تفرض مجموعة شروط استثمارية وتمتلك مجموعة آليات ضد الدولة في حالة شعورها بتكبد الخسائر، صحيح ترتبط هذه الشركات بأنظمة الاستيراد والتصدير التي تقوم بها بنشاطات اقتصادية تتخطى الحدود الوطنية لكنها في الغالب في إمكانياتها تتأثر أيضا بجملة التغيرات التي تطرأ على المعايير الصحيحة ومعايير السلامة وأنظمة الاتصال والسياسات العامة للحكومات الأجنبية المضيفة. فهذه الشركات لو أحست بأنها ستتكبد خسائر مالية فإنها تتودد إلى الحكومة الأجنبية وتكسب دعمها من خلال أربع وسائل هي[1]:

1- بشكل غير مباشر، حيث تطلب الشركة من حكومتها الضغط على الحكومة الأجنبية.
2- بشكل غير مباشر، عن طريق إثارة إحدى القضايا المتعلقة بالسياسة العامة في إحدى المنظمات الدولية.
3- بشكل مباشر، في موطنها الأصلي عن طريق البعثات الدبلوماسية في السفارة.
4- بشكل مباشر، داخل القطر الذي تعمل فيه من خلال وزارات الحكومة.
5- ممارسة الضغوط كالاتحادات التجارية وغيرها من القنوات

وهكذا في مقدور الشركة أن تلعب دورا بارزا في السياسة الوطنية للدولة المضيفة وذلك كطرف سياسي فاعل يتخطى الحدود الوطنية، ومع تسارع الثورة التكنولوجية الحديثة وتزايد حجم الاتصالات العالمية، أصبح لا حاجة لمركز عملية الإنتاج بصور رئيسية، بل إن هناك من الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت موحدة عالميا، ونوعت إنتاجها وذلك عن طريق توزيع مراحل الإنتاج المختلفة في بلدان متعددة، ولكن تحت علامة تجارية تسويقية موحدة، وتتضح عليه العولمة بشكل جلي وكذل أثرها على الدولة الوطنية عندما تقوم هذه الشركة بتعيين العديدة العاملين فيها في العديد من الدول دون سيطرة بلد واحد على ذلك، كما أنها تضبط لغة تحدث مديريها على مقياس واحد (لغة واحدة) عادة ما تكون اللغة الانجليزية.

(1)ستيف سميث واخر.. ، مرجع سابق ، ص 606.

غير أنه لا ينبغي إغفال البعد السياسي في تأثير الشركات العملاقة العابرة للحدود على الدولة الوطنية وذلك نظرا لحجمها المتزايد (الشركات)، بتوسع نشاطاتها ومن خلال تزايد أعدادها وتعقد عملياتها، فقد أصبحت هذه الشركات أقدر على مراوغة الدول والحكومات من خلال تجنب مراقبة الحكومات للتدفقات النقدية، وفرضها للعقوبات التجارية وتنظيمها عمليات الإنتاج، وهو ما يخلق في حالات كثيرة حالة من التعقد في العلاقات بين الدول بما يوضح جليا عمق التأثير على سيادة الدول وتناقصها عبر تلك الآليات المستحدثة.

فالدول الوطنية قد تأثرت في سيادتها من خلال فقد هذه الأخيرة لعنصرين هامين من عناصرها هما القدرة على السيطرة تعلى العملات المتداولة والسيطرة على التجارة الخارجية وفق هذين العصرين أصبحت الدولة غير قادرة على ضبط عمليات التدفق النقدي، أما على مستوى العنصر الأول فإن الكثير من الأزمات التي أثرت على قيمة الدولار والجنية والفرنك الفرنسي وكذا الين في العقدين الأخيرين من القرن العشرين أنتجت عجز الحكومات أمام المصارف المتخطية للحدود الوطنية ومجموع المضاربين في المستوى التجاري العالمي.

أما فيما يخص الجانب التجاري فإن الوضع العالمي أصبح يتسم بخصوصيات تجارية تدفقية تحدث في الغالب في شكل تجارة بين فروع الشركة المتعددة الجنسية الواحدة، وبحسب بعض التقديرات فإن حجم التجارة البينية يعادل نحو ثلث التجارة العالمية ككل، ويصل إلى النصف في بعض الصناعات ذات التقنيات العالية[1].

ومن الآليات المتبعة من قبل الشركات العابرة للقوميات في إطار التجارة البينية:

– أنها تضع أسعارا تحويلية للإقلال من ضرائبها، والمقصود بالأسعار التحويلية هو أن الشركة تحدد سعرا لصادراتها في إطار العمليات التجارية من البلد مثل الصناعي نحو بلد نامي، وهذا ضمن الشركة ذاتها أي ما بين فروعها ولا يشترط أن يرتبط هذا السعر بسعر أي سوق من الأسواق، ولا يشترط أن يؤثر تبدل بسعر التحويل في المبيعات أو الأرباح الإجمالية في مرحلة ما قبل تفضيل الشركة بتسديد القيم الضريبية والمستحقات.

(1)ستيف سميث واخر.. ، نفس المرجع، ص. 609.

– فالشركات متعددة الجنسيات قد تنجح في وضع أسعار تحويلية مصطنعة إما لأن الحكومة لا تعرف ما سيكون عليه السعر المناسب أو لأن الشركة تغش في تصريحاتها عن حجم سلعها ونوعيتها[1]، وهو ما يؤكد عجز الحكومة عن أن تضع أية توقعات بشأن تأثير سياساتها المالية والضريبية في تلك الشركات.

– أيضا نجد من الآليات الجديدة ما يعرف بالتبادل التجاري عبر بلد ثالث ، فقد تبين تبعا لهذه الآلية وهي من بين أعقد العمليات التي تتبناها تلك الشركات العملاقة أن "الحكومات أو الدول العظمى تقف اليوم خائنة القوى بالفعل أمام منع أية تسربات أو تدفقات على المستوى العالمي وحتى الدولي، حتى في حالة كون إحدى الدول تضم مستوى أكثر شحنة من العداء والكراهة لأطراف ما من كونها دولار، فإن هذا العداء لا يهيئ الفرصة سهلة لأي كان، في أن يمنع حركة الأفراد والتجارة (السلع والخدمات ورؤوس المال) وفي المعلومات وهذا لفي الغرض التجاري ومثال ذلك عدم قدرة الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة على منع مواطنيها زيارة كوبا وهي البلد الشيوعي آنذاك، كما يمكن الإشارة إلى أن مقاطعة العمليات المباشرة (التجارية) قد يكون ممكنا إلى حد، لكن لا توجد طريقة سهلة ومضمونة للوقوف دون التبادل التجاري غير المباشر عن طريق بلد ثالث، وهو أسلوب مراوغة تتطلي مجرياته حتى على الجانب العقابي لهاته الشركات من قبل الدولة السيدة.

– كما أن الشركات متعددة الجنسيات تسعى إلى تعظيم أرباحها فكأنما وبصورة مباشرة في القصد وغير مباشرة في حالات أخرى من حيث العمل التجاري تعمل على تحجيم قدرات الدول على التصرف حيالها، وهي تعتمد في ذلك على عملية الموازنة التنظيمية وهي تعني عملية شراء منتج من سوق معينة وبيعه في سوق أخرى، بغية تحقيق ربح من فرق الأسعار في السوقين، بما صعب فعلا على الحكومات ضبط النشاطات التجارية لهاته الشركات داخل حدود بلادها، ففي حال ما إذا كانت شركة ما تعارض سياسة حكومة معينة وترفضها هنا تملك الشركة سلاحا خاصا تنظيميا، تسعى من خلاله إلى كبح جماح الدولة وإرجاعها عن هدفها وسياستها المنتهجة من خلال التهديد بخفض إنتاجها المحلي أو إيقافه نهائيا، مقابل رفع وزيادة هذا الإنتاج في دولة أخرى وفي هذه الحالة توازن الشركات بكل عقلانية وحرية بين أن تختار رفع إنتاجها في الدول التي تفرض أدنى حد من معايير السلامة والصحة لأنها تمنحها ميزات تنافسية بحكم أنها قامت برفع سقف إنتاجها وهو ما يؤثر سلبا على سيادة الدول من خلال انكفائها غير المشروط واللاإرادي عن سياساتها الأصلية.

([1])ستيف سميث واخر.. نفس المرجع ص 610.

في هذا السياق، الحكومات أصبحت غير قادرة على استيعاب حجم هذا التحول الاقتصادي العالمي في إطار سيادي أصيل ومرجعي. حقيقة، تجاوز نشاط هذه الشركات حد التعبير الأكاديمي الذي صاغه "دايفيد لينتال" في بحث له، قدم إلى معهد كارنيجي للتكنولوجيا عام 1960 نشر تحت عنوان: "الشركة المساهمة متعددة الجنسيات" بأن نشاطها تجاوز حد العملقة والتي ترعب اليوم الحكومات وناخبيها على حد سواء وتحرك الجميع بما لديهم من سطوة[1]، وأن عوامل مثل: العمالة الرخيصة، وقدرات الهيمنة على رأس المال العالمين وهشاشة الحدود القومية التي لم تعد كافية لتوفير القاعدة التي تسمح بنمو قوى الإنتاج يضاهي أو يوازي على الأقل حجم مبيعات فروع تلك الشركات، والذي أصبح يساوي حجم التجارة العالمية في العشرية الأخيرة، كلها عوامل خلقت تراجع الأداء الوطني للدولة، وتراجع آليتها الضبطية تلك الشركات شركات بلا دول حتى تتوزع أصابع الاتهام ولا يمكن مقاومتها رغم كون الدولة جهازا سياسيا ساعد على قيامها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[2].

المطلب الثاني: انعكاسات واستراتيجيات المؤسسات المالية والمنظمات العالمية على الدولة الوطنية.

عملية تفكيك العلاقة القائمة عمليا بين التحديات العالمية ذات الأبعاد الاقتصادية والدولة الوطنية تبدو أكثر شمولية واتساعا لاسيما وأن العولمة لا تتوزع عن الخاصية الشمولية والمستمرة والتي لا يمكن رفضها كلية ، والحقيقة أن هناك الكثير من الملامح الاقتصادية التي أفرزتها العولمة في شكل أبعاد، لا تخلو من تأثير ولا تكاد تستثني الدور المنوط بالدولة في هذا الجانب بالذات الجانب الاقتصادي لذلك ونظرا لكون الموضوع يستدعي عمليات مسحية شاملة وفي كل المستويات – نظرا لارتباطها الوثيق من حيث العناصر والمؤديات– فإننا سوف نبدأ بتلخيص أهم تلك التحولات والتحديات التي تشكل في الغالب رهانات حقيقية للدولة الوطنية وتؤثر بصورة أو بأخرى على دورها الاقتصادي في عمليات التنمية والتكيف والتوجيه والتخطيط وغير ذلك من المهام المنوطة بها

(1) عبد الله عثمان عبد الله، ايديولوجيا العولمة: من عولمة السوق الى تسويق العولمة،ط1، دار الكتاب الجديد المتحد، بيروت ، 2003، ص 104.
(2) نفس المرجع، ص، ص. 104-105.

إن من أبرز النقاط العالقة منذ العام 1944 وتحديدا بعد الاجتماع التاريخي لممثلي 44 دولة في مدينة بريتون وودز بالولايات المتحدة، تلك التي اتصلت بصفة غير معهودة، بدعاوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجنوب أو ما يعرف بدول المحيط والأطراف، وفعلا بموجب تلك الاتفاقيات الشهيرة تم إنشاء صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD).

ونحن بصدد البحث في تقاطع العلاقات الواردة بين تلك المؤسسات المالية من خلال استراتيجياتها المالية والنقدية، وواقع الدولة الوطنية في المستوى الذي لا يمكن إلا إثبات تدهور دورها الرئيسي وتزعزع إمكاناتها المحدودة في ضبط الشأن الداخلي المالي والتنموي جراء بعض استراتيجيات تلك المؤسسات.

إن مؤتمر New Hampstire الدولي لهو انعكاس لظروف ومتغيرات طرأت فعلا على النظام الدولي الذي شكلته إفرازات فترة ما بعد الكساد الكبير وأجواء الحرب العالمية الثانية، من تلك المتغيرات تلك الفوضى التي سادت ما بين الحربين العالميتين، وتلك القيود التي فرضت على المدفوعات الخارجية والتجارة الدولية، إضافة إلى إجراءات التخفيض على العملات ونتائج ذلك على حركة التجارة ورؤوس الأموال وتعقد علاقات المديونية[1]، فكل تلك الدواعي كانت كافية لعقد ذلك المؤتمر، والذي يهدف بالأساس إلى دعم التنمية خصوصا في الجنوب (الدول النامية).

فيما يتعلق بصندوق النقد الدولي (IMF)، كجهاز متخصص تابع للأمم المتحدة، فإنه يهدف إلى دعم وتقوية التعاون الدولي بين الدول وذلك في المجال المالي أو النقدي، ولعل السياسة النقدية قبل 1944 كانت فقط من اختصاص الدول ذات السيادة، بما يوحي أنه مؤسسة جديدة تغير الظروف الدولية من مرحلة سيادة الدولة في مجال السياسة النقدية إلى مرحلة النظام النقدي الدولي واستقراره[2].

إن فهم مدى تأثر الدولة الوطنية في واقعها المالي أو النقدي بسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير يستدعي منا ضرورة الحديث حول أدوار الصندوق في مجال التنمية إضافة إلى حجم اهتماماته ودعواته وتوجيهاته لسياسات الدول خصوصا تلك الواقعة تحت خط

(1)حسن لطيف كاظم الزبيدي المرجع السابق، ص 161.
(2) حسين فريجة، "العولمة والهيمنة الأمريكية"، في: الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، ملتقى الدولي ،منشورات كلية العلوم السياسية والاعلام ، الجزائر، 2004، ص 522.

التنمية، فصندوق النقد الدولي (IMF)وكالة دولية متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، تعمل على تعزيز وتحقيق استقرار وسلامة الاقتصاد المالي والنقدي العالمي وهو يساعد في منع حدوث الأزمات في النظام النقدي والمالي الدوليين، كما يعتبر الهيئة الدولية الوحيدة المكلفة بإجراء النقاشات والحوارات عن السياسات الاقتصادية لكل البلدان، فهو بمثابة محفل رئيسي لمناقشة السياسات الاقتصادية الوطنية في سياق عالمي وهو يهتم في عملية إشرافه على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء بأداء الاقتصاد الكلي ، وأهم مؤشراته مثل: الاستهلاك، الإنفاق الحكومي، الاستثمار، ميزان المدفوعات، ومعدلات التضخم، ومن بين اهتماماته العمل على تحقيق الاستقرار المالي والنقدي من خلال مراقبة أسعار الصرف وتنظيم البنوك والمؤسسات المالية والرقابة، إذ يتولى مهمة إعطاء المشورة الفنية بشأن السياسات النقدية والمالية ومراقبة التطورات الاقتصادية، ومعدل النمو على المستوى العام العالمي، فهو يعمل على ضمان:

1. التوسع المتوازن في التجارة العالمية.
2. تحقيق استقرار أسعار الصرف.
3. إجراء التصحيح المنظم للاختلالات الهيكلية و موازين المدفوعات.
4. مراقبة السياسات الكلية لأداء الاقتصاديات الدولية.

أما فيما يخص البنك الدولي الذي أنشئ بالتوازي مع صندوق النقد الدولي، فإنه يهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية عالمية، عن طريق تقديم قروض طويلة الأجل جنبا إلىجنب مع (IMF)، وهو بذلك يبني سياسة عامة عالمية من أجل محاربة الفقر وخلق أطر تنمية، وتقديم قروض البنية التحتية وقروض الأعمار وإعادة الأعمار.

كما أن مسؤولية البنك الدولي (WB)أو (IBRD) تمثلت في تمويل التنمية الاقتصادية وكمثال على ذلك، نتلك القروض التي قدمها أواخر الأربعينيات بغرض تمويل عملية إعادة تعمير الاقتصادات التي خربتها الحرب في أوروبا الغربية[1].

([1])حسن لطيف كاظم الزبيدي، المرجع السابق الذكر، ص 162.

وعموما فإن كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي يعملان بشكل تعاوني وثيق، تعمق في ظل التركيز على عمليات الإصلاح الاقتصادي، بما أكد صفة التقارب الكبيرة في جهودها، واعتمادا على العامل الإحصائي فإن الجدول الموالي يوضح أكثر عمليات الإقراض، صافي إقراض الصندوق للبلدان النامية وهذا حسب الفترة الزمنية من 1987 إلى 1997، وهي مرحلة تجيب في الكثير من حيثياتها عن إشكالية الدولة في العالم الثالث من حيث الحاجة إلى الإعانات المالية والنقدية من اجل بناء تنمية وطنية مستقرة.

تعني العولمة كثافة التبادلات الاقتصادية على المستوى العالمي مع كثافة التدفقات المالية التجارية العابرة للحدود، وإذا كنا بصدد فهم وتفسير تلك العلاقة الموجودة بين العولمة الاقتصادية كمتغير حقيقي والدولة الوطنية السيدة على إقليمها، فإن ذلك يستدعي الكشف عن تلك الرهانات والتحديات التي فرضتها العولمة ذاتها تعلى مؤسساتها المالية العالمية باعتبارها آليات وديناميكيات الفعل العولمي على الدولة.

ومن خلال العمل على تلمس المشاهد العالمية لحركة المال والأعمال والأفراد والسلع والرسائل والأفكار، من كل ذلك، لعل من أخطر وأهم ما واجه المؤسسات المالية الدولية (IMF) و (IBRD)، تحدي تقوية البنيان المالي العالمي، وتحدي إدارة المخاطر المالية الدولية، وتحدي مراقبة عملية الانتقال بأقل التكاليف والأعباء الاقتصادية، إضافة إلى تحد جديد آخر لا يعدو أن يكون أكثر من تحدي تفاقم الفقر العالمي وجهود مكافحته وعقلنة التوجهات إزاءه.

قبل ولوج حيز فهم الفجوة السيادية التي تحصل بين التفكير العالمي في الشق الاقتصادي المالي أو النقدي والعمل المحلي الوطني، ينبغي الإشارة إلى المفهوم التنموي الجديد الذي أفرزته الليبرالية المحدثة أو ما سمي بالحركة الارتجاعية لليمين الجديد، وهي الإيديولوجية المحدثة والتي سادت بشكل أخص في التسعينات من القرن العشرين بعد انهيار المنظومة الاشتراكية مباشرة[1].

الإيديولوجية الليبرالية تغزو الشرعية الدولية إلى مفهوم الحرية المستند إلى القوة الشخصية والذاتية الفردية وليس على كيان الدولة السياسي والإداري، فهي تتبنى الدعوة إلى الحرية الفردية، والخيار الشخصي في العمل والسوق، كما أنها تحارب المجال المتعلق بسلطة الحكومة المقيدة للفرد،

(1)غسان السنو، علي الطراح، العولمة والدولة – مرجع سابق 2002، ص 138.

والأفكار والمبادئ المنطلقة من الحزب الواحد ، فهي تؤمن بالحرية الفردية من حيث الشخصية والقيم والقرارات، وبالمقابل أعطت منظومة شاملة ذات مبادئ غريبة أساسية اعتمدت على أساس أنها عالمية.

إن هذه المبادئ والنظم تتضح في صورتها اعتمادها المباشر في صلب قيم المنظمات المالية العالمي والمؤسسات العالمية الأخرى، مثل صندوق النقد الدولي FIM والبنك الدولي WB ومنظمة التجارة العالمية WTO، كما يبدو أن قيم الإيديولوجية الغربية الليبرالية المحدثة المهيمنة أخذت تزحف على سيادة الدول ومشاريع تنميتها الوطنية، هو ما سيتضح في المساحة التحليلية الموالية.

الفرع الاول: تحدي تقوية البنيان المالي الدولي وإدارة المخاطر المالية:

زادت العولمة من كثافة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود كما ساعدت على اتساع الأسواق المالية على نطاق عالمي، فنسق العولمة يفرض نوعا من التكامل والاندماج الدوليين في الجانب الاقتصادي، وبحسب أفكار المدرسة الليبرالية المحدثة، فإن هذا التكامل الاقتصادي العالمي لن يتأتى إلا عبر تحرير التجارة والاستثمارات، وحرية انتقال الأموال، والصفقات، هذه الإجراءات في شكل هكذا تغيرات وتحولات تفضي إلى إمكانية حدوث أزمات مالية لها انعكاسات خطيرة على الاقتصاد العالمي، لهذه الأسباب وجد صندوق النقد الدولي نفسه وجها لوجه مع أزمة تبحث عن حل، والتي تتمحور حول السؤال التالي:

- كيف يمكن تقوية البنيان المالي والنقدي الدولي؟

إن الجملة التي نرى على الأقل أنها تحمل في طياتها التبرير الكافي والموافقة غير المشروطة للطرح المدخلي المتجلي في الفقرة السابقة، هو ما تفضل به "ليسترو ثورو حينما أقر: "... ولقد وجدت أوجه عدم الاستقرار الاقتصادي قبل اختراع العولمة بوقت طويل، ولن تختفي مع قدوم العولمة، ويمكن اعتبار العولمة مسؤولة فحسب عن مفهوم أن قرار الاشتراك في العولمة يتضمن اتخاذ قرار آخر في الوقت نفسه بالاشتراك في الرأسمالية"[1]،

([1])ليستر ثورو، النظام الاقتصادي العالمي الجديد: الجرأة والمخاطرة طريق إلى الثروة، ترجمة فايزة حكيم، أحمد منيب،ط1،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، بيروت، 2007، ص 292.

فقد اعتبرت أزمات القروض المكسيكية والبرازيلية سنة 1982 أولى الأزمات المالية التي تعتبر جزءا من العولمة، ففي العقد الأخير من القرن العشرين وفي العالم الثالث تسارعت الانهيارات المالية، بحيث وقعت أزمة قروض مكسيكية في 1996 وأزمة آسيوية في 1997 بتايلاند، ثم انتشرت بسرعة إلى كل من ماليزيا واندونيسيا والفلبين وكوريا الجنوبية، بما أدى إلى هز أساسات اقتصادات العالم الثالث المتهاوية، كما بدأت الأزمة أيضا في روسيا عام 1998، وسرعان ما انتشر الأثر المخيف لها إلى حدود دولة البرازيل.

منشأ هذه الأزمات المالية الحادة يعود في الأساس إلى عمليات المضاربة حول أسعار الأرض، وقيم سوق الأوراق المالية والديون، وأوجه العجز في الميزان التجاري، قيم العملة وشركات التجارة على الانترنيت...[1].

إذا تلك الأزمات المالية الحاصلة مع بداية ومنتصف التسعينات من القرن العشرين دلت على وجود جوانب ضعف في سياسات البلدان التي أصابتها الأزمة وكشفت عن ثغرات في النظام المالي الدولي نفسه، وهو ما أبرز حقيقتين مهمتين:

1- إن ضعف الاقتصاديات الوطنية وضعف الثقة في أداء هذه الاقتصاديات قد يعجل من وقوع أزمة مالية.

2- إن الأزمة المالية التي تقع في بلد ما أو إقليم ما سرعان ما انتشر في بلدان أخرى بسبب علاقات الترابط أو الاندماج الاقتصادي والمالي العالمي المفروض.

لو نتأمل في حيثيات هاتين الحقيقيتين، سوف لن نستكف مشهد الإيعاز الداخلي الوطني والمحلي بضرورة تهاوي المد السياسي التقليدي للدولة الوطنية، فهشاشة الولاءات للداخل وضعف ديناميكيات البناء الاقتصادي وضحا جليا الطريق إلى هذا الاستنتاج، في حين لو نقرأ دلالات الحقيقة الثانية فإن الإيعاز هذه المرة ذو بعد رأسي خارجي، فالدولة الوطنية أصبحت في وضع قد لا نتورع عن وصفه بالأقرب جدا اعتمادا متبادلا من المسافة التي تطول جغرافيا ما بين ماليزيا وتايلاند، فالسيادة الوطنية وكأنما تم حصرها شيئا ما من الخارج وشيئا ما من الداخل بحثا عن ميلاد جديد لسيادة جديدة قد لا نعرف حيثياتها الآن ونحن في صلب الموضوع الذي لينضج بعد لإمدادنا

[1] نفس المرجع، ص 292.

بالحقيقة، إنه لا مندوحة عن ولوج عالم الاستشراف ونحن بصدد الإحساس أن السيادة تكاد تتلاشى وتنتهي كلية.

إن صندوق النقد الدولي ومن أجل الحد من كل تلك المخاطر، قدم مجموعة إجراءات عملية ملموية يبدو أنها تهدف إلى تقويم النظام المالي الدولي نلتمس من خلالها إنهاكا صارخا لسيادة الدول، أهمها:

1. تدعيم وتقوية الأطر القانوني والتنظيمية والرقابية للبنوك للحد من عمليات غسيل الأموال.
2. تقوية القطاعات المالية عن طريق تطوير أنظمة الرقابة البنكية واستحداث أنظمة إنذار مبكر بمخاطر وقوع أزمات مالية وتقديم مؤشرات دورية عن حالة الاقتصاد، والسيولة ورؤوس الأموال، وأسعار الصرف، والفائدة.
3. تدفق المؤشرات المالية إلى الأسواق عن طريق تشجيع الانفتاح ونشر البيانات
4. مراجعة الاحتياطي القانوني للبنوك والمؤسسات المالية.
5. الشفافية والمساءلة، فهذين عاملين مساعدين على تحسين الأداء الاقتصادي بطرق متعددة، فهما يوفران للأسواق المالية معلومات تمكنها من العمل بكفاءة، كما تشجع الجمهور على تحليل السياسات بالاستناد إلى معلومات أدق، وتزيد من مساءلة صانعي السياسات ومن مصداقية السياسات المنتهجة، كما تؤدي إلى الإسهام في عقد مناقشات مستنيرة بشأن السياسات، وتحقيق فهم أفضل لدور الصندوق وعملياته.
6. إشراك القطاع الخاص في منع وقوع الأزمات وحلها، فهو يساهم في النصيب الأكبر في التدفقات المالية الدولية[1].

إذا: لو تأملنا جيدا المتضمنات الخفية في كل تلك الإجراءات التنموية سوف نجد بأنها تعمل على التدخل في الشأن الداخلي للبنوك المحلية الوطنية من خلال فرض أنظمة رقابية شاملة، وكذا المراجعات العامة والمساءلات المتعددة، إضافة إلى حجم ومصداقية المعلومات المقدمة من قبل القطاع المحلي عن المؤشرات المختلفة في قطاع الإنتاج والتسويق والجودة، وكذا سلبية أخرى في إجراء تحليل السياسات المنتهجة ومدى ملاءمتها من عدم ملاءمتها بما يدفع إلى استنتاج أن هناك فعلا مشاريع هيمنة اقتصادية عالمية توجه بوصلة التحكم في الجانب الاقتصادي المالي للدولة

([1])Saleh M.Nsouli- Dix Ans De Transition : Progrès Et Défis, Finances Et Developpement, Juin 1999, pp 2-3.

الوطنية نحو الهيمنة السياسية وأحكام القبضة على هيئة صنع القرار السياسي في الدول والحكومات خصوصا التي تقع تحت خط التنمية في الدول النامية.

الفرع الثاني : تحدي الانتقال نحو اقتصاد السوق

يعتبر هذا التحدي في الدول النامية (الانتقال من الاقتصاد المركزي الموجه إلى اقتصاد السوق الحر) جوهر عمليات رسم السياسات العامة وصناعة القرار، فالنظام الاقتصادي العالمي الجديد بدت ملامحه منذ العقد الأخير من القرن العشرين أكثر حرية وانفتاحا، وهو يتأسس على الفكرة العالمية التي تحكم مواجهة كل ما هو وطني وإقحامه في أكثر من نقطة واحدة لا يصلها الضوء، ولا يعوزه إلا أن يقتحم ضعفه في بوتقة الفواعل الجدد والمنظمات والمؤسسات التي تملأ الفراغات الناشئة، فالاقتصاد العالمي أصبحت زواياه وأركانه لا تبدو جلية بدون تحجيم دور الدولة وإنعاش كل ما هو لا محلي، ولا وطني، فتحدي الانتقال هذا فرض على صندوق النقد الدولي الاضطلاع بمهام مراقبة عمليات الانتقال وتقديم المشورة الفنية لإنجاحها من خلال ما عرف ببرامج التعديل الهيكلي ، وتقديم التوصيات المالية والنقدية للدول التي تمر بمرحلة الانتقال، ومن أهم هذه التوصيات التي دأب صندوق النقد الدولي على تقديمها:

1- الخوصصة في نطاق واسع، وإشراك القطاع الخاص بصورة عريضة والعمل وفقا لآليات السوق بعيدا عن تدخل الدولة.

2- تقديم القروض لتصحيح الإختلالات الهيكلية لفترة قصيرة.

3- ضرورة تحقيق سياسات التوازن الكلي من خلال مؤشرات حفظ التضخم واستقرار أسعار الصرف، أو حفظ العملات والحد من عجز الميزانية ومعالجة الإختلالات في موازين المدفوعات.

بغض النظر عن نجاحات الصندوق (IMF) أو عدم نجاحة في تحقيق أهدافه المسطرة من خلال كل تلك التدابير والإجراءات، فإن هناك هالة من الانتقادات وجهت عمليا له قد تتضح فيما يلي وبعد فهم التحدي اللاحق، تحدي الفقر.

- تحدي الفقر وآليات مكافحته: برامج البنك العالمي

لقد صرح رئيس البنك الدولي في خطابه أمام اجتماعات مجلس الأمم المتحدة في إفريقيا بشأن مرض الايدز في العاشر من جانفي سنة 2000 قائلا: "عندما نفكر بالأمن، علينا أن نفكر أبعد من الفرق والكتائب العسكرية والحدود، علينا أن نفكر بالإنسان وأمنه، وأن نفكر بربح حرب جديدة، الحرب ضد الفقر"[1].

إذا يبدو أن هناك علاقة وطيدة فعلا بين الفقر كحالة غير صحية والأمن الإنساني، فالقضاء على الفقر من الأولويات بغرض الكلام عن التنمية والأمن، لكن ليس أمن الإشارات الليبرالية المحدثة الحالية (التنافسية، الملكية الفردية، خيارات السوق..)، بل أمن الناحية الكمية المعبرة عن الجانب المادي والكفاية من حيث الحاجات الأساسية الإنسانية ، أيضا الجانب النوعي المعبر عن الكرامة والمشاركة الاجتماعية، والتحرر من تركيبات القوى الضاغطة في كل المستويات، ورغم وعي برنامج الأمم المتحدة للتنمية الأمن الإنساني، والذي يبدو واضحا في تقاريره العامة والسنوية: (UNDP)، مثلا التقرير المؤسس العام 1994 والمؤتمر العالمي حول التنمية الاجتماعية عام 1995 المنعقد في "كوبنهاجن"، وكذا تقرير 1997 الذي من خلاله رسمت الحدود ما بين فقر الدخل (دولار أمريكيا واحدا أو أقل في اليوم)، والفقر الإنساني (الأمية، عدم الرعاية الصحية...)، ورغم الدور الذي لعبه برنامج الأمم المتحدة التنموي (UNDP) إلا أن هذه الأدوار تبين أنه يجب إيعازها إلى المؤسسات المالية بحكم أنها تملك الوقت الكافي والجهد المالي الكفيل مثل FMI وWB، وكتأثير على حالة الفقر العالمي فإن قسم الأنباء لدى البنك العالمي لعام 2000 ، صرح بأن 6/1 سكان العالم يحصلون على 80% من الدخل العالمي في حين 87% سكان العالم يستهلكون فقط 6% من الدخل العالمي.

صحيح لسنا بصدد الخوض في ثنايا تلك المسافات الضيقة والتي تتسع بكل قوة خارج الحاجز الوطني للدولة، لكن مجرد تلك الإشارات على هامش التحليل المطلوب الكثيرة المداخل التي تسمح بالفهم لمثل تلك الاستراتيجيات الخفية، كون صندوق النقد الدولي والبنك العالمي قد قدما إستراتيجية عالمية لمكافحة ظاهرة الفقر نجد تفاصيلها في الآتي:

([1])غسان منير حمزة السنو، على أحمد الطراح، مرجع السابق ، ص 124.

1- عن طريق المساعدات الخارجية، وتقديم قروض طويلة موجهة للتنمية القاعدية، ومشاريع البنى التحتية، مع متابعة دورية لتقسيم الآثار المحتملة للمساعدات.

2- متابعة التقدم عن طريق إيجاد إطار مع البلدان الفقيرة لمتابعة التنمية وتقديم المشورة، والربط بين السياسات والنتائج.

3- خفض أعباء الديون والعمل على الإلغاء النهائي لها، بالتنسيق مع هيئات دولية ومنظمات حكومية، مثل مبادرة لخفض أعباء الديون على أفقر بلدان العالم، حيث وصلت قيمة الديون المنخفضة إلى أكثر من 6 بليون دولار أمريكي.

رغم كل تلك التوصيات ، واللوائح والوصفات العلاجية والإصلاحات الاقتصادية التي يسديها كل من FIM وWB، والتي تحمل في جنباتها مشروعا ما قد يدعى الهيمنة الاقتصادية العالمية، والتي بحسب تلك المنظمات العالمية، قد لا يوجد خيارا آخر عنها، ، وهو تعبير منسوب إلى المرأة الانجليزية تاتشر ، فقد تصاعدت حمى الانتقادات موجهة نحو البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، نحو سيادتهما الحمائية والمنقذة لاقتصادات الدول الفقيرة والأضعف تنمويا، كون صندوق النقد الدولي FIM أثر على سيادة الدول والحكومات وذلك من خلال جملة الشروط التي يفرضها على الدول الأعضاء وهي:[1]

1- رفع معدل أسعار الفائدة.

2- خفض معدل الضرائب لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

3- خفض نفقات الدولة، لاسيما النفقات العسكرية.

4- الأخذ بمبدأ حرية التجارة والتنافس التجاري.

5- رفع أسعار النفط المستهلك محليا.

6- رفع الدعم عن السلع الأساسية.

وهي كلها شروط وتوصيات لم تجلب سوى البؤس والشقاء والبطالة لجماهير العالم الثالث، فقد كرست الهيمنة العالمية بعينها، ورغم اعتقاد الساسة في الجنوب أن هذه الوصفات العلاجية "والعقاقير المنقذة للحياة" على حد تعبير "ليستر ثورو"[2]، لو طبقت واعتمدت لطورت اقتصادياتهم المنهارة

(1)حسين فريجة، المرجع السابق الذكر، ص ص 522-523.
(2)ليستر ثورو، مرجع سابق، ص 226.

والضعيفة وجذبت المستثمرين الأجانب، وحققت القدرة تعلى المنافسة في السوق العالمية وشجعت القطاع الخاص وأدت إلى تصفية القطاع العام لعدم كفاءته، لكن بالنتيجة فإن ما حصل كان أسوأ مما توقع الساسة في الجنوب بكثير، فقد انفتحت الأسواق المحلية الضعيفة على تجارة مواد الاستهلاك المصنوعة في مصانع أجنبية، وظهرت صناعات خفيفة نامية جديدة مثل المناديل المعطرة والمواد الغذائية كصناعة الطماطم وصناعة الألبان، وتجارة المطاعم بفروعها الأجنبية مثل "الماكدونالدز" أو "الكينتاكي"، وتجارة المضاربة في العقارات، وانتشار التجارة في العملة الصعبة على حساب العملة المحلية، وازدياد استهلاك البضائع الترفيهية الكمالية بما أدى الى تراجع التنمية في المجالين الزراعي والصناعي[1]، وكل ذلك سوف يثني لا محالة من عزيمة الدولة ويقهر سلطانها في تبني مشاريع تنموية حقيقية.

ومن الأمثلة عن مساوئ شروط (IMF) على الدول ما حصل في البيرو عندما امتثلت الحكومة لشروطه، بحيث رفعت أسعار مياه الشرب النقية بما دفع الأهالي إلى المياه غير النقية مما أدى إلى انتشار مرض الكوليرا، وهو إيعاز آخر أن قضايا الصحة والمجتمع أي قضايا الداخل المحلي هي اليوم على الأقل من تقدير توصيات خارج قدرات الدول نسبت إلى مؤسسات الهيمنة والتضييق.

إن الحديث عن الدولة الوطنية في الدول النامية في ظل تحديات العولمة الاقتصادية، ممثلة بهذه الأدوات المالية والمؤسسات التجارية العابرة للقومية فإنه لا يمكن إنكار حجم التنسيق القائم بين تلك المؤسسات المهيمنة، فهو حتما تنسيق واعي ما بين (FMI) و (WB) والمنظمة العالمية للتجارة (WTO) وكذا المؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ومؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية ، والتنسيق قائم ما بين منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة وفروعها، وهي تعتمد سياساتها الخاصة من اجل إيجاد عالم تكون فيه السيادة لرأس المال وتكون السيادة الاقتصادية الوطنية حسب بارو ، ضربا من التاريخ ومن مخلفاته[2].

(1) حسين فريجة، مرجع سابق، ص 523.
(2) غسان منير السنو، علي أحمد الطراح، المرجع السابق الذكر، ص 144.

نقطة أخرى مهمة متعلقة بمسألة النفوذ داخل المنظمات ذات الهيمنة العالمية، والتي تعكس مباشرة اللامساواة المادية بين الدول، كون قلة قليلة من الدول من بإمكانها أن تحدث تأثيرا داخل تلك المنظمات. إضافة إلى مجموعة دول السبع، التي تحولت إلى مجموعة الثماني بانضمام روسيا، هي التي تضع مبادئ ومعايير السياسات الاقتصادية العالمية– فمجموعة السبع مع باقي دول الاتحاد الأوروبي تمثل 14% من سكان العالم، ولديها 65% من مجموع الأصوات في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي (IMF)، وحسب ساشس ، فإن باقي الدول تدعى فقط لدعم قرارات وتوصيات مجموعة (G8)، وليس للإجماع والتداول في أمور مالية عالمية والتشاور حول معالجتها[1].

إضافة إلى أن مفاتيح التنمية التي تفضل بها كل من (IMF) و(Wb)على أساس أنها مفاتيح أساسية تجند القطاع الخاص على القطاع العام، لا تعكس تماما نماذج التمثيل الديمقراطي، وتأكيدا على هذا الاستنتاج، فإن ما تفضل به المدير الإداري السابق لصندوق النقد الدولي (IMF) السيد: "كامديسيس" عندما سئل إن كان الصندوق في أيدي القوى العظمى، قال إن الصندوق في أيدي الأعضاء المنتمين إليه، وأن لكل دولة قوة تصويت تعادل حصتها ومساهمتها في رأسمال الصندوق، وعلى العموم فإن نظام التصويت داخل الصندوق يثير أسئلة كثيرة حول مسألة الشرعية الديمقراطية،

من انتقادات صندوق النقد الدولي، أن تدخله في إعادة هيكلة اقتصاديات شرق آسيا، مكن شركات الدول الكبرى من انتهاز فرصة مساومة شركات شرق آسيا على أسعار تعتبر هابطة ومتدنية، فقد حققت الشركات الأوروبية والأمريكية أرباحا تفوق 30 بليون دولارا أمريكيا في العام 1998، وهو ما يعادل أربعة أضعاف أرباحها عام 1997[2].

ان موضوع تصاعد الانتقادات حول فعالية المؤسسات المالية العالمية ومعالجتها للفقر، أصبح يفرض ذاته على المساحة العالمية، فمجمل تلك الانتقادات الموجهة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي تركزت على برامج التعديل الهيكلي، [3]، هذه البرامج المعدة اقتصاديا للتصحيح البنيوي،

([1])نفس المرجع، ص 145.

([2])أحمد منير السنو، أحمد علي الطراح، المرجع السابق الذكر، ص 148.

([3]) Jean Coussy, « FMI Et Banque Mondial : Une Nouvelle Strategie », Cahiers Français, La Documentation Français, N° 310, pp 37-38.
http://www.ladocumentationfrancaise.fr/selections/numeriques/cahiers-francais

والمراد لها أم تساعد البلدان على التكيف والصمود أمام الأزمات، جاءت بنتائج عكسية، بحيث لم تراع آثارها على الجانب الاجتماعي للسكان (الدولة الوطنية)، فاعتبرت غير وواقعية وغير مرغوب فيها، كما اعتبرت أنها جاءت لخدمة مصالح فئات معينة تقف وراء دفعها إلى التطبيق القسري "العلاج بالصدمة"، دون مراعاة الواقع الاقتصادي الضعيف والمتخلق هيكليا ووظيفيا لهذه البلدان.

كما أن انتقادات اليونيسيف UNICEF والمنظمات غير الحكومية (ONG)استندت على النتائج غير المرغوب فيها لسياسات التعديل الهيكلي . كما أن تصاعد الأزمات والأخطار الناتجة عن مثل هذه السياسات، فاقمت الأوضاع في روسيا وآسيا والمكسيك والبرازيل والأرجنتين، كما أنها كانت كارثية على الدول الإفريقية بصفة خاصة باعتبار تخلف وضعها الاقتصادي والتنموي.

إن تصاعد حدة الانتقادات، أدى بصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك العالمي إلى مراجعة نقدية ذاتية لسياستها الاقتصادية العالمية ، على اعتبار أن النجاحات الجزئية لبعض الدول السائرة في طريق النمو ما هي إلا مجرد اعتبارات لمؤثرات الاقتصاد الكلي "الماكرو" لكن ليس من السهل إغفال قيمة الفاتورة الاجتماعية والسياسية المقابلة لهذا النجاح المحدود والمختفي وراء أرقى سياسات الماكرو[1].

إن كل تلك الانتقادات الموجهة، دفعت تلك المؤسسات المالية إلى تبني وطرح إستراتيجية جديدة في إطار من النقد الذاتي، عرف هذا الطرح بالوثيقة الإستراتيجية للحد من الفقر ،وهو بمثابة البحث عن هدف البقاء .

المطلب الثالث: تأثير المنظمة العالمية للتجارة

ما يمكن اعتباره بمثابة نقلة نوعية حقيقية جديدة في تاريخ الاقتصاد العالمي، ذلك التراجع الكبير في قدرة الدول والحكومات الوطنية من حيث توجيه الأنشطة الاقتصادية والتحكم فيها أو السيطرة عليها، فقد يبدو أن مركز الثقل الاقتصادي انتقل أو تم نقله من "الوطني" إلى "الكوني" أو "العالمي"، أي من قبضة الدول إلى قبضة القوى عبر القومية أو المؤسسات العالمية، فقد تم نقل المركز من حالة الاقتصاد الدولي "الدول" إلى وضع الاقتصاد المعولم

(1)Ibid.

قبل أن نوغل في الحكم المسبق عن مدارج العولمة الاقتصادية في بعدها المؤسسي المنتظم عبر ديناميكيات أو المنظمة العالمية للتجارة على الدول الوطنية، فإن حتمية حصر المفاهيم العامة لهاته المنظمة سوف يكون مفيدا في فهم ثغرات الحكم العالمي على الحكومات، ومن أجل خلق الحوافز المناسبة لتشجيع قيام تجارة دولية حرة وعادلة خصوصا ما بين الأعضاء المؤسسين، اتجهت مجموعة من الدول نحو صياغة اتفاقية عامة للتعريفات الجمركية The Ge »عام 1947 ومن توقيع 23 دولة.

بغض النظر عن أية اعتبارات أولوية حول الثقل الاقتصادي للمؤسسات المالية الدولية، فإن المنظمة العالمية للتجارة هي أهم منظمة دولية إلى جانب مؤسستي "بروتن وودز"، كل من (IMF) و(WB)، فهي مجرد مجموعة من المبادئ والإجراءات، تضع إطارا تنظيميا للعلاقات والمعاملات التجارية الدولية، هكذا (WTO) منبرا مفتوحا لمناقشة الاختلاف والإنفاق المتعلق بتخفيض التعريفة الجمركية وأية عقبات تجارية أخرى، فقد سميت (GATT) سابقا بالاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية[1]، وبغض النظر عن المبادئ الأربعة الأولى للغات (GATT) وهي: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومبدأ المعاملة الوطنية ومبدأ عدم اللجوء إلى قيود تعريفية ثم مبدأ إمكانية اللجوء إلى إجراءات وقائية في حالات الطوارئ، ورغم أن (Gatt) قد عقدت منذ تأسيسها حتى جولة أورغواي Uruguay Round سبع جولات من المباحثات التجارية متعددة الأطراف، سوف نناقش فقط المحاور الرئيسية لجولة أورغواي، بما في ذلك، فهم الأوجه المؤسسية والقانونية للمنظمة العالمية للتجارة والتي سوف نفهم من خلالها أوجه التأثر الحكومي بتلك الأداءات.

الفرع الاول: مبادئ التأسيس

جولة المباحثات الأخيرة حول تحرير التجارة الدولية وإزالة الحواجز الجمركية "جولة أورغواي" تأسست على أربعة محاور رئيسية[2].

(1)حسن لطيف كاظم الزبيدي، المرجع السابق الذكر، ص 167.
(2)المرجع نفسه، ص 171.

أولا: تحسين فرص الوصول إلى الأسواق: وهي تهدف من خلال هذا المحور إلى تحرير التبادل التجاري في مجال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، وقد خفضت التعريفة الجمركية إلى الثلث فأكثر، مما يعرض الدول الضعيفة إلى المنافسة الشرسة.

ثانيا: توسيع نطاق الجات (GATT): وذلك بإضافة موضوعات جديدة للمناقشة العامة مثل تجارة الخدمات (GATS) وإجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة والتي تضمنت مبدأين هامين:

1. –مبدأ المعاملة الوطنية (المادة 02) بحيث يمنح المستثمرون الأجانب نفس المعاملة الممنوحة للمستثمر الوطني.
2. ومبدأ الشفافية (المادة 05)، والذي يقضي بضرورة الالتزام بالإعلان عن تزايد الاستثمارات المتصلة بالتجارة للدول الأعضاء في .« GATT »

هذين المبدأين يحملان دلالات متعددة حول موضوع الوطني والعالمي والدولة السيدة، فالمبدأ الأول يشجع على المنافسة الأجنبية في الداخل الوطني وأكثر من هذا يحمل دلالة المزاحمة، وهو يعبر عن ضعف الدولة، فقد باتت تفرض عليها المساواة التنافسية والامتيازات في صورتها المطلقة كيفا ونوعا وحتى لمن ومتى وأين؟ فالمفروض تشجيع الاستثمارات المحلية وإقامة سياسة إحلال الواردات دونما إعطاء أولوية في ذلك للاستثمارات الأجنبية بنوعيها، فيما المبدأ الثاني يحمل دلالة انكشاف القدرات التنافسية للدولة وكشف برامج العمل بما يفتح الباب أمام سياسات الإغراق المختلفة.

من الموضوعات أيضا، حقوق الملكية الفكرية وهي تشمل براءات الاختراع، النماذج الطباعية، والدوائر المتكاملة وحق النشر والتأليف والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية... الخ، وقد شملت قواعد جديدة ملزمة للدول الموقعة على الاتفاقية من حيث ضرورة تضمين تشريعاتها الوطنية كل تلك القواعد بما في ذلك فرض العقوبات على المخالفين، وهو تحد جديد مفروض على السيادة القانونية والتشريعية للدولة، تحد من الأعلى، من خارج الحدود الوطنية ذو بعد عمودي، وهو آمر وملزم وأكثر من ذلك، أكبر وأقوى من الدولة.

ثالثا: تعزيز آليات اللغات: وذلك عبر مكافحة عمليات الإغراق من خلال إجراءات أهمها فرض الرسوم لمدة لا تزيد عن خمس سنوات، وأيضا عبر الوقاية والاتفاق حول قواعد المنشأ (منشأ

السلع)، وكذا سياسات الدعم والإجراءات المضادة والفحص والتقييم الجمركي ومعالجة العوائق الفنية للتجارة (البيئة والأمن الداخلي)، وبحسب ما ورد في جولة أورغواي فإن المنظمة العامية للتجارة (WTO) أصبحت لديها العديد من الآليات المناسبة للتعامل مع عولمة الاقتصاد والتي يترتب عليها التخلي عن جزء من السيادة الوطنية لصالح التكامل مع الاقتصاد العالمي[1].

إن أثر العولمة الاقتصادية – وفي مجال التجارة الدولية – على الدولة الوطنية يفهم في العلاقة الهادفة والفعلية بين هدف الرفاهية العالمية وتمتع الدول في عمليات إنتاجها –بميزات سلعية نسبية– على اعتبار أن العولمة هي مولد الحركة المتسارعة والضخمة لكل تلك المبادلات العالمية (التجارية والمالية والمعلوماتية)، ونجد بالتأكيد أساس هذه النعت في بنود اتفاقية (GATT) ثم (WTO) لاحقا.

كما أن المنظمة العالمية للتجارة قد أثرت على الدول الوطنية من خلال تلك الشروط – لا نقول المجحفة بقدر ما يمكن نعتها بالمتآمرة– التي فرضت من اجل قبول الانخراط الرسمي فيها أهمها[2]:

– أن تتعهد الدولة بخفض نسبة التعريفة الجمركية، وأن تتعهد بألا ترفعها مستقبلا إلا بعد التفاوض مع الدول الأعضاء والتعهد بالالتزام بسقوف تثبيت تعريفاتها الجمركية بشفافية، وإقامة نظام ديمقراطي، وضرورة حماية حقوق الإنسان، وإجراء إصلاحات جوهرية في أنظمة الدولة القانونية بشكل يتطابق والمواثيق الدولية المتعددة الأطراف وحماية الملكية الفكرية.

إذن فالمنظمة العالمية للتجارة (WTO) والتي تضم 144 دولة وهي تشارك بـ 95% من حجم التجارة الدولية، أصبحت بحسب [3] تمثل سمة من سمات التنظيم فوق القومي للتفاعلات الاقتصادية، فهي أحد المصادر الثقيلة للنزعة العالمية نحو الحكم وفي المستوى العالمي وهي فعلا القوة الضاربة للعولمة الاقتصادية وهي أحد آليات التحكم والتوجيه للاقتصاد العالمي، وتماشيا ما صرح به مدير منظمة التجارة العالمية:

(1) حسن لطيف كاظم الزبيدي، المرجع السابق الذكر، ص 175.
(2)حسن لطيف كاظم الزبيدي ، نفس المرجع، ص،ص. 175-176.
(3) ممدوح محمود منصور، المرجع السابق الذكر، ص 67.

"إننا نكتب دستور اقتصاد عالمي واحد"، فلأول مرة منذ 1995، تمنح فعلا مؤسسة دولية سلطة تجاوز المصالح (مصالح الدول) القومية لأعضائها والتضحية بها، كما تملك المنظمة سلطة توقيع العقوبات بصورة آلية على أي طرف (دولة) تدينه لجان الخبراء ما لم تصوت الدول الأعضاء بالإجماع ضد هذه العقوبات خلال 90 يوما[1].

إضافة إلى ذلك، فإن الدول قد تأثرت جراء النمو المتسارع لما يعرف بالأنماط غير الرسمية المحددة للمعايير (معايير المحاسبة والمعايير القانونية)، إضافة إلى التطور الرسمي لمعايير الجودة في نشاط الإنتاج الذي تضعه منظمة المعايير العالمية (ISO).

إذا يبدو أن الهدف العام لقوى العولمة الاقتصادية هو حرمان الإقتصادات الوطنية للدول في الجنوب خصوصا من ميزاتها النسبية (وفرة الموارد ورخص العمالة) والضغط عليها نحو تحطيم قدراتها التنافسية.

الفرع الثاني: مبدأ الاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي

عرف اتجاه الاعتماد المتبادل ، كأحد المقاربات الرئيسية التي تندرج ضمن الأطر النظرية لليبرالية الجديدة ، وقد مثل هذا الاتجاه كل من روبرت يوهان وجوزيف ناي، فهو يعطي مسارا تحليليا وإطارا مفاهيميا حول إيضاح السياسة الإقليمية الدولية، ففي المستوى العالمي، ومن حيث هكذا حالة نمو هائل للتفاعلات الاقتصادية الدولية وكذا التشابك الأكثر تعقيدا بين المصالح المختلفة لقوى الرأسمالية العالمية، ومن خلال ديناميكية العولمة أصبح الاقتصاد موحدا ويمثل نسقا اقتصاديا عالميا مترابط الأركان، بحيث لمك يعد من الممكن تصور اقتصاد قومي وطني يعمل بمعزل عن المؤثرات العالمية[2]، ومن العوامل التي شجعت تزايد درجة الاعتماد المتبادل بين الدول ذلك النمو الهائل في حجم المبادلات التجارية الدولية وتكامل العمليات الإنتاجية عبر الحدود، إضافة إلى ما حصر من دواعي وأسباب ضمن اتجاه "ناي ويوهن" وتطور شبكة الاتصالات وتزايد عدد الفاعلين ذو الاستقلالية السياسية، وكذا ظهور مشاكل ايكولوجية، وتوسع نطاق الأمن، ويقران بأن عمليات الاعتماد المتبادل تتضمن مدلولين رئيسين هما: الحساسية والاحراج

(1)نفس المرجع، ص ص 67-68.
(2)ممدوح محمود منصور ، نفس المرجع، ص 74.

ثمة مجال حيوي يعكس ذلك الاطراد الكبير في معدلات الاعتماد المتبادل، هو مجال الأسواق المالية والنقدية، وحسب التقديرات فإن المعاملات المالية العالمية شهدت نموا ضخما خلال عقد التسعينيات من القرن العرشين وصل إلى ما يزيد عن (10) عشرة أضعاف[1].

لعل في الفترات السابقة لم تكن الأسواق المالية بهذا الحجم المتزايد ولا بهذا الانفتاح والتواصل والتشابك مع بعضها البعض ومع رجال المال والأعمال، لكن اليوم (مرحلة ما بعد الحرب الباردة) أصبحت مرتبطة ببعضها، حيث غدا بإمكان كل فرد في أي مكان من العالم أن يتعرف على مستوى الأسعار السائد في كل بورصات العالم، وأن يجرى صفقات بيع وشراء، فقد يؤدي انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى ارتفاع أسعار الأسهم في ماليزيا مثلا[2]، فقد تفضل "برتران بادي" ،قائلا: " إن الاعتمادات المتبادلة المتنامية باتت توحد بين فاعلي النظام الدولي وتقلل أيضا من قدرتهم على الانفراد بالتصرف وتقودهم بصورة طبيعية نحو تبني استراتيجيات تتيح لهم الحصول على أقصى مزايا من حالة الاعتماد المتبادل هذه"[3]، وهو ما يحيلنا إلى القول بثنائية مؤديات وتداعيات الاعتماد المتبادل وتراوحها بين الامتياز والسلب وذلك في التأثير على الدول والحكومات، فمن جهة يتيح الاعتماد المتبادل في إطار القيم النسبية أو الميزات النسبية والمطلقة للتبادلات– للدول الوطنية حق الاستفادة من تلك المزايا، كونه لا يحل محل الأنظمة القائمة كما أنه يثريها (على حد تعبر بادي) بحيوية أكثر قوة، فالتقدم التكنولوجي أتاح تسهيل التفاعلات وجعلها غير مأساوية، فهو يجعلها أكثر تعقيدا، كما أنه يتيح فرصة تزايد بل وتضاعف عدد الفاعلين الجدد بما يؤدي إلى فقد الدولة احتكار العلاقات الدولية[4].

يضيف "برتران بادي" في وصف وضع الدولة الوطنية ضمن دائرة الاعتماد المتبادل قائلا: "...، إن التخلي عن التصرف الانفرادي يساوي الإقلال عن كبرياء الخطاب السيادي، إنه يندمج أيضا مع مسعى في الواقع متناسق للغاية، الاعتماد المتبادل لا يتسبب في حدوث آلام وحسب، إنه يخفف من آثار نظام كوكبي في غاية التعقيد والتناقض الى حد لا يمكن معه ترك إدارته لدبلوماسية الدول وحدها[5]".

([1])ممدوح محمود منصور ، نفس المرجع، ص .74.
([2])نفس المرجع، ص. 75.
([3])بيرتران بادي، عالم بلا سيادة، ترجمة: لطيف فرج، ط1، مكتبة الشروق، القاهرة،2001 ، ص. 192.
([4])نفس المرجع، ص، ص .192-193.
([5]) بيرتران بادي، نفس المرجع، ص 193.

إذن فالاعتماد المتبادل خصوصا الاقتصادي منه أصبح ذو آليات عديدة، للتأثير على واقع الدول والسيادات الوطنية، وهو يعكس بحال قاعدة "تعاون الجميع مع الجميع" وهو ما جسدته ولو صوريا تلك المنظمات المالية العالمية IMF و WB، WTO، وغيرها مثل منظمة "الفاو" و"اليونيسكو"، ومنظمة الصحة العالمية والتنمية الصناعية، وهذا في إطار هكذا "مسؤولية دولية مشتركة" فتح المجال فيها لزيادة وتنوع الشركاء الجدد من المجتمع المدني، كلها تعبر عن نماذج مرنة وممارسات غير رسمية.

خلاصة

بعد أن تراجع دور الدولة كفاعل رئيس في العلاقات الدولية وتزايد بروز دور المؤسسات المالية الدولية خاصة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وكذلك دور الدول المتقدمة ومساعداتها للدول النامية، بدأت تبرز أطروحات فكرية تقدم السوق وترفع شعارات الإصلاحات الهيكلية وهيمنة الشركات العابرة للقوميات والمنظمات غير الحكومية، وقد شهدت هذه المرحلة تحولا جذريا في هيكل الاقتصاد الدولي الذي أصبح يعرف بالاقتصاد العالمي وبالتالي تجاوز مفهوم الدولة الوطنية وخصوصيتها في الدول النامية خاصة مع.

1. تزايد هيمنة نفوذ المؤسسات المالية (عولمة مالية).
2. تزايد أهمية الهيكل المعرفي في الاقتصاد.
3. تزايد الطابع عبر الوطن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.
4. تزايد الاحتكارات العالمية (الدول الأكثر تصنيعا في العالم).
5. تصاعد أهمية الدبلوماسية الاقتصادية والإنسانية.
6. تراجع مفهوم الجغرافيا الدولية لصالح عالم بلا حدود.

قد لا يكون ما سبق دقيقا لتعميمه على جميع الدول لكن الدول النامية وأمام فشلها في بناء مسار تنموي ودت نفسها مجيرة على الخضوع لهذه القوى وتبني نماذج تنموية رأسمالية للتقدم أو التفكك والتدهور وربما الزوال وبعدها إعادة تصنيف الدول في هندسة شبكية ذات قواعد وقواعد لعبة جديدة.

خاتمة

خاتمة

حاول هذا البحث من خلال فصوله الثلاثة تحليل مجموعة من التفاعلات الحاسمة لمجموعة من المفاهيم التقليدية المعبرة عن ظواهر جديدة بصدد إعادة هندسة تحولات جذرية وعميقة تمس الدولة كمفهوم مركزي في العلاقات الدولية وكفاعل اساسي في عمليات رسم سياسات تنموية ذات طابع محلي وعالمي

لقد ساهمت مجموعة من المفاهيم في إعادة بناء تصورات نظرية جديدة مهدت إلى أحداث تحولات في شكل الحكم والتنمية وأدوار الدولة وأظهرت تفاصيل مهمة في احقية فواعل جديدة دخلت كأطراف حاسمة في حوكمة مجالات مهمة سياسية واقتصادية واجتماعية أدت إلى تحول لاحق في نماط التنمية حسب تصورات جديدة نيوليبرالية .

يعد موضوع الحوكمة والتنمية من المواضيع الكثيرة التي اثير هو لها جدل كبير في مجال البحث العلمي في الوقت الراهن، وذلك راجع إلى الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع من طرف دوائر صنع السياسة واتخاذ القرار، خاصة في البلدان المتقدمة، الامر الذي أثر على الدول النامية بحكم الترابط التاريخي الذي تحكمة ضوابط المركز والمحيط، فمع ريادة الاهتمام بمفهوم العولمة وما رافقها من تحولات عميقة في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية والتقنية الأمر الذي أدى إلى ظهور صراعات ومشكلات منها ما هو أكبر من الدولة ومنها ما هو أقل منها أبرزها تلك المتعلقة بالتدهور البيئي والأزمات المالية والصراعات الأثنية والجريمة المنظمة.....

لم بعد المستوى المحلي للدولة قادرا على تحديد طبيعة وتحليل هذه التحولات الحاصة في العالم، وإنما اصبحت هناك فواعل أخرى تمتلك من القدرات ما يخول لها التحكم في إدارة وتوجيه مثل هذه التغيرات فما افرزته العولمة، انسحب شكل اساسي على التنمية والحكم مما أدى الى زعزعة استقرار الدولة الوطنية في الدول النامية مما اثر على أركانها ومقوماتها وسلطتها ، فأصبحت رهينة قوى أخرى محلية وعالمية أفضت إلى نماذج تنموية حديثة وأنماط حكم جديدة ابرزها، الحوكمة والتنمية المستدامة

وكمحصلة لما تم تناوله في البحث يمكن استنتاج ما يلي:

تختلف تأثير العولمة على الدول النامية حسب أنظمة حكمها وسياستها الاقتصادية ودرجة تفاعلها مع الفواعل غير الدولاتية الأخرى

ظهور فواعل جديدة غير دولاتية أبرزها مؤسسات اقتصاد العولمة، والشركات العابرة للقوميات وما أفرزته من عمليات تشاركية مست بالدرجة الأولى صيغة الحكم ونماذج التنمية أدى إلى إعادة النظر في الدولة النامية من حيث كونها فاعلا في العلاقات الدولية حسب ثلاثية ويستفاليا

مفهوم الحوكمة مرتبط بالدولة وبمؤسساتها قبل أن يعاد صياغة تحت تأثير العولمة، فأصبح يحمل معان جديدة لها دلالات تشير إلى أبعاد ضيقة وأخرى واسعة .

اتسع مفهوم الحوكمة واصبح مصمما ومرتبط بتحولات عالمية عميقة تعبر عن تصورات وأفكار العديد من المؤسسات حسب التصور النيوليبرالي.

اصبحت حوكمة التنمية في الدول النامية سياسة تشارك وتساهم فيها العديد من الفواعل المختلفة وبالتالي اصبحت محكومة برهانات عمل محلي خصوصي وتحديات تفكير عالمي .

هناك تغيرات فعلية حديثة على مستوى السياسة التنموية العالمية وهناك ضرورات لا يمكن تجاهلها ولا حتى الاستغناء عنها، فالمؤسسات الجديدة للحوكمة العالمية اصبحت تلعب دورا اساسيا وحاسما في ضبط الدولة النامية وأدوارها، وأصبحت بذلك عمليات رسم السياسات وصناعة القرار تخضع لشبكات محكومة بعقد تشكل نمطا مفاهيميا، عوض مفاهيم أخرى كانت راسخة من قبل، ابرزها التنمية المستدامة .

هناك ارتباط شديد بين الحوكمة والتنمية والدولة في مواجهة العولمة، فقد اصبحت هذه الأخيرة بكل أثارها تعبر عن كل شيء إن لم تكن هي كل شيء .

سيغدو مفهوم الحوكمة ذو أهمية كبيرة خاصة وأنه يجمع بين ما هو سياسي واقتصادي وثقافي واجتماعي وبيئي، وفي ظل تعدد الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية، تجعل من التنمية نمط جديد للدراسات يرتكز اساسا على إدماج الدول النامية ضمن نمط رأسمالي، ومن ثمة اعتماد تحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية توافق هذا النمط ، خدمة لمصالح انظمة عالمية.

لا يمكن تجاهل أهمية الدول النامية في النظام الاقتصادي العالمي لما لها من إمكانيات وخصوصيات يمكن استثمارها في اطار مبادئ تنمية مستدامة تبقى محكومة بضوابط وخصوصيات المحلية وضغوطات العالمية .

ان التفكير يجب أن ينصرف إلى صيغة جديدة تقوم على النماذج المتعددة وعلى ربط التنمية بمنظومة قيم للخروج من الحتمية الخطية التغريبيه وأن يتم تحديد التنمية لتفي التحول وليس التحديث فهي:

- ليست عملية نمو اقتصادي مقيدة بمؤشرات.
- وهي ليست مشروع بل هي عملية مستمرة تأخذ بعين الاعتبار بناء الانسان وإعادة تكوينه (تعليمه وتدريبه) طبقا نحصر حياتهم واختياراتهم وانتماءاتهم.

على الرغم من الاتجاه الواضح نحو التأكيد على الخصوصية سواء داخل النسق المعرفي الغربي من قبل انصار ما بعد الحداثه، إلاّ أنه لينبغي الوقوف على أبعاد أساسية ثلاثة وهي:

الخصوصية كدعوة جاءت وليدة العالمية وهي دعوة نظرية قد لا تؤيدها أو تدعمها السياسات العملية.

ان النظام العالمي يقوم على مسلمة أساسها ايجار ما يشبه حكومة عالمية ومجتمع مدني عالمي ولعل الاطار التنظيمي له من مؤثرات متعددة التخصصات (البيئة، حقوق، المرأة، السكن...) تؤكد على ذلك.

على المستوى الواقعي يعمل النظام العالمي من خلال احتكارات:

- تكنولوجيه معلوماتيه.
- ماليه واقتصاديه (موارد).
- إعلامية.
- غذائية ودوائية.
- أمنية (الأسلحة)

البيبليوغرافيا

البيبليوغرافيا

أولا/المراجع

ا/ الكتب بالغة العربية

1. أ. دال روبرت ، التحليل السياسي الحديث، تر: علا أبو زيد، مراجعة: علي الدين هلال، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1993.

2. آرتشولت جون ، التجارة والموارد المالية العالمية، في جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث والترجمة والنشر، الطبعة الأولى،2004.

3. أمين سمير ، إمبراطورية الفوضى، لبنان: شركة المطبوعات اللبنانية، الطبعة الأولى 1991.

4. أمين سمير وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ديسمبر 2004 .

5. الأمين عبد الوهاب، التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، ط1، دار حافظ للنشر والتوزيع، 2000.

6. أوهمي كينيشي ، الاقتصاد العالمي المرحلة التالية؟، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، لبنان، الدار العربية للعلوم، 2006.

7. البابا طلال ، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الطليعة، بيروت، 1986،

8. بادي برتران ، عالم بلا سيادة: الدول بين المراوغة والمسؤولية، ترجمة، لطيف فرج، مكتبة الشروق، بدون سنة النشر.

9. بو الشعير سعيد ، القانون الدستوري، الجزائر: المطبوعات الجامعية، 1992 .

10. بول باران ، الاقتصاد السياسي للتنمية، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، القاهرة، دار القلم، 1967

11.بول كيرك برايد، العولمة الضغوط الخارجية، ترجمة: رياض الأبرش، مكتبة العبيكان: المملكة العربية السعودية، 2003.

12.بيك أولريش، السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة، المكتبة الشرقية ، بيروت ، لبنان، ط1، 2010.

13.بيليس جون وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

14.توز روجر، "الاقتصاد السياسي الدولي في عصر العولمة"، في: ستيف سميث، وجون بيلس.

15.توفلر ألفين ، هايدي توفلر، إنشاء حضارة جديدة، سياسة الموجة الثالثة، ترجمة: حافظ الجمالي، د، م: منشورات اتحاد الكتاب العرب، القاهرة، 1998.

16.ثورو ليستر ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد: الجرأة والمخاطرة طريق إلى الثروة، ترجمة فايزة حكيم، أحمد منيب، مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى، 2006.

17.الجنحاني الحبيب ، سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، دار والفكر ، سلسلة حوارات لقرن جديد، دمشق ، 2003.

18.جون آرتشولت، التجارة والموارد المالية العالمية، في جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث والترجمة والنشر، الطبعة الأولى،2004.

19.جي فرانك، لتشنر وجون بولي، العولمة :الطوفان أم الإنقاذ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جكتر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004،

20.حيدر محمود، الدولة المستباحة، من نهاية التاريخ الى بداية الجغرافيا، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت،2004.

21.خفاجي عصام ، رأسمالية الدولة الوطنية، دار ابن خلدون، بيروت، 1979.

22.خليفة الكواري علي ، "مفهوم الديمقراطية المعاصرة" في: علي خليفة الكواري، وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي 19، ط2، 2002.

23.الخولي أسامة ، البيئة والتنمية المستدامة، السجل العلمي لندوة البيئة والمتطلبات الاقتصادية والدولية، أبو ظبي إدارة البحوث والدراسات، ديوان ولي العهد، 2002 .

24.الداوي محمد أحمد ، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

25.راغب نبيل ، هيبة الدولة، التحدي والتصدي، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 2004

26.ركح عبد العزيز، مابعد الدولة – الأمة، عند يورغن هابرماس ، منشورات الاختلاف، دار الأمان، الرباط ، ط1، 2011.

27.الرياشي سليمان ، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

28.الزبيدي حسن لطيف كاظم ، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، الإمارات العربية المتحدة، دار الكاتب الجامعي، الطبعة الأولى، 2002.

29.زرنوقة صلاح سالم وآخرون، العولمة والوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2002.

30.سنو حمزة غسان منير، علي أحمد الطراح، العولمة والدولة– الوطن والمجتمع العالمي: دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية، بيروت: دار النهضة العربية، 2002.

31.شعباني إسماعيل ، مقدمة في اقتصاديات التنمية، دار هومة، الجزائر، 1997 .

32. الشعراوي سلوى واخرون، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع: إشكاليات نظرية، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ط1، 2001.

33. شولت جان آرت ، المجتمع المدني الكوني، في نجير وودز، الاقتصاد السياسي للعولمة، ترجمة: أحمد محمود، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، 2003.

34. الشيخ محمد صالح ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ورسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية، 2002

35. صالح نادية حمدي ، الإدارة البيئية (المبادئ والممارسات)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.

36. صعب حسن ، علم السياسة، دار العلم للملايين، لبنان 1985.

37. طاحون زكريا، إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف، مطبعة ناس بعابدين، ط1، القاهرة، 2005،

38. عارف نصر محمد، التنمية من منظور متجدد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007.

39. عبد العزيز محمد ، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، الدار الجامعية، مصر، 2004.

40. عبد الله إسماعيل صبري ، "التنمية المستقلة، محاولة لتحديد مفهوم مجهل"، ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

41. عبيد حسن إبراهيم ، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1990.

42. عتريس طلال، الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة، في مركز الإمارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، العولمة وأثرها في المجتمع والدولة، الإمارات العربية، مركز الإمارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002.

43. عثمان إسماعيل، دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية البشرية، الندوة الفكرية، التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن 2000.

44. عثمان عبد الله عبد الله ، ايديولوجيا العولمة: من عولمة السوق الى تسويق العولمة، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحد، الطبعة الأولى، ماي 2003.

45. عجمية محمد عبد العزيز، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 .

46. عريقات حربي عيسى، مبادئ التنمية الاقتصادية، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، جامعة الاسراء، 1992.

47. العقاد مدحت، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر –بيروت– 1980.

48. علي عبد المنعم سيد، دور السياسة النقدية في السياسة الاقتصادية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1975.

49. عليان عليان، العولمة النيوليبيرالية، مثلث العولمة، الشركات المتعددة الجنسيات، فضاءات للنشر والتوزيع، الهمام ، الأردن، ط 1، 2016.

50. عمر حسين ، التطور الاقتصادي، دار الفكر العربية، 1988.

51. العيسوي إبراهيم حسن، محاضرات في مفهوم التنمية ومؤشراتها، معهد التخطيط القومي القاهرة، فبراير، 1998 .

52. العيسوي إبراهيم، التنمية في عالم متغير، دار الشروق ، القاهرة، 2001 .

53. غرافيتز مادلين، مناهج العلوم الاجتماعية، ترجمة: سام عمار، الكتاب الثاني، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، 1993.

54. غريفثش مارتن، تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2001.

55. الفتلاوي سهيل حسين، المنظمات الدولية، دار الفكر العربي، بيروت لبنان، 2004.

56. فوكوياما فرانسيس، نهاية التاريخ والرجل الأخير، ترجمة: حسين أحمد أمين، القاهرة، مركز القاهرة للترجمة والنشر، 1993.

57. القرجاحي حسن حمد، إفريقيا وتحديات العولمة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2003.

58. القطاطشة محمد حمد، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، دار وائل، عمان، الأردن، ط1، 2013.

59. كوغليانيس كاري، العولمة وتصميم المؤسسات العالمية، في جوزيف س. ناي وجون دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة: محمد شريف الطرح، العبيكان، الرياض، 2002.

60. كيرك برايد بول، العولمة الضغوط الخارجية، ترجمة: رياض الأبرش، مكتبة العبيكان: المملكة العربية السعودية، 2003

61. لقوشة رفعت، قراءة في مفهوم التطور، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1998.

62. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات، ط5 ، دار هومة، الجزائر 2007.

63. محمد غنيم عثمان وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، 2007.

64. محمود منصور ممدوح ، العولمة، دراسات في المفهوم والظاهرة والأبعاد، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2007.

65. محي الدين عمرو، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

66.مصطفى محمد مدحت، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999 .

67.المنجزة المهدي، الحرب الحضارية الأولى: ماضي المستقبل ومستقبل الماضي، الجزائر: دار الشهاب، ط1، 1991.

68.موراي ورويك: جغرافيات العولمة: ترجمة سعيد منتاق، سلسلة عام المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 2013.

69.موسشيت دوخلاس ، "منهاج متكامل للتنمية المستدامة" ، تر: بهاء شاهين. مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط1، 2000.

70.موشيست ف. دوجلاس ، "مبادئ التنمية المستدامة"، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط1، القاهرة، 2000.

71.ميدوز وآخرون، حدود النمو، ترجمة سعد الأريل، مصراتة، الدار الجماهيرية للطباعة والنشر والتوزيع، 1986.

72.ناي جوزيف وأخرون، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تر: محمد شريف الطرح، العابيكان ، 2002.

73.النجفي سالم توفيق : أساسيات علم الإقتصاد ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر 2000.

74.نصر الدين ابراهيم أحمد ، العلاقات الدولية الافريقية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011.

75.هاجن افريت ، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب رديء، 1988.

76.هاردت مايكل ، أنطونيو نيغري، الإمبراطورية، إمبراطورية العولمة الجديدة، ترجمة: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان،الرياض، 2002.

77.هارفي ديفيد، الليبرالية الجديدة ، موجز تاريخي ، تر : مجاب الامام، العابيكان،2008.

78.يسين السيد ، "في مفهوم العولمة"، ورقة قدمت إلى: العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير أسامة أمين الخولي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

79.يسين السيد ، العالمية والعولمة، ط02، القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

80.يسين لسيد ، تحليل مضمون الفكر العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980.

ب/ الكتب باللغة الاجنبية

1. Abdelhamid BRAHIMI, l'économie Algérienne : défis et enjeux.Alger : Edition DAHLAB, 2éme ed, 1991.
2. Sahr John KPUNDEH, Democratization in Africa : Africain views, Africain Voices. Panal on issues in democratization, national research coucil,
3. Augustin LOADA, « réflexions sur la société civile en Afrique : le l'après-zongo », politique Africaine, N° 76, décember 1999.
4. Bannie CAMPBELL, Djifa AHADA, « la governance : entere l'Etat et le marché, qui governance l'orodre social ? », les caliers de la chaire C- A poissant de recherche sur la governance et l'aide au développement, N°1, UQAM, 2006.
5. Bonnie CAMPBELL, « Débats actuels sur la reconceptualisation de l'Etat par les organismes de financement multilatéraux et l'USAID », politique africaine, N° 61, mars 1996.
6. Chris Brown, Uderstanding International Relations, (New york : Palgrave, 2001) .
7. David Held, Global Transformation, Politics, Economics and Culture, (polity press : cambridge, 2003
8. David Singh Grewal, Network Power the social dyanmics of globalization, (london : caravan book, 2008)
9. Ebrima sall, « The social sciences in Africa : trends, Issues, capacities and constraints », op.cit,
10. Expert Icouzi,et autres, « conditionnalité governance démocratique et développment, « dilemme de l'œuf et de la poule » ou problème de définition ? »,

11. Francis FUKUYAMA, « the primacy of culture », Journal of democracy (democracy's future), vol 6, N°1, January 1995.
12. Françoi RANGEON, « le gouvernement local », in : Jaque CHEVALLIER, la gouvernabilité. France : ptresses universitaires de France, 1996, .
13. G.L MUNCK, « démocratic trnsition ». In : international encyclopedia of the social & behavioral sciences,.
14. Gerardo L. MUNCK, Richard SYNDER, « debating the direction of comparative politics : an analysis of leading journals »,.
15. Gerardo L.MUNCK, « democretic transitions in comparative perspective », comparative politics, vol 26, N°3, 1994.
16. Gerardo L.MUNCK, « disaggergating political regime : conceptuel issue in the study of democratization », « the Helen kellog instisute for international studies working paper series, working paper »#228, august 1996.
17. Gerardo L.MUNCK, « the regime question theory building in democary studies », world politcs, N° 54, October 2001.
18. Gerardo L.MUNCK, Jay VERKUILEN, « conceptualizing and measuring democracy : Evaluating alternative indices », comparative political studies, vol 35, N°1, February 2002.
19. Gerardo.L MUNCK, Richard SNYDER, Passions, Craft and method in comparative politics. Baltimore, MD : The johns HOPKINS University press, forthcoming, 2006.
20. Goran Hyden, Afrique politics in comparative perspective. university presse, Cambridge :,.
21. Guillermo O'DONNELL, « democracy low and comparative politics », Helen KELLOGG institute for international studies working paper#274, April 2000.
22. Hinri Soutou, « introduction a la problématique des mondialisation », Revue Relations Internationales, n° 123 (France, 2005/3).
23. Isabelle Biagiotti, « discours allemands et conditionalité démocratique », politique Africaine, N° 60 Décember 1995.
24. Jacque FANTANEL, Geoéconomie de la globalization. Grenoble, Alger : Université Pierre Mendes, office des publication universitaires, 2005.
25. Jan AartSeholte , « Global Trade And Finance »,In : John Baylis And Steve Smith,
26. Jean-claude WILLAME, « l'Exportation de la démocratie : enjeux et illussion ». In : Manassé Esoavelomandroso, Gaetan Feltz (direction), démocratie et developpment :

mirage ou espoir raisonnable ? paris, Antananarivo (Madagascar) : editions Karthala et Omaly sy Anio 1995.

27. Karen Delchet, quéest ce que le développement durable, Edition AFNOR, France, 2003.
28. Lant Prutchette, Daniel Kaufmann, « libertés publique, démocratie zt réussite des investissements publics », Finance & développement, mars 1998.
29. Larry DIAMOND, et autres, « introduction : la comparaison des expériences démocratique », in : Larry DIAMOND, et autres, les pays en développment et l'experience de la démocratie, traduit de l'americain par Brigitte DELORME, Bernard VINCENT. Paris : Nouveaux Horizons, 1993.
30. Lawrence S. Finkelstien. What is Global Governance, Global Governance, Winter 1995.
31. Magellan Omballa « les baillkeurs de fond bialatéraux et la conditionnalité démocratique en Afrique noire Francophone : le cas de la France et du Canada »,
32. Mahfoud Bennoune , l'Amérique de l'Etat-Providence au pouvoir Néolibéral. Alger : ENAG édition, 1992.
33. Mamoudou Diof, « successions légales et transition politique en Afrique », .
34. Mamoudou GAZIBO, « le Néo-institutionnlisme dans l'a,alyse comparée des processus de démocratisation », politique et sociétés, vol 21, N° 3, 2002.
35. Mathieu OUIMET, Vincent LEMIEUX, « les réseaux de politique : un bilan critique et une voie de formalisation », université Laval Québec, 2000.
36. Michael BRATTON , « civil society and political transition in Africa », .
37. Michel BERNHARD, « civil society and political transition in east Central Europ », political science quarterly, vol N° 2, 1993, .
38. Patrick QUANTIN, « introduction », in : Jean-pascal DALOZ, patrick QUANTIN, transition démocratiques africaines (1990-1994) : dynamiques et contraintes. Paris : Editions Karthala, 1997.
39. Paul Hirst, Grahame Thompson, Globalisation In Question, 2nd edn, (London : polity press, 1999),.
40. Peter N. Stearns, Globalization in World History, UK : Rout ledge, 2010.
41. Philippe C. SCHNITTER , « démocratisation au Portugal en perspective ». In : Javier santiso (direction), A la recherche de la démocratie : Mélagne offerts à guy HERMET, Edition Dis Ibn Kheldon,.

42. Pierre De Senerclens,La Mondialisation : théories, enjeux et débats, 2e édition. Paris : Armand Colin, 2001).
43. René Lemarchand, « Africa's troubled transition », Journal of democary, vol 3, N°4, october 1992, .
44. René Otayek, " la démocratie entre mobilisation identitaires et besoin d'Etat : y-a-t-il une « exception » Africaine ?", revue Autre part,n10, 1999.
45. Richard JOSEOH, « democratization in Africa after 1989 : comparative and theoretical perspectives, « in : Lisa Lisa ANDERSON (editor), transition to democracy. Columbia University Press, 1999.
46. Roger SOUTHAL, « democracy in Africa : moving beyond a difficult legacy », Occasional paper 2, human sciences research Council (democracy and governance programme), South Africa, 2003.
47. Saleh M.Nsouli- Dix Ans De Transition : Progres Et Defis, Finances Et Developpement, Juin 1999.
48. Samuel P. Huntington, troisième vague : les démocratisations de la fin du XX éme siècle, traduit de l'Américain par Françoise BURGESS. Paris ; Nouveaux Horizons, 1996.
49. Stéphane Bolle, « la cinditionnalité démocratique dans la politique africane de France ».
50. Stephen d.Krasner, "sovereignty : Organized Hipocrisy, (Princeton : Princeton UniversityPress, 1999).
51. Steven HYDEMANN, « la question de la démocratie dans traveaux sur le monde arabe arabe », critique internationale, N) 17, Octobere 2002.
52. Suzanne Berger, « globalization and politics », special working paper series, globalization study, industrial performance center, 2000.
53. Tabet- Aulmahi, développment durable et stratégie de l'environment, Edition OPU Alger, 1998.
54. Tanja A, BORZEL, « what's so special about policy networks ?: An exploration of the concept and its usefulness in stiding European gouvernance », European interaction online papers (EIOP), Vol 1, N° 16, 1997.
55. Thomas G Wies, Whathappnedin the idea of world Governance, international studies, vol16, new york, 2009.

56. Timothy PERSHIN ?G, « transition from authoritarian rule and regime consolidation : leaving democracy out, Brandeis Grduate journal, vol 2, 2004.
57. todd LANDMAN, wivenhoe PARK, « Rubutting perestroika and substance in political sciense ».
58. Yannis RAPADOPOULOS, « Démocratie, gouvernance et management de l'inderdépendance : des rapports complexes ». In : Javier SANTISO.
59.

ثانيا/ الدراسات والمقالات

ا/ باللغة العربية

1. إبراهيم محمد العنافي، البيئة والتنمية: الأبعاد القانونية والدولية، العدد 110 أكتوبر 1992.
2. أحمد خيضر، هموم أمنا الأرض، مجلة علوم وتكنولوجيا، العدد 100، جانفي 2003، الكويت.
3. أحمد عبد الرحمن أحمد، "العولمة، المظاهر، والمسببات"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 26، العدد1، ربيع 1998، الكويت.
4. إسماعيل صبري عبد الله:" التنمية البشرية: المفهوم القياس بالدلالة " ، مجلة دراسات بحوث اقتصادية عربية ، عدد1 ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، أغسطس 1994 .
5. إسماعيل صبري عبد الله، "التنمية المستقلة، محاولة لتحديد مفهوم مجهل"، ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1987
6. إسماعيل عثمان، دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية البشرية، الندوة الفكرية، التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن 2000.
7. البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم 1998.
8. ثامر. ك. محمد، " تكنولوجيا المعلومات والدولة الوطنية"، مجلة شؤون الأوسط، بيروت مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 100، ت1/ أكتوبر، ت2/ نوفمبر، 2000.

9. جتربارتلسون، "ثلاثة مفاهيم للعولمة"، ترجمة سعد زهران، مجلة الثقافة العالمية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 106، ماي 2001.

10.جمال شعبان، "المئوية السادسة لوفاة ابن خلدون 1332م-1406م: قراءة جديدة في فكر ابن خلدون"، في: مجلة المستقبل العربي، بيرالوت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 329، جويلية 2006.

11.جنز بارتلسون، " ثلاثة مفاهيم للعولمة" ، ترجمة سعد زهران، مجلة الثقافة العالمية، عدد 106، الكويت، ماي 2001.

12.جوران توربون، "العولمات: الأبعاد، الموجات التاريخية، المؤثرات الإقليمية، وتوجيه الحكم المعياري"، ترجمة: بدر الرفاعي، مجلة الثقافة العالمية، العدد، 106، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ، ماي 2001 .

13.جورج طرابيشي، "أصل العولمة"، مجلة الحياة، 30 مارس 1997.

14.الحبيب الجنحاني، سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، دار والفكر ،سلسلة حوارات لقرن جديد، دمشق ، 2003.

15.حرفوش سهام و باية ذهبية ريمة، صحراوي إيمان "الإطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسها" مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف يومي 7-8 أفريل 2008.

16.حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، السنة 27، بيروت، نوفمبر 2004.

17.حسن نافعة، "النظام العالمي الجديد، ومستقبل الديمقراطية في العالم العربي" اعمال الندوة المصرية- الفرنسية الثالثة التحولات الديمقراطية في الوطن الندوة المصرية الفرنسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1993.

18.حسين فريحة، العولمة والهيمنة الأمريكية"، في الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة.

19.راشمي مايور، "شبكة المستقبلات العالمية"، مجلة المستقبل، فيفري 1998.

20.زهير الكايد، "الحكمانية"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، الشارقة، 17-18 ديسمبر 2002.

21.زيدك الطاهر، العربي رزق الله بن مهيدي، "العولمة وتقويض مبدأ السيادة"، مجلة الباحث، عدد 02 جامعة ورقلة، 2003.

22.زينب صالح الأشوح، التنمية المطردة والحفاظ تعلى البيئة من المنظور العالمي والمصري، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 12، العدد الثاني القاهرة، ديسمبر، 2004.

23.سلامة سالم سالمان، "تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة" أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقدة في الجمهورية التونسية سبتمبر 2006 .

24.السيد يسين، "في مفهوم العولمة"، ورقة قدمت إلى: العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير أسامة أمين الخولي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

25.صالح فلاحي، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر، مجلة الحقيقة الصادرة عن جامعة أدرار، العدد الثاني، مارس 2003.

26.صالح فلاحي، التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر، مجلة الحقيقة الصادرة عن جامعة أدرار، العدد الثاني، مارس 2003.

27. عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، بيروت، يناير، 1993.

28. عبد الصمد نجوى وطلال مقضي بطاينية، الإدارة البيئية للمنشآت الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافسي، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 08-09 مارس 2005، جامعة ورقلة.

29. عبد الله بن جبر العتيبي، "العولمة وسيادة الدولة الوطنية، بحث في أهمية مفهوم السيادة في نظرية العلاقات الدولية"، في المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 23، دمشق، 2009.

30. عبد المجيد قدي، مقدم عبيرات، "العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي"، مجلة الباحث، عدد 1، جامعة ورقلة، 2002.

31. عتريس طلال، الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة، في مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية، العولمة وأثرها في المجتمع والدولة، الإمارات العربية، مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002.

32. علي خليفة الكواري، "مفهوم الديمقراطية المعاصرة" في: علي خليفة الكواري، وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة كتب المستقبل العربي 19)، ط2، 2002.

33. غسان منير حمزة سنو، علي أحمد الطراح، العولمة والدولة- الوطن والمجتمع العالمي، دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية، بيروت، دار النهضة العربية، 2002.

34. قالي نبيلة، "التنمية من النمو إلى الاستدامة" مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد جامعة سطيف أيام 7-8 أفريل 2008.

35. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، تقرير لجنة برنتلاند حول مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، الكويت، مطابع السياسة، 1989.

36. محمد زاهي المغيربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات"، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، نحو رؤية عربية جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس– ليبيا.

37. محمود حيدر، "السيادة في تحولات العولمة، الدولة المغلولة"، في: شؤون الأوسط، بيروت، العدد 100 ت1/ أكتوبر، ت2/ نوفمبر 2000.

38. مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2002–2003، القاهرة، مؤسسة الأهرام، يونيو 2003.

39. موسى الأشخم، "العولمة والأمركة: المفاهيم والآثار"، مجلة دراسات، عدد 13، الجزائر،2003.

ب/ باللغة الاجنبية :

1. (W.W. Norton, New York and London) www.raddac.org/document/les-10-001.pdf (05-05-2008) (réseau d'information pour le développement durable en Afrique).
2. « Govenance can seen as exercise of economic, political and administrative authority to manage a country's affairs at all levels, it comprises the mechanism, processes and institution through which citizens and groups articulate thzir interests, exercise their legal rights, met their obligation and mediate their differences ».
3. « L'exercice du puvoir politique, ainsi que d'un contrôle dans le cadre de l'administration des ressources de la société aux fin de développment économique et sociale ». Voir cette définition in :Isabell JHONSON, « La gouvernance : Vers re-définition du concept », Agence canadienne de

développment international, Mars 1997, http://www.acdi-cida.gc/INET/IMAGES.NSF/vLUImages/HRDG/$file/GovConcept-f.pdf

4. Adam Przeworski argues that democratic consolidation occurs « when no one can imagine acting outside the democratic consolidation (…) democracy is consolidate when compliance – acting within the institutional framework constitutes the equilibruim of the decentralized strategies of all the relevent forces ».Guolermo O'DONNELL , « another instituationalization latin America and Elsewhere », helen KELLOGG institute for international studies, working paper #222, Magrch 1996.
5. Agence canadienne de développment international, « Guid exlicatif des principaux con,cept associés à la gouvernance et au développement ». http://www.aucc.ca/programs/intprograms/sfd/documents/guide-to-governance-f.pdf
6. Amartya Sen, « Dix Vertés sur la mondialisation », traduit de l'anglais par :sylvellegleize, le monde.fr. "http://www.lemonde.fr/imprimer-article/0.6063.208272.00.html".(02/01/2010).
7. BenottPrevost, "Droits, liberté et bonne gouvernance : quelle cohérence?", (France, Universitemonpouliere). http :www.francophonie-durable.org/documents/colloque-ouaga-a5-prevost2.pdf(02/02/2009)
8. Carlos SANTISO, « the paradox of governance : objection or condition of multilateral development finance ? », school of a advanced intrnational studies (SAIS) working paper series, no wp/03/03, the Jhons Hopking university, April 2003, p 8.
9. Claudette LAFAYE, « gouvernance et démocratie : quelle reconfiguration », à paraitre dans C. Andrew, L, Cardinal, Gouvernance et démocratie, press de l'université d'Ottawa http://www.sociologiadip.unimib.it/mastersqs/dida2/testidue/5-lafaye.pdf
10. Dakar (senegal) : CODESRIA Books. 1995 » www.codesria.org/Links/Publications/asr1-1full/ajulu.pdf Voir le 11 chaoiter en site Web : www.ciainet.org/book/anderson/anderson11.html
11. Dàlie GIROUX, « Observer l'observateur – perspective épistémologique sur l'usage de la nation de gouvernance pour l'étude politique de l'administration publique », Reveue gouvernance, VOL 3,N° 1, Mai 2006.

12. Daniel KAUFMANN, « Repenser la gouvernance : mise en quetion de l'orthodoxie avec uns perspective internationale et une application à la région MENA- lien avec le rapport MENA », Dialogue sur la gouvernance et dévelopment au Moyen- Orient et en Afrique de Nord, Paris, Beyrouth, Rabat et Washington, DC, 21 November 2003, http://www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/mena-1103fr-present-f.pdf
13. David D.LAITIN, « comparative politics : the state of the subdiscipline », paper presented at the annual meeting of the Amerivan politicial science association, washington D.C, September 2000.www.stanford.edu/adlaitin/papers/capasa.doc http://www.arabrenewal.net/index.php?rd=Al&A10=9960
14. Dele OLOWU, »introduction : governance and policy management capacity in Africa » http://info.worldbank.org/etools/docs/library/145238/BetterGovernance.dpf
15. Denis nstant MARTIN, « saisir les changemement (I), de la démocratie à l'engagement du citoyen, « in : Denis-Constant Martin (direction), Nouveau langages du politicue en Afrique orientale, paris : Edition Karthala, 1998.
16. Dominik BUTZ, « une gouvernance sans gouvernement est- elle possible ? », conférence Espace mondial de M Ronald Hatto, 21/05/2002.
17. Gérard PREVOST, « introduction à l'étude du concept de gouvernance », Revue IDARA (Revue d'école national d'administration), N° 21, Alger, 2001.
18. Gerardo L.Munck, Carl SKALINK LEFF, « modes of transition and democratization : south America and Eastern Europe in comparative », comparative politics, Vol 29, N) 3, transition to democracy : a special issue in memory of d'Ankwart A.Rustow, asr 1997
19. Guilermo O'DONNEL, « delegative democracy », Journal of democracy, vol 5, N° 1, January 1994,
20. Hanzpeter SCHMITZ, « Contemporary democratization challenges in Eastern Africa », paper prepared for the workshop the transnational dimensions of democratization in the Americas : New directions in research, mount Allison university, June 24-26, 2005,.
21. hdr.undp.org/sites/default/files/reports/259/hdr_1998_en_complete_nostats.pdf /www. http :
22. Heiko MEINHARDT, Nandini PATEL, democratic transition and consolidation in Africa : Malawi's process of democratic transition : an anlysis if political

developments between 1990 and 2003, Occasional papers, Konrad Adenauer stiftung, Malawi, 2003,

23. http://sites.univ-lyon2.fr/congres-asfsp/IMG/pdf/Quantin.pdf
24. Institut sur la governance, « Comprendre la gouvernance », atelier sur la gouvernance pour le projet métropolies, Ottawa, 10 et 11 Décembre 2001, http://www.iog.ca/publications/goodgov-f.pdf
25. Institute on governance, « governance basics : what is governance (getting to definition) ».http://www.iog.ca/boardgovernance/html/gov-wha.html
26. Institute on governance, « Technology, democracy, and development of public », the citizen engagement round table, institute on governance, Ottawa, October 16, 1996 .2htto://www.iog.ca/publications/cert5.pdf
27. Institute on governance, parck Canada, « governance principales for protected areas in the 21st century : a discussion paper », April 2, 2002htto://www.iog.ca/publication/PA-governance.pdf http://www.er.uqam.ca/nobel/ieim/IMG/pdf/Cahier-2006-1-Campbell-et-Ahado-Governance-dec06.pdf
28. Joachinm Emmanuel Goma-Thethet, « la quete de la démocratie en Afrique centrale (des années 1920 au début du nouveau millénaire) », les cahiers de L'IGRAC (publication annuelle de l'interdisplinaire groupe de recherche su l'afrique contomporaine), N° 1.2005.http://www.aedev.org/cedric/igrac/cahiers/cahier-igrec-1-2005.pdf
29. John ziegler, "Anarcher Mondial", le monde diplomatique .fr,(2009).http://www.mondediplomatique.cim (14/10/2010)
30. Juan LINZ, « democratic consolidation… in which none of the major political actors, parties, or organized interests, forces, or institutions consider that there is any alternative to democratic processes to gain power and (…) no political instituation or group has a clain to veto the action of democraticallly elected decision makers (…) democracy must be seen as the only game in town ».
31. Kellog.nd.edu/publications/workingoaoers/wps/274.pdf
32. Kelogg.nd.edu/publication/workingpapers/WPS/222.pdf
33. Mamdou GAZIBO, « la démarch comparative binaire : élèments méthodologique à partir d'une analyse de trajectoires contrastées de démocratisation », Revue international de politique comparée, vol 9, N° 3, 2002,.

34. Michel BRATTOn, « civil society and political transition in Africa », IDR (institute development research) report, vol 11, N° 6, 1994.
35. Mozaffari Mehdi, ”Pour un standard global de civilisation : le triangle éthique, droit et politique“ (1er janvier 2002), http:// www.afri-ct.org/ pour –un- standard-global- de (08/08/2009)
36. Mthieu Crozet, Paminakoenig, « Le Role Des Firmes Multinationales Dans Le Commerce International », Cahiers Français, La Documentation français, N° 325 .
37. Patrick QUANTIN, « démocraties et autoritarismes en Afrique subsaharienne : acteur et enjeux de la construction des catégories », table ronde N° 4, center détude d’Afrique noire, IEP Bordeaux,
38. Patrick QUANTIN, « sub-saharian democratic transition as political crisis (1990-1994) », centre d’étude d’Afrique noire, IEP, Bordeaux, www.polis.sciencespoboredeaux.fr/vol9ns/quantin2.pdf
39. paul PREVOST et autres, « projet sur les collectivités apprenantes démocratie, e-démocratie et gouvernance : « esquisse ,de définitions », Rapport de Cefrio, Quibec, Janvier 2003.http://www.cefrio.qc.ca/rapports/E-democratie-Esquisses%20de%20d%E9finition.pdf
40. René OTAYEK, « démocratie, culture politique, sociétés plurales : une approche comparative à partir de situation africaines », Revue français de science politique, vol 47, N° 6, 1997, http://www.gemdev.org/publication/cahiers/pdf/24/cah-24-dioulf.pdf
41. Review of Joseph E. Stiglitz’s Globalization and its Discontents
42. Revue internationale de politique comparée in : http://www.cairn.info/revue-international-de-politique-comparee.htm
43. Riadh Bouriche, « la démocratie comme système et la problématique de la governance », le quotidien d’oran, N° 1428, jeudi 1ére Février 2007 www.worldbank.org/wbi/governance/PDF/pritchette-French.pdf
44. Riadh Bouriche« l’ingénierie politique et l’art de gouverner »,journal le quotidien d’oran, jeudi 31 mai 2007, www.inoad.org.ae/zoher.htm
45. Robert MILLER, « the Ecology of governance and parliamentary accountability ». in parlimentary centere, world Bank institute, parlimentary accountability and good governance, a parliamentarian’s hard book, http://www.parlcent.ca/publication/pdf/sourcebooktext.pdf

46. Rok Ajulu, « Review Essay : Eshetu Chole and Jibrin Ibrahim (Eds), Démocratization processes in Africa.
47. Salmon T.EBEBRAH, « lacharte Africaine de la démocratie, des élection et de la governance : une novelle ére qui consacre une governance légitime en Afrique ?, open society institute, Africa governance Monitoring& Advocacy projet (Afri MPA.)
48. Sara RICH DORMAN, « democrats, and donors ; stdying democratization in Africa ». In : Tim KELSALL, Jim IGOE (Eds), Donors, NGOS, and the liberal Agenda in Africa. Frthcoming, 2004
49. Serge Latouche, "Les Nouveaux Maitres Du Monde", Le Monde Diplomatique, Novembre 1995.
50. Tanja bruhal and riuberger, From international to global governanceactor, collective decission- making, and the united nation in the world of the twenty-first centry, in volkerRittberger (ed), global governance and the unoted nations system united nations press. Tokyo, 2002, p27.
51. Todd LANDMAN, Rebuting « perestroka »…,
52. Ulrich Beck, “Pouvoir et contre-pouvoir à l’ére de la mondialisation”.www.cnam.fr/servlet/com.univ.collaboratif.utils.LectureFichiergw?(2010/12/15)
53. UN, rapport de secrétaire général : les causses des conflits et la promotion d’une paix et d’un développement en Afrique, 16 avril 1998. www.unfec.org/fr/rapport%20secr%E9taire%20gE9n%E9ral%20sur%causes%20des%20conflits%20e%20Afrique%20c16%20avril%201998).pdf
54. United Nation, « Agenda 21 : Programme of Action for SustainableDeveloppment », United Nation Conference on Environment and Development (Rio de Janeiro, Brazil : 14-30 June 1992).
55. United Nation, « Report of world Summit for Development », (Copenhagen, Denmark : 6-12 March, 1995).www.onu.org/arabic/climatechange/2007highlevel
56. Voir ce livre au site web :www.nap.edu/books/0309047978/html
57. Voir cette article de ce livre en site web :www.sarpn.org.za/documents/d1100/p1214-Democrats-and-Donors-2004.pdf
58. Voir le site web de l’association africaine de sciences politique : http://www.aaps.org.za/

59. Voir les sites web de ces Revues : -la politique africaine in http://www.politique-africaine.com
60. Voir : deuxième chapitre (the past and present of comparative politics), p p 15-19 in site web :
61. Voir : Revues africaines du CODESRIA en ligne (RACEL) : Bulletin du CODESRIA EN LIGNE – Afrique et developement – Afrika Zamani – Identité, culture et politique : un dialougue afro-asiatique – Revue afeicaine de sociologie en site web : http://www.codesria.org
62. Voir :UNDP, « governanse for sustainable human development : A UNDP policy document (1997).http://mirror.undp.org/magent/policy/chapter1.htm#c
63. www.brandeis.edu/gsa/gradjournal/2004/pershing2004.pdf
64. www.gigahamburg.de/dl/download.php?d=/content/formregional/pdf/06-munck-synder-cp2.pdf Privatewww.essex.ac.uk/tood/rebutting%20perestoika.pdf
65. Zaki laidi, " La Mondialisation Comme Phénoménologie Du Monde " ,REVUE PROJET, PARIS,2000

ثالثا/ مذكرات :

1.إسماعيل كرازدي، العولمة والسيادة، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، السنة: 2003/2002.

2.عبد الله الحرتسي حميد، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر، 1994-2004، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، (غ، م)، 2005

3.محمد كنفوش، الاقتصاد الخفي وأثاره على التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير

إهداء

خطة البحث

ملخص

مقدمة **1**

الفصل الأول: تأصيل مفاهيمي ونظري للعولمة، الحوكمة والتنمية: تعدد المفاهيم وتشابك المضامين.

المبحث الأول: العولمة مسار تاريخي أم ظاهرة متجددة 8

المطلب الأول: العولمة ظاهرة قديمة حديثة.....8

الفرع الاول: العولمة عملية تاريخية قديمة 11

الفرع الثاني: العولة عملية تاريخية حديثة.....14

الفرع الثالث: تعدد مفاهيم العولمة.....15

المطلب الثاني : النظريات المفسرة للعولمة.....20

الفرع الأول: نظريات السياسة العالمية وتفسير العولمة 20

الفرع الثاني: تعدد الأراء الفكرية حول العولمة 24

المطلب الثالث: المضامين النظرية لمفهوم العولمة.....29

الفرع الأول: العولمة كعملية انتقال من الداخل الى الخارج.....30

الفرع الثاني: العولمة كعملية تحول من الخارج إلى الداخل 31

الفرع الثالث: العولمة كعملية تجاوز 32

المبحث الثاني: مفهوم الحوكمة من المحلية الى العالمية.....33

المطلب الاول: تعريف الحوكمة 33

المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة.....34

المطلب الثالث: ظروف ظهور الحوكمة الشبكية.....35

الفرع الاول: الشبكية.....35

الفرع الثاني: الحوكمة الشبكية 37

المطلب الرابع: الحوكمة ونقاشات ما دون وما فوق الدولة.....39

الفرع الاول: نظام الحوكمة الشبكية العالمي ما دون الدولة 40

الفرع الثاني: نظام الحوكمة الشبكية العالمي ما فوق الدولة.....43

المبحث الثالث: التنمية في نظريات الفكر الاقتصادي: 44

المطلب الأول: نظريات النمو والتنمية قبل الحرب العالمية الثانية:.....45

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية:.....45

الفرع الثاني: النظرية الماركسية:.....48

الفرع الثالث: النظرية النيوكلاسيكية 50

الفرع الرابع: نظريات النمو والتنمية بعد الحرب العالمية الثانية.....55

المطلب الثاني: النظرة الحديثة لمفاهيم التنمية الاقتصادية.....68

الفرع الأول: الدروس المستفادة من تجارب التنمية في فترة الخمسينيات والستينيات 69

الفرع الثاني: الاقتراحات والاجتهادات التي ظهرت في فترة السبعينيات.....70

الفرع الثالث: التطورات التي حدثت خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات.....72

المطلب الثالث: التنمية المستدامة كانبثاق فكري.....81

الفرع الأول: التنمية المستدامة في الوثائق والمؤتمرات العالمية.....81

الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة.....93

خلاصة: 99

الفصل الثاني: الدول النامية بين المرتكزات النظرية ورهانات العمل المحلية

المبحث الأول: طبيعة المرتكزات النظرية في تحديد مفهوم الدولة.....102

المطلب الأول: مرتكزات المداخل النظرية الغربية.....102

الفرع الأول: حول تعدد المفاهيم.....102

الفرع الثاني: حول تعدد المداخل النظرية للتحليل. 104

المطلب الثاني: الدولة النامية وإشكالية المفهوم والنظرية 108

الفرع الأول: مفهوم التخلف الاقتصادي.....108

الفرع الثاني: تعريف الدول المتخلفة:.....111

الفرع الثالث: خصائص الدول النامية.....113

المبحث الثاني: الجدل النظري حول مفهوم ودور الدولة.....115

المطلب الاول: أطروحات نظرية التحديث حول مفهوم الدولة.....115

المطلب الثاني: أطروحات نظرية التبعية. 116

المطلب الثالث: التعريف بالخصائص والأركان المميزة للدولة الوطنية.....117

المبحث الثالث: رهان السيادة في الدول النامية.....122

المطلب الأول: الدولة الوطنية وفواعل السياسة العالمية.....123

الفرع الأول: تناقضات الدولة الوطنية وإشكالية مستقبلها.....123

الفرع الثاني: فواعل وقواعد لعب جديدة.....126

المطلب الثاني: جدلية وتعددية مفهوم السيادة.....131

الفرع الأول: نهاية السيادة.....132

الفرع الثاني: السيادة كاستراتيجية للدولة النامية في مواجهة العولمة.....135

المبحث الرابع: رهانات العولمة الاقتصادية في الدول النامية 140

المطلب الأول: الجدل النظري في تأصيل العلاقة: العولمة الاقتصادية/ الدولة الوطنية. 141

الفرع الأول: التفكير التقني للعلاقة.....141

الفرع الثاني: مدرسة المراحل التطورية لنمط الإنتاج.....146

المطلب الثاني: العولمة الاقتصادية من مركزية الدولة الى مركزية السوق 152

الفرع الأول: العولمة الاقتصادية وحدود العالمية 152

الفرع الثاني: العولمة الاقتصادية من الخصوصية الى العالمية 156

الفرع الثالث: الاقتصاد السياسي العالمي الجديد والدولة الوطنية 159

خلاصة: 161

الفصل الثالث: الدول النامية وتحديات التفكير العالمي: العمليات والعناصر التشاركية للحوكمة الشبكية

المبحث الأول: ازمة الدولة ما بعد الاستعمار وعمليات التحول الديمقراطي في الدول النامية 164

المطلب الأول: الانتقال الديمقراطي في الدول النامية.....164

الفرع الأول: الدول النامية ما بعد الحرب الباردة 165

الفرع الثاني: أجندات تنموية جديدة سياسية واقتصادية 170

الفرع الثالث: تأثير العولمة في الحكم على مستوى الدول النامية:.....174

المطلب الثاني: المجتمع المدني كعامل حاسم في التحول الديمقراطي.....180

الفرع الاول: مراحل عملية الانتقال السياسي.....181

الفرع الثاني: طرق وأساليب عملية الانتقال السياسي.....182

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية والانتقال من المشروطية الاقتصادية الى السياسية.....196

المطلب الأول: المشروطية السياسية.....196

الفرع الأول: أزمة السلطة في الدول النامية.....197

الفرع الثاني: تحليل انظمة الحكم في الدول النامية.....199

المطلب الثاني: المشروطية الاقتصادية 203

الفرع الأول: تأثير الدول المانحة.....204

الفرع الثاني: تأثير الأزمات وعدم الاستقرار.....208

الفرع الثالث: تأثير مفاهيم الاقتصاد السياسي الجديد.....211

المبحث الثالث: الحوكمة الشبكية كسياسة تنموية وفق النمط النيو ليبرالي.....218

المطلب الأول: الحوكمة وشبكة السياسة.....219

الفرع الأول: مفهوم عملية صنع القرار.....219

الفرع الثاني: الحوكمة كآلية ضبط لاتخاذ القرار 220

الفرع الثالث: الحوكمة كمنظور للتنمية 223

المطلب الثاني: الحوكمة كسياسة جديدة لاتخاذ القرارات وصنع السياسات في الدول النامية.....225

الفرع الاول: بيئة الحكم.....227

الفرع الثاني: تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في صنع السياسة.....232

المطلب الثالث: الحوكمة كتصور نيو ليبرالي للحوكمة والتنمية.....234

الفرع الاول: أزمة دولة الرفاه الاجتماعي 235

الفرع الثاني: وثيقة إجماع واشنطن كفلسفة نيو ليبرالية 237

المبحث الرابع: تنامي دور مؤسسات اقتصاد العولمة.....240

المطلب الاول: تنامي دور الشركات العابرة للقوميات.....240

المطلب الثاني: انعكاسات واستراتيجيات المؤسسات المالية والمنظمات العالمية على الدولة الوطنية 245

الفرع الاول: تحدي تقوية البنيان المالي الدولي وإدارة المخاطر المالية.....249

الفرع الثاني: تحدي الانتقال نحو اقتصاد السوق 252

المطلب الثالث: تأثير المنظمة العالمية للتجارة 257

الفرع الاول: مبادئ التأسيس.....258

الفرع الثاني: مبدأ الاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي.....261

خلاصة.....264

خاتمة **265**

قائمة المصادر والمراجع